شؤون اجتماعية

العدد التاسع والأربعون - السنة الثالثة عشرة - ربيع - ١٩٩٦م - ١٤١٦هـ

* مشكلة المخدرات في سوريا.
د. آمال صلاح عبدالرحيم
د. عدنان أحمد مسلم

* السياسات الاعلامية في الإمارات العربية المتحدة في عصر الأقمار الصناعية.
د. حيدر بدوي صادق
د. بدران عبدالرزاق بدران

* الفارق بين نسقي القيم المتصور والواقعي لدى الاناث الراشدات في مصر.
د. عبداللطيف محمد خليفة

* مواقف الشباب من وسائل الإعلام في سوريا.
د. علي وطفة

* التمييز الجنسي في العراق.
د. لاهاي عبدالحسين الدعمي

* قانون الجمعيات ذات النفع العام في الإمارات.
د. محمد عبدالرحمن الركن

تصدر عن جمعية الاجتماعيين

جمعية الاجتماعيين

منبر اجتماعي ثقافي وطني

جمعية ذات نفع عام أشهرت بالقرار الوزاري رقم ٢/٧٦ لسنة ١٩٨١ وبدأت نشاطها في ١٩/١١/١٩٨١ وتهدف إلى :

- رعاية مصالح العاملين في الميدان الاجتماعي.
- العمل على رفع المستوى المهني للعاملين في المجال الاجتماعي بشتى الوسائل والأساليب والعمل على تطوير المهن الاجتماعية لخدمة الأهداف الاجتماعية للمجتمع.
- نشر التوعية والثقافة الاجتماعية بين جميع فئات المجتمع بشتى الوسائل المتاحة بغرض تحقيق أفضل قدر من التماسك والاستقرار والتكامل الاجتماعي بالتعاون مع الهيئات الرسمية والتطوعية الأخرى.
- العناية بإجراء البحوث والدراسات بهدف تحديد حجم المشكلات والظواهر الاجتماعية التي قد تعوق سبل التطور الاجتماعي لمجتمعنا وتبني السياسيات التي تعين في التغلب عليها واقتراح الوسائل والحلول المناسبة لها.
- الإسهام في تقديم وجوه الرعاية الاجتماعية للأفراد والجماعات الذين لا تسمح لهم ظروفهم بالاستفادة الكاملة من الخدمات الحكومية أو الذين يحتاجون إلى رعاية أعلى مستوى أوكثر تخصصاً كالمعاقين والمسنين والأحداث والأيتام ومجهولي الأبوين.
- تقديم الخدمات المالية والاجتماعية والثقافية للأعضاء.
- تبادل المعلومات والخبرات المهنية مع الجمعيات المشابهة الدولية والعربية والجمعيات المختصة في المجالات الاجتماعية بشتى الوسائل والسبل ومنها إقامة المؤتمرات المحلية وحضور المؤتمرات العربية والدولية وإصدار الكتب والمجلات وغير ذلك بإقامة الندوات والحلقات الدراسية.

شؤون اجتماعية

مجلة فصلية علمية محكمة
تعنى بالعلوم الانسانية والاجتماعية
تصدر عن جمعية الاجتماعيين

رئيس التحرير
د. عبد الخالق عبد الله

مدير التحرير
د. سليمان موسى الجاسم

سكرتير التحرير
طه حسين حسن

الهيئة الاستشارية
د. جاسم علي سالم
د. حسين فهيم
د. رشدي طعيمه
د. شفيقة عباس
د. عبدالرزاق الفارس
د. عبدالله جمعه الحاج
د. علي الشرهان
د. فاطمة الصايغ
د. محمد المطوع

هيئة التحرير التنفيذية
د. آمنة خليفة
بلال محمد بلال
راشد محمد راشد

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن رأي كاتبيها

ترتب الأسماء والبحوث في المجلة أبجدياً

الاشتراكات السنوية

للأفراد

في الإمارات	٤٠ درهماً
في الوطن العربي	١٥ دولاراً
في الخارج	٢٠ دولاراً

المؤسسات

في الإمارات	١٠٠ درهم
في الخارج	٤٠ دولاراً

الأسعار

الإمارات	١٠ دراهم
البحرين	دينار واحد
الكويت	دينار واحد
قطر	١٠ ريالات
السعودية	١٠ ريالات
عمان	ريال واحد
اليمن	١٠ ريالات
ج.م.ع.	١.٥ جنيه
لبنان	٢٠٠٠ ليرة
سورية	٢٥ ليرة
السودان	١٠ جنيهات
ليبيا	٦٠ قرشاً
الجزائر	١٠ دنانير
تونس	دينار واحد
المغرب	٧ دراهم
الأردن	دينار واحد
العراق	١٠ دنانير

جميع المراسلات توجه باسم
رئيس التحرير
ص.ب ٣٧٤٥
هاتف : ٥٤٨١٦١ – فاكس ٥٢٢٢٦٧
جمعية الاجتماعيين
الإمارات العربية المتحدة – الشارقة

قواعد النشر في المجلة

■ البحوث والدراسات :

١ – تنشر المجلة البحوث والدراسات ذات الصلة بالعلوم الإنسانية والتي تهدف إلى إضافة ما هو جديد في هذه المجالات وتخدم مجتمع الإمارات بخاصة والمجتمع العربي بعامة.

٢ – يكون البحث المقدم للنشر في حدود ٣٠ صفحة مطبوعة من الحجم العادي (١٣٠٠٠) كلمة بما في ذلك الحواشي اللازمة وقائمة المراجع والمصادر.

٣ – يعد البحث قابلاً للنشر إذا توافرت فيه النقاط الآتية:

(أ) اعتماد الأصول العلمية في إعداد وكتابة البحث من توثيق وهوامش ومصادر ومراجع.

(ب) ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر في مجلة أخرى.

(جـ) يكتب الباحث إسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة ويرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعامل مع المجلة للمرة الأولى ويذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى مؤتمر لكنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر.

(د) يوضح الباحث إن كان بحثه ملكاً لجهة بحثية معينة وفي هذه الحالة فإنه لا بد من الحصول على موافقة تلك الجهة.

٤ – يبلغ الباحث باستلام البحث خلال أسبوعين من تاريخ الاستلام على أن يبلغ بقرار صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر.

٥ – يراعى في أولوية النشر ما يلي:

(أ) تاريخ استلام البحث وأسبقية البحوث للنشر إن كان قد طلب إجراء تعديلات عليها.

(ب) تنوع الأبحاث والباحثين لتحقيق التوازن بحيث تنشر المجلة لأكبر عدد من الكتاب ومن أكبر عدد ممكن من الأقطار في العدد الواحد وبأوسع مدى من التنوع.

(جـ) المواضيع المختصة بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لما تعانيه المكتبة العربية من نقص واضح فيها.

٦ – (أ) البحث المنشور في المجلة يصبح ملكاً لها ويؤول إليها حق نشره.

(ب) يحق للباحث إعادة نشر بحثه في كتاب وفي هذه الحالة لا بد أن يشير إلى المصدر الأصلي للنشر.

■ عروض الكتب :

تنظر المجلة عروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام بحيث لا يزيد حجم العرض عن عشر صفحات وأن يتناول إيجابيات وسلبيات الكتاب ويستهل العرض بالمعلومات الآتية :

(أ) الإسم الكامل للمؤلف. (ب) العنوان الكامل للكاتب.

(جـ) مكان النشر . (د) الإسم الكامل للناشر.

(هـ) تاريخ النشر (و) عدد الصفحات

(ز) تكتب المعلومات السابقة بلغة الكتاب إذا كان محرراً بلغة أجنبية.

(ح) اسم وعنوان عارض الكتاب

■ الآراء والأفكار .

تنشر المجلة آراء وأفكاراً حرة تعالج قضايا مهمة ومعاصرة تهم المجتمع والفكر الإنساني والاجتماعي على ألا يزيد عدد الصفحات عن ١٠ صفحات.

■ ملخصات الرسائل العلمية :

تنشر المجلة ملخصات رسائل جامعية تمت مناقشتها وأجازتها في ميادين العلوم الإنسانية.

■ تقارير وندوات ومؤتمرات :

تنشر المجلة تقارير المؤتمرات والندوات على ألا يتجاوز حجم التقرير ١٠ صفحات.

ترسل البحوث والدراسات بعنوان رئيس تحرير مجلة شؤون اجتماعية

جمعية الاجتماعيين – دولة الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – ص. ب: ٣٧٤٥.

شؤون اجتماعية

مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بالعلوم الانسانية والاجتماعية

العدد التاسع والأربعون - السنة الثالثة عشرة - ربيع - ١٩٩٦م-١٤١٦هـ

الافتتاحية

..... ٢

بحوث ودراسات

١ - مشكلة المخدرات في سوريا ٥

د. آمال صلاح عبدالرحيم. د. عدنان أحمد مسلم.

٢ - السياسات الإعلامية في الإمارات العربية المتحدة في عصر الأقمار الصناعية ٣٣

د. حيدر بدوي صادق. د. بدران عبدالرزاق بدران.

٣ - الفارق بين نسقي القيم المتصور والواقعي لدى الاناث الراشدات في مصر ٥١

د. عبداللطيف محمد خليفة.

٤ - مواقف الشباب من وسائل الإعلام في سوريا ٨٧

د. علي وطفة.

٥ - التمييز الجنسي في العراق ١١١

د. لاهاي عبدالحسين الدعمي.

٦ - قانون الجمعيات ذات النفع العام في الإمارات ١٣٣

د. محمد عبدالرحمن الركن.

آراء وأفكار

١ - التربية البيئية فريضة إسلامية وضرورة إنسانية ١٦٥

د. عرفة أحمد حسن نعيم.

٢ - عوامل تصاعد العنصرية والعنف في الحوض المتوسط ١٧١

د. غياث بوفجلة.

٣ - اسطورة الانفجار السكاني في العالم الثالث ١٧٩

محمد مصطفى الدنيا.

تصدر عن جمعية الاجتماعيين

عروض الكتب

١ - التحدي الياباني في التسعينات ١٩١
تأليف د. حسين شريف.. عرض: راشد سعيد مصبح.

٣ - سلم أوسلو ومعالجة مستقبل الدولة الفلسطينية والنظام الشرق أوسطي ١٩٥
تأليف: د. حسن الجبلي. د. عدنان السيد حسين عرض: د. رياض الصمد.

٣ - بلاغة الخطاب وعلم النص ١٩٩
تأليف: د. صلاح فضل. عرض: د. عبداللطيف الأرناؤوط.

٤ - نحو إدارة تربوية واعية ٢١٩
تأليف: محمود عبدالقادر علي قراقزة. عرض: د. عبدالله باقر بوكلاه.

تقارير وندوات ومؤتمرات

١ - الوثيقة الختامية لندوة الأسرة في الإمارات - جمعية الاجتماعيين ٢٢٥

٣ - الطفل والبيئة ٢٢٧
عبدالحميد غزي بن حسن.

٣ - وقائع ونتائج وتوصيات أعمال الورشة التدريبية حول الرعاية الأسرية ٢٣٥
المكتب التنفيذي لوزراء الشؤون الاجتماعية
لدول مجلس التعاون.

الافتتاحية

مع صدور هذا العدد يكون قد مضى عامان على بدء المجلة نهجها في تنويع مصادر وموضوعات البحوث والدراسات التي تنشر فيها. وقد حققت نجاحات مهمة في هذا المجال إذ استقطبت المزيد من الكتاب العرب من سوريا ومصر والأردن ولبنان والعراق وفلسطين والمغرب والجزائر.. بالاضافة إلى كتاب من دول الخليج العربية كافة لاسيما الامارات. وهذا مايمكن قراءته في هذا العدد وسواه.

وبدءاً من هذا العدد، وبعد أن عززت المجلة مكانتها كمجلة عربية أكاديمية، وسعت المجلة دائرة اختصاصها لتصبح مجلة تعنى بالعلوم الإنسانية والاجتماعية. بعد أن كانت تعنى بالدراسات الإنسانية فحسب.

كما أنها، وبدءاً من العدد (٥١)، ستنشر ملخصاً باللغة الانجليزية لكل البحوث والدراسات التي تنشر فيها.

إن هذا التغيير يأتي مواكباً للمهام التي اضطلعت بها المجلة، أو تلك التي ستضطلع بها مستقبلاً.

إن بحوث ودراسات العدد (٤٩) من المجلة جاءت متنوعة من حيث الموضوعات التي تناولتها، أو من حيث الكتاب الذين تناولوا تلك الموضوعات. فهناك بحثان من الامارات، الأول للدكتور حيدر بدوي صادق والدكتور بدران عبدالرزاق عن السياسات الاعلامية في الامارات في عصر الاقمار الصناعية. التي دشنت فجر عصر جديد، ويرى الباحث ان التسارع التقني الذي ولد ثورة المعلومات التي نعيشها قد جعل من معظم السياسات الاعلامية المعمول بها حالياً من معالم الماضي. وأن هذه السياسات بحاجة إلى اعادة صياغة جذرية في القريب العاجل لكي تستوعب المتغيرات التقنية، وما أفرزته من انعكاسات على الواقع الاتصالي في مجتمع الامارات.

والبحث الثاني يتناول «قراءة نقدية في قانون الجمعيات ذات النفع العام في الامارات». للدكتور محمد عبدالرحمن الركن، وقد أبدى الباحث العديد من الملاحظات على هذا القانون الذي يحكم قطاعاً من أهم وابرز قطاعات المجتمع المدني في الامارات، ورأى الباحث أن مثل هذا القانون أصبح بحاجة إلى

التعديل والتطوير ليتلاءم مع ماوصلت إليه الجمعيات من تطور بعد أن شارف عددها (٩٢) جمعية. وبعد أن مضى على صدوره مايزيد عن عشرين سنة.

ومن مصر بحث الدكتور عبداللطيف محمد خليفة في «الفارق بين نسقي القيم المتصور والواقعي لدى الاناث الراشدات في مصر». وقد حاول الباحث في هذه الدراسة الميدانية التعرف على القيم كما تتصورها الاناث الراشدات من جهة. ومدى اتساق هذا التصور مع سلوكهن الفعلي من ناحية اخرى.. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تعارضاً بين مايتصور الفرد وما يمارسه بالفعل في حياته. وهي قضية شغلت الكثير من الباحثين والدارسين. ومازالت في حاجة إلى المزيد من البحث والدراسة.

ومن العراق كتبت الدكتورة لاهاي عبدالحسين الدعمي عن التمييز الجنسي، وقد تطرقت الباحثة إلى العديد من المسائل الجوهرية، فذهبت إلى أن ارتفاع مستويات التحديث الاجتماعي لابد أن يرتبط ارتباطاً إيجابياً بظاهرة تحرير النساء من الأدوار التقليدية التي يقمن بها لقاء أجر خارج المنزل، وبالتأكيد، فإن تمكن النساء من العمل لقاء أجر خارج المنزل لابد أن يؤمن لهن سلسلة من النتائج المؤدية إلى تحقيق قدر معين من الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي ذي العلاقة المباشرة لتعزيز وتحسين مكانتهن في المجتمع، وبعد أن تناولت أوجه التمييز والعزل المتبعة ضد المرأة على الصعيد العالمي والعربي والعراقي خلصت إلى أنه مالم يُصار إلى اتخاذ الاجراءات وسن التشريعات ووضع السياسات اللازمة، فلابد لظاهرة التمييز من أن تستمر في النمو بنفس الاتجاه، الأمر الذي ينذر بمستقبل قاتم للعلاقة مابين المرأة والرجل خارج ميدان العائلة.

ومن سوريا كان هناك بحثان الأول تناول ظاهرة من أخطر الظواهر التي تعاني منها المجتمعات الحديثة وهي مشكلة المخدرات التي أصبحت تؤرق عالمنا المعاصر. كونها ظاهرة فتاكة. لاسيما وانها أكثر انتشاراً في صفوف الشباب الذين هم عماد المستقبل. وقد أظهرت الدراسة التي تناولت فيها الدكتورة أمال صلاح عبدالرحيم، والدكتور عدنان أحمد مسلم عمق «مشكلة المخدرات في سوريا» وغيرها من دول العالم.

والثاني بحث تناول فيه الدكتور علي وطفه «مواقف الشباب من وسائل الاعلام

في سوريا». وقد اجريت هذه الدراسة في سنة ١٩٩١، وبمقارنتها بدراسة «السياسات الاعلامية في الامارات في عصر الأقمار الصناعية» يمكن ملاحظة عمق التحولات التي شهدتها وسائل الاعلام في هذه الفترة الوجيزة.

إن دراسة الدكتور وطفة أظهرت أن محطات الاذاعة العالمية (مونتكارلو، ولندن، وصوت أمريكا) تكاد تشكل المصدر الأول لنشرات الأخبار لأفراد العينة من الشباب في سوريا. هذا في الوقت الذي كانت فيه الاذاعة الوسيلة الاعلامية الخارجية الوحيدة المتاحة لهم. ويمكن تصور جسامة التحدي بعد أن أصبحت الأقمار الصناعية تدخل البث التلفزيوني الأجنبي إلى كل منزل. إن هذا يضع أمامنا مسؤولية هامة توجب تطوير برامجنا ووسائل اعلامنا. والارتقاء إلى مصاف مايقدمه الاعلام المتقدم. إن مواجهة التقدم التقني في مجال الاتصالات لايواجه باغلاق الأبواب. قدر مايواجه بوضع الخطط للنهوض بوسائل اعلامنا وتقديم المادة الاعلامية التي ترقى إلى مستوى التحدي.

وفي مجال الآراء والأفكار طرح الدكتور عرفة أحمد حسن نعيم مسألة التربية البيئية واعتبرها فريضة اسلامية. أما الدكتور غياث بوفلجة من الجزائر فقد تناول عوامل تصاعد العنصرية والعنف في الحوض المتوسط. والاستاذ محمد مصطفى الدنيا تناول «اسطورة الانفجار السكاني في العالم الثالث»، حيث قدم مجموعة من الأرقام الخطيرة التي تشير إلى عمق مايواجهه العالم الثالث جراء هذه الزيادة التي لاتوازن بين زيادة السكان وتنمية الموارد.

وفي الأبواب الثابتة في المجلة أربعة عروض للكتب، وثلاثة تقارير عن ندوات محلية وعربية.

بقي أن نقول إن المجلة تسعى لاصدار عدد خاص بالدراسات عن الامارات بمناسبة اليوبيل الفضي لهذه الدولة وهي ترحب بجميع المساهمات الفكرية لاثراء هذا العدد الذي نأمل أن يكون في أهمية هذا الانجاز الوحدوي.

شـــؤون اجتماعية

شؤون اجتماعية
العدد ٤٩
ربيـع ١٩٩٦م
السنة ١٣

مشكلة المخدرات في سوريا

د. آمال صلاح عبدالرحيم *

د. عدنـان أحمـد مسلـم **

مقدمـــة:

تعد مشكلة تعاطي المخدرات من المشكلات المرتبطة بالإنسان منذ القدم، ولعل المجتمعات القديمة بحضاراتها المعروفة كالمجتمع الصيني مثلاً، ومجتمعات آسيوية وأفريقية أخرى، استخدمت المخدرات وواجهتها هذه المشكلة المعاصرة (مشكلة تعاطي المخدرات)، ومنها انتقلت إلى الدول الأوروبية وأمريكا لتصبح مشكلة تواجهها المجتمعات الحديثة. ومن هذه المجتمعات أيضاً انتقلت إلى المجتمع العربي.

والمخدرات بكل أنواعها (كما سنرى بعد قليل) تمثل ظاهرة فتاكة في أي مجتمع من المجتمعات، ولاتكاد الاخبار اليومية تخلو من أنباء عن نتائج تعاطي المواد المخدرة وعمليات بيعها، وتهريبها. وتتفق جميع الحكومات على مدى خطورة هذه المواد وضررها البالغ على الحياة الاجتماعية والصحية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات. وتحاول جاهدة الحد من اتساع المشكلة والسعي لمعالجة المتعاطين وسن القوانين التي من شأنها أن تردع كل من له علاقة بهذه المواد زرعاً أو تصديراً أو تجارةً أو تعاطياً.

* قسم الاجتماع - جامعة دمشق.
** قسم الاجتماع - جامعة دمشق.

وقد بلغت العقوبات في بعض الدول، ومنها «سورية» حد الاعدام، وذلك نظراً لما تسببه من أضرار سلبية، وخصوصاً في صفوف الشباب.

ولابد من الاشارة إلى أن الادمان على المخدرات هو المرحلة المتقدمة في عملية تعاطي المخدرات، حيث إن التعاطي قد ينتهي بالإنسان إلى الادمان.

القسم الأول: الخلفية النظرية

أولاً – ماهي المخدرات وما أنواعها:

تحدد بعض الدراسات النظرية[١] أن المخدرات هي مواد طبيعية أو مصنعة تؤثر على النشاط الجسدي والفكري للإنسان، وهي في الأصل تعبر عن مجموعة من المواد التي تسبب في احداث حالة بديلة عن الوعي، اضافة إلى النعاس والنوم، إلا أنها أصبحت تعني اليوم (على الأغلب) المخدرات النباتية مثل الحشيشة ومشتقاتها، أو الأفيون ومشتقاته أو بدائله الاصطناعية التي تخلق في معطياتها قدرة على احتمالها مما يتطلب زيادة الجرعة باستمرار وصولاً إلى الادمان.

وبضوء ذلك جاء التعريف العلمي للمخدرات ليبين أن «المخدرات مادة كيميائية تسبب النعاس في الغالب والغياب عن الوعي أحياناً، ولها خاصية تسكين الألم[٢]، وعلى هذا الأساس فإن المنشطات وعقاقير الهلوسة لاتعد من المخدرات وفق هذا التعريف.

أما التعريف القانوني فيحدد معنى المخدرات «بأنها مجموعة من المواد التي تؤدي إلى الادمان، وتسبب تسمم الجهاز العصبي، ويحظر تداولها، أو زراعتها أو تصنيعها، أو الاتجار بها إلا لأغراض يحددها القانون وبواسطة جهات مرخص لها بذلك، والمخدرات وفق هذا التعريف تشمل الأفيون ومشتقاته والحشيشة وعقاقير الهلوسة والمنشطات والكوكائين[٣].

ووقوفاً عند أنواع المخدرات وأشكالها فقد نصت الاتفاقية الدولية التي تم وضعها في نيويورك عام (١٩٦٨) (٤) على وجود (٩٠) مادة مخدرة يحظر تداولها أو زراعتها، أو صناعتها أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون، ولاتستعمل إلا بواسطة من يحملون ترخيصاً بذلك، ويمكن تصنيف هذه المواد بشكل إجمالي تحت العناوين التالية[٥]:

أ – **المخدرات الطبيعية**: والتي تتميز كلها أو بعض أجزائها بخاصية التخدير وهي:

١ – القنب الهندي والشامي والمكسيكي، وكلها تسميات للنبات المعروف شعبيا باسم الحشيش، وتصنع منه مادة «الحشيشة».

٢ – نبات الخشخاش، ويزرع بكثرة في جنوب شرق آسيا وإيران وتركيا، وقد دخلت

زراعته مؤخرا إلى لبنان، ومنه يستخرج الأفيون ومشتقاته المختلفة مثل المورفين والكودايين، والهيروين، وعلى غراره تم تصنيع الدولوكسين والميتادين والبيثيدين وغير ذلك.

٣ - نبات الكوكا، ويوجد تحديداً في أمريكا الجنوبية، ومن أوراقه يستخرج الكوكايين المخدر الذي يتعاطاه الأغنياء عادة، وكثيراً مايؤدي إلى الإهمال والاستهتار والسلوك العدواني والذي يصل إلى حد الإجرام.

٤ - نبات القات، ويوجد في اليمن والحبشة والصومال وهو يعطي المتعاطي شعورا يدب فيه الخمول والكسل واللامبالاة.

ويضاف إلى هذه الأنواع أيضاً نبات التبغ الذي يحتوي على النيكوتين السام، وأول أكسيد الكربون الذي يقلل من قدرة كريات الدم الحمراء على نقل الاوكسجين إلى الأنسجة، والقطران الذي يسبب سرطان الرئة.

ب - **المخدرات الصناعية**: وهي مجموعة من المواد المصنعة التي تسبب الهلوسات والخدع البصرية واختلال الحواس والانفعالات. ومن المخدرات الصناعية المنومات والمهدئات التي تسبب الهدوء والسكينة والنعاس. وتستخدم في التخدير العام، وفي علاج الصرع والأرق وتؤدي إلى الادمان بسرعة. وهناك أيضاً المنشطات، وهي عقاقير تسبب النشاط الزائد وكثرة الحركة وعدم الشعور بالتعب والجوع، وتسبب الأرق وتؤدي إلى الادمان.

ج - **المخدرات الأخرى**: كالصمغ والاستيون والبنزين وطلاء الاظافر والسبيرتو وغاز القداحات التي يستنشقها المتعاطي، فيشعر بالاسترخاء والدوخة والهلوسات أحياناً، وهي تؤثر على المخ والكبد والرئتين.

ثانياً - الأسباب التي تدفع إلى الادمان:

تتعدد الأسباب التي تدفع إلى الادمان، وهي بمجملها واحدة في أي مجتمع من المجتمعات، ونذكر منها:

أ - **الأسباب المتعلقة بالشخصية**: إذ تعد الشخصية متزنة متمتعة بالصحة النفسية إذا تكاملت جوانبها وانتظمت في كيان نفسي متضامن.. لاتنهكه الصراعات التي قد تدب داخل هذا الكيان.. أما إذا تعرضت الشخصية لاختلال، وعدم ائتلاف بين كافة مكوناتها، أو تعرضت لصراعات موصولة وإحباطات متعددة أدى هذا إلى سوء توافقها الشخصي والاجتماعي، وبدت عليهامظاهر الاضطراب والشذوذ والانحراف، ومن ثم يبدو عدم تكامل الشخصية واضطرابها في صورة انحرافات

سلوكية، أو صورة مرض نفسي أو مرض عقلي[٦]. وتشكل هذه الصور مايسمى بالشخصية الضعيفة، أو ضعف الشخصية، ويتبدى هذا الضعف في جوانب عدة منها ماهو جسمي، والمقصود به كل الجوانب الجسمانية الظاهرة والخفية في جسم الإنسان، ومنها ماهو عقلي، أي القدرات العقلية المختلفة التي يتميز بها الإنسان عن غيره، كالذكاء والتخيل والادراك والتفكير والقدرة على ربط الأشياء بعضها ببعض، والقدرات المختلفة على التعلم وحل المشاكل... الخ. إذ إن الشخص المدمن عادة تكون قواه العقلية غير واضحة (مشتتة) وغير ناضجة، بحيث لايستطيع أن يمنع نفسه من وقت العكوف على العقار الذي يتعاطاه مثلاً.. وهناك العامل النفسي، وهو الطاقة الانفعالية والدوافع الغريزية التي يزود بها الشخص منذ أن يولد.. والتي تعد وراثية في أساسها، لذا لاتتغير كثيراً طوال حياته، والتي تعتمد على التكوين الكيميائي والغددي والدموي، وتتصل اتصالاً وثيقاً بالنواحي الفسيويولوجية والعصبية، والتي تظهر في الحالات الوجدانية والطباع والمشاعر، وفي الدوافع والغرائز والانفعالات من حيث سرعة استثارتها أو بطئها، ومن حيث قوتها أو ضعفها، ومن حيث قابليتها للبقاء أو الزوال أو التغير[٧].

والخلاصة أنه إذا حدث في الجانب النفسي أي خلل أو اضطراب فقد يدفع صاحبه إلى الادمان ليدفن في ذلك أحزانه وهمومه ومشاكله.

ومن الجوانب الاخرى المتعلقة بضعف الشخصية: الجانب البيئي. حيث يتحول الإنسان من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي بفعل التنشئة الاجتماعية، و«على هذا فيقصد بالبيئة، جميع العوامل الخارجية التي تؤثر في الشخص من بدء نموه سواء أكان ذلك أصلاً بعوامل طبيعية أو اجتماعية، أو مايتصل بالعوامل الثقافية، من عادات ونظم تربوية أو ظروف أسرية أو مدرسية»[٨].

وعليه إذا كان هذا الجانب سلبياً فإن الشخص قد تسهل عنده عملية الانحراف والادمان.

ب - الأسباب المتعلقة بالأسرة المفككة: وهنا تشير دراسة الدكتور (صالح عبدالعزيز)[٩]، إلى أن أغلب حالات الإجرام، وأغلب مرضى العيادات السيكولوجية خرجوا من:

(١) البيوت الآثمة.

(٢) البيوت المحطمة.

(٣) من البيوت التي خلت من الود والحب.

(٤) من البيوت التي فرقها الموت، أو بعثرها تعدد الزوجات.

(٥) من تلك البيوت التي فشل أربابها في الاحتفاظ بتوازن جميل بين الحرية والضبط.

(٦) من تلك البيوت التي فشل أربابها في اشباع حاجات الطفل النفسية.

إن الإنسان عبر نموه يجتاز مراحل عدة تبدأ من مرحلة الحضانة ثم مرحلة الطفولة المبكرة، ثم مرحلة الطفولة المتأخرة، ثم مرحلة البلوغ والمراهقة، وفي كل مرحلة من هذه المراحل يكتسب الفرد شخصية الأسرة لأنها تعد مرجعاً بالنسبة له، وهي من الجماعات المرجعية الأساسية في تكوين شخصية الفرد. فإذا كانت الأسرة قوية متماسكة اكتسب الفرد قوتها وتماسكها والعكس صحيح. و«هناك دلائل يجب ملاحظتها عند دراسة تاريخ حياة المدمنين الخاص بتنشئة الأسرة هي»[١٠]:

(١) عدم الاشباع البدني للحاجات الفيسيولوجية منذ الميلاد بطريقة جيدة.

(٢) الخطأ في الفطام (في توقيته وطريقته).

(٣) الاهمال.

(٤) الحماية الزائدة.

(٥) التدريب على عمليات النظافة وضبط الاخراج.

(٦) السلطة والنظام (علاقة الطفل بوالديه).

(٧) العدوان والكراهية.

(٨) علاقة الطفل باخوانه.

(٩) الطفل غير المرغوب فيه.

(١٠) الاعتماد الطويل على الوالدين.

(١١) الطلاق.

(١٢) الطفل غير الشرعي.

(١٣) الموت والتفكك الأسري.

جـ - الأسباب المتعلقة بالمدرسة: عبر اختلاط الأطفال بالزملاء ووجود الاستعداد للانحراف، فالطفل الذي لم يفطم نفسياً في الأسرة، ويسيء الظن بالآخرين، والمشاكس، والذي تعود على السلبية، والمنطوي الخجول، ويقل ذكاؤه عن المعدل الطبيعي، كل هذه المؤشرات تسهم في الاستعداد للانحراف الدراسي، وجميع هذه المؤشرات ترتبط بالمدرسة من خلال كونها تضم أعداداً أكبر من الحد المطلوب، ووجود المدرسة في بيئة متخلفة ومزدحمة، وعدم وجود مدرسين يعدون قدوة حسنة للتلاميذ، وعدم وجود التعاون الكامل بين المدرسة وبين الآباء وأولياء الأمور، وعدم وجود

اخصائي اجتماعي ونفسي في المدرسة، وعدم وجود التطابق بين المواد الدراسية ورغبات وميول التلاميذ... إلخ. وبهذا تكون المدرسة الأولية هي المرحلة الهامة الثانية في تاريخ الإنسان بعد مرحلة الحضانة في الأسرة، ولهذا فإن اهميتها وقيمتها، يجب أن تعرف بشيء من التفصيل، ومايتبع ذلك من بعض الأوجه السلبية التي قد تؤدي إلى الانحراف الذي قد يدفع هذا الطفل في مستقبل حياته إلى أن يصبح مريضاً مدمناً، يعاني من الاضطرابات النفسية أو العقلية، اضافة إلى ماقد يحدث له من العلل الجسمية والأزمات المالية المستمرة وانهيار حياته الاجتماعية كأسوأ كارثة تصيب المدمن[١١].

د - **الاحباطات المختلفة كأحد الأسباب**: وهي العقبات التي تحول دون تحقيق الرغبات الذاتية حيث تشكل هذه الاحباطات سلوكاً غير عادي عند الإنسان، فيحدث الكبت، مثلاً الذي ربما، فيما بعد يشكل سلوكاً عدوانياً كرد فعل ذاتي على الموقف.

«فإذا كان هناك طفل نشأ في بيئة فقيرة مثلاً، لاتستطيع أن تفي بحاجاته الأساسية (الفيسيولوجية كالغذاء) والثانوية (النفسية كالحب والعطف)، فإن هذا الطفل يشب، ويجد أنه لاقى الكثير من الاحباطات على طلباته ورغباته وحاجاته.. وإذا دخل هذا الطفل مدرسة ابتدائية، فسيكون عابثاً، وينظر له مدرسوه وزملاؤه نظرة ضيق ونفور، وكأنه مملوء بالشر والحقد والكراهية، فيزداد احباطه، ثم لاأحد يحاول أن يُشبع رغباته لأنه لايعطى أحداً الابتسامة والبشاشة والاحترام، وتتحول بقية حياة هذا الطفل في المستقبل إلى سلسلة من الاحباطات والموانع، فإذا لم تكن احباطات في المجال الدراسي أو الوظيفي، فستكون احباطات عاطفية.. سوف يجد الظلم والاضطهاد أو الاستغلال والحرمان من زملائه في العمل أو من أصدقائه وجيرانه.. ومثل هذه الأمور وغيرها تعوق نمو الشخصية واستقرارها الجيد، وتطيح باتزانها، وتجنح بصاحبها إلى السلوك المنحرف أو الجريمة..[١٢]، ومنها الادمان على المخدرات.

هـ - **جماعة الأصدقاء**: من حيث سلوكها، وثقافتها، ومعاييرها وغير ذلك، فإذا كان الأصدقاء من أصحاب السلوك السيء (المنحرف)، والثقافة المتدنية، ويخالفون معايير وقيم المجتمع، وهو من أصحاب السوابق في ارتكاب الجريمة وغيرها، فإنهم دون شك يشكلون أحد أسباب الادمان، لأنهم (الأصدقاء) جماعة مرجعية في المجتمع، ومن أهم الجماعات المرجعية بعد الأسرة.

و - **أسباب مختلفة اخرى: كالبيئة** ودورها السلبي أو الإيجابي في

الأفراد (البيئة الفقيرة أو الغنية). **وأوقات الفراغ** وعدم الاستفادة منها بشكل سوي، والمثل الأعلى في الأسرة، في المدرسة، في الجماعة، في المجتمع (المؤسسات والتنظيمات المختلفة) عبر تقليده والاقتداء به سلباً أو إيجاباً، **ومعايير المجتمع** كأن يكون المجتمع مليئاً بالفساد والتدني في المستوى الثقافي، ويشجع بصورة غير رسمية، تعاطي المخدرات، وأن يكون أيضاً من المجتمعات التي تنتشر فيها الثقافات الفرعية الفاسدة وغير ذلك.. إضافة إلى وسائل **الضبط الاجتماعي** الرسمية (السلطة) وغير الرسمية (الأسرة - الأصدقاء - الزملاء في العمل... إلخ). والرقابة الذاتية، وكذلك **الحضرية وعوامل التقدم الحضاري**، حيث بات معروفاً كلما زادت الحضرية (المدنية والمدينة) زادت علاقات الأفراد سطحية، وزادت الانانية، والاستغلال الذاتي، وانتشرت الجريمة ومعالم الانحراف، ويكتمل مع الحضرية أيضاً عامل الهجرة، ومايعانيه المهاجرون من تناقضات وصراعات في البيئة الجديدة، ولعل منها وجود الادمان مثلاً، ولايفوتنا دور العامل الطبقي أيضاً، من حيث المهنة والدخل، ومحل الاقامة، واسلوب الحياة، وكم يكون الادمان مثلاً نتيجة عدم القدرة على تنفيذ الطموح الذي لدى الطبقات الدنيا من المجتمع.. وأخيراً **عامل التصور الذاتي** (فكرة الإنسان عن ذاته). «إن الآباء والأمهات والمدرسين والأقارب والجيران يرتكبون أخطاء حمقاء بحكمهم على الطفل بأنه سوف يكون لصاً أو سوف يكون فاشلاً أو مدمناً..»[١٣]، ولعل فكرة الإنسان عن ذاته تتكون من خلال خصائصه الجسمية والعقلية والنفسية والأوصاف المختلفة التي ينسبها الكبار له، وبخاصة الوالدان، وعن طريق المقارنة بالآخرين، ومن خبرات النجاح والفشل في حياته، ومن الأدوار المفروضة في المجتمع عليه..

ونعتقد أن جميع هذه الأسباب المشار إليها تتداخل مع بعضها البعض وتشكل بمعظمها الأسباب الدافعة إلى الادمان والجريمة بشكل عام. وهذا سيتضح بالأرقام عند تحليلنا لهذه الأسباب عبر الدراسة الميدانية القائمة على معطيات رقمية من الواقع الاجتماعي.

ثالثاً - الأسباب المساعدة لانتشار المخدرات عالمياً[١٤]:

تعددت الدراسات التي عالجت هذا الجانب، ولانريد هنا العودة إليها وتكرار ماجاء فيها، غير اننا سنعرض ملخصاً مفيداً عنها من خلال التالي:

أ - التطور الحضاري السريع، ومايرتبط به من تغيرات في القيم الحضارية السائدة، وتأثر القيم الاجتماعية والمعنوية وتفاوت العادات والتقاليد نتيجة لتغير الأوضاع الاقتصادية والثقافية والتعليمية مما يجعل الفرد عرضة للاجتهاد في تبرير سلوكه.

ب - التأثر بالحضارات الاخرى عبر التقليد والمحاكاة في العادات والقيم الاجتماعية عن طريق الاحتكاك المباشر وبالوسائل المتعددة لذلك.

جـ - التطور المتلاحق في وسائل الاتصال والمواصلات والنقل والتجارة الدولية.

د - التطور التكنولوجي في صناعة العقاقير الاصطناعية والتقدم العلمي في الأبحاث التطبيقية الخاصة بالمجال الصيدلاني.

إن هذه الأسباب وغيرها من الأسباب الاخرى التي ترتبط بشكل أو بآخر بالتطور الحضاري والتكنولوجي، وقيم المدينة المعاصرة، كلها تعد من الأسباب التي تسهم في انتشار المخدرات عالمياً، لذلك يتعاضد العالم كله عبر مؤسسات عالمية مشتركة لمكافحة هذا الداء الاجتماعي والاقتصادي الذي ينخر المجتمع ويؤدي إلى إنهياره.

القسم الثاني - الدراسة الميدانية

أولاً: الأهمية والمبررات:

إن انتشار الادمان على المخدرات والاتجار به (تهريبه) في سورية حديث جداً، (خلال العقدين الأخيرين)، حيث إن التعاطي بالمخدرات يعد من الناحية الاجتماعية والسلوكية عاراً اجتماعياً على من يمتهن هذه الآفة. ولكن بحكم أن سورية مجتمع مفتوح على الجيران من الدول المجاورة (لبنان والأردن)، وبشكل خاص لبنان حيث إن عملية تصنيع المخدرات تتم فيه، كما أن قسماً هاماً من أراضيه يستخدم لزراعة بعض الأنواع المخدرة (الحشيش) مثلاً*، ولأن (سورية) بلد عبور للبنان، وبحكم الأحداث الأخيرة فيه خلال العقدين (السبعينات والثمانينات)، وبما أن المخدرات ذات مردود اقتصادي تجاري كبير وسريع، بدأت ظاهرة المخدرات والادمان عليه تنتشر في المجتمع السوري وبخاصة عبر فئة من المهربين (المسوقين) لهذه المادة وعبر فئة أيضاً تعودت على التعاطي بحكم وجودها في لبنان عبر علاقات الاندماج والقربى والبلد الواحد في وضعه الجغرافي والاجتماعي، وقد ازدادت نسبة المتعاطين شيئا فشيئا إلى أن تفاقم الأمر ووصلت إلى حد لايمكن السكوت عليه، الأمر الذي دفع الجهات المعنية لاصدار قانون حازم لمن يثبت اتجاره بالمخدرات وتعاطيه أيضاً (قانون الاعدام).

بضوء ذلك، ومن خلال الدعاية الاعلامية المضادة لهذه الآفة واقامة الندوات التثقيفية العامة للآثار الضارة لهذا الداء، ومن خلال تعرض العديد من جيل الشباب للادمان،

* هذه الدراسة انجزت في سنة ١٩٩٤. أي قبل الاجراءات المثمرة التي انجزت في لبنان ضد زراعة المخدرات في سنة ١٩٩٥ ومابعدها. (المحرر).

وتواجد الكثير منهم في السجون «بينت احصائية تقرير الأمن العام الصادر عن وزارة الداخلية لعام ١٩٩١[١٥] أن عدد الموقوفين بسبب الاتجار والتهريب والنقل والحيازة والتعاطي للمواد المخدرة بلغ (٣٣٦٢) شخصاً من جنسيات مختلفة.

وفي العام ١٩٩٢[١٦] تم القاء القبض على (٣٢٩٣) شخصاً متهماً بنفس السابقة منهم (٣٢٠٢) سوريون والباقي عرب وأجانب».

والخلل الذي أصاب أسر المتعاطين وبالتالي المجتمع ككل هذه المعطيات تشكل مصدر أهمية دراسة هذه المشكلة، وتجسد وتسوغ المبررات النظرية والعملية لدراستها.

ثانياً: الأهداف:

وقد حددنا الأهداف الكامنة وراء هذه الدراسة (المشكلة) بالأهداف التالية:

أ - التعرف على أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع السوري خلال المرحلة الراهنة بقصد مساعدة المهتمين بموضوع المخدرات وبخاصة الجهات المسؤولة.

ب - تكوين صورة واضحة عن طبيعة المشكلة وخطورتها في المجتمع.

جـ - التعرف على مدى انتشار وحجم هذه المشكلة في المجتمع من خلال الواقع الميداني حتى تسهل عملية الوقاية والعلاج.

د - الوقوف عند سياسات محددة للعلاج والوقاية من هذه المشكلة في المجتمع.

ثالثاً: المجالات:

كان المجال المكاني الذي أجري فيه البحث هو سجن عدرة المركزي للذكور الذي يقع في مدينة دمشق، ويضم جميع المحكومين والموقوفين بحكم الادمان والتعاطي في جميع المحافظات السورية، وكذلك سجن دوما للنساء. وقد تحدد المجال الزماني لهذا البحث العام الميلادي ١٩٩٣، وجمعت بياناته خلال الأشهر من (١٠ - ١٢) من العام المذكور.

رابعاً: الفروض العلمية:

وقد تحددت هذه الفروض من خلال صياغتنا لها استناداً إلى زياراتنا الاستطلاعية غير مرة لمكان البحث واعتمادنا على دراسات سابقة حول الموضوع عربية بشكل خاص، وبضوء ذلك كانت الفروض هي:

أ - إن مجاراة أصدقاء السوء قد تؤدي إلى تعاطي المخدرات.

ب - إن الرغبة في التقليد قد تؤدي إلى تعاطي المخدرات.

جـ - إن الحاجة إلى تخفيف المشكلات الخاصة والعامة قد تؤدي إلى تعاطي المخدرات.
د - إن الرغبة في محاولة اكتشاف اللذة الخاصة بتعاطي المخدرات قد تودي إلى تعاطي المخدرات.

خامساً: المجتمع الأصلي والعينة:

نظراً لصعوبة الوصول إلى المدمنين في المجتمع لأسباب عدة فقد كان المجتمع الأصلي للدراسة هو سجن عدرة المركزي للذكور، وسجن دوما للنساء، وقد تم المسح الشامل لعدد أفراد العينة من النساء وهن (٥) حالات فقط. أما بالنسبة للذكور فقد اختيرت العينة بشكل عشوائي من المسجونين بسبب التعاطي خلال العام ١٩٩٣، وكان عددهم (٩٠٦) أشخاص، اخترنا منهم (٥٠٪).. أي النصف، مراعين قدر الامكان شروط العينة الممثلة والمتجانسة، وبالنتيجة كانت عينة البحث (٤٥٣ من الذكور + ٥ من الاناث = ٤٥٨ حالة). وقد تم فرز أفراد العينة بعد تسجيل الأسماء ووضعها في وعاء خاص، وعن طريق السحب باليد تحددت العينة المطلوبة.

سادساً: أداة البحث وعملية جمع البيانات:

استخدمنا اسلوب المقابلة المباشرة المدعمة بالاستبيان الذي تضمن عدداً من الأسئلة (أنظر الملحق)، اشتملت على جوانب تتعلق بالوضع الشخصي بالبيئة الاجتماعية للمدمن، وأصدقاء السوء، وجوانب تتعلق بمجموعة الأسباب المفترضة والتي يعتقد أنها أسباب التعاطي وكان عدد الأسئلة (٢١) سؤالاً.

وقد جمعت البيانات باشرافنا من خلال بعض طلبة الدراسات العليا في قسم علم الاجتماع، وبعض الباحثين الاجتماعيين المتواجدين في سجن عدرة المركزي (دائرة البحث الاجتماعي) ونشير إلى أن المدة التي استغرقت لملء الاستبيان كانت حوالي نصف ساعة (٣٠) دقيقة، وفي بعض الحالات وهي قليلة كانت تتجاوز الساعة، وذلك بسبب حوار كان يفرضه العمل العلمي.

ونشير هنا إلى أن الدور الإيجابي الذي قدمته الجهات المعنية في وزارة الداخلية (ادارة التوجيه المعنوي - ادارة السجون - ادارة سجن عدرة المركزي - ادارة سجن دوما للنساء) وبخاصة فيما يتعلق بمقابلة العينة (جمع البيانات) لأنه لولا ذلك لما استطعنا أن ننفذ عملية جمع البيانات بالدقة المطلوبة والموضوعية المعقولة.

سابعاً: عرض النتائج وتفسيرها:

أ - البيانات الشخصية للعينة:

تضمنت هذه البيانات الشخصية توزع أفراد العينة حسب فئات العُمر، والحالة التعليمية، والمهنية، والحالة الاجتماعية، والنوع، والدخل الشهري.

فبالنسبة لفئات الأعمار يبين الجدول رقم (١) توزع أفراد عينة الدراسة حسب فئات الأعمار كما يلي:

الجدول (١)

توزيع أفراد العينة حسب فئات الأعمار

فئات الأعمار	العدد	النسبة ٪
أقل من ٢٠ سنة	٢٨	٦ر١
٢٠ - ٣٠	٢٤٤	٥٣ر٣
٣١ - ٤٠	١٥٥	٣٣ر٨
٤١ - ٥٠	٢٥	٥ر٥
٥١ - ٦٠	٥	١ر١
٦١ فأكثر	١	٢ر٠
المجموع العام	٤٥٨	١٠٠٪

نستخلص من الأرقام الواردة في الجدول المعطيات التالية:

تتركز نسبة التعاطي في الفئة العمرية من (٢٠ - ٣٠)، وهي بنسبة ٥٣٪، ثم تليها الفئة العمرية من (٣١ - ٤٠)، وهي بنسبة ٣٣ر٨٪، وتشكل هذه الفئات العمرية مرحلة الشباب والنضج، ولعل سبب تركيز هذه الفئة يعود إلى المشاكل النفسية الحادة التي تعاني منها هذه المرحلة العمرية بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة والاجتماعية التي تمر بها، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى التعاطي هروباً من الواقع المرير.

إضافة إلى أن النظرة الذاتية لهذه المرحلة العمرية نحو القيم الاخلاقية والسلوكية، وهي نظرة عبثية، ناهيك عن مسألة الفراغ المعاش من قبل هذه الفئة العمرية بسبب عدم توفر فرص العمل الانتاجي.

وفيما يتعلق بتوزيع العينة حسب النوع (الجنس) فيبينها الجدول رقم (٢) التالي:

جدول (٢)

توزيع أفراد العينة حسب النوع

النوع (الجنس)	العدد	النسبة ٪
ذكور	٤٥٣	٩٨ر٩
إناث	٥	١ر١
المجموع	٤٥٨	١٠٠٪

تشير أرقام الجدول إلى أن جميع أفراد العينة تقريباً هم من الذكور (٩٨ر٩٪)، وهذا واقع موجود لأن مسألة التعاطي عند الإناث غير مقبولة اجتماعياً في المجتمع، اضافة إلى أن المرأة تنظر باحتقار إلى التعاطي، وتخاف من العار الذي يؤثر عليها مستقبلاً إذا مالجأت إلى التعاطي، وقد وجدت بعض الحالات من النساء (١ر١٪) غير أن هذه الحالات كانت بسبب ظروف أسرية قاهرة، ونتيجة أصدقاء السوء، وهروباً من الواقع القاهر المعاش من قبلهن.

وعن توزع العينة حسب الحالة التعليمية يبينها الجدول رقم (٣) التالي:

جدول (٣)

توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	العدد	النسبة ٪
أمي	٩٥	٢٠ر٧
ملم (يقرأ ويكتب)	٥٥	١٢ر٠
ابتدائي	١٣٨	٣٠ر١
اعدادي	٨٥	١٨ر٦
ثانوي	٤٥	٩ر٨
معاهد متوسطة	١٦	٣ر٥
شهادة جامعية	٢٣	٥ر٠
اخرى	١	٠ر٢
المجموع	٤٥٨	١٠٠٪

تبين أرقام الجدول أن نسبة المتعاطين تتركز في المستويات التعليمية المتدنية (٥ر٧٩٪) من المستوى الاعدادي حتى الأمي، وهذا أمر طبيعي يرتبط بانخفاض درجة وعي هذه الفئات لخطورة المخدرات على حياتهم إلى جانب تعرضها إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية ونفسية ليس باستطاعتها مواجهتها.

أما عن توزع أفراد العينة حسب الحالة المهنية (العمل) فيبينها الجدول رقم (٤) التالي:

جدول (٤) توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية

الحالة المهنية	العـــدد	النسبة ٪
طـالب	١٥	٣ر٣
عـامل	١٢٣	٢٦ر٩
مـوظف	٤٢	٩ر٢
سائق	١١٥	٢٥ر٠
تاجر	٥٨	١٢ر٧
فني	٤٧	١٠ر٣
عامل مقهى أو مطعم	٢٤	٥ر٢
عاطل عن العمل	١٦	٣ر٥
اخـرى	١٨	٣ر٩
المجموع	٤٥٨	١٠٠٪

تبين أرقام الجدول المعطيات التالية:

١ - نسبة التعاطي الكبيرة عند أفراد العينة هي بين العمال (٩ر٢٦٪) وهذا يعود للأوضاع الطبقية والمعاشية من قبل هؤلاء كتدني مستوى المعيشة وتردي الوضع الاجتماعي.

٢ - تأتي بالدرجة الثانية فئة السائقين (٢٥٪) حيث يتعاطون المخدرات ارتباطاً بالعمل الدائم (ليلاً ونهاراً) الذي يقومون به، ويرتبط هذا العمل بمستوى تعليمي متدنٍ، حيث لايعمل في مهنة السائق إلا من هو في مستويات تعليمية متدنية.

٣ - وفي المرتبة الثالثة فئة التجار، ونشير هنا إلى أن هذه الفئة هي فئة تجار المخدرات الذين يسوقون المخدرات ويشرفون على توزيعها وبيعها، لذلك هم أيضاً ممن يتعاطون المخدرات بحكم تعاملهم معها.

٤ - نرى أن النسب تتوزع في مختلف فئات الحالة المهنية، وهذا يشير إلى أن هذه الآفة تشكل مشكلة اجتماعية عامة.

وعن توزع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية (المدنية) يبينها الجدول رقم (٥) التالي.

جدول (٥)

توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العـدد	النسبة ٪
عـازب	١٩٧	٤٣ر٠
متزوج	٢١٧	٤٧ر٤
أرمـل	١٥	٣ر٣
مطلق	٢٩	٦ر٣
المجموع	٤٥٨	١٠٠٪

تشير أرقام الجدول إلى مسألة هامة وهي أن نسبة المتزوجين (٤٧ر٤٪) تفوق نسبة العزاب فيما يتعلق بالتعاطي، وهذا يدل على أن المتزوجين يعانون من مشكلات داخل الأسـرة أو خـارجهـا، مما يدفـعـهم إلى الاقـدام على التـعـاطي هروباً من المشكلات المذكورة، غير أن هذه النسبة (بالنسبة إلى المتزوجين) على الرغم من زيادتها متقاربة مع نسبة تعاطي العزاب (٤٣٪) وهذا يدل على معاناة هذه الفئة، والفراغ الذي تواجهه وعدم تقديرها المسؤولية وعبثها بالمستقبل.

وعن توزع أفراد العينة حسب الدخل الشهري (الراتب) يبينها الجدول رقم (٦) التالي:

جدول (٦)

توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري

الـدخل الشـهري	العـدد	النسبة ٪
أقل من ٢٠٠٠	٧٥	١٦ر٤
٢٠٠١ - ٤٠٠٠	١٦٣	٣٥ر٦
٤٠٠١ - ٦٠٠٠	٩٥	٢٠ر٧
٦٠٠١ - ٨٠٠٠	٣٨	٨ر٣
٨٠٠١ - ١٠٠٠٠	٤٧	١٠ر٣
١٠٠٠١ وأكثر	٢٢	٤ر٨
لادخل له	١٨	٣ر٩
المجموع	٤٥٨	١٠٠٪

تبين أرقام الجدول المعطيات التالية:

١ - قلة نسبة المتعاطين عند فئات محدودي الدخل، وذلك بسبب عدم وجود ثمن المخدر لديهم.

٢ - تركز نسبة التعاطي في الفئتين من (٢٠٠١ - ٤٠٠٠) و(٤٠٠١ - ٦٠٠٠)، ٣ر٥٦٪ حيث الدخل عندهم مرتفع ويمكن المدمن أن يحصل على المخدرات بسهولة.

٣ - انتشار الادمان على المخدرات في جميع فئات الدخل حتى عند الذين لادخل لهم (طبعاً بنسب مختلفة) وهذا يدل أيضاً على انتشار المشكلة في مختلف فئات الدخل كما تظهر العينة، ويعد الادمان على المخدرات في الأسرة التي يوجد فيها المدمنون مشكلة مستعصية تؤثر على ميزانية الأسرة ويحرم أفرادها من إمكانية الاستفادة من ثمن المخدر لسد حاجات ضرورية لهؤلاء الأفراد.

ب - بيانات تتعلق بالأسباب والأنواع والظروف العامة للتعاطي:

وشملت هذه البيانات الجداول التالية:

(١) أنواع المخدرات: وبينها الجدول رقم (٧) التالي:

جدول (٧)

توزيع أفراد العينة حسب نوع المخدر

نوع المخدر	العدد	النسبة
أفيون	٧	٥ر١
مستحضرات طبية	٢٦	٥ر٧
مورفين	٥	٠ر١
كوكائين	١٩	٢ر٤
هيروئين	١٩٩	٥ر٤٣
حشيش	١٥٥	٨ر٣٣
بعض هذه الأنواع	٤٢	٢ر٩
أغلب هذه الأنواع	١	٢ر٠
كل هذه الأنواع	٤	٩ر٠
المجموع	٤٥٨	١٠٠٪

تشير أرقام الجدول إلى أن النسبة العظمى في العينة ٥ر٤٣٪ تتناول الهروئين، وهو من الأنواع المسكنة للآلام، وهي غالية الثمن أيضاً، وتشكل عبئاً اقتصادياً اضافة إلى كونها مشكلة اجتماعية في الأسرة، لذلك شددت العقوبات في المجتمع السوري في الفترة الأخيرة وصدر القرار باعدام المتعاطين أو المتاجرين بها.

ويأتي الحشيش بالدرجة الثانية (٨ر٣٣٪) وسبب ذلك أنه يزرع في البلد المجاور «لبنان» لذلك يدخل بسهولة إلى سورية، ويمكن أن يتناوله كل من أدمن عليه بسهولة، بحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحدودية مع لبنان البلد الزارع للحشيش والمصنع لبعض الأنواع المخدرة الاخرى.

(٢) الأسباب التي دفعت إلى التعاطي:

ويبينها الجدول رقم (٨)

جدول (٨)

توزيع أفراد العينة حسب الأسباب التي دفعت إلى التعاطي

أسباب التعاطي	العـــدد	النسبـــة
مجاراة الأصدقاء	١٥٥	٨ر٣٣
نسيان المشاكل	١٠٣	٥ر٢٢
رغبة في التقليد	٥٢	٤ر١١
الاشباع الجنسي	٤٠	٧ر٨
تخفيف الألم	٣٥	٦ر٧
الدخول في تجربة جديدة	٢٥	٥ر٥
بعض هذه الأسباب	٢٩	٣ر٦
أغلب هذه الأسباب	٧	٥ر١
الأسباب كلها	١	٢ر٠
اخـــرى	١١	٤ر٢
المجموع	٤٥٨	١٠٠٪

تشير أرقام الجدول إلى أن هناك أسباباً عدة للتعاطي، ولاشك أن هناك أسباباً خفية تلعب دوراً مهماً في دفع الشخص إلى بدء التعاطي لما قد تحدثه المادة المخدرة

من آثار واحساس مرغوب فيه من قبل المتعاطي. وقد تركزت الأسباب كما يشير الجدول بالأسباب الهامة التالية:

١ - بسبب مجاراة الأصدقاء (٨ر٣٣٪) ولاشك تعد جماعة الأصدقاء من العناصر المهمة في بنية الفرد، وبخاصة في مرحلة الشباب والمراهقة، فهي إحدى الجماعات الأولية التي تؤثر في الفرد وتشكل اتجاهاته وأنماط سلوكه، وتمارس تأثيراً مباشراً على قيم الفرد ومعاييره. فمواقف هذه الجماعة (جماعة الأصدقاء) واتجاهاتها نحو المراهق تترك الأثر البالغ على سلوكه، ذلك أنه يحتاج إلى قبول رفاقه له، وعدم فوزه قد يؤدي إلى الاحباط والحزن والتوتر. إن وجود الأصدقاء المتعاطين للمخدرات شرط أساسي وضروري للتعاطي، فإذا انخرط الشاب في جماعة الأصدقاء التي تتعاطى المخدرات فإنه سيتعاطاها لكي يحظى بقبول الأعضاء الآخرين واعجابهم، كما أن حب الاستطلاع قد يكون هو الدافع للتعاطي للمرة الأولى، والذي يأتي عادة بتشجيع جماعة الأصدقاء المنحرفين.

فكثير من الأصدقاء يحاولون وبكل قوة أن يدفعوا العضو الجديد الذي ينضم إليهم أن يسلك مسلكهم، وعادة مايرفضون العضو الذي يمتنع عن مجاراتهم ويطلقون عليه الألفاظ والصفات التي تحقر من شأنه، مما يجعله في موقف حرج وأمر واقع يتصرف من خلاله كما يتصرفون.

٢ - بسبب نسيان المشاكل (٥ر٢٢٪) اعتقاداً منهم أن المخدر يزيل الهموم وينسي المشاكل، ونعتقد أن هذه الحالة - إن وجدت - فهي لفترة قصيرة، وفعلاً إن التعاطي والادمان عليه يبعث في نفس المدمن السعادة والراحة، ولكن هذا الأثر قصير المدى، وتعاطي المخدر على المدى الطويل ينطوي على عواقب نفسية وخيمة.

٣ - بسبب الرغبة في التقليد (المحاكاة) (٤ر١١٪) وتتوزع باقي النسب بالأسباب الاخرى المشار إليها في الجدول. وفعلاً تعد المحاكاة من المؤشرات التي تجعل الأفراد يقلدون بعضهم بعضاً بسبب الغيرة، والعمل كما يعمل الآخرون... إلخ. ولعل التنشئة الاجتماعية الأولى تعد من الأسباب الكامنة وراء ذلك.

٤ - تدني النسبة عند سبب الاشباع الجنسي (٧ر٨٪)، وهذا يؤكد أن المخدرات لاترتبط بالرغبة الجنسية وممارستها كما يعتقد البعض من الذين يقدمون على تناول المخدرات.

(٣) طريقة تعاطي المخدرات:

ويبينها الجدول رقم (٩).

تشير أرقام الجدول الخاص بطريقة التعاطي إلى أن النسبة الكبيرة في العينة

جدول (٩)
توزتع أفراد العينة حسب طريقة التعاطي

طريقة التعاطي	العـــدد	النسبـــة
مع السيجارة	١٨٧	٤٠ر٩
شـــم	١١٣	٢٤ر٦
حقـن	٤٨	١٠ر٥
في الأرجيلة	٢٣	٥ر٠
مع الشاي	١٤	٣ر٠
مع القهوة	١٠	٢ر٢
بعض هذه الطرق	٦٣	١٣ر٨
اخـــرى	—	—
المجموع	٤٥٨	١٠٠٪

تتناول المخدر مع السيجارة (٤٠ر٩٪)، ثم عن طريق الشم (٢٤ر٦٪) وهذا مايدل على سهولة تناول المخدر بهاتين الطريقتين وسريته أيضاً، حيث يمكن أن تخفى السيجارة بسهولة، كما أن التناول عبرها لايظهر للآخرين. أن المدمن يتناول المخدر. وكذلك الشم يؤخذ المخدر عبره بسهولة وسرعة ولايترك أثراً ملموساً.

ومن الملفت للانتباه أن نسبة لابأس بها (١٠ر٥٪) من العينة تتناول المخدر عن طريق الحقن مما يشير على معرفتها الطبية بهذه الوسيلة، وتأتي هذه المعرفة إما من المتعاطي ذاته أو من خلال آخرين يعملون في المجال الطبي (الصيدليات والأطباء). وهذا أمر خطير وفي غاية الأهمية.

(٤) مكان تعاطي المخدر

ويبينه الجدول رقم (١٠).

تشير أرقام الجدول إلى أن النسبة الكبيرة (٣٧ر٨٪) من العينة تتعاطى المخدرات عند الأصدقاء، وهذا يؤكد أيضاً أن سبب التعاطي لمجاراة الأصدقاء، حيث كانت النسبة الكبيرة في الجدول رقم (٨) من المتعاطين بسبب الأصدقاء ومجاراتهم (٣٣ر٨٪) [أنظر الجدول رقم ٨]. كما أن ارتفاع نسبة المتعاطين الذين

يتناولون المخدرات عند الأصدقاء ومعهم تعكس التأثر الاجتماعي لعملية التعاطي ذاتها.

جدول (١٠)

توزيع أفراد العينة حسب مكان التعاطي

مكان التعاطي	العدد	النسبة ٪
عند الأصدقاء	١٧٣	٣٧ر٨
في المنزل	١٧٠	٣٧ر١
بعيداً عن الناس	٧٢	١٥ر٧
أكثر من مكان	٢٧	٥ر٩
اخرى	١٦	٣ر٥
المجموع	٤٥٨	٪١٠٠

والملفت للنظر أن النسبة ذاتها تقريباً (٣٧ر١٪) من العينة تتعاطى المخدرات في المنزل، وهذا يشكل خطراً كبيراً على المنزل ذاته (الأسرة). ونعتقد أن التعاطي في المنزل بهذه النسبة الكبيرة يرجع إلى المشاكل الأسرية من جهة، وربما إلى خوف الأسرة من عقاب الادمان على المخدرات إذا ماعلمت الجهات المعنية بذلك، فالأسرة أمام أمر واقع وهو ادمان أحد أو بعض أفرادها ولا حول لها ولا قوة.

(٥) أوقات تعاطي المخدر

ويبينها الجدول رقم (١١).

جدول (١١)

توزيع أفراد العينة حسب أوقات التعاطي

أوقات التعاطي	العدد	النسبة ٪
كل يوم	٢٩٣	٦٤ر٠
كل اسبوع	٨١	١٧ر٦
كل شهر مرة	٣٦	٧ر٩
بالمناسبات	٤٨	١٠ر٥
المجموع	٤٥٨	٪١٠٠

تشير أرقام الجدول أن مايزيد عن ثلثي العينة (٦٤٪) أي (٢٩٣) حالة من أصل (٤٥٨) حالة يتعاطون المخدر يومياً (كل يوم) و(١٦ر٦٪) يتعاطون المخدر كل اسبوع، بينما حوالي (٨٪) كل شهر و(١٠ر٥) في المناسبات. ويتضح من هذه النسب وعلاقاتها ببعضها البعض أن هناك فئة كبيرة من المتعاطين وصلت إلى درجة الاعتماد على المخدرات، فهي لاتستغني عنه أبداً، وأصبح جزءاً من حياتها، وهناك فئة اخرى تتعاطى المخدر بهدف مشاركة الآخرين وتقليدهم، وتكمن الخطورة في مثل هذه الحال إلى أن هذه الفئة (مرة كل اسبوع) ربما تتحول إلى درجة الاعتماد اليومي.

جـ - بيانات تتعلق بتأثير المخدر على بعض القضايا الخاصة بالمتعاطين: ويبينها الجدول رقم (١٢).

جدول (١٢)

توزيع أفراد العينة حسب رأيهم بتأثير المخدر على قضاياهم الخاصة

آثار المخدر على	طبيعة الأثر	العدد	النسبة
العمل	سلبية	٢٩٠	٦٣ر٣
	إيجابية	١٦٨	٣٦ر٧
الراحة	سلبية	٢٦٥	٥٧ر٩
	إيجابية	١٩٣	٤٢ر١
النوم	سلبية	٢٧٠	٥٩ر٠
	إيجابية	١٨٨	٤١ر٠
الأحلام	سلبية	١٥٧	٣٤ر٣
	إيجابية	٣٠١	٦٥ر٧
المزاج	سلبية	١٧٦	٣٨ر٤
	إيجابية	٢٨٢	٦١ر٦
القدرة الجنسية	سلبية	١٥٧	٣٤ر٣
	إيجابية	٣٠١	٦٥ر٧
السلوك العام	سلبية	٦٨	١٤ر٩
	إيجابية	٣٩٠	٨٥ر١
الشهية للطعام	سلبية	١٦٠	٣٤ر٩
	إيجابية	٢٩٨	٦٥ر١

إن دراسة هذا الجدول تشير إلى وجود أسباب قوية لدى المتعاطين تدفعهم إلى تعاطي المخدرات والاستمرار على التعاطي إلى درجة اعتباره جزءاً من تكوينهم البيولوجي (العضوي) فهناك رغبات ومشاعر كامنة لدى المتعاطين تدفعهم إلى الاقدام على التعاطي كما يبين الجدول.

فأغلبية أفراد العينة أجابوا بأن المخدر له آثار إيجابية على سلوكهم الاجتماعي والعضوي. وهذا يشكل تبريراً لهم للتعاطي، لأنه حسب اعتقادهم يحقق الراحة النفسية والاشباع المؤقت للحاجات التي تحتاج إلى هذا الاشباع.

فمثلاً: (١ر٦٥٪) له أثر إيجابي على الشهية والطعام. و(١ر٨٥٪) له أثر إيجابي على السلوك العام. و(٧ر٦٥٪) له أثر إيجابي على القدرة الجنسية. و(٦ر٦١) له تأثير إيجابي على المزاج. و(٧ر٦٥٪) له تأثير إيجابي على الأحلام.

أما الأثر السلبي فقد نجده في العمل (٣ر٦٣٪) والراحة (٩ر٥٧٪)، والنوم (٥٩٪)، وهذا مايؤكد خطورة هذه الآفة الاجتماعية باعتبارها آفة اقتصادية أيضاً تجعل الفئة المتعاطية غير منتجة وعاطلة عن العمل، وبالتالي تؤثر على انتاجية المجتمع ودخله العام. وبخاصة شاهدنا أن الفئة الكبرى من المتعاطين هم في مرحلة القوة البشرية داخل قوة العمل.

د - بيانات تتعلق بالمشكلات والظروف الأسرية المختلفة المرتبطة بالادمان: وقد قسمت هذه البيانات على الشكل التالي:

١) المشكلات التي دفعت إلى الادمان: ويبينها الجدول رقم (١٣)

الجدول (١٣)

توزيع أفراد العينة حسب المشكلات التي دفعتهم إلى الادمان

المشكلات التي دفعت إلى التعاطي	العـــدد	النسبـة ٪
أسـرية	١٨٥	٤٠ر٤
مادية (اقتصادية)	٨٥	١٨ر٦
مشكلات العمل	٦٥	١٤ر٢
بعض هذه المشكلات	١٧	٣ر٧
لاتوجد مشكلات	٩٨	٢١ر٤
المشكلات كلها	٨	١ر٧
المجموع	٤٥٨	١٠٠٪

تشير أرقام هذا الجدول إلى أن النسبة الكبرى من المتعاطين لجأت إلى التعاطي والادمان عليه بسبب مواجهتها لمشكلات أسرية (٤ر٤٠٪) أو مادية (اقتصادية) (٦ر١٨٪) أو مشكلات العمل (٢ر١٤٪) وهذا يدل على أن هؤلاء المتعاطين وجدوا في المخدر ضالتهم المنشودة، وهي الضالة التبريرية لتناول المخدرات.

وهذا مايحدث في بداية الأمر حيث إن الفرد المتعاطي عندما يتناول المخدر فإنه ينسى همومه ومشكلاته، غير أنه يعود إلى واقعه عندما يزول تأثير المخدر مباشرة، فيضطر ثانية إلى تناوله ليعود إلى عالمه الواهم وهكذا.. حتى يصبح مدمناً ويشكل المخدر جزءاً عضوياً من تكوينه الجسمي.

ومن الملفت للانتباه أيضاً أن نسبة (٤ر٢١٪) من العينة وهي نسبة معقولة تتعاطى المخدر دون وجود أية مشكلات، وهذا مايرجح صحة الاتجاه القائل بأن قسماً من المتعاطين يتناولون المخدر بحثاً عن المتعة واللذة واكتشاف المستقبل والخبرة الجديدة.

ولعل هذه الفئة التي أشارت إليها العينة هي من الفئات الاجتماعية المرتاحة اقتصادياً وتعيش حالة من الرفاه والبذخ واللامسؤولية العامة.

ومن خلال المقابلات الشخصية مع هؤلاء تبين أنهم فعلاً يتناولون المخدرات انطلاقاً من هذا الواقع المشار إليه، وهذا مايشكل واقعاً اجتماعياً جديراً بالاهتمام في المجتمع.

٢) السلوك المقترن بالادمان: ويبينه الجدول رقم (١٤)

جدول (١٤)

توزيع أفراد العينة حسب السلوك المقترن بالادمان

نوع السلوك	العدد	النسبة ٪
مسالم وطبيعي	٣٤٢	٧٤ر٧
الضرب	٢٨	٦ر١
السرقة	٢٥	٥ر٥
القتل	٤	٩ر٠
الاعتداء على الغير	١٢	٢ر٦
الاعتداء على العرض	٩	٢ر٠
التزوير	١	٢ر٠
بعض هذه الأنواع	١٩	٤ر١
كل هذه الأنواع	١٨	٣ر٩
المجموع	٤٥٨	١٠٠٪

يشير الجدول إلى نمط السلوك الذي يمتاز به الفرد المتعاطي للمخدرات إذ إن (٧ر٧٤٪)، وهي الأغلبية العظمى من العينة تبين أن سلوكهم مسالم وطبيعي أثناء تعاطيهم للمخدرات و(٣ر٢٥٪) يمتاز سلوكهم بالضرب أو السرقة أو القتل والاعتداء على الآخرين والعرض والتزوير... إلخ.

وإن كانت الأغلبية تتسم بالسلوك المسالم والطبيعي غير أن للمخدر تأثيراً سلبياً على سلوك المتعاطي قد يدفعه إلى السلوك غير السوي وارتكاب الجريمة.

٣ - الاقامة مع الأهل:

ويبينها الجدول رقم (١٥).

جدول (١٥)

توزيع أفراد العينة حسب مكان الاقامة مع الأهل

الاقامة مع الأهل	العـدد	النسبـة ٪
نعـم	٢٩٩	٦٥ر٣
لا	١٥٩	٣٤ر٧
المجموع	٤٥٨	١٠٠٪

تشير أرقام الجدول إلى أن (٣ر٦٥٪) من أفراد العينة يعيشون مع أسرهم و(٧ر٣٤٪) لايعيشون مع الأسرة. وقد أشرنا في تحليل سابق إلى الأمر الواقع المفروض على الأسرة في حالة اكتشاف أن أحد أفرادها يتعاطى المخدرات وذلك خوفاً من السلطة من جهة أولى، أو تحاشياً للعار الاجتماعي من جهة ثانية، لذلك في أغلب الأحيان هم حريصون على بقائهم ضمن أسرتهم.

وعلى أية حال، ورغم وجود النسبة العظمى الذين يعيشون مع الأهل، غير أن هنالك نسبة لابأس بها هم خارج الأسرة لأسباب مختلفة وأهمها الخلل الذي تعاني منه الأسرة، الأمر الذي يجعل الأبناء عرضة لأصدقاء السوء والآفات الاجتماعية الاخرى، ومنها تعاطي المخدرات.

٤ - الظروف النفسية والاجتماعية المرتبطة بتناول المخدرات:

ويبينها الجدول رقم (١٦)

جدول (١٦)
توزيع أفراد العينة حسب الظروف الاجتماعية والنفسية

ظروف تناول المخدرات	العدد	النسبة ٪
في حالة الفرح	٨٤	١٨ر٣
في حالة الحزن	١٠٤	٢٢ر٧
في حال وجود مشاكل	٩٥	٢٠ر٧
في أي ظرف	١٧٥	٣٨ر٢
المجموع	٤٥٨	١٠٠٪

تبين أرقام الجدول الخاص بظروف تناول المخدرات عند أفراد العينة إلى أن (٣٢ر٢٪) يتعاطون المخدر في كل الظروف، أي في حالات الفرح والحزن أو الحالة الطبيعية، وهذا يؤكد ادمانهم واعتبار التعاطي للمخدر جزءاً من حياتهم، وهنا الطامة الكبرى، وأن (٢٢ر٧٪) يتعاطون المخدر أثناء حزنهم لأية أسباب تتعلق بالحزن، (٢٠ر٧٪) يتعاطون المخدر عند تعرضهم للمشاكل و(١٨ر٣٪) يتعاطون في حالة الفرح والسعادة، وهذا بطبيعة الحال له علاقة بنمط التنشئة الأولى في الأسرة وبخاصة في المجالات النفسية والاجتماعية، ويرتبط أيضاً بثقافة الأبوين ووعيهم الاجتماعي وادراكهم لتكوين شخصية الأبناء عبر عملية التنشئة الاجتماعية المكونة لشخصيات أبنائهم.

هـ - بيانات تتعلق باتجاهات المدمنين نحو تعاطي المخدرات:

وشملت هذه البيانات تحديد اتجاهات أفراد العينة نحو:

١ - موقفهم تجاه تعاطي الابن للمخدر: ويبينه الجدول قم (١٧)

الجدول (١٧)
توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من تعاطي أبنائهم للمخدرات

الموقف	العدد	النسبة ٪
مؤيد	١٢	٢ر٦
لامبالٍ	١٧	٣ر٧
غير مؤيد	٤٢٩	٩٣ر٧
المجموع	٤٥٨	١٠٠٪

يشير الجدول إلى أن الأغلبية العظمى (٧ر٩٣٪) من أفراد العينة غير مؤيدين لتعاطي أبنائهم للمخدرات، وقالوا عند مقابلتهم إنهم يبذلون كل مابوسعهم لمنعهم من التعاطي وبخاصة بعد تجربتهم المريرة مع هذه الآفة الخطيرة.

وكذلك الأمر، لايؤيدون زواج اخواتهن من متعاطين، وإن دل هذا الأمر على شيء فإنما يدل على الاتجاه السلبي المكون من قبل المتعاطين نحو المخدرات ومن يتعاطونها. وهذا يؤكد موقفه الصحيح من هذه الآفة إذ إنه رغم تعاطيه للمخدر فهو يرى فيه مشكلة لايريد أن تتكرر مع ابنه، أو مع اخته عبر زواجها لمتعاطي مخدرات، الأمر الذي يشير إلى معرفة هؤلاء لاضرار المخدرات وكم يعانون منها، وادراكهم لنظرة المجتمع لهم وارتباط ذلك بالقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع تجاه المتعاطين، ناهيك عن موقف القانون من هؤلاء.

الخلاصة والنتيجة:

تبين لنا من استعراض البيانات الخاصة بالدراسة مايلي:

١ - النسبة الكبيرة من المتعاطين هم من الشباب، وفي قوة العمل البشرية (القوة المنتجة)، الأمر الذي يجعل هذه الفئة غير منتجة وعبئاً على المجتمع، وما يشير أيضاً إلى وجود بطالة بشكليها المقنع وغيره (عدم توفر فرص العمل المنتج).

٢ - النسبة الكبيرة من المتعاطين لجأوا إلى التعاطي بسبب أصدقاء السوء ومجاراة الأصدقاء وتقليدهم، ووجود المشكلات الأسرية في أسر هؤلاء المتعاطين، الأمر الذي يتطلب الوقوف عند قضية الأسرة في المجتمع، ودراسة الأسباب التي تكمن وراء تدهور الأسرة والخلل الذي يصيبها.

٣ - وجود نسبة كبيرة من المتعاطين أصبح المخدر جزءاً من تكوينهم العضوي بسبب الادمان الدائم عليه، فهم يتناولونه يومياً ويبحثون عنه في كل الظروف، الأمر الذي يستدعي أن تحظى هذه الفئة بالرعاية الصحية التي تؤهلهم ليعودوا ويصبحوا عاديين، وذلك من خلال وجود مراكز صحية خاصة بالعلاج الفوري.

٤ - أغلبية المتعاطين يدركون مخاطر المخدرات، لذلك يرفضونه بتاتاً لأبنائهم، ولكن أصبح أمراً واقعاً عندهم، ويتمنون لو تخلصوا منه كما قالوا عند مقابلتهم. الأمر الذي يسهل علاجهم في حال توفر مراكز العلاج، وتقديم الضمانات لهم عبر وسائل الاعلام كي يلتحقوا في هذه المراكز.

٥ - ارتباط الادمان بالوضع الاقتصادي الجيد، وكذلك بعملية الاتجار

والتسويق للمواد المخدرة حيث إن أغلب الموقوفين والمحكومين، يكون حكمهم اتجاراً وادماناً.

٦ – عدم انتشار هذه المشكلة بشكل كبير بين فئات الإناث، نظراً للعار الاجتماعي الذي يلازمهن، ويشكل عقبة في تحقيق مستقبلهن وتكوينهن للأسرة فيما بعد.

٧ – إن انتشار مشكلة المخدرات في السنوات الأخيرة يعود إلى كون هذه المشكلة هي مشكلة عالمية، وازداد الطلب على المخدرات من بلد الزراعة والتصنيع في الآونة الأخيرة. وكون لبنان وهي البلد المجاور من بلدان الزراعة والتصنيع، فكان طريق العبور له هو عبر سورية، الأمر الذي أدى إلى انتشاره لاسيما في ضوء طبيعة العلاقة بين سورية ولبنان، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وعسكرياً منذ العام ١٩٧٦ وحتى الآن. ناهيك عن تشجيع الدولة الصهيونية التي تعمل بطرقها المختلفة إلى زرع السموم في المجتمعات المجاورة لها، فما بالك بأنها تحتل جزءاً منها (الجنوب اللبناني)، ومن هذه السموم آفة المخدرات ادراكاً منها أنها تسهم في شل هذه المجتمعات انتاجياً وتقضي عليها اجتماعياً، فالحرب بنظرها تتم الآن بطرق اخرى غير عسكرية واقتصادية، وإنما اجتماعية وتربوية.

٨ – لقد تحققت فروض الدراسة بشكل منطقي، وتوافقت نتائج الدراسة مع دراسات عربية وأجنبية بهذا الخصوص، ومن هذه الدراسات دراسة عربية للباحث (د. محمد عيسى برهوم) بعنوان «*ظاهرة تعاطي المخدرات في الأردن*»، ودراسة اخرى للباحثة (سلطانة عويس) حيث تشير الدراستان إلى أن من أهم أسباب التعاطي رفاق السوء، والمشكلات الأسرية، وعدم توفر فرص العمل..

وكذلك دراسات غير عربية كدراسة (كانتزيان وتريس) الذي وجد أن مايزيد على (٩٠٪) من المدمنين على العقاقير المخدرة يعانون عدداً من الاضطرابات النفسية.

ودراسة (ج. كلوزدن) الذي يشير فيها إلى أن كثيراً من المفرطين في تعاطي المخدرات بدأوا في تجريب المخدرات خلال فترات زمنية كانوا يواجهون ضغوطاً نفسية (أزمات نفسية)، ودراسات اخرى عدة، تتفق في معطياتها مع معطيات هذه الدراسة.

٩ – تلعب ثقافة المجتمع ومستوى تطوره دوراً هاماً في تحديد أشكال سلوك أفراده، والمجتمع السوري بشكل عام يتميز بالثقافة المتطورة والتقدم الحضاري الذي يقيه من وجود مثل هذه المشكلات الخطيرة. وقد أدركت الدراسة هذه المسألة من خلال

رغبة المتعاطين بعدم تكرار التعاطي بعد خروجهم من السجن، وبعدم قبوله لأبنائهم، ادراكاً منهم لخطورته. لذلك لابد من الوقوف بموضوعية وجرأة على الخلفيات الكامنة وراء وجود هذه المشكلة وعلاجها، كما بينا في الدراسة.

المراجع والهوامش:

١ - د. محمد زيد. «**آفة المخدرات وكيفية معالجة الادمان**»، دار الاندلس، ١٩٨٨.

٢ - **المصدر السابق**، ص ١٤.

٣ - **المرجع السابق**، ص ١٤.

٤ - يمكن العودة إلى الاتفاقية المذكورة، الجمهورية العربية السورية، وزارة الداخلية، ادارة الأمن الجنائي، الأرشيف.

٥ - د. محمد زيد، **آفة المخدرات** - ص ٢٠.

٦ - د. مصطفى فهمي، **علم النفس الاكلينكي**، القاهرة، ١٩٨٥.

٧ - د. محمد خليفة بركات، د. محمد أبوالعلا، **علم النفس العام**، مكتبة عين شمس - القاهرة، ١٩٧٠، ص ١١٢.

٨ - عبدالمنعم هاشم. **الجماعات والتنشئة الاجتماعية**، مكتبة القاهرة الحديثة - القاهرة - ١٩٨٢، ص ٣٨.

٩ - د. صالح عبدالعزيز. **الصحة النفسية للحياة الزوجية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٨٥، ص ١٤١.

١٠- د. سعد المغربي. **محاضرات في علم النفس الجنائي**، دار الجليل للطباعة - القاهرة - ١٩٨٩، ص ٦٥.

١١- عبدالحكيم عفيفي. **الادمان**، الزهراء للاعلام العربي - القاهرة - ١٩٨٦، ص ٨٤.

١٢- **المرجع السابق**، ص ٨٧.

١٣- **المرجع السابق**، ص ٩٨.

١٤- للمزيد من الاطلاع والتوسع أنظر: د. فؤاد بسيوني. «**ظاهرة انتشار وادمان المخدرات**»، دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية - دون تاريخ.

١٥- وزارة الداخلية، تقرير الأمن العام، ١٩٩١، ص ١٤٧.

١٦- وزارة الداخلية، تقرير الأمن العام، ١٩٩٢، ص ١٤٧.

شـــؤون عربيـــة

- مجلة ثقافية قومية ، تعنى بشؤون العمل العربي المشترك ومؤسساته ، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية . تصدرها الأمانة العامة للجامعة في : مارس ، يونية ، سبتمبر ، ديسمبر من كل عام .

- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات من مختلف المدارس الفكرية ذات الانتماء القومي . ويكون معيار النشر الموضوعية ، والمستوى العلمي ، ودرجة التوثيق . وتهتم ، بصورة خاصة ، بالموضوعات التالية :

  - قضايا ومشروعات الوحدة والتكامل والتعاون والعمل العربي المشترك في مختلف المجالات .
  - قضايا الأمة العربية ، وبخاصة ما يتعلق بالأمن القومي العربي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية والتكنولوجية والعسكرية وغيرها .
  - الصورة المستقبلية للمجتمع العربي .

- **المراسلات** : رئيس التحرير : د. هيثم الكيلاني ، جامعة الدول العربيـة ، ميدان التحرير ، ص.ب.: ١١٦٤٢ – القاهرة ، ج.م.ع.

شؤون اجتماعية
العدد ٤٩
ربيـع ١٩٩٦م
السنة ١٣

السياسات الإعلامية في الإمارات العربية المتحدة في عصر الأقمار الصناعية*

د. حيـدر بـدوي صـادق **

د. بدران عبدالرزاق بدران **

مقـدمـــة:

تسعى هذه الورقة إلى وصف الاتجاهات العامة للسياسات الإعلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة في عصر البث والاستقبال التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية، وتتقدم الورقة ببعض المقترحات لمعالجة مايراه الباحثان من مهام عاجلة في بعض ميادين العمل الإعلامي.

جاء في تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي أن «سياسات الاتصال» هي «مجموعة المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابة وتقييم ومواءمة نظم وأشكال الاتصال المختلفة، على الأخص منها وسائل الاتصال الجماهيري من أجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة، في إطار النموذج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تأخذ به الدولة». (المنصوري وآخرون، ١٩٨٧).

وتجد السياسات الإعلامية عادة طريقها إلى الممارسة من خلال مايتوفر من نصوص دستورية، وفي القانون الجنائي، والقانون المدني،

* ورقة مقدمة إلى «ندوة البث والاستقبال التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية في منطقة الخليج العربي»، ٨ - ١٠ مايو ١٩٩٤ - جامعة الامارات - العين.

** قسم الاتصال الجماهيري - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الإمارات العربية المتحدة.

والقانون الإداري، واللوائح والمذكرات التفسيرية، والمواثيق المهنية، إلى جانب قوانين المطبوعات والنشر. إلى جانب ذلك، قد يترك تنظيم وتطبيق هذه السياسات إلى «التوجهات العامة للنظام، وللسلطة التقديرية للأجهزة المعنية». وتتمثل صعوبة دراسة هذا الموضوع في عدم تجميع ماسبق في قانون واحد، وكذلك تعرضها للتعديل المستمر، وكثرة الأحكام القضائية المتعلقة بها. (الجمّال، ١٩٩١).

ورغم أن مايتعلق بتجزئة السياسات الإعلامية، وتوزعها بين نصوص مكتوبة وتعليمات غير مدونة ينطبق بشكل عام على الواقع الإعلامي في دولة الإمارات، إلا أن النقطة الأخيرة الخاصة بالتعديل المستمر للقوانين لاتسري على الدولة، إذ إن قانون المطبوعات بالتعديل المعمول به لم يعدّل بشكل جوهري منذ أربعة عشر عاماً، وهناك توجه حالياً لتعديله، وذلك «لإتاحة المزيد من الحرية للفكر والرأي» أمام الصحافة المحلية، و«لتقليل القيود على النشر والطباعة»، ومعالجة «أمور كثيرة طرأت فيما يتعلق بالثورة التكنولوجية التي حدثت» من بينها «أفلام الفيديو، والكمبيوتر والأقمار الصناعية». (المدفع، ١٩٩٣).

والعبرة، في واقع الأمر، ليست بالتشريعات والقواعد القانونية ولكن «بالممارسات الفعلية التي تعكس روح التشريعات». (الجمال، ١٩٩١). حيث إن العقوبات المنصوص عليها في القانون الحالي في دولة الإمارات لم تطبق إلا في حالة واحدة «خلال عشر سنوات»، ومن حيث إن الدولة لاتفرض رقابة مسبقة على النشر الصحفي، بل تتبنى مبدأ الرقابة الذاتية، وسيسعى المشرع في المرحلة القادمة «إلى وضع عقوبات لحماية المجتمع وليس لتقييد الثقافة. أي تشديد العقوبات على من يحاول استغلال الثورة التكنولوجية في إدخال مواد سامة تسيء إلى المجتمع وإلى النشء». (المدفع، ١٩٩٣).

وقد خلصت الدراسة الموسومة بـ«برامج التلفزيون والتكنولوجيا الحديثة للاتصال في الوطن العربي للاستاذ سعد لبيب إلى تحديد عشرة مداخل نوعية للسياسات الاتصالية، (لبيب، ١٩٩١) ستعالج هذه الورقة بعضها، أما بقية الأبعاد فستعالجها أوراق اخرى في هذه الندوة وقد أضفنا أبعاداً جديدة كانت مذكورة بشكل ضمني كجزء من أبعاد اخرى. وبناءً على ذلك ستتطرق هذه الورقة إلى الأبعاد التالية:

١ – البعد الفلسفي (الاتصالي).

٢ – البعد الاجتماعي.

٣ – البعد الاقتصادي.

٤ – البعد التنظيمي والإداري.

٥ – البعد البنيوي والتكنولوجي.
٦ – البعد المهني.
٧ – البعد الثقافي.
٨ – البعد التنموي.

أولاً : البعد الفلسفي.

ويقصد من هذا البعد مجموع المبادئ والأهداف التي تحكم عمل وسائل الاتصال في دولة ما، أي الفلسفة العامة للعمل الاتصالي بمجمله. وتتحدد هذه المبادئ وفق الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة، وقد أوضح رو Rugh (١٩٧٩) أن وسائل الإعلام العربية يجب فهمها في ضوء الظروف الاقتصادية، والبيئة الاجتماعية، والواقع السياسي في المجتمعات التي تعمل فيها. وأوضح الجمّال (١٩٩١)، كذلك ضرورة دراسة التوجهات القيمية التي تحكم عمل النظام الاتصالي، والحقوق والحريات التي تتيحها هذه التوجهات على صعيد المشاركة الاتصالية، وتدفق الرسائل الاتصالية في المجتمع وغير ذلك.

وتقول رشتي (١٩٨٥) إن وسائل الإعلام في دولة الإمارات تلتزم «بدعم النظام الاتحادي القائم، وتعمل على ترسيخه بشرح منجزاته وتتبع خطواته، وتوضيح ماتبقى من مهمات وأعمال أمامه». وتضيف إن هذه الوسائل «تعمل على ربط البادية بالمدينة، ونقل الحداثة إلى بدو الصحراء، ولتحقيق ذلك اهتمت وزارة الإعلام والثقافة بتقوية إمكانيات الاتصال بالمواطنين لتجعل هذه الركائز أكثر عمقاً وأوقع أثراً».

(ومن هنا جاء التركيز على إنشاء وتوسيع البنية التحتية للاتصال لتشمل معظم أنحاء الدولة).

كما أن «غرس القيم الإيجابية والاهتمام بالتقاليد والعادات الحميدة التي تستمد جذورها من تعاليم الدين الإسلامي والموروثات العربية الفاضلة» يعتبر هدفاً اتصالياً آخر، بالإضافة إلى «تمكين المواطنين من الاطلاع أولاً بأول على أخبار المجتمع المحلي وقضاياه التنموية المتعددة ليكون على وعي تام بها حتى يتمكن من المساهمة الفعالة في عملية البناء والتقدم». (أنظر البعد الخاص بالتنمية).

وتعتبر وزارة الاعلام والثقافة الجهة الاتحادية المسؤولة عن وضع سياسات وخطط الاتصال في الدولة، وتنبثق عنها عدة وسائل إعلام رسمية كالإذاعة والتلفزيون من أبوظبي، ووكالة أنباء الإمارات، ومؤسسة الاتحاد للصحافة والطباعة والنشر التي تصدر صحيفة الاتحاد اليومية.

وتشرف دائرة إعلام دبي، وهي دائرة محلية، على مؤسسات مشابهة تعمل في دبي كمحطة إذاعة وتلفزيون، وصحيفة يومية هي البيان ومطبوعات اخرى. بينما تشرف دائرة الإعلام والثقافة في الشارقة على محطة تلفزيون الشارقة، ويمثل هذا النظام لامركزية إعلامية لاتوجد في جميع أقطار الخليج العربي، وتلتزم هذه الوسائل بشكل عام بالتعليمات الرسمية الصادرة عن الوزارة.

ووفقاً لوزارة الإعلام والثقافة، فهناك ثلاث ركائز أساسية يقوم عليها الإعلام في الدولة، وهي باختصار:

١ - تكريس القيم الإيجابية في نفوس المواطنين، المستندة إلى تراث المجتمع وتقاليده وأخلاقياته، مع انفتاح كامل على المعاصرة بمعناها الإيجابي.

٢ - التوجه لخلق المواطن المستنير القادر على التمييز بموضوعية بين السلب والإيجاب.

٣ - حق المواطن في الإعلام من خلال وصول وسائله المتعددة إلى كل مواطن... وكذلك من خلال تيسير الوصول إلى جميع الحقائق وعدم حجبها وجعلها متاحة للجميع.

ومما لاشك فيه أن تطبيق المبادئ السابقة يؤدي إلى زيادة مستوى مشاركة الفرد والمجتمع، إذ انها كفيلة بتحقيق مبدأ «ديمقراطية الاتصال» وهو مرتبط بلاشك بحق الاتصال الذي دعت إلى تطبيقه منظمة اليونسكو على مستوى الفرد والجماعة والأمة. (المصمودي، ١٩٨٥).

إن تطوير «مشاركة» الأفراد في العملية الاتصالية من خلال إسماع أصواتهم للمسؤولين سيؤمن المزيد من التدفق الاتصالي بين القمة والقاعدة (على غرار برامج البث المباشر الإذاعية) وكذلك على المستوى الافقي بين كافة فئات المجتمع. وتقدم برامج المحطات الفضائية أمثلة عديدة على شيوع المشاركة في الاتصال إما بشكل شخصي أو عن طريق من يمثلون وجهات نظر عامة من السياسيين أو المهنيين أو الهيئات العامة.

كما أن المبادئ السابقة تنسجم مع مرحلة النمو الاجتماعي التي يمر بها مجتمع الإمارات. وتفترض المبادئ المشار إليها أن لوسائل الاتصال دوراً في نقل المجتمع إلى مرحلة أكثر تقدماً، أي إلى المساعدة على نشر التحديث كفكر، والمحدثات كسلع وخدمات مرتبطة بعملية التنمية.

غير أن الخدمات الاتصالية المتاحة للبادية والمناطق شبه الحضرية لازالت قليلة، بالمقارنة مع المدن الرئيسية في الدولة. وبالرغم من جهود بعض المؤسسات الإعلامية

في تغطية هذه المناطق من وقت لآخر إلا أنها بحاجة إلى سياسة إخبارية متصلة لنقل أوضاعها إلى الأجهزة الحكومية والأهلية بصورة مستمرة.

ومن ناحية اخرى يؤدي شرح السياسات، وعرض المنجزات التي تم القيام بها، وتوضيح أهداف المرحلة القادمة باستخدام وسائل الاتصال إلى تحقيق التفاعل اللازم بين الفرد الدولة، وإلى مشاركة الأفراد عن قناعة في رسم وتخطيط مستقبلهم، وذلك دون المغالاة في عرض الإيجابيات، وبشرط ذكر السلبيات كذلك، انطلاقاً من تقدير واقعي لفهم المواطن الذي توفر له التجربة المباشرة ووسائل الاتصال الشخصية في بيئته القدرة على التحقق من مصداقية هذه الوسائل، وتحدد بالتالي طبيعة علاقته بها على ضوء توفر وسائل بديلة للمعلومات، آخذة في الازدياد يوماً بعد يوم وعبر جميع المنافذ الاتصالية.

وفي ظل التطورات المتلاحقة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، خاصة الأقمار الصناعية، ودخولها عالم الاتصال الدولي، فإنه يجب تحديد سياسات ورسم خطط تجعل الإعلام المحلي ومضامينه المختلفة قادر على منافسة المضامين القادمة من الخارج. ونظراً لاستحالة سيطرة السلطة القطرية في أي بلد على تدفق المعلومات (حماده، ١٩٩٣). فإنه يتوجب على دولة الإمارات عند رسمها لسياسات الاتصال أن تنطلق من رؤية تدرج المحلي – الاقليمي – والدولي في سياق واحد.

ثانياً: البعد الاجتماعي.

ويقصد من هذا البعد التكوين السكاني، ومؤشرات اتجاهات الجمهور المستقبلية، وأنماط استخدامه لوسائل الاتصال.

وفي هذا الصدد، تعاني دولة الإمارات من بنية ديموغرافية غير سليمة، إذ يزيد فيها عدد الأجانب من الجنسيات المختلفة على عدد المواطنين الذين يشكلون وفق معظم التقديرات أقل من ثلث إجمالي عدد السكان. الأمر الذي دعا العديد من المثقفين في دولة الإمارات إلى التحذير من انعكاسات هذا الخلل على الوضع الاجتماعي، بالنظر إلى عدم التجانس بين الجاليات المختلفة التي تعيش في الدولة. كما حذر البعض من تأثير هذا الخلل السكاني على الهوية الثقافية والقومية بما في ذلك طغيان قيم وافدة، وتأثيرات لغوية ونفسية وغيرها. كما ساهمت العمالة الوافدة – وغالبيتها من الذكور – في حدوث خلل بين الذكور والاناث في مجتمع الامارات (ديوب، ١٩٩٤).

ويستدعي هذا الواقع السكاني من زاوية السياسات الإعلامية في عصر البث الفضائي المباشر توفير المزيد من القنوات الاتصالية المحلية لهذه الجاليات، بهدف

ربطها ثقافياً وتنموياً بالمجتمع الذي تعيش على أرضه، وبهدف توفير المعلومات والبرامج التي تخدم احتياجاتها المعلوماتية والتنموية. كما ينظر المخطط الإعلامي إلى أهمية زيادة صلة الوافد بوسائل الاتصال المحلية ورفع درجة اعتماده عليها لتقليل نسبة تأثره بالمصادر الخارجية التي لايتوفر أي تأثير عليها، خصوصاً في أوقات الأزمات الخارجية التي تلقي بظلالها على الوضع الداخلي. كما أن تعرض الوافد لمؤثرات إعلامية خارجية بدرجة رئيسية، والمواطن لمؤثرات إعلامية محلية من شأنه أن يباعد بين الاثنين فكرياً وثقافياً مما قد يؤدي إلى تصدع البنية الاجتماعية على المدى الطويل.

وبالرغم من أن تخصيص قناتين تلفزيونيتين ومحطتي الـ FM في العاصمة ودبي للبث باللغة الإنجليزية، وتخصيص بعض ساعات البث الإذاعي للبث بالأوردو ولغات اخرى لبعض الجاليات الآسيوية يمثل خطوات صائبة في هذا المسعى، إلا أن مايقدم لايرقى إلى المستوى المطلوب، ويميل إلى إشباع الجانب الترفيهي فالجانب الإخباري بدرجة أقل فقط. ويمثل تلفزيون الشارقة من خلال تركيزه على المضامين الاجتماعية والثقافية نموذجاً إيجابياً بديلاً للتعامل مع هذه القضية، وعلى بقية محطات التلفزيون تقييم هذه التجربة والاقتداء بإيجابياتها.

ويلاحظ بالنسبة للتخطيط الإعلامي في دولة الإمارات ندرة البيانات الدقيقة والحديثة عن الجمهور. وتفتقد المؤسسات الإعلامية إلى بحوث الاتصال الدورية، سواء أكانت بحوث المشاهدين أم المستمعين أم القراء. ويعتمد المخطط على مزيج من المعلومات المتاحة عن طريق البريد والهاتف والاتصالات الشخصية، بالإضافة إلى الأنواق الشخصية للعاملين في هذه المؤسسات، لاتخاذ قرارات تتعلق بالبرمجة أو إختيار المضامين (صالح، ١٩٩٢، راشد والكعبي، ١٩٩٢).

وتجدر الإشارة إلى وجود بعض الوكالات التابعة لشركات أجنبية تقوم بدراسات حول تعرض الجمهور في الدولة لوسائل الاتصال كمياً ونوعياً وتقدم خدماتها للمعلنين بالدرجة الأولى، وتبقي معلوماتها خارج نطاق التداول العام. كما أن البحوث الأكاديمية حول هذا الموضوع لازالت قليلة نسبياً، الأمر الذي يستدعي قيام المؤسسات الاتصالية الرسمية والخاصة بإنشاء أقسام لبحوث الجمهور - أو تفعيل الأقسام الموجودة فيها - لتقوم بإجراء دراسات دورية لمختلف جوانب علاقة مخرجاتها مع الجمهور، والإفادة من نتائج هذه البحوث في تطوير عملها وهي الخطوة الأولى لمنافسة الوسائل الأجنبية التي يعتمد عملها بدرجة رئيسية على المنهج العلمي.

كما تجب دراسة واقع تعرض فئات المجتمع المختلفة للرسائل الاتصالية المختلفة

للتعرف على الفروق بينها، وتشخيص أسبابها، ثم وضع السياسات اللازمة لمعالجتها، وهذا الموضوع قد يرتبط بالمضامين الاتصالية السائدة ودرجة تلبيتها لحاجات هذه الفئات، وبشكل خاص فئة الشباب.

ثالثاً: البعد الاقتصادي.

ويقصد بهذا البعد الإجراءات والنظم التي تتبع لضمان إقتصاديات التشغيل والموازنة بين المدخلات والمخرجات، وتدبير الموارد.

وبداية، شهدت دولة الإمارات طفرة اقتصادية هائلة خلال العقدين الماضيين، وقد تم توجيه إستثمارات ضخمة لاستكمال البنية الأساسية وقطاعات الخدمات، بما في ذلك قطاع الاتصال، كما ارتفع متوسط دخل الفرد من ٢٠ ألف درهم في عام ١٩٧٢ إلى نحو ٥٥ ألف درهم عام ١٩٩١، وهو من أعلى الدخول في العالم. وارتفع الإنفاق في سوق الإعلان في عام ١٩٨٩ ليصل إلى ٢٦٤ر٧ مليون درهم، بزيادة قدرها ٣٠٪ عن عام ١٩٨٧. (آرثر، ب. ت).

وبالنسبة لاقتصاديات وسائل الاتصال في الدولة، تخضع ملكية المؤسسات الأليكترونية لجهات رسمية، بينما تتبع معظم الصحف والمجلات الملكية الخاصة (باستثناء مطبوعات مؤسستي الاتحاد والبيان). وقد أشارت دراسة إلى أن «غالبية الصحف والدوريات غير قادرة على تغطية نفقاتها من التوزيع والإعلان، فلا يوفر التوزيع سوى نسبة ضئيلة جداً من تكاليف الجريدة» (رشتي، ١٩٨٥). لذا تتلقى الصحف دعماً حكومياً، كما تعتمد على الإعلانات الرسمية وبعض التسهيلات وأوجه الدعم المباشرة كالإعفاءات الضريبية مثلاً لتغطية نفقاتها المتزايدة.

ويمثل البث التلفزيوني المباشر تحدياً اقتصادياً لقطاع الاتصال المحلي من حيث قدرته على المنافسة، فالإنتاج التلفزيوني، على سبيل المثال، كلفته باهظة لما يتطلبه من توفير الاستوديوهات المجهزة، والفنيين المؤهلين والإعلاميين ذوي الخبرة وغير ذلك من الاحتياجات. ولو أخذنا وسيلة إعلامية اخرى كوكالة أنباء الإمارات لوجدنا أن تطوير خدماتها الإخبارية يتطلب فتح مكاتب جديدة في الخارج وهو أمر متعذر حالياً في ضوء شح الإمكانيات المتوفرة لها.

وكما أسلفنا فالسوق الإعلاني في الإمارات يتسع بشكل مطرد ويتوقع له مزيد من التوسع والانتشار في العقد القادم، إذ إن إرتفاع متوسط دخل الفرد الذي قارب ٢٠ر٠٠٠ دولار في العام يعني واقعياً استمرار - إن لم يكن - ارتفاع النمط

الاستهلاكي للمعيشة وهو من أهم مبررات توسع الإنفاق الاستثماري للشركات في الحملات الإعلانية.

وتأتي المنافسة من المحطات الفضائية التي بدأت باستقطاب الإعلانات المحلية لتمثل تحدياً جديداً لشركات الإعلانات في الدولة (رعد، ١٩٩٤). غير أن واقع هذه الشركات يدل على أنها في معظمها غير وطنية (آرثر، ب. ت) مما يدعو إلى المطالبة بدخول رأس المال الوطني في هذا القطاع المربح اقتصادياً كأحد توجهات السياسة الاتصالية القادمة. كما أن على وسائل الإعلام المحلية التي لم تتبن إدخال الإعلانات في برامجها أن تعيد النظر في هذه السياسة نظراً لأن الدخل الإعلاني سيساعدها على تطوير خدماتها كما سيحقق لها المزيد من الاستقلالية المالية. ولامناص من زاوية السياسات الإعلامية من إعادة النظر بمجموعة من الاعتبارات الاقتصادية المحلية من بينها مايلي:

١ - اقتصاديات التشغيل:

وتتطلب وضع أنظمة لخفض الإنفاق، ومكافحة الهدر، وترشيد التوظيف، ورفع معدلات الإنتاج وغير ذلك، وخصوصاً في المؤسسات الرسمية.

٢ - تدبير الموارد:

وتتطلب العمل الجاد لاستقطاب دخل إعلاني (خصوصاً على ضوء معدلات النشاط الاقتصادي المرتفعة في الدولة) والحيلولة دون هجرة الإعلانات إلى المحطات الفضائية الأجنبية، كما ينبغي التفكير في صيغ لتبني جهات معلنة لبرامج إذاعية مثلاً Sponsarship كأحد الموارد المحتملة، بالإضافة إلى تطوير وتسويق الخدمات التجارية للمؤسسات الاتصالية كالمطابع التجارية للصحف مثلاً. كما ينبغي التفكير في تطبيق نظام تشفير (غربلة) البث الفضائي التلفزيوني وتقاضي رسوم مقابل المشاهدة، كما تفعل العديد من المحطات الفضائية العالمية.

٣ - زيادة الإنتاج ورفع كفاءته:

ويتطلب ذلك دعم الشركات والمراكز الإنتاجية الرسمية والخاصة لتمكينها من تقديم إنتاج نوعي قادر على المنافسة العالمية، وتوفير ماتتطلبه ساعات البث الاذاعي (الراديو والتلفزيون) على مدار الساعة من برامج متنوعة، ويتطلب ذلك استقطاب الكفاءات العربية والعالمية التي غدت سلعاً نادرة، والمحافظة عليها وتنميتها.

٤ - التدريب:

ويشمل ذلك جميع المؤسسات الاتصالية على حد سواء، ويتطلب ذلك وضع أنظمة

متطورة لرفع كفاءات العاملين وتوفير تدريب مستمر لهم، في أماكن عملهم On Site Training، أو ابتعاثهم إلى معاهد ومؤسسات متقدمة للمساعدة على إدخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة إلى المؤسسات المحلية.

٥ - الدعم الحكومي:

إن تقديم الدعم الحكومي والمحلي للمؤسسات الإعلامية يجب أن ينظر له من طرف هذه المؤسسات على أنه جاء تلبية لحاجة مؤقتة مرتبطة بمرحلة التأسيس، وذلك لتمكين المؤسسات الوليدة من الوقوف على قدميها. وينبغي على المؤسسات الإعلامية في دولة الإمارات أن تسعى لتحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق التطوير الإداري والإنتاجي والتسويقي.

إن الربط بين مصادر دخل المؤسسات الإعلامية الخاصة وبين موضوعية وحيادية مضامينها، وهو لاشك هاجس طبيعي في ذهن الجمهور، يجب أن يدفعها إلى اتخاذ خطوات عملية للاعتماد الذاتي. وعلى الجهات الرسمية مواصلة تهيئة المناخ التجاري والمالي لإنجاح التجربة الاعلامية الوطنية عن طريق دعم الصناعات الوطنية المرتبطة بالاتصال كصناعة الورق وأحبار الطباعة مثلاً، إلى جانب تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعات الاتصالية سواء من حيث الأجهزة والمعدات أم إنتاج البرامج سعياً وراء تحقيق قدر معقول من الاعتماد على الذات في هذه الحقول.

وعلى الأجهزة المعنية بالدولة أن تدرس إمكانية السماح للقطاع الخاص بدخول مجال العمل الإذاعي أسوة بالعمل الصحفي مع وضع الضوابط الكفيلة بذلك.

رابعاً: البعد التنظيمي والإداري.

ويتضمن هذا البعد أسس إدارة المؤسسات الإعلامية بكفاءة، والتخطيط الإداري السليم، والمراجعة والتقييم.

ومما لاشك فيه أن المؤسسات الإعلامية الرسمية في العالم النامي، تعاني من عيوب البيروقراطية كاسلوب إداري سائد، وتدار هذه المؤسسات في كثير من الأحيان بمركزية هرمية من قبل القيادات العليا في هذا الجهاز أو ذاك. هذا على الرغم من أن مرافق الاتصال الجماهيري تختلف كل الاختلاف في جوهرها عن المرافق العامة الاخرى التي تديرها الدولة، نظراً لحيوية مادتها وتجدد مضامينها. ونظراً لصلتها المباشرة ليس فقط بالجمهور الداخلي، بل أيضاً بمستمعين وقراء ومشاهدين من أقطار اخرى متعددة.

وقد أوصى تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي

بعدم «تركيز سلطة اتخاذ القرار بأيدٍ بيروقراطية بعيدة عن العمل الميداني وعن الإحساس أو الاهتمام بالحاجات الاتصالية والثقافية لفئات المتلقين، بوهم إرضاء السلطات الأعلى، ووضع النظم التي تكفل القدر المناسب من المشاركة الإيجابية من جانب العاملين في أنشطة الاتصال المختلفة، بالتخطيط لها وتنفيذها». (المصمودي وآخرون. ١٩٨٧).

وفي دراستهما للبنى التنظيمية لمؤسسات إعلامية إماراتية وعربية، نوه أبواصبع وأحمد (١٩٨٤) إلى أن «العمل الصحفي بحاجة إلى نوع من التوازن الدقيق بين المركزية واللامركزية» حيث تكمن في «المواءمة بين المركزية التي تقوم بالتنسيق والتوجيه في مختلف الأقسام... وبين الصلاحيات اللامركزية للأقسام». ولاحظت الدراسة عدة عيوب تنظيمية في مؤسسات إعلامية محلية، من بينها الازدواجية في مسؤوليات الإشراف والتنسيق بين أكثر من جهة والتداخل في الاختصاصات بينها، وعدم وضوح الهياكل التنظيمية من حيث تحديد العلاقات بين الإدارات والأقسام المختلفة، وعدم وجود أجهزة للتخطيط والمتابعة الإدارية بما يضمن حسن عملها، وغيرها.

إن تطوير العمل الإعلامي في المؤسسات المحلية الرسمية في المرحلة القادمة رهن بإعطائها المزيد من الدعم وحرية الحركة الإدارية والمالية (عبيد، ١٩٩٣)، والمزيد من الاستقلالية في جوانب التحرير والانتاج، وتطبيق قدر أكبر من اللامركزية الإدارية بما يشجع المبادرة الفردية للعاملين، ويطلق العنان للقدرات الابداعية بين صفوفها، مع التركيز على الجوانب المهنية للعمل الإعلامي بدلاً من التركيز على الدور السياسي الذي يميزها عن بقية الوسائل المنافسة. كما أن المؤسسات الخاصة تدرك أن قوانين السوق تفرض البقاء للأصلح. لذا فإن عليها أن تطور من أساليبها الإدارية وأن تستخدم التقييم الدوري لأنشطتها كرأس حربة لعملية التجديد والتطوير الذاتية.

خامساً: البعد البنيوي والتكنولوجي.

ويتضمن هذا البعد توفر البنية الأساسية للاتصال، واختيار وتوطين تكنولوجيا الاتصال المناسبة إنتاجاً وتوزيعاً.

وتتوفر في دولة الإمارات البنية التحتية لكافة وسائل الاتصال المقروءة والمرئية والمسموعة، حيث توجد محطات إرسال حديثة، ومحطات تقوية، واستوديوهات، وهوائيات، وشبكات أرضية، وشبكة حديثة للميكروويف، ومطابع، ووحدات للإنتاج، وعربات للنقل الخارجي، ومسارح وغير ذلك، وخصوصاً في إمارات أبوظبي ودبي

والشارقة التي تتركز فيها المرافق والأنشطة الإعلامية الرئيسية، كما توجد محطتا إرسال إذاعيتين في أم القيوين ورأس الخمية كذلك.

وقد شهدت شبكة الاتصال السلكية واللاسلكية في الدولة تطوراً كبيراً، حيث قامت مؤسسة الإمارات للاتصالات بزيادة شبكة مقاسم الاتصالات المحلية والكابلات الهاتفية بدرجة كبيرة. وتم تطوير أداء المؤسسة بتوفير خدمات البث التلفزيوني من القمر الصناعي «عربسات»، وضاعفت من خدمات الاستنساخ البعدي Facsimile، وأدخلت خدمة البريد الأليكتروني Electronic Mail، وخدمات الهاتف المرئي، والمؤتمرات المرئية Teleconferances وغيرها.

وقد دأبت المؤسسات الإعلامية في الدولة على استيراد أفضل التقنيات المرتبطة بالتشغيل والإنتاج والبث من الأسواق العالمية. ولكن توطين هذه التقنيات لازال أمراً متعذراً، شأن الإمارات في ذلك شأن بقية الدول العربية. ولاغنى عن التنسيق المشترك واتباع سياسات إقليمية لتوطين تقنيات الاتصال في منطقة الخليج العربي، بدءاً بإنتاج بعض مكوناتها، وتجميعها، وانتهاءً بإنتاجها وتوفير الاحتياجات المحلية منها.

ومحلياً، تبدو الحاجة واضحة لاتخاذ القرارات الخاصة بإدخال التقنيات الحديثة إستناداً إلى «المعرفة الدقيقة للحاجة والامكانيات والقدرات الهندسية». (المصمودي وآخرون، ١٩٨٧). على أن يتبع ذلك وضع سياسة واضحة للتأكد من الاستخدام الأمثل لهذه التقنيات والمرافق المرتبطة بها. كما تظهر الحاجة إلى المزيد من التنسيق المؤسسي بين المؤسسات الإذاعية والصحفية في النواحي الفنية والتقنية، ولعل المحطات الإذاعية ذات الإمكانيات المتواضعة تكون بحاجة إلى دعم الوزارة والمحطات الأكبر عن طريق تحديث إمكانياتها، وتدريب الكوادر الفنية والهندسية فيها لرفع كفاءتها، وزيادة التبادل البرامجي بينها. وذلك ينطبق أيضاً على الصحف اليومية التي يوجد تفاوت بين إمكاناتها البشرية والمادية.

كما أن دخول دولة الإمارات عصر الأقمار الصناعية بمحطتين تلفزيونيتين فضائيتين، وبث إذاعي مصاحب لهما، يدفعنا إلى التفكير بإصدار طبعة دولية من صحيفة الاتحاد، تستخدم تقنيات الأقمار الصناعية كما سبقت إلى ذلك عدة صحف عربية كالشرق الأوسط السعودية مثلاً. وقد يكون من المجدي التفكير بإصدار طبعة دولية مشتركة للصحف اليومية الرئيسية الثلاث تنقل للعالم صوت الإمارات، وتعكس مناخ التعددية الإعلامية في الدولة وذلك على نمط صحيفة الهيرالد تربيون الأمريكية التي تصدر بمادة تحريرية من صحيفتي الواشنطن بوست والنيويورك تايمز.

سادساً: البعد المهني.

ويتصل هذا البعد بالبيانات المتصلة بالعاملين في المهن الاتصالية المختلفة، وبالوسائل والأنظمة التي توضع للارتفاع بمستواهم المهني.

ومما يتصل بجهود المؤسسات الإعلامية في دولة الإمارات لتوطين وظائفها، تجدر الإشارة إلى تحقيق نجاح ملحوظ في توطين الوظائف الإدارية. أما الوظائف الفنية والابداعية فلازالت من نصيب غير المواطنين بشكل عام، وجلهم من الإعلاميين العرب، مع الإشارة إلى وجود تفاوت في نسب التوطين بشكل عام بين مؤسسة واخرى ونجاح بعضها في تكوين كفاءات محلية واعدة. وبالرغم من عدم وجود بيانات دقيقة، إلا أن غالبية العاملين في الصحف الصادرة باللغة الإنجليزية. وفي الخدمات الإذاعية الأجنبية هم من تابعي الجنسيات الآسيوية بشكل عام. وفي قطاع الإعلان، تعمل كوادر من جنسيات عربية وأجنبية مع غياب شبه كامل للعنصر المواطن. (رزق، ١٩٩٣).

وقد أشار أكثر من مسؤول إلى أهمية توطين الوظائف الإعلامية، وإلى إفساح المجال أمام خريجي جامعة الإمارات العربية المتحدة للعمل في وظائف تتناسب وتخصصاتهم. (الرومي، ١٩٩٣ و١٩٩٤، والمزروعي، ١٩٩٤). وتبدو بعض العقبات المرتبطة بهذا الأمر ذات صلة بموضوع البطالة في الدولة بشكل عام أكثر منها مشكلة خاصة بقطاع الاتصال في حد ذاته. ولكن توجد في نفس الوقت عقبات مرتبطة بأنظمة التوظيف وتوفر الشواغر، ولابد في جميع الأحوال من دراسة العوامل التي أدت إلى بطء توطين العمل الإعلامي، ووضع حوافز مناسبة لاستقطاب القوى العاملة المواطنة للعمل في جميع المجالات الإعلامية خاصة الفنية (الإخراج، التصوير، الرسم، التحرير، الإضاءة، كتابة النصوص... إلخ).

ويحتل تأهيل العاملين في العمل الإذاعي أهمية خاصة في عصر البث التلفزيوني المباشر، نظراً لارتباطه برفع مستويات الأداء للوصول إلى مستويات أداء المحطات الفضائية الاخرى. ويبرز هنا بشكل خاص الدور النموذجي للقائم بالاتصال من حيث متابعة المستجدات، والثقافة العامة، والمعرفة التخصصية، والتعرض لنماذج برامجية متطورة من مصادر منافسة وغير ذلك. وقد يكون من المجدي التفكير بإنشاء مركز وطني للتدريب الإعلامي ليوفر التأهيل اللازم والمستمر للاعلاميين، ويوجد مثل هذه المراكز في معظم الدول المتقدمة، أو اللجوء إلى تطوير عمل المراكز الإقليمية لتوفر المهارات وأساليب العمل المتقدمة المطلوبة في هذه المرحلة.

سابعاً: البعد الثقافي.

ويتضمن هذا البعد طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام والثقافة، والأدوار الثقافية لوسائل الإعلام.

تمارس وسائل الإعلام دوراً رئيسياً في توصيل الميراث الثقافي من جيل إلى جيل، كما أنها تساهم في تقريب الثغرات الثقافية في نطاق البلد الواحد وعلى المستوى الدولي. (نورالدين، ١٩٩٠). كما أن لوسائل الإعلام أدواراً ثقافية اخرى تتمثل في النهوض بالإنتاج الفكري، والحفاظ على الهوية الثقافية، والحفاظ على اللغة وتطويرها وغير ذلك. (المصمودي، ١٩٨٥).

تحظى الثقافة بوضعية خاصة في دولة الإمارات، ومن هنا جاءت تسمية «وزارة الثقافة والإعلام» لإصباغ الأهمية على «الثقافة» ولإبراز دورها في البناء الاجتماعي والتنمية الشاملة. لكن الملاحظ لاستخدام كلمة «الثقافة» في وسائل الإعلام في الإمارات أنه لايوجد تعريف محكم وواضح لهذه الكلمة يوجه سياسات القطاع الإعلامي إزاءها. فأحياناً يرد مفهوم الثقافة مرادفاً لمفهوم «التراث» (Heritage) و«المحافظة على العادات الأصيلة» وأحياناً اخرى يرد بمفهوم «الثقافة العليا أو الراقية» (High Culure) المتمثلة في فنون تشكيلية ومسرحية وموسيقية وأدبية.

وفي ظل غياب تعريف جامع للثقافة في هذه الوسائل، يغيب رسم خطط هادفة تحمل محتواها بفعالية في عالم أصبح فيه الصراع (أو التوافق) صراع (أو توافق) ثقافات. وفي حديث لوكيل وزارة الإعلام المساعد لشؤون الرقابة، قال: «إن وزارة الإعلام لم ولن تقف في يوم من الأيام حاجزاً أمام الثقافة، وإن المجال سيبقى مفتوحاً للجميع للمتابعة والتقييم، خاصة وأن مايأتي عبر الأقمار الصناعية فيه الكثير من الإيجابيات ولايخلو من السلبيات. وعلى رب الأسرة توجيه أطفاله لرؤية ماهو مفيد والابتعاد عما هو ضار. (عبدالقادر، ١٩٩٤).

ويستنتج القاريء لهذا النص أن مفهوم الثقافة عند وكيل الوزارة أشمل من المفاهيم السائدة التي تقلصها في «التراث» أو «الثقافة الراقية»، وهذا بالتأكيد مؤشر إيجابي، ولكنه غير كافٍ إذا لم يجد تفعيلاً محسوساً ليس فقط في مجال إستهلاك ثقافة «الآخر» بصورة انتقائية واعية، وإنما في إعادة صياغة الثقافة المحلية وإبرازها إقليمياً أو دولياً عبر الأقمار الصناعية.

وهذا التفعيل يجب أن يستند على مفهوم شامل للثقافة ودورها الوظيفي كتعبير عن واقع وكنظرة عامة إلى الوجود والحياة والإنسان (لبيب، ١٩٨٩). وكموقف من هذه

الأشياء جميعها يجد التعبير عنه في شكل فني (موسيقي أو مسرحي مثلاً) أو مسلك أخلاقي قيمي (تراثياً كان أم مزاوجاً للحداثة مع التراث).

إن ثقافة إنسان الإمارات اليوم، ومدخلات بيئته الاتصالية وواقعه المعاش، لايمكن فهمها والتعبير عنها دولياً وبصورة إيجابية، دون فهم التداخل بين الحديث (أطباق الاستقبال التلفزيوني مثلاً وماتحمله من ثقافة الآخر) والقديم (أساليب التعبير التراثي التقليدي). وهذا يستدعي تعريفاً مرناً يبحث عن المساحة المشتركة بين القديم والحديث، لأن في هذه المساحة يكمن الواقع ومنها تستلهم رؤاه.

بالطبع فإن ترجمة مثل هذا التعريف إلى سياسة إعلامية يستدعي قدراً كبيراً من المرونة والسعة. فقد يبرز عمل درامي أو إنتاج فكري تناقضات في الواقع الثقافي الشامل بالصورة التي جرى تعريفها لاترضي فئة من الناس ولكنها تحمل آمال وطموحات فئة اخرى. إن تدافع الرؤى الثقافية ومنافستها لبعضها البعض هما السبيلان الوحيدان لإبراز ثقافة ناضجة معبرة عن كيان الشخصية المحلية إقليمياً ودولياً.

كما تحتاج صحف دولة الإمارات إلى توسيع مفهوم الثقافة الذي يظهر في صفحاتها «الثقافية»، فمضامين تلك الصفحات تغطي في مجملها موضوعات «أدبية» (كالقصة والشعر والمقالة والنقد والإصدارات... إلخ). ولاتشمل المفهوم الأوسع للثقافة الذي قد يظهر تحت عناوين اخرى غير ثقافية. كما يغلب على النشر الثقافي قلة مساهمة المواطنين بشكل عام، والمرأة بشكل خاص. (حسن، ١٩٩٠).

ثامناً: البعد التنموي.

ويتضمن هذا البعد العلاقة بين مؤسسات الإعلام وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، بما في ذلك دور وسائل الإعلام في التعليم.

إن الاهتمام بالصلة بين وسائل الاتصال ومشروعات التنمية في دولة الإمارات في سياق الحديث عن السياسات الإعلامية منشؤه أمران:

الأمر الأول: هو أن الجهات الرسمية هي المسؤولة عن وسائل الإعلام الأليكترونية ذات التأثير الواسع في المجتمع، وهي أيضاً الجهات ذاتها المنوط بها رسم خطط التنمية وتنفيذها.

الأمر الثاني: هو أن التنمية لاتتم بدون مشاركة شعبية. ولايغيب عن أحد دور وسائل الإعلام في توعية الجماهير وحفزها وتعبئتها نحو الجهد التنموي في أطوار التخطيط والتنفيذ والتقييم. (أبواصبع، ١٩٨٩).

ويمكننا النظر إلى التنمية في عصر البث والاستقبال التلفزيوني المباشر على أنها عملية حضارية شاملة تهدف إلى ترقية مستوى الحياة مادياً ومعنوياً في مجتمع ما، بحيث يصبح هذا المجتمع منعتقاً من قيود التبعية للغير، مستنهضاً كافة طاقاته الذاتية في الإنتاج الإقتصادي والثقافي والعلمي والفكري، متفاعلاً في المحيط الدولي أخذاً وعطاءً، مع التذكير بأن الإنتاج الثقافي والفكري والعلمي في «العصر المعلوماتي» أضحى في الواقع كالإنتاج الاقتصادي السلعي، وحيث أصبحت المواد الثقافية والعلمية والفكرية سلعاً. (فيذرستون، ١٩٩١).

إن هذا التعريف يقود إلى أن التنمية التي تدرج في خططها مكونات إقليمية ودولية، بالإضافة إلى المكونات المحلية المعبرة عن الذات المتجددة، هي حتماً فاشلة لأنه يتعذر في عالم اليوم الانعزال الكلي عن عالم يزداد كل يوم جديد ترابطاً باعتمادية متبادلة تمليها ضرورات ماصح لمالكوهان، منظر الاتصال الكندي، أن يسميه «القرية الكونية». والتنمية في دولة الإمارات تغلب عليها في الواقع خصائص «النمو» Growth أكثر منها خصائص التنمية المشار إليها في التعريف السابق.

إن الانتقال بالتنمية من واقعها الحالي إلى واقع التنمية بالإنسان (أي جعله عنصراً مشاركاً في العملية بكافة أبعادها) يجعل لزاماً علينا أن نضع المضامين التنموية في أولويات السياسة الإعلامية للدولة. إن الملاحظ حتى الآن هو عدم وجود اهتمام ملموس بالبرامج التي لها طبيعة تعليمية أو تنموية، وربما كان السبب هو ازدياد الاهتمام بالتوسعات التقنية وعدم التخطيط لإعداد برامج تشبع الاحتياجات التعليمية والتنموية. (رشتي، ١٩٨٤). فالسياسات الإعلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، شأنها شأن مثيلاتها في بقية أنحاء العالم العربي، لم تدرج في سياسات التنمية القطرية. (الجمال، ١٩٩١).

ومن المهام الملحة للإعلام في هذه المرحلة العمل على تأهيل الكادر الإعلامي في مجالات التنمية التي تحظى بالأولوية الوطنية، وزيادة التعاون والتنسيق بين وزارة الإعلام والمؤسسات الإعلامية من جهة، ووزارات ودوائر الخدمات في الدولة (الصحة، التربية والتعليم، الشؤون الاجتماعية والعمل، الزراعة والمواصلات) وفق سياسة شاملة ومحددة لتوظيف الاتصال الجماهيري في خدمة عملية التنمية لتهيء الناس ليؤدوا أدواراً ومهاماً جديدة ولفك الارتباط بالروح الاستهلاكية والاعتمادية.

وتشترك دولة الإمارات مع بقية الدول العربية الخليجية في مشكلة ندرة الموارد التعليمية المواطنة، وكذلك بالنسبة للكوادر الإعلامية المدربة في مجالات التربية. ولكي

يصحح هذا العجز فإنه يجب علينا أن نعرف خطوط التداخل والتعاون بين الإعلام والتعليم في الدولة. فنظام التعليم يقدم لنظام الإعلام طاقات عاملة فنية وإدارية تقوم بتوجيهه وتشغيله، كما يقدم له كذلك جمهوراً متعلماً يستقبل رسالته ويروج لها ويغذيها برجع الصدى والذي من خلاله يصحح مساره. وعلى هذا الأساس فبقدر جودة نظام التعليم تكون جودة النظام الإعلامي وكفايته إرسالاً واستقبالاً وتغذية راجعة. (الغنام، ١٩٨٩).

ولكن الملاحظ أن وسائل الإعلام - رغم ماتقدمه من برامج ومضامين مستوردة ذات مستوى جيد، وبرامج ومضامين محلية متواضعة (في أغلبها) - مازالت صاحبة دور محدود في الإسهام في التعليم الرسمي وغير الرسمي في الدولة. كما أن بعض برامجها - برامج الأطفال مثلاً - يكرس التبعية الثقافية مما يعيق مجهودات التربية الوطنية والتحرير الثقافي كلبنات رئيسية لعملية تعليمية سليمة. (حارب، ١٩٩٤).

إن تقدم تقنيات الأقمار الصناعية واندماجها مع تقنيات الهاتف والحاسب الآلي والتلفزيوني يجعل خدمات التعليم غير الرسمي - الذي لايقتصر على البيئة الصفية التقليدية - متاحاً للكثرة الغالبة من سكان الإمارات. إن وفرة هذه الوسائل مجتمعة في الدولة يمكن أن يجعل منها مصدراً رئيسياً لنشر التعليم غير الرسمي، إلى جانب دعم وتعضيد التعليم الرسمي.

إن الأقمار الصناعية تمكننا الآن من تقديم خدمات تدريب للمعلمين مثلاً دون الحاجة إلى نقلهم أو إيفادهم إلى مراكز تدريب بالخارج. كذلك يمكن تقديم برامج لمحو الأمية في سياق محتوى ترفيهي لجذب الأميين لتعلم القراءة والكتابة. وبالمثل يمكن تشجيع الاهتمام والدراسة في مجال التعليم الحر، وكذلك البرامج التثقيفية التي تساهم في تعزيز الاستقلالية الثقافية للفرد.

وفي مجال التثقيف الصحي مثلاً يمكن للأقمار الصناعية أن تتيح خدمات تلفازية للإرشاد الصحي للمواطن العادي. كما يمكنها أن تتيح للعاملين في الخدمات الطبية متابعة التطورات الجديدة في حقلهم، خاصة الذين لاتمكنهم طبيعة أماكن عملهم أو الحاجة لهم من مغادرة المراكز الطبية التي يعملون بها. (قنديل، ١٩٨٩). ويمكن لهؤلاء أيضاً عرض حالات صحية مستعصية على مراكز طبية دولية وتلقي النصح بشأنها.

بهذا الفهم الشامل لعملية التعليم وارتباطها اليوم بتكنولوجيا الاتصال المتسارعة في التطور، علينا أن نصوغ مفاهيم تشير لأهميتها في السياسة الاعلامية للدولة. وهذا

الفهم يساهم في جعل إنسان الإمارات جزءاً فاعلاً ومتفاعلاً مع بيئته ومع العالم من حوله.

الخاتمة:

ختاماً.. يبدو واضحاً ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين أن التسارع التقني الذي ولد ثورة المعلومات التي نعيشها حالياً قد جعل من معظم السياسات الإعلامية المعمول بها حالياً من معالم الماضي، وأن هذه السياسات بحاجة إلى إعادة صياغة جذرية في القريب العاجل لكي تستوعب المتغيرات التقنية وما أفرزته من انعكاسات مختلفة على الواقع الاتصالي في مجتمع الإمارات.

وإذا كانت وظيفة السياسات الإعلامية هي ترجمة متغيرات كل مرحلة إلى استراتيجيات وخطط عمل، فأمام القائمين على وضع السياسات الإعلامية في دولة الإمارات مجموعة من المهام العاجلة التي ينبغي أن يلتفتوا إليها ليحولوا مأتاحته تقنيات البث والاستقبال التلفزيوني المباشر للإنسان وللمجتمع من فرص جديدة إلى واقع إعلامي إيجابي يجعل من هذا القطاع المؤثر قوة لايستهان بها من أجل نقل مجتمع الإمارات إلى مرحلة أكثر تقدماً ومستقبل مشرق.

المراجع:

١ – أبواصبع، صالح. ١٩٨٩: **دراسات في الإعلام والتنمية العربية**. دبي: منشورات البيان.

٢ – أبواصبع، صالح وخالد محمد أحمد. ١٩٨٤: **إدارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي**. دمشق: صبرا للطباعة والنشر.

٣ – «اتصالات وخطوات واسعة لخدمة التنمية»، ١٩٩٢. **ملحق صحيفة البيان**، دبي ٢ ديسمبر، ص ٣٩.

٤ – «الإعلام: سياسة ثابتة لربط أبناء الدولة بقضايا مجتمعهم»، ١٩٩٢. **ملحق صحيفة البيان**، دبي ٢ ديسمبر، ص ٣٦.

٥ – التميمي، عامر وعبدالله الصالح. ١٩٩٤: «التركيبة السكانية وقوة العمل بدول مجلس التعاون الخليجي»، ورقة مقدمة للملتقى الاجتماعي الثقافي الثالث لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، الشارقة.

٦ – «تسخير الثروات النفطية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»، ١٩٩٢. **ملحق صحيفة الاتحاد**، أبوظبي ٢ ديسمبر، ص ص ٧٦ – ٧٨.

٧ – حارب، سعيد. ١٩٩٤: «التنمية من خلال التعليم»، **صحيفة الخليج**، الاثنين ٧ فبراير.

٨ – حسن، طه. ١٩٩٠: «الصفحات الثقافية في الصحف اليومية»، **شؤون اجتماعية**، العدد (٢٥)، السنة السابعة، ص ص ٤ – ٤٥.

٩ – حماده، بسيوني. ١٩٩٣: **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٠- «حوارات عقلانية على مقربة من نهر الجنوب»، ١٩٩٤: **مجلة الشروق**، الشارقة، العدد ١٠٩/٩٧، ١٦ فبراير، ص ص ١٢ - ١٧.

١١- «حول دور الدولة كتنظيم تجاه الفرد والمجتمع»، **صحيفة الخليج**، الشارقة، ١٩٨٢/١٢/٥.

١٢- الجمّال، راسم. ١٩٩١: **الاتصال والإعلام في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٣- راشد، محمد وعلي الكعبي. ١٩٩٢: «التخطيط في مجلة ماجد»، بحث غير منشور بإشراف د. بدران، لمساق التخطيط الإعلامي.

١٤- رشتي، جيهان. ١٩٨٤: **سياسات الاتصال في دولة الإمارات العربية المتحدة**، اليونسكو، باريس، ص ٢.

١٥- صالح، سالم. ١٩٩٢: «الدورة البرامجية في تلفزيون الشارقة»، بحث غير منشور بإشراف د. بدران، لمساق التخطيط الإعلامي.

١٦- عبدالقادر، عبدالإله. ١٩٩٤: «حول قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٤»، **دراسات**، المجلد (٥)، العدد (٧).

١٧- عبيد، علي. ١٩٩٣: «قنواتنا الفضائية قاصرة والمشكلة في تحديد الهدف»، **مجلة الشروق**، العدد ٨٨، ٩ - ١٥ ديسمبر، ص ص ٢٧ - ٣١.

١٨- الغنام، محمد. ١٩٨٩: «التعليم والإعلام من أجل تربية أفضل»، في **دراسات في الإعلام والتنمية العربية**. تحرير صالح أبواصبع، دبي: منشورات البيان.

١٩- قنديل، حمدي. ١٩٨٩: «استخدام إذاعات التربية والتنمية»، في **دراسات في الإعلام والتنمية العربية**. تحرير صالح أبواصبع، دبي: منشورات البيان.

٢٠- **الكتاب السنوي ١٩٧٩ - ١٩٨١**. ١٩٨٢. دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي: وزارة الإعلام والثقافة.

٢١- لبيب، سعد. ١٩٩١: «برامج التلفزيون والتكنولوجيا الحديثة للاتصال في الوطن العربي»، في: **الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال العربية**، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٢٢- المصمودي، مصطفى وآخرون. ١٩٨٧: **الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً: نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال**. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٢٣- المصمودي، مصطفى. ١٩٨٥: **النظام الإعلامي الجديد**. الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

٢٤- مقابلات مع رمزي رعد، وكالة هورايزون للإعلان، ومروان رزق، وكالة إنترماركتس للإعلان، وعيسى المزروعي وكيل وزارة الإعلام المساعد لشؤون وكالة أنباء الإمارات.

المراجع الأجنبية:

Arthur, Robin. The Media and Advertising in the U.A.E. Dubai, Galadari Publishers.

Rugh, William. 1979 The Arab Press. Syracuse, Syracuse University Press

شؤون اجتماعية
العدد ٤٩
ربيـع ١٩٩٦م
السنة ١٣

المفارقة بين نسقي القيم المتصور والواقعي لدى الاناث الراشدات

د. عبداللطيف محمد خليفة *

مقـدمـــة:

موضوع البحث الحالي هو دراسة المفارقة بين نسقي القيم المتصور والواقـعي، والعوامل التي ينتظمـها كل من هذين النسـقين لدى عينة من الاناث الراشـدات، تتراوح أعـمـارهن بين ١٩ - ٤٠ سنة. حـيث يتـركـز الاهتمـام نحو دراسة القيم كما تتصورها الاناث الراشدات من ناحية، ومدى اتساق هذا التصور مع سلوكهن الفعلي من ناحية اخرى.

وبوجـه عـام تشير نتائج الدراسات والبـحوث السابقة إلى أن هنـاك تعـارضـاً فيما بينها. ففي حـين توصل بعضـها إلى وجـود علاقـة بـين القـــيم والاتجـــاهات والسلوك (Hill, 1990;. Berkowitz, 1980; Pittman, etal., 1984). فإن بعضـها الآخر قد كشف عن عدم وجود علاقة واضحة ومحددة بين القيم والسلوك - وخاصة القيم الأخلاقية (حامد زهران وآخرون، ١٩٧٥ و(Homant & Rokeach, 1970)،

وفـيـمـا يتـعلق بنتـائج المسـوح التي قـام بهـا كل من ويكر في نهـاية الســتـينات (Welcker 1969)، واجزين وفيشباين في السبعينيات (Ajzen & Fishbein, 1977)، وبننجـهـاوس Benninghous فـــي

* كلية الآداب - جامعة القاهرة - جامعة الكويت.

الثمانينات (Hill, 1990) – والتي أوضحت أن علاقة الاتجاهات بالسلوك ضعيفة وغير محددة – فقد وجه إليها «هل» عدداً من الانتقادات والملاحظات. وأرجع هذه النتائج إلى أن هذه المسوح قد عرضت لدراسات يوجد فيما بينهما تباين كبير في مجالات اهتمامها، واستخدمت أساليب مختلفة في قياسها للاتجاهات. وأشار «هل» إلى أن هناك عدداً من الاعتبارات المنهجية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند دراسة علاقة الاتجاهات والقيم والسلوك. من هذه الاعتبارات إيجاد أساليب قياس نوعية محددة تتسم بثبات وصدق مرتفع، والاتفاق على محكات ومؤشرات تقدير السلوك (Hill, 1990, PP. 352 - 353).

وأشار «أجزين وفيشباين» إلى أنه عند دراسة علاقة الاتجاهات بالسلوك يجب المطابقة أو المناظرة بين المؤشرات الاتجاهية والمحكات السلوكية في ضوء أربعة عناصر هي: الفعل، والهدف الذي يتجه إليه هذا الفعل، والسياق الذي يحيط به، والموقف الذي يصدر فيه (Ajzen & Fishbein, 1977). كما أوضح «روكتش» أنه يجب أن نغير من السؤال التقليدي عن الاتساق بين معارف الفرد عن ذاته (س)، ومعارفه عن أدائه وسلوكه في موقف معين (ص) – إلى السؤال عن مقدار التباين الخاص بـ(ص). والذي يمكن تفسيره من خلال (س). وتزايد إمكانية تفسيرنا للتباين الخاص بالسلوك النوعي إذا وضعنا في الاعتبار العديد من القيم والاتجاهات المرتبطة بهذا السلوك، والتي تكون فيما بينها جملة من المتغيرات يمكن وضعها في معادلات تنبؤية جيدة (Rokeach, 1980).

وبوجه عام فإنه على الرغم من وجود تعارض بين نتائج الدراسات السابقة حول علاقة القيم بالسلوك – على الرغم من ذلك فإن هناك اتفاقاً على أن القيم تعد من المحددات المهمة الموجهة لسلوك الأفراد في العديد من المواقف الحياتية (Rokeach, 1980; Printice, 1987).

كما أن هناك اتفاقاً على أن هناك العديد من الظروف والعوامل التي تحدد شكل وطبيعة هذه العلاقة بين القيم والاتجاهات من ناحية، والسلوك من ناحية اخرى. فاتجاهاتنا وقيمنا ليست فقط هي المحددة لسلوكنا، وإنما هناك إلى جانب ذلك العديد من العوامل والمتغيرات التي يجب وضعها في الاعتبار عند دراسة هذه العلاقة (عبداللطيف خليفة، عبدالمنعم شحاتة، ١٩٩٤).

وفي ضوء ذلك سعى بعض الباحثين إلى تقديم النماذج والإطارات النظرية المفسرة للعلاقة المركبة بين القيم والاتجاهات والسلوك. وكان من أهم هذه النماذج هو

نموذج الفعل المبرر عقلياً: The Reasoned Action Model الذي قدمه فيشباين وآجزين للتنبؤ بعلاقة الاتجاه بالسلوك (Feschbein & Ajzen, 1975).

وفي ضوء ماسبق تتضح مدى أهمية القيام بالدراسة الحالية من الناحيتين النظرية والعملية. فمن الناحية النظرية تساعدنا على الكشف عن مدى التفاوت بين نسقي القيم المتصور والواقعي، والأبعاد التي ينتظمها كل من النسقين. ومن الناحية العملية فإنه يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية في مجال تغيير القيم وفي القيام بعملية التوجيه والارشاد النفسي. حيث تبين أن التفاوت بين القيم المتصورة والقيم كما تمارس في شكل «سلوك فعلي يمكن أن يؤدي إلى سوء التوافق وحدوث اضطراب في الشخصية (Bryne, 1974). فالفرد يسلك بأساليب تتسق مع صورته لذاته. ولذلك فإن إحداث أي تغيير أو تعديل في سلوك الفرد يتم من خلال إحداث تغيير في صورته لذاته (Rogers, 1951). فهناك أهمية كبيرة لصورة الفرد عن نفسه في تحديد الأساليب التي يسلك بها (شعبان جاب الله، ١٩٨٦، ص ٦).

الدراسات السابقة.

ونعرض فيما يلي للدراسات السابقة التي تناولت موضوع المفارقة أو التفاوت بين القيم المتصورة، والقيم الواقعية أو المعاشة سلوكياً - بشكل مباشر أو غير مباشر. وذلك على النحو التالي:-

١ - **دراسات ميلتون روكتش** (Rokeach, 1969, "A"; "B"). أُجْريت على عينات مختلفة تمثل عدة مراحل عمرية هي: المراهقة، والرشد، والشيخوخة. وذلك بهدف الكشف عن العلاقة بين القيم والسلوك بوجه عام، وعلاقة القيم الدينية بالسلوك والممارسات الدينية بوجه خاص. وأوضحت نتائج هذه الدراسات وجود علاقة ذات دلالة إحصائياً بين القيم والسلوك، فالقيم - سواء الوسيلية أو الغائية - تساعد على التنبؤ بمظاهر سلوكية مختلفة. فالقيم الدينية - على سبيل المثال - تعد مؤشراً جيداً للتنبؤ بالسلوك الديني، والقيم السياسية تعد مؤشراً للتنبؤ بالسلوك السياسي... إلخ.

٢ - **دراسة هومانت وروكتش** (Homant & Rokeach, 1970). هدفت إلى الكشف عن علاقة القيم الأخلاقية (الصدق والأمانة) - بسلوك الغش أو الاحتيال. وأوضحت هذه الدراسة عدم وجود علاقة واضحة ومحددة بين القيم والسلوك بوجه عام، وبين القيم الأخلاقية والسلوك على وجه الخصوص. فقد يفصح الفرد عن درجة عالية من القيم الأخلاقية لاتتسق وسلوكه الفعلي الذي يمارسه في الحياة اليومية.

٣ – **دراسة حامد زهران، وآخرون (١٩٧٥)**. هدفت إلى فحص العلاقة بين الاتجاه اللفظي نحو الغش، وبين السلوك الفعلي للغش. واشتملت إجراءات هذه الدراسة على تكوين مقياسين: الأول لقياس اتجاه الطلاب نحو الغش في الامتحان كسلوك، والثاني اختبار تحصيلي موضوعي في مادة من مواد الدراسة الجامعية. وتم تطبيق المقياسين على عينة قوامها ٥٠٦ طلاب وطالبات في المرحلة الجامعية. وحسبت درجة الاتجاه المقاس نحو الغش، ودرجة الغش الفعلي. ودلت نتائج هذه التجربة على أن الاتجاه اللفظي المقاس نحو الغش في الإمتحان يدل على استنكار هذا السلوك، ولكن معامل الارتباط بين الاتجاه اللفظي (المقاس) وبين الاتجاه العملي (السلوك الفعلي) ضعيف جداً وغير دال إحصائياً. أي أن هناك تناقضاً كبيراً بين الاتجاه اللفظي نحو الغش، وبين الممارسة الفعلية لهذا السلوك. وهذا ماتوصل إليه ويكر (Weicker, 1969) في المراجعة أو المسح الذي قام به عن الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاتجاه والسلوك. وتبين منها أن العلاقة بين الاتجاه والسلوك علاقة ضعيفة.

٤ – **دراسة حسن علي حسن (١٩٨٥)**. تناولت المفارقة القيمية والتغير الاجتماعي، وذلك بهدف إلقاء الضوء على مؤشرات الاختلال المفترض حدوثه في مجال القيم في سياق عملية التغير الاجتماعي التي يشهدها المجتمع المصري. وهو ماأطلق عليه الباحث «المفارقة القيمية»، والتي أمكن تناولها في ضوء مستويين:

الأول : التعبير اللفظي عن انتشار أو شيوع قيم معينة رغم وجود أشكال من السلوك المخالف لهذه القيم، والتي تتسم بمستوى الزامي مرتفع.

ثانياً: تختلف بعض القيم الهامة من حيث مستوى شيوعها، ومستوى الزامها فيما يتعلق باحتكام الأفراد إليها في سلوكهم.

وأوضحت نتائج هذه الدراسة أن أكثر القيم الشائعة هي: التدين، وحب الأسرة، والأقارب، والكرم، وطاعة أولي الأمر، وحسن السمعة، والولاء للوطن. أما القيم متوسطة الشيوع فهي: الطيبة في التعامل مع الآخرين، وحب الآخرين، والتسامح، وتحمل المسؤولية، والأمانة، والتواضع، ومسالمة الآخرين. أما القيم منخفضة الشيوع فتمثلت في: المنطقية في معالجة الأمور، والصدق في القول والفعل، والعدالة الاجتماعية، وحرية التعبير السياسي. كما كشفت نتائج هذه الدراسة عن أن القيم الملزمة تتمثل في: التكيف، وحب الأسرة، وطاعة أولي الأمر، والولاء للوطن، وتحمل المسؤولية، والعدالة الاجتماعية.

٥ – **دراسة «حامدزهران، وإجلال سري» (١٩٨٥)**. أجريت بهدف الكشف

عن القيم السائدة والقيم المرغوبة في سلوك الشباب في كل من المجتمعين المصري والسعودي. وكشفت هذه الدراسة عن وجود ارتباط موجب ودال إحصائياً بين ترتيب القيم السائدة وترتيب القيم المرغوبة لدى عينتين من طلاب المدارس الثانوية والجامعية. ففي العينة المصرية كان نسق القيم السائد - حسب ترتيب الأهمية - مكوناً من قيم دينية، واجتماعية، ونظرية، واقتصادية، وسياسية، وجمالية. أما نسق القيم المرغوب فكان مكوناً من قيم اجتماعية، ودينية، ونظرية وجمالية، واقتصادية، وسياسية. وكان معامل ارتباط الرتب (٧٧ر٠). وفي العينة السعودية بلغ معامل ارتباط الرتب بين النسقين القيميين (٤٩ر٠). وتكون نسق القيم السائدة من القيم: الدينية والاجتماعية، والنظرية، والاقتصادية، والسياسية، والجمالية. أما نسق القيم المرغوب فكان على النحو التالي: قيم دينية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وجمالية. وبوجه عام كشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود تقارب بين القيم السائدة والقيم المرغوبة عند الشباب في كل من المجتمعين المصري والسعودي.

٦ - **دراسة أحمد زايد (١٩٩٠)**. هدفت إلى الكشف عن سمات شخصية الإنسان المصري. واشتملت على عينة قوامها ٩٠٠ فرد تم اختيارهم من عدة محافظات بمصر، من الجنسين، ومن مستويات تعليمية ومهنية وجغرافية واجتماعية وعُمرية مختلفة.

وكشفت نتائج هذه الدراسة عن أن سمة التناقض والازدواجية من أبرز السمات التي تسم سلوك المصري المعاصر. فالإنسان المصري تختلف آراؤه واتجاهاته مع سلوكه الفعلي. فالقول شيء والسلوك شيء آخر مختلف. وأشار الباحث إلى أن هذه الازدواجية تجعل من التنبؤ بسلوك الإنسان المصري أمراً صعباً. وفسر ذلك في ضوء البنية المصرية المليئة بأشكال عديدة من التناقضات الاقتصادية والطبقية والثقافية.

٧ - **دراسة عبداللطيف خليفة، ومعتز عبدالله (١٩٩٠)**. أجريت بهدف الكشف عن نسقي القيم المتصور والواقعي لدى عينة من الذكور الراشدين المصريين، قوامها ٢٠٠ مبحوث، تراوحت أعمارهم بين ٢٠ - ٤٠ سنة، بمتوسط ٢٨ر١٣ سنة، وانحراف معياري ٤٠ر٥ سنة، من مستويات تعليمية ومهنية مختلفة. وكان من نتائج هذه الدراسة مايأتي:

١ - تزايدت أهمية جميع القيم من الناحية التصورية عن أهميتها كما تمارس في شكل سلوك. والفروق بين النسقين القيميين ذات دلالة إحصائية.

٢ - وعلى الرغم من هذه الفروق وهذا التفاوت الواضح بين الأوزان النسبية للقيم

من الناحية التصورية، وأوزانها من الناحية السلوكية - على الرغم من ذلك - فقد تبين وجود ارتباط دال إحصائياً بين الترتيبين المتصور والواقعي. فقد تصدرت القيم الأخلاقية قمة كل من الترتيبين. واحتلت قيم: المجاراة، وحب الاستطلاع، وطاعة السلطات الحكومية، والاهتمام بالماضي، وحرية الاختلاط بين الجنسين - أدنى الترتيبين المتصور والواقعي.

٣ - كشفت نتائج الدراسة عن وجود درجة عالية من التشابه بين العوامل التي ينتظمها نسقا القيم المتصور والواقعي. فالعوامل الثلاثة الكبرى التي ينتظمها كل من النسقين هي:

أ - التوجه الاجتماعي والأخلاقي.

ب - التوجه نحو الاستقلال والتحرر.

جـ - التوجه الداخلي. أما فيما يتعلق بأوجه الاختلاف فتمثلت في تزايد أهمية عامل السعي نحو الاستقلال في النسق القيمي المتصور عن النسق الواقعي. وفي مقابل ذلك برزت أهمية عامل المجاراة والمسايرة أو التبعية في النسق الواقعي.

٨ - **دراسة عبداللطيف خليفة (١٩٩١)**. أجريت بهدف القاء الضوء على المفارقة بين النسقين القيميين المتصور والواقعي لدى عينة من المتقاعدين عن العمل، والوقوف على العوامل التي ينتظمها كل من هذين النسقين. واشتملت عينة الدراسة على ٢٠٤ أفراد من الذكور المسنين المتقاعدين عن العمل، ممن تجاوزوا سن الستين، حيث تراوحت أعمارهم بين ٦٠ - ٨٨ سنة، بمتوسط ٢٥ و٦٧ سنة، وانحراف معياري ٤ر٦٣ سنة. من مستويات اجتماعية وتعليمية ومهنية مختلفة. وكشفت نتائج هذه الدراسة عما يأتي:

١ - تزايدت أهمية القيم من الناحية التصورية عن القيم كما تمارس في شكل سلوك. وكانت الفروق في جميع القيم ذات دلالة إحصائية.

٢ - تبين أنه على الرغم من وجود درجة عالية من التشابه بين الترتيبين المتصور والواقعي، فإن هناك بعض جوانب الاختلاف حول ترتيب بعض القيم. وبرزت جوانب التشابه ممثلة في حصول بعض القيم على أهمية كبيرة في كل من الترتيبين، وهي قيمة الحياة العائلية، والقيم الأخلاقية والدينية، في حين احتلت قيم: النظرة المتفائلة للمستقبل، والمجاراة، وحب الاستطلاع، والكسب المادي. - أدنى الترتيبين المتصور والواقعي.

أما أبرز جوانب الاختلاف فتمثلت في تزايد أهمية بعض القيم من الناحية

التصورية عن الناحية الواقعية، ومنها: قيمة الصحة النفسية، والصحة الجسمية، والعدالة، والسعادة، والحرية. وفي مقابل ذلك تزايدت أهمية بعض القيم من الناحية الواقعية عن الناحية التصورية. وكان منها قيمة طاعة السلطات الحكومية.

٣ - كشفت نتائج التحليل العاملي على انتظام كل من النسقين المتصور والواقعي لدى عينة البحث - في أربعة عوامل كبرى أساسية (بالإضافة إلى وجود عدد آخر من العوامل أقل أهمية) - تمثلت في:

أ - التوجه الاجتماعي والأخلاقي.

ب - التوجه المادي.

جـ - التوجه الداخلي أو الذاتي.

د - التوجه نحو المستقبل في ظل مناخ يتسم بالحرية والاستقلال.

تعقيب على الدراسات السابقة:

وفي ضوء ماكشفت عنه نتائج هذه الدراسات السابقة يتضح مايأتي:

١ - هناك تعارض بين نتائج الدراسات حول مسألة علاقة القيم بالسلوك. حيث توصلت بعض هذه الدراسات إلى أن هناك تفاوتاً واضحاً بين القيم المتصورة والواقعية (حسن علي حسن، ١٩٨٥، عبداللطيف خليفة، معتز عبدالله ١٩٩٠، عبداللطيف خليفة، ١٩٩١، Homant & Rokeach, 1970) - هذا في حين كشف بعضها الآخر عن وجود علاقة قوية بين القيم والسلوك (حامد زهران، وإجلال سري، ١٩٨٥ Rokeach 1969).

٢ - يرجع هذا التعارض بين نتائج الدراسات إلى عوامل مختلفة، من أهمها عدم الاتفاق فيما بينها حول معنى محدد لكل من القيم والسلوك، واختلاف الأدوات المستخدمة في قياسهما، وكذلك اختلاف طبيعة العينات التي أُجريت عليها هذه الدراسات.

٣ - هناك ندرة في الدراسات العاملية التي تناولت الموضوع الحالي. فلم يتمكن الباحث من الوقوف على البناء العاملي لكل من نسقي القيم المتصور والواقعي لدى عينات من الاناث الراشدات. وكل ماأمكن الوقوف عليه في الدراسات السابقة هو الكشف عن العوامل التي تنتظمها القيم بوجه عام لدى عينات من الطلاب.

٤ - يعد هذا التعارض وهذه الندرة من الأسباب والمبررات الأساسية للقيام بالدراسة الحالية.

مفاهيم الدراسة.

نعرض فيما يلي لمعنى المفاهيم الأساسية المستخدمة في الدراسة الحالية:-

١ - مفهوم القيم values: وهو من المفاهيم التي حظيت باهتمام الكثير من الباحثين في مجالات وتخصصات عديدة، مثل الفلسفة، والتربية، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وغيرها من المجالات. وقد ترتب على ذلك نوع من الخلط والغموض في استخدام هذا المفهوم من تخصص لآخر، بل ويستخدم استخدامات متعددة داخل التخصص الواحد، فلا يوجد تعريف واحد لمفهوم القيم يعترف به جميع المشتغلين في مجال علم النفس الاجتماعي - كموضوع يقع في دائرة اهتمامه (McGuire, 1985; Rokeach, 1976 - 1980).

وعلى الرغم من كثرة التعريفات التي قدمها الباحثون لمفهوم القيم، واختلافهم في طريقة تناولها وقياسها، فإن هناك عدداً من الخصائص المشتركة بين هذه التعريفات لخصها «شوارتز وبلسكي» في أنها «عبارة عن مفاهيم أو تصورات للمرغوب، تتعلق بضرب من ضروب السلوك، أو غاية من الغايات، وتسمو أو تعلو على المواقف النوعية، ويمكن ترتيبها حسب أهميتها النسبية» (Schwaetz & Bilsky, 1987).

وفي ضوء ذلك تحدد تناولنا لمفهوم القيمة في الدراسة الحالية بأنها «عبارة عن الأحكام التي يصدرها الفرد بدرجات معينة من التفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات أو الأشياء. وذلك في ضوء تقويمه لهذه الموضوعات. وتتم هذه العملية من خلال التفاعل بين الفرد بمعارفه وخبراته، وبين ممثلي الإطار الحضاري الذي يعيش فيه ويكتسب من خلاله هذه الخبرات والمعارف (أنظر: عبداللطيف خليفة، ١٩٨٧، ١٩٨٩، ١٩٩١، عبداللطيف خليفة، معتز عبدالله ١٩٩٠).

٢ - مفهوم نسق القيم (منظومة القيم): Value System. انبثقت فكرة نسق القيم من تصور مؤداه أنه لايمكن دراسة قيمة معينة أو فهمها بمعزل عن القيم الاخرى. فهناك بناء أو تنظيم شامل لقيم الفرد، تمثل كل قيمة في هذا النسق عنصراً من عناصره، وتتفاعل هذه العناصر معاً لتؤدي وظيفة معينة بالنسبة للفرد (English & English, 1958; Wolman, 1975; Rokeach, 1973، محي الدين حسين، ١٩٨١، عبداللطيف خليفة، ١٩٩١، ١٩٩٢، معتز عبدالله، ١٩٨٧).

وقد تعامل «روكتش» مع نسق القيم على أنه «عبارة عن مجموعة الاتجاهات المترابطة فيما بينها، وتنتظم في شكل بناء متدرج. وأشار إلى أن نسق الاعتقاد -

اللاعتقاد Belief-disbelif System يعتبر نسقاً شاملاً للاتجاهات والقيم وأنساق القيم، (Rokeach, 1973; 1976).

ويتضح من ذلك أن نسق القيم هو عبارة عن مجموعة القيم التي تنتظم في نسق متساند بنائياً، متباين وظيفياً داخل إطار ينظمها ويشملها في تدرج خاص.

٣ - مفهوم نسقي القيم المتصور والواقعي: لقد تبين من خلال استقرائنا للتراث أن هناك تقسيمات وأنواعاً مختلفة من الأنساق القيمية. فعلى سبيل المثال قسم «بوخ» أنساق القيم إلى نوعين.. **الأول: نسق القيم الأولية Primary**: ويتعلق بالحاجات البيولوجية للفرد، **الثاني: نسق القيم الثانوية Secondary**: ويشتمل على القيم الاجتماعية والأخلاقية. وأوضح أن النسق العام هو محصلة التفاعل بين هذين النسقين (Pogh, 1977). أما «روكتش» فقد أشار إلى وجود نسقين أحدهما يتعلق بالقيم الوسيلية، والثاني يختص بالقيم الغائية (Rokeach 1973). كما ميز «شارلز موريس» بين نوعين من القيم هما القيم العاملة (Operational Valuse) والتي يمكن الكشف عنها من خلال السلوك التفضيلي - والقيم المتصورة Conceived Vallues. وتعني التصورات المثالية لما يجب أن يكون، ويتم في ضوئها الحكم على السلوك أو الفعل.. ويمكن دراستها من خلال الرموز العاملة في مجال السلوك التفضيلي (Morris, 1956; P.12). ويقترب مفهوم القيم العاملة لدى «موريس» من تعريف «أدلر» للقيم على أنها تساوي أو تكافئ الفعل أو السلوك. أما مفهوم القيم المتصورة فيتسق مع تعريف البعض للقيم بأنها عبارة عن أشياء مطلقة لها هويتها المستقلة (Adler, 1956).

ويتسق ذلك مع تقسيم «حامد زهران، وإجلال سري»، لنوعين من القيم هما: القيم السائدة والقيم المرغوبة. الأولى وتعني القيم الموجودة فعلاً والتي تترجم في سلوك الفرد. أما الثانية فتشير إلى القيم التي يرغبها الفرد (حامد زهران، إجلال سري، ١٩٨٥).

وفي ضوء ماسبق تحدد تناولنا لمفهوم «نسق القيم المتصور» بأنه: «عبارة عن تصور الفرد لمدى أهمية كل قيمة من القيم موضع الاهتمام في الدراسة - بالنسبة له». أما مفهوم «نسق القيم الواقعي» فيقصد به مدى تطابق هذه القيم المتصورة مع السلوك الفعلي للفرد.

ومن الملاحظ أن مفهوم نسق القيم المتصور يقترب من مفهوم «صورة الذات المأمولة»، والتي تعني صورة الفرد عن نفسه كما يود أن تكون. أما مفهوم نسق القيم

الواقعي فيشير إلى صورة الفرد عن نفسه كما يدركها بالفعل، أي ذاته كما هي عليه. (أنظر: شعبان جاب الله، ١٩٨٦ Bryne, 1974).

٤ - **مفهوم المفارقة القيمية Value Discrepancy**: ويقصد به مدى التفاوت والاختلاف بين النسقين القيميين المتصور والواقعي، وسوف يتم الوقوف عليه من خلال حجم الفروق ودلالتها بين المستويين المتصور والواقعي لكل قيمة من القيم. وكذلك من خلال الكشف عن العوامل التي ينتظمها كل من النسقين.

أهداف الدراسة.

وتتمثل في الآتي:

أولاً : الكشف عن الفروق ودلالتها الاحصائية بين القيم كما تتصورها الاناث الراشدات، **والقيم كما يمارسنها** في شكل سلوك فعلي.

ثانياً: الوقوف على كل من **الترتيب القيمي المتصور والواقعي**، لدى هذه العينة.

ثالثاً: الكشف عن المكونات أو العوامل التي ينتظمها نسقا القيم المتصور والواقعي.

فروض الدراسة.

وفي ضوء الأهداف السابقة تحددت فروض الدراسة الحالية على النحو التالي:

١ - لافروق جوهرية بين القيم كما تتصورها الاناث الراشدات والقيم المعاشة سلوكياً (أي كما يمارسنها في شكل سلوك فعلي).

٢ - نتوقع وجود اختلاف بين الترتيب القيمي المتصور والترتيب القيمي الواقعي.

٣ - نتوقع وجود اختلاف بين العوامل التي ينتظمها نسق القيم المتصور، والعوامل التي ينتظمها نسق القيم الواقعي.

الإجراءات المنهجية للدراسة.

١ - **عينة الدراسة**: اشتملت على ٢٠٠ مبحوثة من الاناث الراشدات المصريات، من مدينتي القاهرة والجيزة، تراوحت أعمارهن بين ١٩ - ٤٠ سنة، بمتوسط ٦٨ و٢٧ سنة، وانحراف معياري ٦ر٥ سنة. ونعرض فيما يلي أهم خصائص هذه العينة:

جدول رقم (١) يبين خصائص عينة الدراسة (ن = ٢٠٠)

المتغير	الفئة ونسبتها	
١ - الديانة	- مسلمة ٥ر٩٥٪	- مسيحية ٥ر٤٪
٢ - مستوى التعليم	- شهادة متوسطة ٥ر٤٦٪	- شهادة جامعية ٥ر٥٣٪
٣ - المستوى المهني	١ - مهن نصف ماهرة ٢٪ ٢ - مهن كتابية وفنية ٣٣٪ ٥ - ربة منزل ٢٣٪	٢ - مهن ماهرة ١٪ ٤ - مهن ادارية ٤١٪

٢ - **الأداة المستخدمة في الدراسة**: اشتملت الأداة في صورتها النهائية على ٢٧ بنداً، كل منها يشير إلى قيمة معينة. وتمت صياغة تعريف لكل منها للتأكد من أن معناها واحد لدى جميع المبحوثات. أما بالنسبة لطريقة الإجابة على البنود، فيطلب من المبحوثة أن تعطى درجة لكل قيمة تتراوح بين (١) حيث لاتوجد أهمية للقيمة على الإطلاق إلى الدرجة (٥) حيث تعد القيمة في غاية الأهمية. وتم هذا الإجراء مرتين: الأولى: في ضوء أهمية القيمة كما تتصورها المبحوثة بالنسبة لها. والثانية: في ضوء مدى تطابق هذا التصور مع سلوكها الفعلي. وتم حساب ثبات وصدق هذه الأداة على النحو التالي:

أ - **ثبات الأداة**: وتم تقديره بطريقة إعادة الاختبار على عينة مكونة من ٣٢ مبحوثة من الاناث الراشدات، روعي فيها أن تكون متشابهة مع العينة الأساسية للدراسة. وقد تم حساب الثبات بالنسبة لكل قيمة من القيم من الناحيتين التصورية والواقعية بواسطة معامل ارتباط بيرسون بين مرتي التطبيق. وفي ضوء ذلك تم حذف أربعة بنود أو قيم هي: التواضع، والتعليم، والتعقل، والمنافسة. وذلك نظراً لانخفاض معاملات ثباتها عن (٦ر٠). وهو الحد الأدنى الذي قبلنا عنده معامل ثبات البند. وكانت قيم معاملات ثبات البنود على النحو التالي:-

١ - بالنسبة لمعاملات ثبات القيم من الناحية التصورية. فقد تبين أن ١٠ معاملات ثبات قيمة كل منها (٦ر٠)، و١٤ معاملاً قيمة كل منها (٧ر٠) و٣ معاملات قيمة كل منها (٨ر٠).

٢ - **بالنسبة لمعاملات ثبات القيم من الناحية السلوكية**: تبين أن ٨ معاملات قيمة كل منها (٦ر٠)، و١٠ معاملات قيمة كل منها (٧ر٠)، و٥ معاملات قيمة كل منها (٨ر٠)، و٤ معاملات قيمة كل منها (٩ر٠).

ب – صدق الأداء: وتم التحقق منه بطريقتين:

الطريقة الأولى: الصدق العاملي. حيث كشفت النتائج عن أن هناك مجموعة من العوامل النوعية التي تعبر عن النسقين القيميين المفترضين تعبيراً جيداً. حيث انتظم النسق المتصور في عشرة عوامل، وانتظم النسق الواقعي أو السلوكي في ثمانية عوامل. وهي نتيجة تتفق إلى حد كبير مع النتائج التي كشفت عنها دراسة سابقة باستخدام هذه الأداة على عينات اخرى (عبداللطيف خليفة، معتز عبدالله، ١٩٩٠).

الطريقة الثانية: الاتفاق مع توقع معقول. حيث كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين القيم كما يتصورها الأفراد والقيم كما يمارسونها في شكل سلوك فعلي. وهو ماسوف يتضح أثناء عرضنا للنتائج.

٣ – **خطة التحليلات الاحصائية**: واشتملت على مايأتي:

أ – حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية للقيم في الحالتين: التصورية والواقعية، وتقدير دلالة الفروق بينهما من خلال حساب قيمة «ت».

ب – حساب معامل الارتباط المستقيم (بيرسون) بين البنود وعددها ٢٧ بنداً لكل من القيم المتصورة، والقيم الواقعية.

جـ – إجراء التحليل العاملي من الدرجة الأولى بطريقة المكونات الأساسية لهوتيللنج Hotelling واستخدم محك «كايزر» Kaiser لتحديد عدد العوامل التي لها جزر كامن واحد صحيح فأكثر (Child, 1970). وتم قبول التشعبات التي لاتقل عن ٣ر٠.

د – اجراء التدوير المائل للعوامل المستخلصة بطريقة الأوبليمن Oblimin «لكارول» Carrol، وتحددت زاوية التدوير على أنها «دلتا» صفر (Nie, et al., 1975).

ونظراً لضآلة عدد الارتباطات الدالة إحصائياً بين عوامل الدرجة الأولى فقد توقفنا عند هذا المستوى، ولم نمتد إلى التحليل العاملي من الدرجة الثانية.

نتائج الدراسة.

ونعرض لها على النحو التالي:

أولاً: المتوسطات والانحرافات المعيارية للقيم المتصورة والواقعية: ويوضحها الجدول الآتي رقم (٢).

جدول رقم (٢)

المتوسطات والانحرافات المعيارية للقيم المتصورة والواقعية (ن = ٢٠٠)

م	القـــــيم	أهمية القيم كما يتصورها الأفراد		درجة انطباقها على السلوك		قيمة «ت»	مستوى الدلالة
		المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
١	الولاء للوطن	٤ر٥٣٠	٠ر٨٢٦	٣ر٨٤٠	١ر٠١٥	١١ر٣٨	٠ر٠٠٠١
٢	الـكرم	٤ر٤٠٠	٠ر٧٩٦	٤ر٠٦٥	٠ر٩٣٠	٥ر٤٥	٠ر٠٠٠١
٣	طاعة السلطات الحكومية	٣ر٨٤٥	١ر١٥٢	٣ر٤٥٥	١ر١٨٥	٥ر٧١	٠ر٠٠٠١
٤	الحياة العائلية	٤ر٧٥٠	٠ر٧٣٥	٤ر٤٢٠	٠ر٨٦٠	٦ر٧٥	٠ر٠٠٠١
٥	الاختلاط بين الجنسين	٢ر٨٥٠	١ر٣٩٢	٢ر٣٩٠	١ر٢١٥	٧ر٥٥	٠ر٠٠٠١
٦	حب الاستطلاع	٣ر٦٥٥	١ر٢٤٣	٣ر٠٤٠	١ر١٤٧	٩ر٩١	٠ر٠٠٠١
٧	التسامح	٤ر٢٤٥	٠ر٩٢٢	٣ر٧٩٥	١ر٠٢٩	٧ر٠٢	٠ر٠٠٠١
٨	الجمـال	٤ر٦٧٠	٠ر٦٦٦	٤ر٢١٥	٠ر٨٧٣	٨ر٤٤	٠ر٠٠٠١
٩	الصحة النفسية	٤ر٢٤٥	٠ر٩٧٥	٣ر٤٦٥	١ر١٤٧	٩ر٨٤	٠ر٠٠٠١
١٠	النظرة المتفائلة للمستقبل	٤ر٣٨٠	٠ر٦٥٩	٣ر٨٤٥	١ر١٠٨	٨ر٤٤	٠ر٠٠٠١
١١	العـدالـة	٤ر٦٥٠	٠ر٦٨٥	٤ر٠٢٥	٠ر٩٩٠	٩ر٩٦	٠ر٠٠٠١
١٢	سعة الأفق	٤ر١١٥	٠ر٩٥٢	٣ر٤٨٥	١ر٠٢٧	٩ر٩٢	٠ر٠٠٠١
١٣	الاستقـلال	٤ر٢٣٠	٠ر٩٦٠	٣ر٦٥٥	١ر٠٥٩	٨ر٨٨	٠ر٠٠٠١
١٤	الصحـة الجسمية	٤ر٣٤٠	٠ر٩٧٤	٣ر٣٩٠	١ر١٦٨	١١ر٧٧	٠ر٠٠٠١
١٥	الـتدين	٤ر٦٧٠	٠ر٧٠٣	٣ر٧٣٥	١ر٠٨٧	١٢ر٠٤	٠ر٠٠٠١
١٦	الكسب المـادي	٣ر٢٨٠	١ر٢٤٥	٢ر٥٢٠	١ر٠٤٢	٩ر٥٨	٠ر٠٠٠١
١٧	المجـــاراة	٣ر٤٣٥	١ر١٨٤	٢ر٩٦٠	١ر١٤٢	٧ر١٥	٠ر٠٠٠١
١٨	التقدير الاجتماعي	٢ر٨٤٥	١ر٣٣٤	٢ر٤٣٥	١ر١١٠	٦ر٩٢	٠ر٠٠٠١
١٩	السعـادة	٤ر٤١٥	٠ر٩٠٩	٣ر٧٧٠	٠ر٩٧٦	٩ر٤٤	٠ر٠٠٠١
٢٠	الصـداقة	٤ر٦٢٠	٠ر٦٨٤	٤ر١٦٠	٠ر٩٦٤	٧ر٨٢	٠ر٠٠٠١
٢١	تحمـل المسؤولية	٤ر٦٠٠	٠ر٦٦٥	٤ر٠٦٠	٠ر٩١٧	٨ر٥٨	٠ر٠٠٠١
٢٢	الاهتمام بالـماضي	٢ر٧٤٠	١ر٣٥٧	٢ر٣٨٥	١ر٢٣١	٤ر٨٤	٠ر٠٠٠١
٢٣	حـب الغـير	٤ر٢٥٠	٠ر٧٨٣	٣ر٧١٠	٠ر٩١١	٨ر٦٣	٠ر٠٠٠١
٢٤	الحـــرية	٤ر٥٨٠	٠ر٧٤٦	٣ر٨٢٠	٠ر٩٦٠	١ر٣٠	٠ر٠٠٠١
٢٥	الأمـــانـة	٤ر٨٣٠	٠ر٣٧٧	٤ر٥١٠	٠ر٧٣٠	٦ر٤٦	٠ر٠٠٠١
٢٦	الصـــدق	٤ر٧٠٥	٠ر٥٦٥	٤ر٣٠٠	٠ر٨٤٥	٧ر٤٣	٠ر٠٠٠١
٢٧	الاحـترام المتبـادل	٤ر٧٠٠	٠ر٥٧٦	٤ر٣٥٥	٠ر٨٥٠	٦ر٧٨	٠ر٠٠٠١

* درجة الحرية ١٩٩.

وتشير النتائج الواردة في الجدول السابق (٢) إلى مايأتي:

١ - توجد فروق دالة إحصائياً بين القيم كما تتصورها عينة البحث وبين القيم المعاشة سلوكياً أو التي يمارسنها في شكل سلوك فعلي. حيث تتزايد أهمية القيم من الناحية التصورية بدرجة أكبر من تطابقها مع السلوك الفعلي. مما يكشف عن وجود تفاوت بين الأوزان النسبية للقيم المتصورة والقيم الواقعية.

٢ - أما بالنسبة للارتباط بين الترتيب القيمي المتصور، والترتيب القيمي الواقعي. فقد أمكن التوصل إليه من خلال ترتيب المتوسطات الحسابية لدرجات الأفراد على مقياس القيم من أعلاها إلى أدناها، ثم حساب معامل ارتباط الرتب (سبيرمان)، والذي بلغ حجمه (٩٦ر٠) وهو معامل ارتباط مرتفع ودال إحصائياً. مما يكشف عن أن هناك درجة مرتفعة من التشابه بين الترتيبين القيميين المتصور والواقعي. فعلى كل من المستويين المتصور والواقعي احتلت القيم التالية الصدارة:

أ - الأمانة. ب - الحياة العائلية. جـ - الاحترام المتبادل. د - الصدق. هـ - الجمال. و - الصداقة. ز - تحمل المسؤولية.

أما القيم التي وقعت في أدنى كل من الترتيب القيمي المتصور والواقعي فتمثلت في الآتي:

أ - الاهتمام بالماضي. ب - التقدير الاجتماعي. جـ - حرية الاختلاط بين الجنسين. د - الكسب المادي. هـ - المجاراة. و - حب الاستطلاع. ز - طاعة السلطات الحكومية. حـ - سعة الأفق.

٣ - تبين أنه على الرغم من أن هناك درجة عالية من الارتباط بين الترتيب القيمي المتصور والواقعي فإن هناك اختلافاً ملحوظاً في ترتيب بعض القيم من المستوى التصوري إلى المستوى الواقعي أو السلوكي. فهناك بعض القيم التي حظيت بأهمية أكبر في النسق المتصور بالمقارنة بالنسق الواقعي. وكان من هذه القيم: القيمة الدينية (والتي كان ترتيبها رقم (٥) في النسق المتصور، ورقم (١٥) في النسق الواقعي)، وقيمة الصحة الجسمية (حصلت على رقم (١٥) في النسق المتصور، ورقم (٢١) في النسق الواقعي)، وقيمة العدالة (رقم (٧) في النسق المتصور، ورقم (٩) في النسق الواقعي)، وقيمة الحرية (رقم (١٠) في النسق المتصور ورقم (١٢) في النسق الواقعي)، وقيمة السعادة (رقم (١٢) في النسق المتصور ورقم (١٤) في النسق الواقعي).

وفي مقابل هذا نجد بعض القيم التي احتلت أهمية أكبر في النسق الواقعي مقارنة

بأهميتها في النسق المتصور. ومن هذه القيم: الكرم (حصلت على رقم (٧) في النسق الواقعي، ورقم (١٣) في النسق المتصور)، وقيمة التسامح (رقم (١٣) في النسق الواقعي، ورقم (١٧) في النسق المتصور).

ثانياً: النتائج الخاصة بمعاملات الارتباط المستقيم.

ونعرض فيما يلي لكل من مصفوفة معاملات الارتباط المستقيم بين القيم المتصورة (جدول ٣)، وبين القيم الواقعية (جدول ٤). وذلك على النحو المبين بالجدولين.

ويتضح من النتائج التي نعرض لها في الجدولين التاليين (٣، ٤) مايأتي:-

١ - كشفت مصفوفة معاملات الارتباط المستقيم بين القيم المتصورة عن أن ٤ر٥٦٪ من هذه الارتباطات بلغ مستوى الدلالة الاحصائية، منها ٩ر١٧٪ دال عند مستوى ٠ر٠٥، و٥ر٣٨٪، دال عند مستوى ٠ر٠١.

٢ - أما بالنسبة لمصفوفة معاملات الارتباط بين القيم الواقعية فقد أوضحت النتائج أن ١ر٥٢٪ من هذه الارتباطات ذات دلالة إحصائية، منها ٢ر١٤٪ دال عند مستوى ٠ر٠٥، و٩ر٣٧٪ عند مستوى ٠ر٠١.

٣ - تشير هذه النتائج إلى أن هناك عدداً معقولاً من معاملات الارتباط الدالة بين المتغيرات يمكننا من الامتداد إلى خطوة إحصائية تالية، وهي إجراء التحليل العاملي لكل من المصفوفتين. وذلك بهدف القاء الضوء على العوامل التي ينتظمها نسقا القيم المتصور والواقعي.

ثالثاً: نتائج التحليل العاملي الخاصة بنسقي القيم المتصور والواقعي.

ونعرض فيما يلي للعوامل التي ينتظمها نسق القيم المتصور قبل وبعد التدوير المائل كما هو مبين بـ(جدولي ٥، ٦). ثم نعرض بعد ذلك للعوامل التي ينتظمها نسق القيم الواقعي بـ(جدول ٧ وجدول ٨). وذلك على النحو المبين بالجداول.

جدول رقم (٣)

مصفوفة معاملات الارتباط المستقيم بين القيم المتصورة لدى أفراد عينة البحث (ن = ٢٠٠)

المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧
١	١																										
٢	٣٣٨*	١																									
٣	٢٤٠	٣٣٢	١																								
٤	٢٨٧	٣٩٥	-.٢٢	١																							
٥	-.٨٧	.٧٢	١٣٢	١٤٤	١																						
٦	١٧٢	.٣٣	.٦٤	.٦٥	.٢٢	١																					
٧	١٥٠	٢٠١	١٤٩	.٨٦	١٦٢	-.٤٠	١																				
٨	.٥٧	.٧٠	.٧٠	١١٨	...	١٤٨	.٩١	١																			
٩	٢٠٤	١٠٦	.٣٨	٣٠٣	١٠٨	١٦٢	١٦٧	٢٧٢	١																		
١٠	.٦٥	.٩٦	.٦٢	١٦٣	.٥٨	١٤١	١٦١	.٧١	٢٦٠	١																	
١١	١١٩	١٩٣	١٢١	١١٤	.٥٠	.٤٠	١٤٤	١٤٢	٢١٩	٣٠٢	١																
١٢	.٢٣	.٧٨	-.١٥	.٩١	١٥٣	١٢٨	٢٤٨	١٤٧	١٨٠	.٤٥	٢٩٣	١															
١٣	١٣٥	٢٦٧	.٨٢	١٧٤	١٤٦	١٣٩	١٩٧	١٢٧	١١١	٢٠٤	٢١٤	.٨٠	١														
١٤	٢١٠	١٢١	.١١	١٧٥	.٨٦	١٧٣	١٧٥	١٦٦	٤٢٥	٣٦١	٣٦١	١٢٠	٢٠٠	١													
١٥	.٥٤	.٧٥	.٦٦	.١٤	-.٧٦	١٢٣	١١٧	٢٧٠	٢٧٢	٢٥٤	٢١٨	١٧٧	.٦٨	٢٨٢	١												
١٦	-.٩٠	١٠٤	١٤٢	.٣٣	١٢٥	١٣١	.٧٥	.٧٥	١٠٨	١٥٨	١٦٨	١٠٨	٢٤٨	٢٤٤	-.١٤٠	١											
١٧	.٩٩	٢٥١	٣١١	.٥٦	٢٦٢	١٨٢	١٤١	.٧٤	-.٠١	١٨٩	٢٤٤	١٤٢	٢٢٥	٢٢٨	.٦٤	٤٤٨	١										
١٨	١٠٣	.٧٣	٢٠٣	١٠٣	٢٠٦	٣٠٩	-.٣٤	-.٠٧	١٣٦	١٢٠	٠٠٦	٤١.	٢٢٨	٢٠٧	-.٢٨	٥٠١	٣٨٠	١									
١٩	٢٢٤	١١٦	.٤٧	٢٩١	.٢٥	١١٠	١٢٩	٢٩٨	٢٩٨	٢١٥	٢٠٢	.٧٨	١٦٦	٣١٠	١٩٩	٢٢٠	١٦٧	١٩٠	١								
٢٠	-.٤٧	٢١٦	.٥٨	١٢٩	١٦١	.٨٨	٢٢٠	١٨٦	١٩٣	١٣٦	١٨٦	٢٦٠	٢١٧	١٥٧	١٥٦	١٦١	١٥٥	١٦٦	١٩٨	١							
٢١	.١٦	١١٤	.٩٥	.٥١	.٣٨	.٣٩	١٠٣	٢١١	١٨٣	١٢١	١٤٣	.٧٣	.٧٤	١٤١	١٥٧	.٣٨	١٢٦	-.١٣	.٥١	١٧٣	١						
٢٢	.١٧	١٢٩	١٤٧	.٤٥	١٣٣	٢٢٢	.٨٣	.٦٥	.٥٦	.٤١	-.١١	١٠٨	١١٥	١٦٢	.٤٦	٣١٧	٢٥٢	٢٧٤	.٧٥	١١٥	-.٤٠	١					
٢٣	.١٩٠	٢٨١	٣٣٨	١٩٩	.٧١	١٥٠	٣٤٨	٢١١	١٨١	٢٢٢	٢٩٨	٢٥٥	٣٦٨	١٥٩	٢١٧	١٦١	١٩٠	١٤١	٣٣٧	٤٢١	١٢١	٨٦	١				
٢٤	٣٣٦	١٣٤	.٢٢	.٧٣	.٢٦	٣٣٤	١٥٠	١٨٥	١٨٣	١٩٦	٤٠٨	٣٣٨	٢٩٧	٢٦٦	١٦٥	٢٠٣	١٩٠	١٦١	٢٢٨	١٩٧	٢٣٦	.٧٠	٣٧٠	١			
٢٥	٣١٣	١١٠	١١٢	.٢٧	.١٨	١٢١	٢٦٥	.٧٥	٣٣٧	١٧٩	٣٧٤	١٦٦	١٣٦	٢٩٥	٣٥٦	٠٠٥	.٩٩	.٥٧	٢٠٧	٢٩٤	٣٤٩	١١٩	٣٩٠	٣٨٨	١		
٢٦	١٧٨	.٨٤	١٣٠	-.٣٣	١٠٣	.٩١	٢٤٥	.٧٣	١١٣	١٤٢	١٨٦	١٧٥	٢٣٦	١٩٢	١٧١	١١٨	١٠٢	.٨٥	١٦١	٢٢٨	٣١٢	.١٧	٣٩٤	٣٣٦	٤٤٧	١	
٢٧	١٥٣	١٤٩	١٨٧	١٤٢	-.١٢	١٠١	١٧٧	٢١٢	٢٣٠	٢٩٨	٢٤١	.٩٠	.٣٤	٢٤٥	١٨٨	.٢٦	.٦٧	.٣٠	١٦٢	٢٤٤	٢٦٢	١٢٤	٤٠٠	٢١٩	٢٧٣	٢٨٢	١

* العلامة العشرية محذوفة، ١٣٨ر٠ دال عند مستوى ٠٥ر٠، ١٨١ر٠ دال عند مستوى ٠١ر٠.

المفارقة بين نسقي القيم المتصور والواقعي لدى الإناث الراشدات.

جدول رقم (٤)

مصفوفة معاملات الارتباط المستقيم بين القيم الواقعية لدى أفراد عينة البحث (ن = ٢٠٠)

المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧
١	١																										
٢	٩١٩٧*	١																									
٣	٣٧٨	١٥٥	١																								
٤	١٥٤	٢٢٢	١.٧	١																							
٥	-٧٥.	١.٢	.٢٢	.٧٤	١																						
٦	١٥٦	.٨٧	.١٢	.٨٩	.١٠	١																					
٧	١٩٤	٢١٨	١٧٩	١٤٥	.٩٢	.١١	١																				
٨	١٨٠	١٩٩	-.٢٢	١٦٤	١٤٨	١٠٦	.٥٤	١																			
٩	٣٥٢	١٤٥	.٥٨	٣٧٢	.٨٩	١.٠	.٨٩	٢٨١	١																		
١٠	٢٤٦	١٢٢	١٢٢	٢.٢	...	.٩٩	١٩٣	.٢٩	٣٦٥	١																	
١١	١٨٩	٢٣٣	.٨٨	٢١٧	١١٣	١.٥	١٩٧	١٨٥	٢٦٨	٢٤٦	١																
١٢	١١٨	١٧٢	.٨٢	١٢١	٢٤٦	.٦.	٢٦١	٢٤٧	١١٩	.٦٢	٣٧٩	١															
١٣	٧٠.	.٩٩	٥..	-١..	٢١٨	٢١٠	١١٤	١٥١	-٤٥.	.٦١	١٣٣	١.٣	١														
١٤	٣١٥	٥٠٩	١٢٨	٢٤٢	١.١	.٤٤	١٥٠	٢٧٢	٤٧٥	٣٣٠	١٩١	-.١١	.٦.	١													
١٥	٣٣٤	١٩١	١٧٢	٢٥١	-٨..	١٥٧	٢٢٩	٢٥٦	٢٩٧	٢١٢	٢٧٧	١٩٦	.٠٣	٣١٩	١												
١٦	١٢١	٥٠٣	.١٣	-٤٣.	١٥٢	-٠٩.	.٠٦	.٢٥	.٧٤	.٥٢	١٦٢	.٩٦	١٣١	١٣٤	-.٢٤	١											
١٧	١٠١	٥٠٩	١٢	١٧٣	.٤٣	.٨٩	.٤٤	-.١١	.١٠	.٨٢	٢٦٣	.٨٥	.٩٢	.٥٦	.٤٤	١٦١	١										
١٨	.٤٤	-٥٠١	-١..	-.٧٣	.٩٣	١٥٨	-.٣٩	.٣٢	-.٢٠	-٥٠.	.٤٢	-.٤١	١.١	.٢٧	-١١٥	٤٠٤	١٢٥	١									
١٩	٢٤٦	١٣٨	.٣٨	١٤٢	-٨٠.	.٤٨	١.٨	.٨١	٢٩٣	٢٥٥	١٩٣	.٣٦	.٣٩	٢٩٠	٢٥٩	١٦٧	٢١٢	.٥٥	١								
٢٠	.٤٦	٢٤١	-.٢٠	٢١٩	١٩٥	.٧٦	١٩٥	.٩٠	١٢٧	٢١١	٢٣٨	-.٢١	١.٣	١.٩	١٤١	.٩٦	.٨٨	١.٧	٢٨٥	١							
٢١	٢٦٤	٢٤٨	١٨٢	٢٢٢	١٦٣	.١٦	١٨٨	٢.٩	٢١٧	٢٠٢	٢١٤	٢.٩	١٨١	١٧٩	٣.٨	-.٨٥	.٥٥	-١٩٨	٥٠٩	٣٣٩	١						
٢٢	.٤١	١٦٦	.٦٨	.٧٠	١.٧	١٤٥	.٩٤	.٣٩	.٧٩	.٤٠	١٣٦	١٢٥	.٥٢	١٦٤	١١٤	٢٣٣	١٨٩	١٧٨	١٥٢	١٢١	.٥٩	١					
٢٣	.٩٠	٣٠١	.٣٩	.٧٠	١٦٦	.٨٨	٢٥٢	٢٠٥	١٣٩	٢١٩	١٨٠	٢٢٦	٢٤٩	١١٦	.٩٤	.٤٣	١.٩	.٥٤	٢٨٠	٢٨٥	٢٩١	١٣٥	١				
٢٤	٢٦٤	١٧٠	.٦٣	.٤٥	١٥١	١٥٢	.٣٣	٣١٦	١٩٩	.٩٦	٢٤٨	٢٩٧	٢٩٣	١.٣	١٩٤	.٧٣	١١٢	-.٣١	١٩١	٢٢١	٢٨٦	٥٨.	٢٨٤	١			
٢٥	٣.٧	١٩٥	١٨٩	٢١٧	١.٣	١.١	١.٦	٣١٦	٢٤٣	١٤٨	٤٤٨	١٦٤	١١٨	١٣١	٣٦٧	-.٢٢٦	٢٨٩	.٥٥	١٣٠	١٧٦	٤٤٢	.٧١	٢٨٤	١			
٢٦	٣٣١	١٧٩	.٩٨	.٧٧	١.٥	.٧٠	٢٣٧	٣٣٢	٠٢٤٤	١١٤	٤١٧	١١٥	٢٦٧	١٣٢	١٩١	١٧٥	١٤٢	.٢٨	١٢٥	١٥١	٣٤٦	٥٧٣	٢٧٧	٢٥٧	١		
٢٧	٢٨٧	١٩٩	٢١٢	١٦٨	.٥٥	.٣٦	١٣٥	٢٦٩	٠٢٥٢	١٧٠	٣١٢	٣٣٣	.٤١	١٦٣	٢٤٣	-.٩٠	١٩٥	.٦٦	١٣٥	١٥١	٣٧٨	٤٣٧	١٩٥	٣٣١	١٣٣	٢٧٧	١

* العلامة العشرية محذوفة، ١٣٨ر٠ دال عند مستوى ٠٥ر٠، ١٨١ر٠ دال عند مستوى ٠١ر٠.

جدول رقم (٥)

مصفوفة عوامل الدرجة الأولى للقيم المتصورة قبل التدوير لدى عينة البحث (ن = ٢٠٠)

م	العوامل / المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١	الولاء للوطن	٣٥١*	-٠٥٣	٣٤٤	٢٩٦	-٥٤٩	-١٠٦	-٢٠٥	-١١	٢٩٠	٦٩.
٢	الكرم	٣٩٢	١٢٦	١٧١	٦١٦	١١.	١٣٥	١٠٨	-١٥٠	-١٠٢	٢٥.
٣	طاعة السلطات الحكومية	٣١١	٢٢٩	-٢٠٧	٢٩١	-٤٢٥	٢٩٩	٢٣٥	-٢٠٧	١٩٠	٠٧.
٤	الحياة العائلية	٣٣٣	٤٤.	٦٠٤	٤٠٦	١٧٧	٠٠٢	-٠٧٨	١١٢	-٠٥٧	١٨٣
٥	الاختلاط بين الجنسين	٢١٤	٣٤٧	-١٦٠	١٥٥	٤١٦	٣٢.	١٥١	٣٣٣	٣٤٠	٢٢٩
٦	حب الاستطلاع	٣٢٩	٢١٤	١٢٠	-٣٢٩	-٢١٧	١٧٠	-٤٣٠	-٤٤.	١٠٧	٧٦.
٧	التسامح	٤٢٤	-١٢٣	-٢٠٨	٣٢١	١٧٤	-٣٥.	٠٠٢	١٠٥	٣١٦	-٢٩٣
٨	الجمال	٣٥٣	-١٨٤	١٣٧	-١٥٢	١٧٣	٤١١	-١٣٥	-٣٥١	-١٦١	٣٠٨
٩	الصحة النفسية	٤٩١	-١٨٧	٤٤٧	-١٧٠	١٨٣	١٢٧	٠١٩	١٨٢	٢١٠	١١٢
١٠	النظرة المتفائلة للمستقبل	٤٦٣	-٠٦٢	٢٠٨	-١٩٢	٠٣٣	-١٥٩	٤٥٨	٠١٩	-٠٩٠	-٢٥٦
١١	العدالة	٥٢١	-١٥٥	-٠٣٨	-٠٢٦	٠٨٥	-٣٥٨	٢٤٣	-٤٤٩	٠٦٨	٧٨.
١٢	سعة الأفق	٣٧٦	-٠٧٥	-١٩٥	-٠٣١	٤٤٣	-٠٧٣	-٣٠٩	-٢٧١	٤٠١	٣٨.
١٣	الاستقلال	٤٧٣	٢١٢	-٠٣٣	١٦٩	٠٥٢	-٣٤٤	-١٢٠	-٠١٢	-٣٠٧	٩١.
١٤	الصحة الجسمية	٥٥٨	-٠١٣	٣١٤	-٣١٢	٠١٧	-٠٨٤	٢١١	١٧٨	١٦٣	-٩٣.
١٥	التدين	٤٠٥	-٣٦٤	٠٦٩	-٢٩٢	٠٣٣	١٩١	٠٨٠	-٢١٧	٠٨٩	-٢١٢
١٦	الكسب المادي	٣٩٥	٦٠١	-٠٦٩	-٢٤٤	٠٤٧	-٠٩٩	١٠٦	-٠٥٣	-١٦٣	-٠١١
١٧	المجاراة	٤٥٢	٥٣٨	-١٦١	-٠٠٤	-٠٤٧	٠٤٤	٢٨٧	-٢٠٨	١٠٤	٩٤.
١٨	التقدير الاجتماعي	٣٥٧	٦٥٣	٠٣٥	-٣٢٠	-١٢٢	٠١٦	-٠٩٠	١٩٣	-٧٠.	٥١.
١٩	السعادة	٤٩٠	٠٠٧	٣٥٥	-٠٥٣	٠٠١	-١٥١	-٠٩١	٠٩٢	-١٧٣	-١٤٣
٢٠	الصداقة	٤٩٧	-٠٣٥	-٢١٤	٠٩١	٣٩١	١٣٥	-١٥٧	١٠٣	-٣٠١	-٧٠.
٢١	تحمل المسؤولية	٣٥٦	-٢٨٨	-٢٣٠	-٠٧٢	-٠٦٧	٢٣٥	٢٦٣	٢٠١	-١٢٦	٥٣٦
٢٢	الاهتمام بالماضي	٢٩١	٤٣١	-٠٨٢	-١١٢	-٠٠١	٣٩٩	-١٦٧	٠٢٦	٠٥٨	-٣١٦
٢٣	حب الغير	٦٧٤	-٠٩٢	-١٨٢	٢٥٦	٠٠٣	-٠٠٠	-٢٣٠	-٠٥٥	-٢٣٧	-٢٤٠
٢٤	الحرية	٥٧٨	-١٠٤	-١٦٤	-١٨٧	-٢٠٢	-٣٣٢	-١٨٨	-١٤٤	-٠٠٠	٢٣٣
٢٥	الأمانة	٥٦٧	-٣٦٠	-٢٥١	-٠٧٩	-١٨٨	-٠١٥	-٠٥٧	٢٤٨	١٠٠	-٠٦٦
٢٦	الصدق	٥٠٢	-٢٩٩	-٤٠٨	٠١٨	-١٩٢	-١٤٤	-٠٧٤	٣٣٠	-٠٤٣	٧٨.
٢٧	الاحترام المتبادل	٤٩١	-٢٨٦	-٠١٩	٠٤٠	-١٢٨	٣٢٦	١٧٥	٠٤٢	-١٧٧	-١٦٠
	الجذر الكامن	٣١ر٥	١٧ر٢	٦٠ر١	٥١ر١	٣٥ر١	١٧ر١	١٣ر١	٠٦ر١	٠٢ر١	٠٠ر١
	نسبة التباين ٪	٧ر١٩	٠ر٨	٩ر٥	٦ر٥	٠ر٥	٣ر٤	٢ر٤	٩ر٣	٨ر٣	٧ر٣

* حذفت العلامة العشرية.

جدول رقم (٦)

مصفوفة عوامل الدرجة الأولى للقيم المتصورة بعد التدوير المائل لدى عينة البحث (ن = ٢٠٠)

م	العوامل / المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	قيم الشيوع
١	الولاء للوطن	٢٨١*	-.٥٥	-.٢٧	.٥٧٨	-.٤٢٥	.٢٧٤	-.١٧٣	-.٤٤	-.٢١٨	-.١٣٦	.٧٧٩
٢	الكرم	-.١٣٢	.٨٤	-.٥٤	.٥٥٦	.٢٤١	.٤٤٤	.١٥٣	.٠٠٣	.٠٢١	.٠٤٤	.٦٤٣
٣	طاعة السلطات الحكومية	.٨٤	-.٦٠	.٦٨	.٠٢٥	-.٠٧٨	.٨١٤	-.٠٩٦	-.٠٣٩	-.٠٠٠	.٠٣١	.٦٨٢
٤	الحياة العائلية	-.١٦٠	.٠٣٧	.٠٨٥	.٨٢٦	.٠٤٧	-.٠٨٠	.٠٣٥	.٠٢٦	.١٣٨	.١٠٢	.٧٣١
٥	الاختلاط بين الجنسين	.٠٥٧	-.٠١٢	-.٠٠٣	.٠٨٨	.٠٢٧	.٠٥٦	-.٠١٥	-.١٧١	.٨٠٣	-.٠٣٠	.٦٩٣
٦	حب الاستطلاع	.٠٦٩	.٠٤٠	-.٠٥٨	.٠٥٥	-.١٤٢	-.٠٢٤	-.٦٧٢	-.١٢٧	-.١٢٨	.١٥٥	.٥٥٨
٧	التسامح	.٢٥٥	-.٢٠٠	.١٠٩	.١٠٧	.٢٣٩	.١٧٩	.١٠٣	-.٣٨١	.١٧٨	-.٣٢٠	.٥٧١
٨	الجمال	-.١٤٨	-.٠١١	-.٠٣٥	.١٢٢	.١٥٣	.٠٣١	-.١٣٠	-.١٩٨	-.١٤٢	.٧١٠	.٦٦٣
٩	الصحة النفسية	.٠٦٢	-.٢٢٢	.٤٥٦	.٣٥٩	-.١٠٢	-.١٨٨	-.١٤١	-.١٣٩	.١٨٩	.٢٤٠	.٦٤٦
١٠	النظرة المتفائلة للمستقبل	-.٠١١	.١١٢	.٧٧٦	-.٠٢٦	.٠٦٥	.٠٥٧	.١٤١	.٠٩٢	-.٠٣٤	-.٠٦٨	.٦١٠
١١	العدالة	.٠٠٢	.٣٩٢	.٣٥١	-.٠٢٢	-.١٠٦	.٢٠٢	.٣٣٧	-.٤٣٧	-.١١٥	.١١٤	.٧٠٦
١٢	سعة الأفق	.٠٠١	.٠١٥	-.٠٩١	-.٠٣١	.٠٧٠	-.٠٦٨	-.٠٦٩	-.٨٢٩	.١٦٥	.٠٥٧	.٧٢١
١٣	الاستقلال	.١٥٧	.٥٨٥	-.٠١٩	.٢٤٠	.٢١٢	-.٠٣٣	-.٠٠٠	-.٠٣١	-.٠٠٧	-.٠٥٠	.٥٣٧
١٤	الصحة الجسمية	.١١٥	-.٠١٤	.٦٩٥	.١٠٤	-.١٣٦	-.٠٧٠	-.١٦٠	-.٠٣٣	.١٢٦	-.٠٠٥	.٦٢٨
١٥	التدين	-.٠٣٢	-.٢٣٠	.٤٤١	-.١٣٨	.٠٨٤	.٠٥٣	-.٠٤٨	-.٢٥٧	-.٢٥٤	.٢٠٤	.٥٣٢
١٦	الكسب المادي	-.١٢٢	.٥٠٣	.٢٤٠	-.١٥٤	.١٠٩	.١٣٥	-.٣٤١	.٠٥٨	.١٧٠	-.٠٠٤	.٦٣٦
١٧	المجاراة	-.١٠٩	.٣٦٢	.١٧٤	-.٠٩٤	-.٠٥٢	.٥٢٥	-.١٥٨	-.٠٩٠	.٣٦٠	.٠٤٨	.٦٦٩
١٨	التقدير الإجتماعي	.٠٣٣	.٣٢٨	.٠٩٨	.٠١٨	-.٠٠٤	.٠٧٤	-.٠٩٢	.١٩٤	.٢٢٧	-.٠٤٣	.٦٧٣
١٩	السعادة	.٠٦٣	.١٧٨	.٣٧١	.٣٣١	.١٢٤	-.١٦٩	-.١٦٤	.٠٣٣	-.١٤٥	-.٠٦١	.٤٦٠
٢٠	الصداقة	.١٧٧	.١٢٠	-.٠١٨	.٠٥٥	.٦٤٣	-.١٢٦	-.٠٦٠	-.١٢٥	.١٠٨	.١٥٣	.٦٠٥
٢١	تحمل المسؤولية	.٤٩٧	-.٠٠٩	.٠٠٩	-.٤٠٤	-.٠١٧	.١٢١	.١٧٢	.٢١٤	.٢٥٦	.٦١٣	.٧٥١
٢٢	الاهتمام بالماضي	-.١٠٥	-.١٣٣	.٠٤٣	-.٠٩٨	.٣٠٣	.٢٢٩	-.٦١٣	-.٠٣٠	.٠٥٧	-.٠٨٣	.٥٨٢
٢٣	حب الغير	.٣٢١	.١٧٤	-.٠١٠	.١٨٥	.٥١٨	.١٣٣	-.٠٨٥	-.١٧٦	-.٢٢٣	-.٠٦٦	.٧٣٣
٢٤	الحرية	.٤٥٤	.٤٤٠	.٠٣٥	-.٠٢١	-.١٧٣	-.٠٠٠	-.٠٩٠	-.٢٧٨	-.١٦٢	.١٣٨	.٦٧٠
٢٥	الأمانة	.٦٩٤	-.١١٤	.١٧٧	-.٠٥٥	.٠٦٩	.٠٢٣	-.٠٥٨	-.٠٩٨	-.٠٤٠	-.٠١١	.٦٣٧
٢٦	الصدق	.٧٩١	.١١٥	-.٠٢٣	-.٠٦٩	.١٠٩	.٠٠١	.٠٠٦	.٠١٥	.٠٦٢	-.٠٣٠	.٦٥٣
٢٧	الاحترام المتبادل	.٢٥٣	-.٢٠١	.٢٩٠	.٠٥٦	.٣١١	.٢٣٨	.٠٠٨	.١٤٨	-.١٧٤	.٢٠٣	.٥٨٣
	الجذر الكامن	.٢٫٠٧	.١٫٥٧	.٢٫٠٠	.١٫٧٨	.١٫٤٠	.٠٫٥٦	.١٫٦٧	.١٫٤٦	.١٫٣١	.١٫٢٧	
	نسبة التباين ٪	.٧٫٦٧	.٧٫٨٢	.٧٫٤٣	.٦٫٦١	.٥٫١٩	.٥٫٧٨	.٦٫٢١	.٥٫٤١	.٤٫٨٣	.٤٫٧٠	.٩٥٫٦٥

* حذفت العلامة العشرية.

جدول رقم (٧)

مصفوفة عوامل الدرجة الأولى للقيم الواقعية قبل التدوير لدى عينة البحث (ن = ٢٠٠)

م	العوامل / المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
١	الولاء للوطن	٥٢٤*	-٢٢٣	٢٥٥	-٣١١	.١١	-١٧٣	٣٦٧	-.٠٢
٢	الكرم	٤٥٩	.٥٦	-١٥٢	٢٦٠	٢٥٩	-.٠٤	.٨٤	١٠٥
٣	طاعة السلطات الحكومية	٢٩٠	-١٦٠	١٢٠	-٣٢٩	٤٦٥	.٦٠	٤٨٣	.٠٢
٤	الحياة العائلية	٤٠٤	-٣١٨	.٧٤	٢٩٦	-.٤٤	٢٧٨	.٠٢	١٤١
٥	الاختلاط بين الجنسين	٢٣٥	٣٦٦	-٢٤٦	١٨٦	-١٥٨	٤٧٨	١٩٨	-٢٤٣
٦	حب الاستطلاع	٢٢١	١٧٦	.٨٨	-.٣٢	-٢١٠	-١٩٤	٢٢٩	٦٨٣
٧	التسامح	٣٨٢	-.٤٩	-.٩٥	٢٣٥	٣٦٦	.١٣	٣٦٧	-١٥٠
٨	الجمال	٤٦٠	-.١٦	-١٧٢	-.٧١	-٤٨٤	٢١٢	-.٥٨	١٢١
٩	الصحة النفسية	٥٤٠	-٣٣١	٣١٣	١٤٥	-٣٣٤	١٣٠	-.٣٧	-.٤٠
١٠	النظرة المتفائلة للمستقبل	٤٣٠	-٢٢٩	٢٧٦	٢٧٢	.٣٦	-٢٥٢	.٧٩	-١٣٢
١١	العدالة	٥٩٤	.٩٠	.٣٠	-.٩٤	.٩٨	١٢٩	-٢٨٦	.١٤
١٢	سعة الأفق	٤٠٢	.٨٤	-٤١٨	١٥٣	.٨١	٢٣٥	.٩٧	٢٤٣
١٣	الاستقلال	٢٩٣	٤٦٦	-٢٣٠	-.٩٦	-٢٧٥	-٣١٨	٣١٤	-.٧٧
١٤	الصحة الجسمية	٤٨٥	-٢٣٢	٤٢٧	.٧٣	-٢٨٥	١٢٣	.٩٢	-١٩٠
١٥	التدين	٥٢٩	-٣٣٦	.٥٠	.١١	-.٣٢	.٦٣	-.٠١	٢٤٤
١٦	الكسب المادي	١٥٤	٥٢٣	٥١١	-.٩٥	-.٣٨	١٤٧	١٠٠	-٢٧٧
١٧	المجاراة	٢٨٤	٢٩٩	١٨٠	-٢٤٨	٣٩٤	-.٢٨	-٣٠٢	١٧٢
١٨	التقدير الاجتماعي	.٣٧	٥٧٦	٤١١	-.٧٣	-.٣٩	١٨٨	.٤٦	١٠٢
١٩	السعادة	٤١٥	.١٧	٤٢٧	٢٦٣	.٣١	-٣٨١	-٢٣٥	.١٨
٢٠	الصداقة	٤٤٩	٢٣٦	-.٨٦	٥٢٥	١٣٧	-١٠٥	-١٥٣	-.٦٣
٢١	تحمل المسؤولية	٥٧٠	-١٩٠	-٣٧٢	-١٠٨	.٥٠	.٠١	.٤٩	-١٨٧
٢٢	الاهتمام بالماضي	٢٦٧	٣٢٤	٢٤٨	١٠٨	١٨٤	٢٧٦	.٢٤	٢٦٧
٢٣	حب الغير	٥١٦	٢٥٨	-٢١٨	٢٧٧	.٩٨	-٢٨٦	-.٩٢	-١٢٣
٢٤	الحرية	٥٠٥	٢١٦	-١٥٨	-١١٩	-٣٢٤	-٢٩٨	.٦٣	.٤٧
٢٥	الأمانة	٦٦٥	-.٤٤	-١١٧	-٤٠٨	.٢٩	.٦٦	-٣٠٢	-.٥٣
٢٦	الصدق	٥٩٩	١٣١	-.٣٥	-٤٣٩	-.٤٨	-.٥٦	-١٦٦	-٣٠٠
٢٧	الاحترام المتبادل	٥٦٠	-١٠٧	-١٣٣	-٢١٧	١٧٨	.٩٨	-٢٠٦	.٨٨
	الجذر الكامن	٣١ر٥	٩٥ر١	٨١ر١	٤٧ر١	٣٨ر١	١٨ر١	١٦ر١	١٣ر١
	نسبة التباين ٪	٧ر١٩	٢ر٧	٧ر٦	٤ر٥	١ر٥	٤ر٤	٣ر٤	٢ر٤

* حذفت العلامة العشرية.

جدول رقم (٨)

مصفوفة عوامل الدرجة الأولى للقيم الواقعية بعد التدوير المائل لدى عينة البحث (ن = ٢٠٠)

م	العوامل / المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	قيم الشيوع
١	الولاء للوطن	*١٢٧	.٢١	٣٢٨	-١٧٥	-٢٥٩	-٢٠٧	٥٤٤	١٢٢	٦٥٢
٢	الكرم	.٨٧	-.٥١	-.١٥	٤٥٧	.٢٦	١٣٨	١٩٩	١٤٦	٣٩١
٣	طاعة السلطات الحكومية	١١٢	.٦٣	-.٥٩	-١٧٣	.٤٨	...	٨١٧	.٤١	٦٨٧
٤	الحياة العائلية	.٢٦	-.٩٢	٥٠١	١٥٠	٢٨٣	١٨٧	.٣٢	١٤٦	٤٥٨
٥	الاختلاط بين الجنسين	-.٤٦	٢٨٧	١٠٢	١٢١	-١٣١	٧٠٨	-.١٨	-١٧٥	٦٣٧
٦	حب الاستطلاع	-١٣١	.٩٨	.٣٢	-.٤٠	-٢٦٤	-١٠٠	.٣٠	٨٠٠	٦٩٠
٧	التسامح	-١٠٦	-.٣٧	.٢٥	٣٩٠	.٠٦	١٧٤	٥١٨	-.٨٠	٥٠٥
٨	الجمال	٢٥٠	-.٥٢	٣٩٥	-١٣٨	-٢٣٨	٣٢١	-٢٣٨	١٩٤	٥٤٥
٩	الصحة النفسية	.٨٨	.١٩	٧٨٧	.٠٩	.٣٣	-.١٩	-.٥١	.٢٦	٦٥٢
١٠	النظرة المتفائلة للمستقبل	-.٨٩	-.٤٤	٤٢١	٣٦١	-.٤٢	-٢٨٢	١٨٥	-.٥٠	٤٧٧
١١	العدالة	٥٨٦	١٢١	١٢٣	١٦٠	.٥٢	.٤١	-.٤٢	...	٤٧٩
١٢	سعة الأفق	١٥٠	-١٣٠	-.٦٢	٢٣٥	-.٠٣	٤٦٦	.٧٧	٢٧٢	٤٩٨
١٣	الاستقلال	-.٨٥	١٢١	١٣٥	١٣٣	-٧٦٠	١٠٤	.٧٠	١١٦	٦٤٨
١٤	الصحة الجسمية	.١٦	١٨٤	٧٥٥	-.٤٤	-.٣١	-.٣٨	.٨٩	-١٠٠	٦١٩
١٥	التدين	٢٣٣	-١٨٠	٣٩٤	.٢٦	.٩٢	-.١٠	١٢٨	٢٧٢	٤٦٠
١٦	الكسب المادي	.٠٣	٧٧٥	١٤٢	.٠١	-١٢٩	.١١	-.٧٤	-٢٠٥	٦٧٣
١٧	المجاراة	٥٦٧	٢٩٩	-٢٩٨	١١١	١٤٠	-٢٢١	.٥٣	١٠٧	٥٤٣
١٨	التقدير الإجتماعي	.٠٧	٧٢٧	-.٢٥	-.٦٤	-.٤١	.٥٣	-.٤١	١٤٠	٥٥٨
١٩	السعادة	.٨٤	١٣٩	٢٩٣	٤٦٦	-.٢٦	-٥١١	-١٠٣	.٦٧	٦٢٧
٢٠	الصداقة	.٣٤	.٥٧	.٤٦	٧٥٣	-.٢٠	.٦٠	-١٣٢	-.١٨	٥٩٩
٢١	تحمل المسؤولية	٣٧٤	-٣٢٦	١٠١	١٢٦	-٢٠٢	٢٠٤	٢٢٠	-١٣٨	٥٥٢
٢٢	الاهتمام بالماضي	١٠٣	٤٦٥	٢٢	١٥٠	٢٠٧	١٥٠	.٨٢	٢٧١	٤٣٣
٢٣	حب الغير	١٥٨	-.٤٦	-.٧٨	٦٤٣	-٢٩٣	-.١١	-.٤٠	-.٤٠	٥٧٣
٢٤	الحرية	١٩٠	-.٩٠	.٣٩	١٢٥	-٦٢٤	.٢٥	-.٧٢	٢٥٥	٥٨٧
٢٥	الأمانة	٨١٧	-.٦٧	.٩٣	-.٧٦	-١٠٧	.١٢	.١٦	-.٦٥	٧٢٤
٢٦	الصدق	٥٧٩	.٩٦	١٠١	-.٠٥	-٣٤٢	-.٠٦	.٨٦	-٢٤٠	٦٠٩
٢٧	الاحترام المتبادل	٦٢٢	-١٢٢	.٣٦	.٤٣	.٦٧	.٤٨	١٠٢	.٥٨	٤٨٢
	الجذر الكامن	٢ر٥٠	١ر٨٣	٢ر٣٣	٢ر٠	١ر٦٢	١ر٤٤	١ر٥٢	١ر٢٣	
	نسبة التباين ٪	٩ر٢٥	٦ر٧٧	٨ر٦١	٧ر٤٠	٦ر٠٠	٥ر٣٣	٥ر٦٣	٤ر٥٦	٥٣ر٥٥

* حذفت العلامة العشرية.

وفي ضوء النتائج السابقة نحاول تحديد هوية العوامل الخاصة بكل من النسقين المتصور والواقعي - بعد التدوير المائل، وخاصة التي لايقل عدد المتغيرات المشبعة عليها عن ثلاثة متغيرات.

١ - عوامل نسق القيم المتصور:

كشفت نتائج التحليل العاملي من الدرجة الأولى عن انتظام نسق القيم المتصور في عشرة عوامل، استوعبت ٥٩ر٦٥٪ من التباين (والمبينة في الجدول السابق رقم ٦) ونحاول فيما يلي تحديد هوية هذه العوامل. وذلك على النحو التالي:

العامل الأول : التوجه الأخلاقي. واستوعب ٧ر٦٧٪ من التباين الكلي. وتشبعت عليه خمس قيم هي: الصدق، والأمانة، وتحمل المسؤولية، والحرية، وحب الغير.

العامل الثاني: التوجه المادي المرتبط بالحرية والاستقلال والتقدير الاجتماعي. واستوعب ٨٢ر٥٪ من التباين الكلي. وتشبعت عليه ست قيم هي: الكسب المادي، والحرية، والاستقلال، والمجاراة، والتقدير الاجتماعي، والعدالة.

العامل الثالث: التوجه الداخلي. واستوعب ٧ر٤٣٪ من التباين الكلي. وتشبعت عليه ست قيم هي: النظرة المتفائلة للمستقبل، والصحة الجسمية، والصحة النفسية، والتدين، والسعادة، والعدالة.

العامل الرابع: التوجه الاجتماعي. واستوعب ٦ر٦١٪ من التباين. وتشبعت عليه خمس قيم هي: الحياة العائلية، والولاء للوطن، والكرم، والصحة النفسية، والسعادة.

العامل الخامس: الصداقة وحب الغير في إطار الاحترام المتبادل. واستوعب ٥ر١٩٪ من التباين الكلي. وتشبعت عليه خمس قيم هي: الصداقة، وحب الغير، والولاء للوطن، والاهتمام بالماضي، والاحترام المتبادل.

العامل السادس: المجاراة وطاعة السلطات الحكومية. واستوعب ٥ر٧٨٪ من التباين الكلي. وتشبعت عليه ثلاث قيم هي: طاعة السلطات الحكومية، والمجاراة، والكرم.

العامل السابع: السعي نحو التقدير الاجتماعي - مقابل العدالة. واستوعب ٦ر٢١٪ من التباين الكلي. وتشبعت عليه سلبياً أربع قيم هي: التقدير الاجتماعي، وحب الاستطلاع، والاهتمام بالماضي، والكسب المادي. وشبعت عليه إيجابياً قيمة العدالة.

العامل الثامن: التوجه العقلي المنفتح. واستوعب ٤١ر٥٪ من التباين الكلي. وتشبعت عليه ثلاث قيم هي: سعة الأفق، والعدالة، والتسامح.

العامل التاسع: واستوعب ٨٣ر٤٪ من التباين الكلي. وتشبعت عليه قيمة واحدة هي **حرية الاختلاط - بين الجنسين**. وبالتالي لم نتمكن من تحديد هوية هذا العامل.

العامل العاشر: تحمل المسؤولية - مقابل التسامح. واستوعب ٧٠ر٤٪ من التباين الكلي. وتشبعت عليه إيجابياً قيمتا تحمل المسؤولية، والجمال، وسلبياً قيمة التسامح.

٢ - عوامل نسق القيم الواقعي:

أوضحت نتائج التحليل العاملي من الدرجة الأولى انتظام نسق القيم الواقعي في ثمانية عوامل استوعبت ٥٥ر٥٣٪ من التباين. ونحاول فيما يلي وضع مسميات لهذه العوامل والتي عرضنا لها في الجدول السابق (٨):-

العامل الأول : التوجه الأخلاقي. واستوعب ٢٥ر٩٪ من التباين الكلي. وتشبعت عليه ست قيم هي: الأمانة، والاحترام المتبادل، والصدق، والعدالة، والمجاراة، وتحمل المسؤولية.

العامل الثاني: التوجه المادي - مقابل تحمل المسؤولية. واستوعب ٧٧ر٦٪ من التباين. وتشبعت عليه إيجابياً ثلاث قيم هي: الكسب المادي، والتقدير الاجتماعي، والاهتمام بالماضي، وسلبياً قيمة تحمل المسؤولية.

العامل الثالث: التوجه الداخلي. واستوعب ٦١ر٨٪ من التباين الكلي. وتشبعت عليه سبع قيم هي: الصحة النفسية، والصحة الجسمية، والحياة العائلية، والنظرة المتفائلة للمستقبل، والجمال، والتدين، والولاء للوطن.

العامل الرابع: التوجه الاجتماعي المرتبط بالتفاؤل والتسامح. واستوعب ٤٠ر٧٪ من التباين الكلي. وتشبعت عليه ست قيم هي: الصداقة، وحب الغير، والسعادة، والكرم، والتسامح، والنظرة المتفائلة للمستقبل.

العامل الخامس: التوجه نحو الاستقلال والحرية. واستوعب ٦٪ من التباين الكلي. وتشبعت عليه ثلاث قيم هي: الاستقلال والحرية، والصدق.

العامل السادس: حرية الاختلاط بين الجنسين المرتبطة سلبياً بالسعادة. واستوعبت ٣٣ر٥٪ من التباين. وتشبعت عليه أربع قيم، ثلاث منها إيجابياً هي الاختلاط بين الجنسين، وسعة الأفق، والجمال، وقيمة واحدة سلبياً هي السعادة.

العامل السابع: الولاء للوطن وطاعة السلطات. واستوعب ٦٣ر٥٪ من التباين الكلي. وتشبعت عليه ثلاث قيم هي: طاعة السلطات الحكومية، والولاء للوطن، والتسامح.

العامل الثامن: واستوعب ٥٦ر٤٪ من التباين الكلي. وتشبعت عليه قيمة واحدة هي **حب الاستطلاع**. وبالتالي لم نتمكن من تحديد هويته.

مناقشة النتائج

ونحاول فيما يلي مناقشة وتفسير ماكشفت عنه الدراسة الحالية من نتائج، وما تنطوي عليه هذه النتائج من دلالات ومعان. ومحاولة ربطها بنتائج الدراسات السابقة التي أُجريت في المجال. وذلك في ضوء أهداف وفروض الدراسة التي سبق تحديدها على النحو التالي:-

الفرض الأول : ويتعلق بوجود فروق جوهرية بين القيم كما تتصورها الاناث الراشدات والقيم كما تمارس في شكل سلوك فعلي في مواقف مختلفة من حياتهن اليومية.

وقد تحقق هذا الفرض بصورة واضحة، حيث كشفت النتائج عن تزايد أهمية جميع القيم من الناحية التصورية - بالمقارنة بأهميتها من الناحية السلوكية، أي كما تمارس في شكل سلوك معاش. وكانت الفروق بالنسبة لجميع القيم ذات دلالة إحصائية.

ويؤدي بنا ذلك إلى استخلاص مؤداه وجود تفاوت أو مفارقة واضحة بين كل من النسقين المتصور والواقعي. وتتسق هذه النتيجة مع ماكشفت عنه الدراسات السابقة، والتي أوضحت نتائجها أن هناك أهمية كبيرة لبعض القيم من الناحية التصورية رغم وجود أشكال عديدة من السلوك المخالف لهذه القيم (منها على سبيل المثال: حسن علي حسن، ١٩٨٥، عبداللطيف خليفة، معتز عبدالله، ١٩٩٠، عبداللطيف خليفة، ١٩٩١، حامد زهران وآخرون ١٩٧٥، Homant & Rokeach, 1970).

فقد أوضحت نتائج الدراسات السابقة وجود فروق جوهرية بين القيم المتصورة والقيم الواقعية - لصالح القيم المتصورة لدى الذكور الراشدين (عبداللطيف خليفة، معتز عبدالله، ١٩٩٠)، وكذلك لدى المسنين المتقاعدين عن العمل (عبداللطيف خليفة، ١٩٩١). كما تبين أن الفرد يفصح أحياناً عن وجود درجة عالية من القيم الأخلاقية لاتتسق وسلوكه الفعلي (Homant & Rokeach, 1970) هناك أيضاً تناقض كبير بين الاتجاه اللفظي لدى الطلاب نحو الغش، وبين الممارسة الفعلية لهذا السلوك (حامد زهران، وآخرون، ١٩٧٥).

وتأتي الدراسة الراهنة مدعمة لوجود مدعمة لوجود هذه الفروق بين النسقين القيميين المتصور والواقعي لدى الاناث الراشدات المصريات. ولعل ذلك يشير إلى وجود تفاوت بين صورة الذات المتصورة أو المأمولة لديهن، وصورة الذات الواقعية كما يدركهن بالفعل (أنظر: محي الدين حسين، ١٩٨٣، شعبان جاب الله، ١٩٨٦).

وقد يؤدي مثل هذا التفاوت إلى حدوث اضطرابات في الشخصية وسوء التوافق. ولذلك تحاول نظريات تغيير الاتجاهات والقيم أن تحدث نوعاً من الاتساق بين سلوك الفرد وأفعاله من ناحية، وقيمه واتجاهاته من ناحية اخرى. وتشير نتائج الدراسات التي اجريت في هذا الصدد إلى أنه كلما اقترب سلوك الفرد من معتقداته وقيمه واتجاهاته، كان أكثر توافقاً (Insko & Schopler, 1972, Sears, et al., 1985) واتضح أيضاً أن التناغم القيمي Value Congurence يعد من العوامل المهمة المسؤولة عن حسن التوافق بين الفرد والآخرين (Meglino,etal., 1989).

ويرى الباحثون في المجال أن هذا التفاوت أو المفارقة القيمية يرجع إلى عدة عوامل منها التناقضات الاجتماعية المصاحبة للتغير الاجتماعي، والتي يمكنها أن تسلب وظيفة توجيه القيم على المستويين المتصور والواقعي. فبينما تظل بعض القيم شائعة على المستوى الصريح للتوجهات القيمية للأفراد، إلا أنهم لايحتكمون إليها في سلوكهم الفعلي. (حسن علي حسن، ١٩٨٥). كما يرجع هذا التفاوت إلى نقص الضبط الإداري للسلوك والمعايير التي تتحكم في هذا السلوك (لويس كامل مليكة، ١٩٨٩).

وقد أوضحت نتائج الدراسة التي قام بها «أحمد زايد» (١٩٩٠). أن سمة التناقض والازدواجية من أبرز السمات التي تسم سلوك المصري المعاصر. فالإنسان المصري تختلف آراؤه واتجاهاته مع سلوكه الفعلي. فالناس يظهرون اتجاهات انتقادية نحو كثير من الموضوعات، ولكن ذلك لايعد مؤشراً على أنهم سيتخذون هذه الآراء عوناً لهم في سلوكهم الفعلي، فالقول شيء والسلوك شيء آخر ربما يكون مختلفاً. وهي ازدواجية تجعل من التنبؤ بسلوك الإنسان المصري أمراً صعباً.

وأشار «زايد» في هذه الدراسة إلى أن المصري عندما يصدر أحكاماً بشأن الآخرين يصدرها في ضوء معايير أخلاقية، ولكنه لايطبق هذه المعايير في تقييم سلوكه، حيث نجد هذا السلوك يخضع لمعايير وقيم عمليةأكثر من خضوعه لمعايير أخلاقية عامة. وفسر الباحث هذه الازدواجية بين القول والفعل في ضوء البنية المصرية على أنها مليئة بأشكال من التناقضات الاقتصادية والطبقية والثقافية. ومن المتوقع أن

تفرز هذه الحالة أشكالاً متناقضة من السلوك وأنماطاً من الشخصية تعاني من الازدواجية (أحمد زايد، ١٩٩٠، ص ٦٥، ٨٥، ١٥٨ - ١٥٩).

ويتسق ذلك مع ماأشار إليه «حامد عمار» على نطاق واسع، من أن ظروف التنمية السائدة قد أحدثت تغيرات في مفاهيم وقيم الإنسان العربي، حيث حدث انهيار واضطراب في سلم القيم. ومن خلال هذا الاضطراب تناقضت القيم والسلوك لدى الإنسان العربي. وأشار كذلك إلى أن قائمة القيم والأخلاقيات السلبية طويلة لاحصر لها تنعكس في كثير من مواقف الحياة ومعاملاتها. وأنها في جميعها تدخل في اطار الانفصام بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، ومأصاب القيم الإنسانية من وهن. فقد غدت قيم الصدق والحق والأمانة والإيثار والاخلاص واتقان العمل والتضحية أموراً تنتمي إلى عالم الكتب ومقتصرة على المستوى اللفظي لا الممارسة حتى في ساحات العلم والتعليم. والمهم في سلوك الفرد أن يضمن مصلحته دون اعتبار لما يترتب على تلك التصرفات من آثار على غيره وعلى مجتمعه. فهناك إيثار وأولوية لمصلحته الذاتية على مصلحة المجموع (حامد عمار، ١٩٩٢، ص ص ٤٠ - ٤١).

ويمكن تفسير هذا التفاوت أو المفارقة بين نسقي القيم المتصور والواقعي، والنتائج المترتبة على هذا التفاوت - في ضوء النظريات الأربع التالية:-

١ - نظرية التنافر المعرفي: Cognitive Dissonance Theory

والتي قدمها ليون فستنجر L. Festinger. وتفترض هذه النظرية أن عدم الاتساق بين اتجاهات وقيم الفرد من ناحية، وسلوكه من ناحية اخرى - يرجع إلى أن الفرد اتخذ قراره دون تروٍ، ودون معرفة بالنتائج المترتبة على اتجاهاته وقيمه هذه. فقد يعمل الشخص في عمل ما ويعطيه قيمة وأهمية كبيرة رغم أنه لايرضى عنه في الواقع. فهو مثلاً قد يعطي قيمة لعمل ما، نظراً لأنه يريد أن يحصل من ورائه على كسب مادي. ومن هنا ينشأ عدم الاتساق بين القيم والسلوك. وهذا ماأسماه «فستنجر» بحالة التناقض والتنافر المعرفي والتوتر النفسي (Festinger, 1957) حيث تبين أن الفرد إذا قام بعمل ما لايتسق مع رأيه وقيمه فإن ذلك يخلق تنافراً معرفياً لديه. وفسر فستنجر ذلك على أساس أنه إذا كان السلوك الظاهر هو نتيجة الوعود أو التهديدات فإن مقدار التنافر سوف يصل إلى الحد الأقصى إذا بلغت هذه التهديدات مجرد الحد الأدنى الذي يكاد يكفي إلى اعلان الرأي المخالف. ولكن إذا زادت التهديدات عن

ذلك الحد، فإن مقدار التنافر سوف يقل لأن ذلك يمد الفرد بأساس كاف لعدم الاتساق بين الاتجاه والسلوك (المرجع السابق).

ونظراً لبعض الانتقادات التي وجهت إلى نظرية التنافر المعرفي لفستنجر - فقد تقديم «فيشباين وأجزين» لحسم العلاقة بين الاتجاهات والسلوك، وتحديد العوامل المسؤولة عن عدم الاتساق بينهما. وقدما «نموذج الفعل المبرر عقلياً The Reasoned Action Model». حيث يمكن التنبؤ بعلاقة الاتجاهات بالسلوك من خلال استخدام إطار التوقيع - القيمة Expectancy - Value Frame. ويفترض هذا النموذج أن معتقدات الشخص عن موضوع ماتؤثر في اتجاهه نحوه، وأن هذه الاتجاهات تؤثر في مقصد أو نية Intention السلوك نحو الموضوع. كما تؤثر نية السلوك في سلوك الشخص الفعلي نحو هذا الموضوع. (Fishbein & Ajzen, 1975).

وفي ضوء هذا النموذج فإن أداء الفرد أو عدم أدائه لسلوك ما يرتبط بمعتقداته الشخصية عن مترتبات القيام بهذا السلوك، ومعتقداته عن نظرة الآخرين له، وتوقعهم لهذا السلوك، وكذلك دافعية الفرد لإكمال أداء هذا السلوك.

ومن خلال ماسبق يتضح أن علاقة القيم بالسلوك تحددها عدة عوامل منها مدى قوة وثبات القيمة بالنسبة لكل من الفرد والمجتمع، والمعايير التي يحتكم إليها الفرد، وسماته الشخصية والعقلية، هذا بالإضافة إلى الضغوط الموقفية التي يمكن أن يتعرض لها.

وفي هذا الشأن أشار «روكتش» إلى أن القيم مازالت قادرة على التنبؤ بالسلوك - خاصة في ظل التحديد الدقيق لكل منهما، وتوفر المقاييس الملائمة التي تمكننا من قياسهما بدقة (Rokeach, 1980).

٢ - النظرية المعرفية السلوكية A Theory of Cognitive and Behavioral

مايهمنا في الدراسة الحالية هو ماتحدث عنه روكتش بأن هناك حالات مختلفة من التناقض يمكن أن تحدث بين الأنظمة الفرعية لنسق المعتقدات. ومن أمثلة ذلك التناقض بين معارف الفرد عن ذاته، ومعارفه عن سلوكه، وبين معارف الفرد عن ذاته ومعارفه عن اتجاهات الآخرين نحوه... إلخ.

هذا وقد قدم روكتش في هذا الشأن اسلوب مجابهة القيم Value Confrontation، أو مواجهة الذات. ويهدف إلى التأثير في الأفراد لتغيير الأهمية التي ينسبونها إلى قيمة معينة، وبالتالي التأثير في سلوكهم. وأشار إلى أنه إذا كانت القيم تتسم بالمركزية، فإن الاعتقادات المرتبطة بتصور الفرد لنفسه تكون أكثر مركزية.

ولذلك فإنه يمكن تعديل القيم - باعتبارها أقل مركزية - لكي تتسق مع تصور الفرد لذاته من خلال توعيته بالتناقض بين قيمه، وتصوره لذاته (Rokeach, 1973). وأوضح روكتش أن هناك عدة أساليب وطرق علاجية لحالات التعارض أو التناقض بين القيم والسلوك، منها اسلوب العلاج العقلاني، Rational Therapy والذي يركز على حل التناقضات بين معارف الفرد عن ذاته، ومعارفه عن سلوكه وأفعاله، وذلك من خلال الوقوف على العلاقة بين تفضيلات الفرد وأفعاله، والنتائج المترتبة على ذلك. فالعناصر المعرفية في ضوء تصور روكتش تشتمل على عنصرين (س، ص). ويشير (س) إلى معارف الفرد عن ذاته، ويشير (ص) إلى معارف الفرد عن أدائه في موقف معين (المرجع السابق).

٣ - نظرية إدراك الذات: Self Perception Theory

قدمها «بم» B.J.Bem. وتشير إلى أهمية وصف الفرد لذاته كأساس يعتمد عليه، وكذلك أهمية وضوح القيم والاتجاهات لكي تكون متسقة مع السلوك. ففي ضوء كل من وصف الفرد لذاته، ودرجة وضوح القيم - تتحدد درجة الاتساق بين القيم والسلوك. (Bem, 1967)

وتختلف هذه النظرية عن نظرية التنافر المعرفي التي قدمها فستنجر - في تفسيرها للسلوك غير المتسق. حيث تفترض نظرية إدراك الذات أن عدم الاتساق يترتب عليه تغيير في القيم والاتجاهات، فالفرد يكتسب اتجاهات وقيماً جديدة تتسق مع السلوكيات الجديدة التي اكتسبها أو تعلمها.

٤ - نظرية الوعي الموضوعي بالذات: Theory of Objective Self Awarness

وتشير هذه النظرية إلى أن الأفراد يركزون انتباههم على نواتهم، وبالتالي يكونون أكثر شعوراً ودراية بالجوانب الذاتية الأكثر بروزاً ووضوحاً في الموقف.. ويؤدي القدر المعقول من الوعي الموضوعي بالذات إلى تقليل التفاوت بين الذات المثالية Ideal Self، والذات الواقعية Actual. أما في حالة تزايد هذا الوعي بالذات عن حد معين، فإنه ينشأ نوع من الاضطراب نتيجة التفاوت بين السلوك المراد القيام به في وقت معين، وبين المثاليات المرتبطة بهذا السلوك (Duval & Wickulamd, 1972).

كما أشار «بنجستون ولوفجوى» إلى أن نسق قيم الفرد يمثل خلفية يتخذ الفرد في ضوئه قراراته وأفعاله متأثراً في ذلك بعاملين أساسيين: الأول، ويتمثل في الظروف الموضوعية أو النسق الاجتماعي. ويشتمل على ظروف المجتمع ومكانة الفرد... إلخ.

الثاني، ويتمثل في النسق الشخصي، الذي يتضمن خبرات الفرد وخصاله الشخصية (Bengtson & Lovejoy 1973).

وعلى الرغم من اتفاق النظريات السابقة على افتراض حدوث تفاوت بين النسقين المعرفيين المتصور والواقعي، فإنها تتباين في تفسيرها لهذا التفاوت، والنتائج المترتبة عليه.

الفرض الثاني ويتمثل في وجود اختلاف بين كل من ترتيب القيم المتصورة وترتيب القيم الواقعية أو المعاشة سلوكياً.

كشفت نتائج البحث الحالي عن عدم تحقق هذا الفرض بصورة تامة. حيث تبين أنه على الرغم من وجود بعض أوجه الاختلاف بين كل من الترتيب القيمي المتصور في ترتيب بعض القيم لدى الاناث الراشدات، فإن هناك بعض جوانب التشابه بين المنسقين. وهذا مايمكن توضيحه على النحو الآتي:-

أولاً: بالنسبة لأوجه التشابه بين كل من الترتيب القيمي المتصور والواقعي، فقد تمثلت فيما يأتي:-

١ - احتلت بعض القيم مكان الصدارة في كل من الترتيبين. وإشتملت هذه القيم على كل من الأمانة، الحياة العائلية، الاحترام المتبادل، الصدق، الجمال، العدالة، الصداقة، تحمل المسؤولية.

٢ - حصلت بعض القيم على مكانة أو ترتيب منخفض في كل من المستويين المتصور والواقعي. وتمثلت هذه القيم في: الاهتمام بالماضي، التقدير الاجتماعي، حرية الاختلاط بين الجنسين، الكسب المادي، المجاورة، حب الاستطلاع، طاعة السلطات الحكومية، سعة الأفق.

وتتسق هذه النتائج مع ماتوصلت إليه بعض الدراسات السابقة التي أُجريت في هذا الشأن على عينات من الراشدين سواء في مجتمعات أجنبية (أنظر منها (Rokeach, 1973, Father, 1977) - أو مجتمعات محلية (منها: حامد زهران، إجلال سري، ١٩٨٥، حسن علي حسن، ١٩٨٥، عبداللطيف خليفة، ١٩٩١). حيث كشفت هذه الدراسات عن أهمية كبيرة للقيم الأخلاقية في مقدمة كل من الترتيب القيمي المرغوب (أو المتصور)، والسائد (الواقعي أو السلوكي). وذلك نظراً لخاصية الوجوب أو الإلزام Oughtness التي تتميز بها هذه القيم الأخلاقية (Rokeach, 1973, P. 348). كذلك أوضحت نتائج الدراسة التي قام بها «روكتش» عن تغير القيم عبر مراحل عمرية مختلفة، امتدت من ١١ - ٧٠ سنة - أوضحت أن الأمانة قد حصلت على الترتيب الأول لدى أفراد جميع المراحل العمرية (Roheach, 1973).

كما تتسق النتائج الحالية مع ماتوصل إليه «فيذر» في دراسته عن تغير الأنساق القيمية في المرحلة من ١٤ سنة - وحتى سن الرشد. والتي أوضحت نتائجها تزايد أهمية بعض القيم في مرحلة الرشد، ومنها الأمن الأسري، وتقدير الذات، والقيم الأخلاقية. بينما تتناقص أهمية بعض القيم مثل الحياة المثيرة، والحرية، التخيلية، وسعة الأفق (Feather, 1977).

أما فيما يتعلق بما أوضحته نتائج الدراسة الحالية حول أهمية قيمة الحياة العائلية على المستويين المتصور والواقعي. فهذا ماأشار إليه «فؤاد البهي السيد»، من أن الأسرة تمثل المكانة الأولى في حياة الفرد، خاصة عندما يصل به النمو إلى مرحلة الرشد التي تمتد من ٢٠ - ٤٠ سنة (فؤاد البهي السيد، ١٩٧٥، ص ص ٤٤٩ - ٤٥٠). وإذا كان هذا يصدق على مرحلة الرشد بوجه عام، فإنه ينطبق على الاناث بوجه خاص - خاصة في ظل الظروف التي تعيشها المرأة في المجتمع، وأهمية الأسرة بالنسبة لها، والتزامها بالمعايير والقواعد الاجتماعية السائدة.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين كل من الترتيب المتصور والواقعي لدى عينة البحث، ومن أهمها مايأتي:-

١ - حصلت بعض القيم على أهمية أكبر من الناحية الواقعية، مثل: الواقعية السلوكية. ومن هذه القيم: الدينية، والصحة الجسمية، والعدالة، والحرية، والسعادة.

٢ - وفي مقابل ذلك حصلت بعض القيم على أهمية أكبر من الناحية الواقعية مثل: الكرم، والتسامح.

وتتسق هذه النتائج مع ماكشفت عنه بعض الدراسات السابقة، فقد كشفت نتائج الدراسة التي أُجريت على عينة من الذكور الراشدين المصريين (عبداللطيف خليفة، معتز عبدالله، ١٩٩٠) - عن تزايد أهمية بعض القيم مثل: (القيمة الدينية، وقيمة الصحة الجسمية) - في الترتيب المتصور للقيم - مقارنة بترتيبها الواقعي. كما تبين أيضاً في دراسة قام بها الباحث الحالي على عينة من المسنين المتقاعدين عن العمل - تزايد أهمية بعض القيم من الناحية التصورية عن الناحية الواقعية، مثل الصحة النفسية، والصحة الجسمية، والعدالة، والسعادة، والحرية، وطاعة السلطات الحكومية (عبداللطيف خليفة، ١٩٩١).

وبوجه عام تعكس هذه الاختلافات بين الترتيبين القيميين بعض أوجه المفارقة القيمية بين المستويين المتصور والواقعي. فعلى الرغم من تصور الاناث الراشدات

لأهمية بعض القيم، فإنها لاتنعكس أو لاتترجم لديهن في شكل سلوك فعلي عبر مواقف الحياة المختلفة.

وفي ضوء حديث «كراثول» (Krathwohl, 1964) عن أن هناك مستويات ثلاثة لاكتساب القيم، إشتملت على كل من التقبل، والتفضيل، والالتزام. في ضوء ذلك فإنه يمكن القول بأن القيم التي حظيت بدرجة أكبر من الأهمية على المستوى التصوري، مازالت في مستوى التقبل أو التفضيل بالنسبة للفرد، ولم تصل بعد إلى مستوى الإلتزام أو الممارسة الفعلية. وذلك لأسباب وعوامل مختلفة، يرجع بعضها إلى الفرد نفسه، وبعضها الآخر إلى الظروف والضغوط الاجتماعية المحيطة بالفرد.

ثالثاً: يجب النظر إلى معامل الارتباط المرتفع اللذين حصلنا عليه بين كل من الترتيب القيمي المتصور والواقعي - في ضوء مايأتي:-

١ - أنه يشير إلى العلاقة بين كل من الترتيبين بوجه عام. واللذين أمكن من خلالهما تحديد مجموعة القيم التي تمثل مكان الصدارة، وتلك التي تقع في أدنى القائمة.

٢ - أن كلاً من ترتيب القيم المتصورة أو الواقعية لم تتضمنه عينة الدراسة، ولكن تم الحصول عليه في ضوء المتوسطات الخاصة بكل قيمة من الناحيتين التصورية والواقعية.

٣ - أن هذا الارتباط لايعني أنه لاتوجد مفارقة أو اختلاف بين الأوزان النسبية للقيم في كل من النسقين المتصور والواقعي. فمازالت الفروق أو الهوة قائمة بين القيم كما تتصورها الاناث الراشدات، والقيم كما يمارسنها في كل سلوك فعلي.

الفرض الثالث: ويتعلق بوجود اختلاف بين العوامل التي ينتظمها نسق القيم المتصور، وتلك التي ينتظمها نسق القيم الواقعي.

وقد أوضحت النتائج أن هذا الفرض لم يتحقق بصورة تامة. فعلى الرغم من وجود بعض أوجه الاختلاف بين النسقين، فإن هناك أيضاً بعض أوجه التشابه. وهذا مانوضحه على النحو التالي:-

أولاً: بالنسبة لأوجه التشابه بين عوامل كل من النسقين المتصور والواقعي. وكان من أهمها ظهور خمسة عوامل كبرى ينتظمها كل من النسقين هي:-

١ - التوجه الأخلاقي (الصدق، والأمانة، والعدالة، وتحمل المسؤولية).

٢ - التوجه الداخلي (النظرة المتفائلة للمستقبل، والصحة الجسمية، والنفسية، والتدين، والسعادة).

٣ - التوجه الاجتماعي (الحياة العائلية، والصداقة، وحب الغير، والكرم).

٤ - التوجه المادي (الكسب المادي، والحرية، والاعتراف الاجتماعي).

٥ - المجاراة وطاعة السلطات (طاعة السلطات الحكومية، والمجاراة، والتسامح).

وتتسق هذه النتائج إلى حد كبير مع ماكشفت عنه الدراسات السابقة في المجال. فقد سبق التوصل إلى هذه العوامل في دراستين سابقتين: **الأولى**: وأجريت على عينة من الذكور الراشدين في الفترة من ٢٠ - ٤٠ سنة، وباستخدام نفس المقياس المستخدم حالياً (عبداللطيف خليفة، معتز عبدالله، ١٩٩٠). **الثانية**: وأجريت على عينة من المسنين المتقاعدين عن العمل، وباستخدام نفس المقياس أيضاً (عبداللطيف خليفة، ١٩٩١).

كما تتسق هذه النتائج في بعض جوانبها مع بعض الدراسات الاخرى التي اجريت في مجتمعات أجنبية وعلى مراحل عمرية مختلفة مثل المراهقة والرشد (أنظر: Feather & Peay, 1975; Mckinney, 1973 Scott, 1965;) فقد كشفت دراسة «اسكوت» عن أن البناء العاملي للقيم خلال مرحلتي المراهقة والرشد ينتظم في عاملين رئيسيين هما: نسق التوجه نحو الاستقلال (الاستقلال، الابداع، الاهتمام بالانشطة العقلية)، ونسق التوجه الداخلي (المهارات الاجتماعية، التدين، المكانة، النمو الجسمي، ضبط النفس (Scott, 1965).

ثانياً: فيما يتعلق بجوانب الاختلاف بين عوامل كل من النسقين المتصور والواقعي أو السلوكي. فمن أهمها مايأتي:-

١ - تبين أن عامل التوجه المادي على الرغم من ظهوره في كل من النسقين. فإن أهميته قد زادت (نسبة تباينه أكبر) في النسق المتصور عن النسق الواقعي. كما ارتبط هذا التوجه إيجابياً بالحرية والتقدير الاجتماعي في النسق المتصور، بينما ارتبط سلبياً بتحمل المسؤولية في النسق الواقعي.

٢ - أوضحت النتائج أيضاً تزايد أهمية النظرة المتفائلة للمستقبل في النسق المتصور - مقارنة بالنسق الواقعي.

٣ - تميز النسق المتصور بظهور عاملين هما: التوجه العقلي المتفتح، وتحمل المسؤولية.

٤ - تميز النسق الواقعي بظهور عامل يتعلق بحرية الاختلاط بين الجنسين، وارتبط سلبياً بالسعادة.

ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء ماكشفت عنه الدراسات السابقة - من ناحية،

وكذلك في ضوء مدى تطابقها مع الواقع الذي نعيشه وتتأثر به القيم وتؤثر فيه في نفس الوقت – من ناحية اخرى. فبخصوص ظهور عامل التوجه المادي بدرجة أكبر في النسق المتصور لدى عينة البحث من الاناث الراشدات، فهذا يعكس طبيعة الحياة الاقتصادية التي نعيشها والتي يسعى فيها الفرد إلى المزيد من الكسب وقد ارتبط هذا العامل إيجابياً بالسعي نحو الظهور والتقدير الاجتماعي. بينما ارتبط سلبياً بتحمل المسؤولية. فالفرد ذكراً كان أم أنثى يسعى للكسب بأي صورة من الصور دون أي تحمل للمسؤولية. بمعنى آخر يريد الكسب السريع دون بذل الجهد. فالبنية المصرية بها العديد من التناقضات التي تفرز أشكالاً متناقضة وأنماطاً من الشخصية تعاني من الازدواجية (أنظر: أحمد زايد، ١٩٩٠).

وفيما يتعلق بتزايد أهمية النظرية المتفائلة للمستقبل في النسق المتصور عن النسق الواقعي فهذا ماكشفت عنه بعض الدراسات السابقة على عينات اخرى (عبداللطيف خليفة، ١٩٩١). كما تتسق مع الواقع، حيث توجد الكثير من المعوقات والمشكلات التي تسد الطريق وتقف عائقاً أمام تحقيق الكثير من طموحات وآمال الأفراد.

وتبدو مظاهر التعارض واضحة أيضاً فيما كشفت عنه النتائج من ظهور عامل تحمل المسؤولية في النسق المتصور دون ظهوره في النسق الواقعي أو السلوكي المعاش. وهذا ماأشار إليه «حامد عمار» بقوله من أن القيم الأخلاقية (الصدق، الأمانة، الاخلاص، إتقان العمل) أصبحت تقتصر على المستوى اللفظي لا الممارسة، والمهم في سلوك الفرد أن يضمن فقط مصلحته الذاتية (حامد عمار، ١٩٩٢، ص ص ٤٠ – ٤١).

وبوجه عام أوضحت نتائج الدراسة الحالية وجود بعض جوانب الاختلاف أو التعارض بين مايتصوره الفرد، وما يمارسه بالفعل في حياته. وهي قضية شغلت الكثير من الباحثين والدارسين، ولازالت في حاجة إلى المزيد من البحث والدراسة، وابتكار الأساليب التي تمكننا من الكشف عنها بشكل دقيق كما هي في الواقع نشاهدها ونلحظها بشكل دائم.

مراجع الدراسة – المراجع العربية:

١ – أحمد زايد، المصري المعاصر: **مقاربة نظرية أمبريقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية**، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٠.

٢ – حامد زهران، أحمد الصاوي، كرم الجندي. **ظاهرة الغش في الامتحان: بحث تجريبي للعلاقة بين الاتجاه اللفظي نحو الغش وبين السلوك الفعلي للغش**، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٥.

٣ – حامد عبدالسلام زهران، إجلال محمد سري. **القيم السائدة والقيم المرغوبة في سلوك الشباب: بحث ميداني في البنيتين المصرية والسعودية**، المؤتمر الأول لعلم النفس، ١٩٨٥، ص ص ٧٣ – ١١٣.

٤ – حامد عمار. **في بناء الإنسان العربي**، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعاد الصباح بالكويت، ١٩٩٢.

٥ – حسن علي حسن. **المفارقة القيمية والتغير الاجتماعي في مجتمع إسلامي، دراسة استكشافية تحليلية لواقع المجتمع المصري**، المسلم المعاصر، ١٩٨٥، ص ص ٥٥ – ٧٠.

٦ – شعبان جاب الله رضوان. **بعض جوانب صورة الذات لدى العصابيين والذهانيين الوظيفيين**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

٧ – عبداللطيف خليفة. **ارتقاء نسق القيم لدى الفرد**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

٨ – عبداللطيف خليفة. **التغير في نسق القيم خلال سنوات الدراسة الجامعية**، المؤتمر السنوي الخامس لعلم النفس في مصر، ١٩٨٨، ص ص ٢٦٧ – ٢٨٤.

٩ – عبداللطيف خليفة، معتز عبدالله. **نسقا القيم المتصور والواقعي لدى عينة من الذكور الراشدين المصريين**، المؤتمر السنوي الخامس لعلم النفس في مصر، القاهرة، ٢٢ – ٢٤ يناير ١٩٩٠، ص ص ٨٤٣ – ٨٦٦.

١٠– عبداللطيف خليفة. **نسقا القيم المتصور والواقعي لدى المسنين المتقاعدين عن العمل**، في: عبداللطيف خليفة، دراسات في سيكولوجية المسنين، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١، ص ص ١٣١ – ١٨١.

١١– عبداللطيف خليفة. **ارتقاء القيم: دراسة نفسية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٢، عدد ١٦٠.

١٢– عبداللطيف خليفة، عبدالمنعم شحاتة. **سيكولوجية الاتجاهات: المفهوم – القياس – التغيير**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٩٤.

١٣– فؤاد البهي السيد. **الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة**، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٥.

١٤– لويس كامل مليكة، **سيكولوجية الجماعات والقيادة، الجزء الثاني**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.

١٥– محي الدين أحمد حسين. **القيم الخاصة لدى المبدعين**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١.

١٦– محي الدين أحمد حسين. **«المفارقة بين التنشئة التي تعيشها الفتاة الجامعية في اسرتها والتنشئة التي تتمناها»**، في: محي الدين أحمد حسين (محرر)، دراسات في شخصية المرأة المصرية، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣، ص ص ٤٩ – ٧٥.

١٧– معتز عبدالله. **الاتجاهات التعصبية في علاقتها بسمات الشخصية والأنساق القيمية**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

المراجع الأجنبية:

18- Adler, F., The Value Concept in Sociology The American Journal of Sociology, 1956, No. 3, 272 - 279.

19- Ajzen, I. & Fishbein. M, Atlitude Behavior Relations: A Theoretical Analysis and Review of Empirical Research, Psychological Bulletin, 1977, Vol 84, No. 5. 888 - 918.

20- Bem, D. J., Self - Perception: An Alternatine Phenomena, Psychological Review, 1967, 74, 183 - 200.

21- Bengtson, V.L & Lovejoy, M. C., Value, Personality, and social Structure: An Intergenerational Analysis, American Behavioral Scientist, 1973, Vol. 16. No. 6, 880 - 912.

22- Berkowtiz, L., A Survey of Social Psychology, NewYork: Holt, Rinehart & Winston, 1980.

23- Bryne, D., An Introduction to Personality: Research Theory and Application, NewYork: Prentice Hall. Inc., 2nd ed, 1974.

24- Child, D., The Essential of Factor Analysis, London: Holt, Rinehart & Winston, 1970.

25- Duval, S. & Wicklund, R.A., A Theory Of Objective Self - Awarness, NewYork: Acadmic Press, 1972.

26- English, H.B.& English, A Comprehensive Dictionary of Psychological and Psychoanalytical Trems, NewYork: Longmans, Green & Co. Inc., 1958.

27- Feather, N.T. &Peay, E.R., The Structure of Terminal and Instrumental Values: Dimensions and Clusters, Australiam Journal of Psychology, 1975m Vol. 27, No. 2, 151 - 164.

28- Feather, N.T., Value Importance, Conservation and Age. European Journal of Social Psychology, 1977, Vol. 7, 244 - 245.

29- Festinger, L., A Theory Of Cognitive - Dissonance, Evannston Il.: Row Peterson, 1975.

30- Fishbein, M. & Ajzen, I., Belief, Intention and Behavior: An Introduction to Theory and Reseach, Reading Mass: Addison - Westey, 1975.

31- Homant, R. & Rokeach, M., Values for Honesty and Cheating Behavior, Personality, 1970, Vol. 1, 153 - 162.

32- Hill, R.J., Attitudes and Behavior, In: M. Rosenberg & R.H. Turner (Eds), Social Psychology: Sociological Perspective, New Brunswick Transaction Pub., 1990. 347 - 377.

33- Insko, C.A. & Schopler, J., Experimental Social Psychology, NewYork Academic Press, Ind., 1972.

34- Krathwohl, D.R., et al., Toxonomy of Educations Objectives, NewYork: David Mekay, 1964.

35- McGiure, W., Nature of Attitude and Attitude Change, In: G. Lindzey & E. Asonson (Eds), The Handbook of Social Psychology, NewYork: Random House, 1985, 233 - 346.
36- Mckinney, T. P., The Structure of Behavioral Values of College Students, The Journal of Psychology, 1973, Vol. 85, 235 - 244.
37- Meglino. B. M, Ravlen, E. C. Adkins, C. L, A Work Values Approach to Corporate Culture: A Field Test of Value Congurence Process and its Relationship to Individual Outcomes, Journal of Applied Psychology, 1989, Vol. 74. No. 3, 424 - 432.
38- Morris, C., Varieties of Human Values, Chicago: Univ. of Chicago Press. 1956.
39- Nie, et al., Statistical Package for the Social Sciences, NewYork: McGraw - Hill, 1975.
40- Pittman, T.S. & Sogin Pallak k, S.R. & Pallaik, M. S., Attitudes and Behavior, In: A. S. Kahn (ED.), Social Psychology, Dubuque: W. M. C. Brown Pub., 1984, 112 - 137.
41- Prentice, D., Psycholobical Crrespondence of Possessions, Attitudes and Values, Journal of Personality and Social Psychology, 1987, Vol. 53, No. 6, 993 - 1003.
42- Pugh, G. E. The Biological Origin of Human Values, NewYork: Basic Books, Inc, 1977.
43- Rogers, C. R. Client - Centered Therapy, Its Current, Practice, Implications and Therapy, Boston: Houghton, 1951.
44- Rokeach, M., Value Systems in Religion, The Religious Research, 1969 "A", Vol. 2,. 3 - 23.
45- Rokeach, M., Religious Values and Social Compassiion, The Review of Religious Research, 1969, "b", Vol. 2, 24 - 39.
46- Rokeach, M., The Nature of Human Values, NewYork: The Free Press, 1973.
47- Rokeach, M., Beliefs, Attitudes, and Values: A Theory of Organization and Changes, San Fransisco-Jossey- Bass Pub., 976.
48- Rokeach, M., Some Unresolved Issues In Theories of Beliefs, Attitudes and Values. Univ. of Nebraska Press, 1980.
49- Schwartz, S. H. & Bilsky, W., Toward A Universal Psychological Structure of Human Values, Journal of Personality and Social Psychology, 1987. Vol. 53, No. 3, 550 - 562.
50- Scott, W. A., Values and Organizations, Chicago: Rand Ncnally, 1965.
51- Sears, D. O., Freedman, J. L. & Peplau, L. A., Social Psychology, London: Prentice - Hall Inc., 1985.
52- Wicker, A. W., Attitudes Versus Actions: The Relatioship of Verbal and Overt Behavioral Responses to Attitude Objectives, In: N. Warren & M. Jahoda (Eds). Attitudes, London: Benguim Books Ltd. 1973, 167 - 194.
53- Wolman, B. B. (Ed.), Dictionary of Behavioral Science, London: The Macmilian Press, Ltd, 1975.

شؤون اجتماعية
العدد ٤٩
ربيـع ١٩٩٦م
السنة ١٣

مواقف الشباب من وسائل الإعلام في سوريا
دراسة استطلاعية ميدانية في مدينة دمشق.

د. علي وطفـــة *

مقدمـــة:

تحتل وسائل الاعلام الجماهيرية اليوم مكاناً بالغ الأهمية في حياة المجتمعات الإنسانية وذلك على كافة المستويات الثقافية والاقتصادية والسياسية والتربوية. ولقد بدأ العصر الذي نعيشه يعرف اليوم بأنه عصر الاتصال والمعلومات وذلك نظراً للأهمية التي تلعبها الوسائل الاعلامية في حياة المجتمعات المعاصرة. فتأثير وسائل الاعلام يتقاطع اليوم مع كافة النشاطات التي يمارسها إنسان المجتمعات المعاصرة بدءاً من أبسط هذه النشاطات على المستوى الفردي إلى أكثرها تعقيداً على المستوى الاجتماعي. ومن هنا بالذات بدأت وسائل الاعلام والاتصال في أدوارها ووظائفها تعبر عن روح العصر الذي نعيشه وعن طابع الحياة الثقافية والاجتماعية في المجتمعات الإنسانية المعاصرة.

ونظراً للأهمية الكبيرة التي تحتلها وسائل الاعلام في حياة الناس ومدى تأثيرها في توجيه سلوكهم وتحديد اتجاهاتهم فقد ازدادت الأبحاث والدراسات التي تتناول المسألة الاعلامية. وبدأت هذه الأبحاث والدراسات

* كلية التربية – جامعة دمشق.

تحتل مكاناً مرموقاً في إطار الدراسات والبحوث الاجتماعية والتربوية الجارية. هذا وتشكل العلاقة بين الجمهور الاعلامي ووسائل الاعلام اليوم محوراً أساسياً من محاور البحث في مجال الدراسات الاعلامية والسوسيولوجية، حيث تمثل هذه العلاقة طابع وجدل الحياة الثقافية والروحية في المجتمعات المعاصرة.

وفي اطار ذلك كله يلاحظ اليوم أن الدراسات والبحوث الميدانية الاعلامية تولي مجتمع الشباب أهمية خاصة بوصفه مجتمعاً اعلامياً يتميز بطابع الخصوصية التي تتمثل في الأبعاد التالية:

- يمثل الشباب إحدى أهم الشرائح الاجتماعية الواسعة.
- يمثل الشباب الشريحة الاجتماعية التي تمر في مرحلة التشكل والتكوين على المستوى الثقافي والروحي.
- تتميز هذه الشريحة بوصفها أكثر الشرائح الاجتماعية استهلاكاً للمادة الاعلامية.

ونظراً للأهمية التي يحتلها مجتمع الشباب بوصفه مجتمعاً اعلامياً يتميز بالخصوصية كرست هذه الدراسة بوصفها حلقة أساسية في سلسلة الدراسات الاعلامية التي تهدف إلى تقصي أبعاد العلاقة بين الشباب كجمهور اعلامي والوسائل الاعلامية المتاحة في القطر العربي السوري.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأطر العامة لطبيعة العلاقة بين جمهور الشباب والوسائل الاعلامية المتعددة في القطر العربي السوري وهي بذلك تمثل خطوة تمهيدية لدراسة خصوصية العلاقة بين وسائل الاعلام والجمهور الاعلامي في تحديداته المختلفة.

موضوع البحث ومسوغاته.

وفي إطار الإشكاليات التي تطرحها المسألة الاعلامية تحتل العلاقة بين الناشئة ووسائل الاعلام مكان الصدارة في إطار البحوث والدراسات الجارية في هذا الميدان. وتأتي أهمية هذه العلاقة تعبيراً عن أهمية التأثير الذي تلعبه وسائل الاعلام المتاحة في حياة الشباب. لقد تبين علمياً أن وسائل الاعلام تسهم إيجاباً أو سلباً في تكوين عقول الشباب واتجاهاتهم وذلك كله مرهون بشروط العلاقة القائمة بين الرسالة الاعلامية والجمهور الاعلامي الذي يشكل الشباب لحمته وسداه. ويمثل الشباب الشريحة الاعلامية التي تمر في طور التكوين، وهذا يعني أنها الشريحة الاعلامية التي تخضع بدرجة أكبر لتأثير الرسالة الاعلامية التي تعمل على تكوين عقولهم واتجاهاتهم وقيمهم.

وتهدف الأبحاث، التي تجري في هذا الميدان والتي تسعى إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الجمهور الاعلامي ووسائل الاعلام، إلى ترشيد الاستهلاك الاعلامي وحماية الناشئة من التأثير السلبي لوسائل الاعلام والدعاية، ولقد استطاعت الدراسات الجارية أن تسجل تقدماً ملحوظاً وخاصة في البلدان الصناعية المتقدمة، ولكنها مازالت في أطوارها الأولى في كثير من البلدان النامية ومنها الوطن العربي الكبير. فالوطن العربي على حد تعبير الدكتور محمد طلال مازال مطالباً برفع سوية الأبحاث الميدانية في مجال الاتصال والاعلام[١].

وفي مكان آخر يشير الدكتور طلال في دراسته المسحية حول البحوث والدراسات الاعلامية في الوطن العربي إلى أهمية البحوث الخاصة بدراسة الجمهور الاعلامي وعلاقته بوسائل الاعلام[٢]. وفي هذا السياق يشير حسين العويدات في دراسة اخرى حول البحث الاعلامي في الوطن العربي «أن البحوث الاعلامية العربية ضعيفة الأعداد منهجياً منخفضة المستوى... ولاتشمل جوانب الاتصال المختلفة»[٣]. وإذا كانت الدراسات المسحية الجارية تشير إلى ضعف وتيرة الأبحاث الميدانية، التي تتناول الجمهور الاعلامي بالدراسة والتحليل، في الوطن العربي، على وجه العموم، فإن هذه الدراسات مطالبة، اليوم، بأن تحقق نمواً ملحوظاً في سوريا، وخاصة، على المستوى الميداني. وفي هذا الإطار، تقع على عاتق الباحثين مهمات ملحة وعاجلة، تتمثل في التصدي لدراسة المسألة الاعلامية، وتقصي جوانبها، وتحديد طبيعتها، بهدف حماية الأطفال والشباب من التأثير السلبي المحتمل لوسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وذلك بتقديم مقترحات وتوصيات علمية يمكن لها أن تسهم في وضع الخطط التربوية الاعلامية بما ينسجم مع الغايات والأهداف التربوية الوطنية والقومية والتي تتمحور حول مسألة اعداد الإنسان القادر على بناء الحضارة وتطويرها.

وأسهاماً منا في دراسة بعض جوانب المسألة الاعلامية في سوريا، وتحديد أبعادها، تأتي هذه الدراسة الميدانية، التي تسعى إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الشباب كجمهور اعلامي محدد والوسائل الاعلامية المتاحة. ونحن إذ نأمل لهذه الدراسة أن تغني الحقل العلمي والمعرفي في ميدان التربية الاعلامية، على مستوى الوطن الكبير، فإننا نأمل لنتائج هذه الدراسة أيضاً أن تكون في متناول صانعي القرار الاعلامي وراسمي السياسات التربوية الاعلامية، وذلك بما من شأنه العمل على حماية الشباب، وتوفير احتياجاتهم التربوية والنفسية، وترشيد الاستهلاك التلفزيوني، ورفع مستوى الوعي الاعلامي التربوي في المجتمع، وبما من شأنه أيضاً أن يجعل من وسائل الاعلام المتاحة أداة تربوية قادرة على تحقيق مارسمه مجتمعنا لنفسه من فلسفة تربوية هادفة إلى حماية الشباب وتفجير طاقاته.

وإذا كان الباحثون يجمعون اليوم على أهمية الدور التربوي الذي تلعبه وسائل الاعلام في حياة الناشئة وعلى أهمية الدور التربوي الذي تلعبه النصوص الاعلامية فإنهم يجمعون أيضاً على جملة من الآثار السلبية التي تتركها هذه الوسائل على حياة الشباب نفسياً وتربوياً.

وإذا كانت وسائل الاعلام المتاحة تمارس حقاً دوراً سلبياً على حياة الناشئة فإن ذلك مرهون بأمرين أساسيين: يتمثل الأول في طبيعة النصوص الاعلامية الموجهة ومدى انسجام هذه النصوص مع احتياجات النمو النفسي والتربوي للأجيال الشابة ونمط القيم التربوية التي تشتمل عليها. أما الأمر الثاني فيتمثل في طبيعة العلاقة القائمة بين الشباب والنصوص الاعلامية المتاحة والمعروضة على الشاشة الصغيرة، أو على أمواج الأثير أو على صفحات المطبوعات. فالعلاقة التربوية بين الشباب والتلفزيون في سورية تحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى استقصاء علمي ينتقل بها من دائرة المجهول إلى دائرة التحديد العلمي ويسعى إلى تحديد محاورها وأبعادها على المستوى الزمني والنفسي عند الأطفال والشباب.

وإذا كان دور الاعلام في التربية مازال يخضع لمبدأ العفوية، وإذا كان الوعي التربوي في المجتمع مازال يخضع لتأثير المبادرات الفردية ومستوى التحصيل الثقافي لكل أسرة في ادراك الدور التربوي لوسائل الاعلام في اطار سلبياتها أو إيجابياتها، فإن البحث في هذا الميدان يشكل ضرورة اعلامية تربوية تهدف إلى رفع سوية الوعي التربوي عند الجمهور الاعلامي من مستوى الجهود الشخصية والمعرفة العامة إلى مستوى المعرفة العلمية المنظمة القادرة على توظيف أفضل لوسائل الاعلام المتاحة في العملية التربوية بالشكل الأمثل وعلى حماية الأجيال الشابة وتفجير طاقاتها التربوية وتنسيقها بما يحقق لها نمواً معرفياً ونفسياً يتصف بالاستقرار والتوازن.

وفي إطار ذلك كله ومن أجل ذلك كله تأخذ دراسة العلاقة بين الشباب والوسائل الاعلامية المتاحة أهميتها ومبررات وجودها.

مشكلة البحث.

يتعرض الجمهور الاعلامي بعامة في سوريا إلى سيل من المؤثرات الاعلامية التي تتمثل في وسائل الاعلام والاتصال المقروءة والمسموعة والمرئية: كالمذياع والتلفزيون والصحف والمجلات والدوريات والكتب بأنواعها المختلفة. وتشير الملاحظة اليومية أن الجمهور الاعلامي يتباين في مدى اهتمامه وتوجهاته نحو كل من الوسائل الاعلامية

المتاحة كما يلاحظ أيضاً أن اتجاهات هذا الجمهور تتباين وفقاً لتباين جوانب الرسالة الاعلامية في كل وسيلة أو أداة اعلامية على حدة. لقد لاحظ الباحثان أن بعض الصحف الصادرة لاتحظى بالاهتمام الكافي للقراء وعلى الرغم من التوظيفات المادية التي تتطلبها هذه الصحف فإنها لاتحقق غاية وجودها المرجوة أو المطلوبة وذلك يمثل فيما يمثل نوعاً من الهدر الاقتصادي والثقافي في اطار الحياة الاجتماعية.

وفي مكان آخر يلاحظ الباحثان أن بعض جوانب الرسالة الاعلامية الموجهة لاتحظى بالاهتمام الكافي ولاتلبي الحاجات الثقافية أو الاعلامية عند بعض شرائح المجتمع الاعلامي في سوريا، ويعود ذلك في جملة مايعود إليه إلى ضعف البرمجة والتخطيط الاعلامي الكافي لها. وفي حال وجوده فإنه لاينطلق من أسس موضوعية تقوم على مرتكزات الدراسات الميدانية التي تحدد أذواق ومتطلبات وحاجات شرائح الجمهور الاعلامي في سوريا أو في أقطار عربية اخرى. وتتحدد المسألة الاعلامية في وجود نظام اعلامي متعدد: صحافة ومذياع وتلفزيون ومجلات وفيديو وسينما وكتب ومسرح ونشاطات اتصالية اخرى كممارسة الرياضة وزيارة الأصدقاء. ويلاحظ في اطار هذا النظام الاعلامي تعدد المصادر الاعلامية بين مصادر عربية أو محلية أو أجنبية: الإذاعات العربية والاذاعات الأجنبية الناطقة بالعربية كمونتيكارلو واذاعة لندن وصوت أمريكا... إلخ. كما يلاحظ أيضاً تعدد الجوانب الاعلامية: كالبرامج الثقافية والترفيهية والرياضية والعلمية والتعليمية والدينية وبالتالي فإن مصادر هذه البرامج تتنوع بين برامج أجنبية وعربية ومحلية.

وفي الجانب الآخر يوجد جمهور اعلامي يتعدد في خصائصه وسماته وميوله واتجاته، إذ يمكن أن نميز بين جمهور الأطفال وجمهور الشباب وجمهور النساء كما يمكن أن نميز بين الجمهور وفقاً لتوزعه المهني: العمال، الفلاحون، الحرفيون، الأطر العليا والمهن العلمية الحرة. وفي المحصلة الأخيرة يجري لقاء وتفاعل بين النظامين: النظام الاعلامي بتنوعاته وخصوصياته والنظام الاجتماعي الذي يتمثل في الجمهور الاعلامي في إطار تنوعه الواسع وخصوصياته المتعددة.

والسؤال الأساسي الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: ماطبيعة العلاقة بين المرسل والرسالة والمستقبل؟ أي بين الوسيلة الاعلامية والرسالة الاعلامية التي تتمثل في النص الاعلامي: برنامج معين، نص مكتوب، ثم المستقبل الذي يتمثل في الجمهور الاعلامي الذي يستهلك الرسالة الاعلامية ويستقبلها.

إن تعرض الجمهور الاعلامي للرسالة الاعلامية يثير لديه جملة من ردود الأفعال

والمواقف السلوكية التي تتمثل في القبول والرفض، والاعجاب والاندفاع، أو اللامبالاة، أو التفهم، أو الازدراء. وكل ذلك مرهون بقدرة الوسائل الاعلامية المتاحة على تلبية حاجات واهتمامات الجمهور الاعلامي ومدى ملامستها لرغباته وتطلعاته وأنواقه. وحول ذلك السؤال الأساسي تدور أسئلة اخرى هي: مامدى قدرة الوسائل الاعلامية المتاحة على تلبية احتياجات جمهور الشباب؟ وبالتالي مامدى اقبال الشباب على التفاعل مع الوسائل الاعلامية المتاحة من تلفزة واذاعة وصحافة ومجلات؟ وبعبارة اخرى هل استطاع الشباب أن يجد في الوسائل الاعلامية الوطنية المتاحة مايلبي طموحاته واهتماماته وحاجاته؟ أم انه خلافاً لذلك لايجد في وسائل الاعلام الوطنية المتاحة مايلامس تطلعاته وطموحاته الثقافية والفكرية والترفيهية؟ وإذا كان يجد في بعض منها مايلبي هذه الحاجات فأي من هذه الوسائل الاعلامية المتاحة يحظى بتفضيله واهتمامه؟ ومامكان كل من هذه الوسائل الاعلامية في سلم تفضيل الشباب واهتمامه؟ وعلى التوالي هل استطاعت الوسائل الاعلامية الوطنية أن تأخذ مكانها ودورها بالمقارنة مع وسائل الاعلام الأجنبية؟ ويضاف إلى ذلك هل استطاع النص الاعلامي المحلي أو العربي أن ينافس النص الاعلامي الذي يصنع خارج الوطن؟ وأخيراً ماالجانب الاعلامي الذي يحظى باهتمام الشباب في كل وسيلة اعلامية متاحة: من صحافة وتلفزة واذاعة؟

إن الاجابة على هذه الأسئلة، التي تعكس في جملتها اشكالية البحث المطروحة، تتيح لنا في نهاية الأمر أن نقرر حدود وأبعاد المسألة الاعلامية في سوريا وخاصة فيما يتعلق بجمهور الشباب الاعلامي. وذلك يعني أننا نستطيع في النهاية أن نقرر شرعية الوسيلة الاعلامية التي تلبي طموح الشباب من جهة، كما يتيح لنا ذلك أن نقرر أيضاً نوع البرامج والمواد الاعلامية التي تلامس اهتماماتهم وتطلعاتهم من جهة اخرى.

ان اهتمام الباحثين بشريحة الشباب ودراستها لايعني في أي حال من الأحوال تجاهل أهمية الشرائح الاجتماعية الاخرى، إذ سبق لهما أن تناولاها بالدراسة في أماكن اخرى.

الدراسات السابقة.

يتوجب علينا من الناحية المنهجية أن نستعرض بعض نتائج الدراسات التي تيسر لنا الاطلاع عليها والتي يمكن لها أن تلقي الضوء على أشكالية البحث المطروحة.

تعد الدراسات التي أجراها الدكتور سعد عبدالرحمن في طليعة الأبحاث العربية العامة في مجال التلفزيون وتمكن الإشارة هنا إلى دراستيه في عام ١٩٧٢. حيث تمركزت الدراسة الأولى[٤] حول التلفزيون والمشاهد ١٩٧٢ وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آراء

الناس في برامج التلفزيون وشملت على ٣٤٠٤ مبحوثاً تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة وقد بينت الدراسة أن ٨ر٨٢٪ من أفراد العينة يشاهدون التلفزيون، وأن الاقبال يشتد يومي الخميس والجمعة. وقد حازت الأفلام العربية المرتبة الأولى في سلم تفضيل المبحوثين يليها في الأهمية المسرحيات العربية فالبرامج الدينية فالتمثيليات العربية فالمحلية.

وتناولت الدراسة الثانية[٥] مسألة العلاقة بين الشباب وبرامج التلفزيون وهي دراسة استطلاعية لبعض الحالات ١٩٧٢ وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة آراء الشباب الكويتي في برامج التلفزيون وشملت الدراسة على ١٠٤ شباب تراوحت أعمارهم بين ١٤ و١٩ سنة. وقد بينت الدراسة أن أفراد العينة يفضلون من بين البرامج التلفزيونية: المسلسلات، فالتمثيليات، فالمسرحيات العربية، فالمحلية، وبالتالي المسلسلات الأجنبية، فالمصارعة الحرة، فالأفلام العربية، فالأجنبية فالرياضية.

وفي السعودية تطالعنا دراسة منى حسين سراج[٦] حول أثر وسائل الاعلام على المجتمع السعودي المعاصر وقد شملت الدراسة عينة عشوائية طبقية من الذكور والاناث تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة في منطقة جدة عام ١٩٧٤. وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية: يستمع إلى المذياع ٣٣ر٨٨٪ من المبحوثين ويقرأ الصحف ٦٠٪ منهم، ويشاهد التلفزيون ٤٤٪ وأهم البرامج التي يشاهدها أفراد العينة هي بالتدريج المصارعة الحرة والكرة والمنوعات.

تجدر الرشارة إلى الدراسة المغاربية الجادة التي أجريت في القطر التونسي الشقيق، والتي شملت ثلاثة مستويات سوسيولوجية: في وسط حضري، وفي وسط عمالي، ووسط ريفي. وفي دراسة المستوى الأول المدينة نقع على البحث الميداني الذي قام به الدكتور مصطفى المنصوري حول: «انتقال المعلومات في مركز حضري» حيث أجرى الباحث دراسته على عينة تشتمل على مئة فرد من سكان المدينة وتتناول هذه الدراسة طبيعة العلاقة بين الجمهور الاعلامي ووسائل الاعلام المختلفة من مذياع وصحافة وتلفزيون. ثم يقوم الباحث بدراسة هذه العلاقة الاعلامية وفقاً لمتغيرات الجنس والثقافة والعُمر. ويبين البحث بالنتيجة أهمية التلفزيون وهيمنته على أفراد العينة بالقياس إلى الوسائل الاعلامية الاخرى، والنتيجة التي يصل إليها الباحث في هذا المجال هي الاقبال الجماهيري على التلفزة بغض النظر عن هويتها[٧].

وتجدر الإشارة أيضاً إلى البحث الذي أجراه الدكتور محمد علي الكمبي حول: «انتقال المعلومات في وسط عمالي». الذي يتناول فيه جوانب واسعة من القضايا التي تتصل بالاعلام والجمهور ودراسة تأثير عدد كبير من المتغيرات الثقافية والاجتماعية

وتأثيرها في تحديد طبيعة العلاقة بين الجمهور ووسائل الاعلام المختلفة. ويركز الباحث في دراسته هذه على دور وسائل الاعلام في تكوين الرأي العام والآراء الاتجاهات عند العمال ثم على دور وأهمية هذه الوسائل في امتصاص أوقات الفراغ عند العمال حيث يحظى التلفزيون بالدور الأكبر والأكثر أهمية في استقطاب العمال أثناء وقت الفراغ(٨).

وعن تأثير وسائل الاعلام في الريف نجد دراسة الدكتور محمد حمدان حول: «انتقال المعلومات في وسط ريفي». وهي دراسة ميدانية تدور في منطقة «منزل الحبيب» على عينة تتكون من مئة شخص من سكان المنطقة. وتشير هذه الدراسة إلى أهمية الدور الذي يلعبه المذياع في نقل المعلومات الذي يحتل المرتبة الأولى، يليه في ذلك التلفاز الذي يحتل المرتبة الثانية. أيضاً أهمية مصدر الرسالة الاعلامية (عربية أو أجنبية) في تحديد درجة قبولها من قبل الجمهور الريفي. وفي النهاية يشير البحث إلى سلم أفضليات الريفيين في التعامل مع البرامج التلفزيونية حيث تحتل البرامج الإخبارية المرتبة الأولى في سلم أفضليات العينة يليها الأفلام الأجنبية(٩).

وفي دراسة اخرى للدكتور عبدالله الرواشد حول: «الجمهور الريفي وتعامله مع الاعلام». وهي دراسة ميدانية أُجريت في تونس أيضاً وفي منطقة «أولاد صالح» عام ١٩٨٣، يدرس الباحث عينة تتألف من ١٠٠ شخص لتحديد طبيعة العلاقة بين وسائل الاعلام ودورها في الاتصال وهو يحاول، في أحد فصول هذه الدراسة، أن يحدد طبيعة العلاقة المعرفية بين الجمهور الريفي والوسائل الاعلامية. وبينت نتائج هذه الدراسة أن ٣٠٪ من أفراد العينة يعتقدون بأنهم يستفيدون من برامج التلفزيون. ويعتقد الشيوخ والكهول والنساء أن الأفلام والمسلسلات وبعض الأغاني والرقصات التي تبثها التلفزة التونسية تحرجهم عند المشاهدة عند وجود آخرين من أفراد الأسرة(١٠).

وفي الصحف تطالعنا دراسة عبدالله محمد أبوجلال حول: «دور وسائل الاتصال الجماهيري في التغير الثقافي». وهي دراسة ميدانية اجريت على عينة قوامها ١٩٣ مبحوثاً من أرباب الأسر في خمس قرى في منطقة سيدي مولى بولاية البليدة في الجزائر عام ١٩٧٧، وبينت الدراسة مايلي: يستمع إلى المذياع ٧٢٪ من المبحوثين، ويقرأ الصحف ٦٧٪ منهم، ويشاهد التلفزيون ٥١٫٨١٪، ويشاهدون الأخبار، فالمسلسلات والمسرحيات، فالبرامج الدينية. ويتردد على السينما ٢٨٪ من أفراد العينة(١١).

وفي السودان لابد من الإشارة إلى دراسة بشير حسين صالح: حول «دور وسائل الاعلام والتنمية الريفية في السودان في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٦»(١٢)، والتي اجريت على عينة قوامها ١٨٠ مبحوثاً من المستفيدين من خدمات الاعلام في مشروع الجزيرة

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي: ٦١٪ من أفراد اليعنة يشاهدون التلفزيون، ٦ر٩٥٪ منهم يستمعون المذياع، بينما يقرأ الصحف ٧ر٥٢٪.

وفي لبنان يمكن الإشارة إلى الدراسات التي أجراها عبدالرحمن عيسوي حول الآثار النفسية والاجتماعية للتلفزيون العربي ١٩٧٩، والتي هدفت إلى معرفة الآثار النفسية والاجتماعية التي يتركها التلفزيون على مشاهديه. واعتمدت الدراسة استخباراً متعدد الاختيارات بالمقابلة مع عينة قوامها ٣٨١ من الشباب اللبناني من طلاب المدارس الثانوية والجامعية الذين تتراوح أعمارهم بين ١١ - ١٨ سنة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: يفضل الشباب بين وسائل الاتصال الصحف والمجلات ٧٠٪، فالسينما ٦٤٪، فالتلفزيون ٦١٪، فالمذياع ٦٠٪، فالمسرح ٥٤٪. وأكثر البرامج تفضيلاً هي: البرامج الإخبارية فالأغاني ٦٦٪ فالمسريحات والبرامج التربوية والموسيقا ٥٧٪. ومن أهم الآثار النفسية للتلفزيون هي التخلص من العزلة والوحدة ٧٣٪ وزيادة الشعور بتحمل المسؤولية ٦٤٪. ومن أهم الآثار الاجتماعية له هي: فهم المشاهد للمشكلات الاجتماعية وتجنب الجرائم والمخالفات ٥٦٪ وفهم أفضل طرق التعامل مع الجنس الآخر ٥٧٪ وتكوين فكرة صالحة عن شريكة الحياة ٥١٪ وحل المشكلات العاطفية والاجتماعية ٣٧٪[١٣].

وفي مصر أجرى محمد عوض ابراهيم دراسة[١٤] حول دور التلفزيون العربي في التنمية الاجتماعية في الريف المصري وتناولت الدراسة عينة بلغت ١٨٣ من أرباب وربات الأسر في قريتي سلامون بحري وقبلي في محافظة المنوفية، وذلك في مصر عام ١٩٧٩. وبينت الدراسة مايلي: يستمع إلى المذياع ٩٨ر٩٣٪ من أفراد العينة ويلي ذلك التلفزيون ٢٢ر٧٣٪، فالصحف ٧٨ر٣٧٪ وأخيراً السينما ٣٧ر٤٪. وأظهرت هذه الدراسة أن أهم مصادر المعرفة في الريف المصري (عينة الدراسة) هي: المذياع ٦ر٨٩٪ فالتلفزيون ٢ر٧٣٪، فالاتصال الشخصي ٧ر٥٥٪ فالصحف ٢ر١٤٪.

الأسئلة التي تجيب عنها الدراسة:

في إطار التعدد القائم لوسائل الاعلام والاتصال المتاحة، وفي إطار تعدد الوظائف والأدوار والأهمية التي يلعبها كل منها في حياة الشباب والناشئة تطرح الدراسة أسئلة عديدة أبرزها:

١ - ماالمكان الذي يحتله كل من التلفزيون والمذياع والصحف والمجلات والسينما كل منها بالنسبة للآخر في عالم الشباب ووفقاً لمتغير الجنس؟

٢ – ماالفترة الزمنية التي يقضيها الشباب في مشاهدة التلفزيون؟
٣ – ماالقنال التلفزيونية التي يفضلها الشباب؟
٤ – ماالبرامج الإذاعية المفضلة عند الشباب؟
٥ – ماالمحطة الإذاعية المفضلة؟
٦ – مامدى مواظبة الشباب على قراءة الصحف؟
وماهي الصحيفة المحلية المفضلة لديهم؟
٧ – ماالجوانب الصحفية المفضلة لدى الشباب؟

الاطار المنهجي للدراسة

أولاً: حدود الدراسة:

الإطار المكاني: أجريت الدراسة في القطر العربي السوري وفي مدينة دمشق في اطار المعسكرات الصيفية الإلزامية التي تقيمها منظمة اتحاد شبيبة الثورة في سوريا بالتنسيق مع وزارة التربية.

الإطار الزمني: اجريت الدراسة في شهر تموز (يوليو) من صيف عام ١٩٩١ حيث بدأ العمل الميداني بتاريخ ١٩٩١/٧/٧ وانتهى في ١٩٩١/٧/١٥.

ثانياً: العينة:

اجريت الدراسة بطريقة المسح الشامل للشباب الذين يشاركون في المعسكر الصيفي التربوي في مدينة دمشق وهم من طلاب المرحلة الثانوية.

بلغ عدد المشاركين في المعسكر ١٨٥ طالباً وطالبة. وبلغت نسبة الذكور في عينة الدراسة ٥٥٪ مقابل ٤٥٪ للاناث. تقع أعمار الطلاب أفراد العينة المدروسة في الفئة العمرية الواقعة بين ١٤ – ١٨ سنة وهم من طلاب المرحلة الثانية (الأول والثاني الثانوي).

ينتمي ٨ر١٧٪ من أفراد العينة إلى آباء يحملون الشهادة الاعدادية، و٤ر٣٢٪ منهم إلى آباء يحملون الشهادة الثانوية، و٧ر٤٩٪ منهم إلى آباء يحملون شهادات جامعية.. كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (١)

توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري العمر والمستوى التعليمي للأب

الفئة العمرية / مستوى تحصيل الأب		١٤ - ١٥	١٦ فما فوق	المجموع
ابتدائية واعدادية	العدد	١٣	٢٠	٣٣
	٪	٣٩ر٤	٦٠ر٦	١٠٠
ثانوية	العدد	٣٠	٣٠	٦٠
	٪	٥٠	٥٠	١٠٠
شهادة جامعية	العدد	٥١	٤١	٩٢
	٪	٥٥ر٥	٤٤ر٥	١٠٠
المجموع	العدد	٩٤	٩١	١٨٥
	٪	٥٠ر٨	٤٩ر٢	١٠٠

ثالثاً منهج الدراسة وأدواتها.

يقع منهج الدراسة الحالية في إطار الدراسات الميدانية الاستطلاعية وقد تم اعتماد الأدوات التالية:

- استبانة بحث تحتوي على ثمانية عشر سؤالاً تغطي مواقف الشباب من وسائل الاعلام المختلفة في القطر العربي السوري: التلفزيون والصحافة والمذياع والمجلات والسينما والمسرح.
- تم تدريب فريق من طلاب الدراسات العليا والاجازة على اجراءات استجواب أفراد العينة وذلك في إطار المعسكر الإنتاجي التربوي السابع لكلية التربية الذين كلفوا بالإشراف مباشرة على تعبئة الاستمارات في معسكرات الشبيبة في مدينة دمشق.

نتائج الدراسة الميدانية.

أولاً: المكان الذي تحتله كل من الوسائل الاعلامية المتاحة في سلم أفضليات الشباب:

في إطار تعدد وسائل الاعلام المتاحة وتعدد أدوارها ووظائفها استهدفت الدراسة تحديد مكان ودور كل من هذه الوسائل الاعلامية في سلم التفضيل عند الشباب. ومن

أجل هذه الغاية تضمنت استبانة البحث السؤال رقم (١) والذي يدعو الطلاب أفراد العينة إلى ترتيب أحد عشر نشاطاً اعلامياً واتصالياً في سلم الأولوية والتفضيل وذلك باستخدام المتوالية العددية (١ - ٢ - ٣... إلخ) في ترتيب هذه النشاطات وهي: مشاهدة التلفزيون والاستماع إلى المذياع وقراءة الصحف والكتب والمجلات وريادة المسرح والسينما ومشاهدة الفيديو وممارسة الرياضة وزيارة الأقرباء والأصدقاء (تصف المتغيرات الأربعة الأخيرة بوصفها تمثل نشاطاً اتصالياً واعلامياً). ومن أجل تحويل المعطيات الكمية إلى صيغة كيفية تم اعتماد طريقة الأوزان المعروفة والتي تتمثل في اعطاء درجة لكل مرتبة تفضيلية وحساب مجموع الدرجات التي يحصل عليها كل متغير من هذه المتغيرات. وهي في مثالنا الحالي كما يلي: تم تخصيص أحدى عشرة درجة (عدد المتغيرات) للمرتبة الأولى، عشر نقاط للمرتبة الثانية وهكذا دواليك حيث تأخذ المرتبة الحادية عشرة نقطة وزنية واحدة. ومن أجل إيضاح هذه الطريقة لابد من سوق المثال التالي لمجموعة من الاجابات الافتراضية الخاصة بمتغير كالتلفزيون كما هو موضح في المثال التالي:

المرتبة المعطاة	التكرار	إجراءات حساب الوزن
١	١٣١	١٣١ * ١١ = ١٤٤١
٢	١٠	١٠ * ١٠ = ١٠٠
٣	٦	٦ * ٩ = ٦٣
٤	٥	٥ * ٨ = ٤٠
٥	٥	٥ * ٧ = ٣٥
٦	١٠	١٠ * ٦ = ٦٠
٧	٣	٣ * ٥ = ١٥
٨	٧	٨ * ٤ = ٣٢
٩	٢	٩ * ٣ = ٢٧
١٠	١	١٠ * ٢ = ٢٠
١١	٠	٠ * ١ = ٠

في المثال الافتراضي السابق حظي التلفزيون على ١٨٣٣ نقطة وزنية من أصل ٢٠٣٥ وهو الحد الأعلى للنقاط الممكنة أي بافتراض أن (١٨٥ مستجوباً في المثال الافتراضي السابق قد أعطوا التلفزيون المرتبة الأولى دائماً).

والنتيجة الحاصلة (١٨٣٣ نقطة للتلفزيون) تقارن بعدد النقاط التي تحصل عليها كل وسيلة اعلامية مذكورة في الاستبانة وهي حصراً إحدى عشرة وسيلة اتصال واعلام: كالمذياع والصحف والمجلات العلمية... إلخ. ومثل هذه الطريقة تتيح لنا أن نحدد بدقة المرتبة التي تحتلها كل وسيلة اعلامية بالقياس إلى اخرى باعتماد عدد النقاط النهائي التي تحصل عليها كل وسيلة اعلامية متاحة، كما تتيح لنا أن نكون رؤية شمولية لقراءة جدولية متميزة وهذا يعني أن الطريقة المبينة تأخذ بعين الاعتبار كافة الاجابات (المراتب) التي تحصل عليها كل وسيلة اعلامية على حدة.

ومن أجل المقارنة بين المراتب التي تحتلها وسائل الاعلام والاتصال المحددة في سلم تفضيل الشباب قمنا بحساب الدرجات التي حصل عليها كل متغير وتم تصنيفها في سلم أولويات وفقاً للأوزان الحاصلة ووفقاً لمتغير الجنس كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

جدول (٢)

النشاط الإعلامي الاتصالي	مرتبة التفضيل الحاصلة ذكور + اناث	المرتبة الحاصلة عند الذكور	المرتبة الحاصلة عند الاناث
مشاهدة التلفزيون	-١-	-٢-	-١-
ممارسة الرياضة	-٢-	١	٣
زيارة الأصدقاء	٣	٣	٢
قراءة الكتب	٤	٤	٨
مشاهدة الفيديو	٥	٦	٦
قراءة المجلات	٦	٧	٤
زيارة الأقرباء	٧	٥	٧
الاستماع للمذياع	٨	٩	٥
قراءة الصحف	٩	٨	٩
ارتياد السينما	١٠	١٠	١١
ارتياد المسرح	١١	١١	١٠

وكما هو مبين في الجدول أعلاه يحتل التلفزيون والرياضة وزيارة الأصدقاء المراتب الثلاثة الأولى في سلم أولويات الشباب (عند الذكور والاناث على السواء). وفي مقابل ذلك تحتل الصحف والسينما والمسرح المراتب الأخيرة في سلم اهتماماتهم على وجه

العموم. ويشير الجدول السابق أن الذكور أكثر تفضيلاً لمطالعة الكتب من الاناث: المرتبة الرابعة عند الذكور والمرتبة الثامنة عند الاناث. ويلاحظ هذا التباين فيما يتعلق بنشاط الاستماع إلى المذياع حيث يحتل المذياع المرتبة الخامسة عند الاناث مقابل المرتبة التاسعة عن الذكور.

العلاقة بين الشباب والتلفزيون.

تم تحديد أبعاد العلاقة بين التلفزيون والشباب في المستويات التالية:

١ - المكانة التي يحتلها التلفزيون بالقياس إلى وسائل الاعلام والاتصال الاخرى وقد تم تحديد ذلك أعلاه حيث احتل التلفزيون المرتبة الأولى في سلم تفضيل الشباب.

٢ - الفترة الزمنية التي يقضيها الشباب أثناء العطلة وأثناء المدرسة.

٣ - القنال التي يفضلها الشباب: مقارنة بين القنال الأولى والثانية.

٤ - البرامج التلفزيونية التي يفضلها الشباب على شاشة التلفزيون.

الفترة الزمنية التي يقضيها الشباب في مشاهدة التلفزيون.

تشير النتائج إلى طول الفترة الزمنية التي يقضيها الشباب أفراد العينة في مشاهدة التلفزيون أثناء العطلة المدرسية وأثناء المدرسة على حد سواء وقد تم حساب المتوسط الحسابي لعدد ساعات المشاهدة أثناء العطلة المدرسية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول ٣

المتوسط الحسابي لعدد ساعات المشاهدة أثناء العطلة المدرسية

	متوسط عدد ساعات المشاهدة أثناء المدرسة	متوسط عدد ساعات المشاهدة أثناء العطلة
ذكـــور	٣ر٥٨	٤ر٨٥
انـــاث	٢ر٩٥	٤ر٩٥
مجموع	**٣ر٣٥**	**٩ ر٤**

ويلاحظ من الجدول السابق أن أفراد العينة يشاهدون التلفزيون بمتوسط ثلاث ساعات وإحدى وعشرين دقيقة يومياً أثناء الفترة المدرسية وأن الذكور يشاهدون التلفزيون بدرجة أكبر من الاناث ويفارق قدره نصف ساعة تقريباً. ويشاهد الشباب وسطياً

التلفزيون لمدة أربع ساعات وخمسين دقيقة يومياً أثناء العطلة المدرسية ويلاحظ أن الاناث يشاهدن التلفزيون بدرجة أكبر بقليل من الشباب الذكور أثناء العطلة المدرسية.

القنال التي يفضلها الشباب.

يبث التلفزيون السوري برامجه التلفزيونية عبر قنالين وهما القنال العام الذي يبث برامجه باللغة العربية ثم القنال الثانية التي تبث برامجها باللغتين الفرنسية والانجليزية. وقد وزعت اجابات الشباب التفضيلية الخاصة بالقنالين في الجدول التالي:

جدول ٤

القنال التلفزيونية المفضلة

	افضل القنال العام	افضل القنال الأجنبية	المجموع
ذكور	٥١ر٤٪	٤٨ر٦٪	١٠٠
اناث	٦٥ر١٪	٣٤ر٦٪	١٠٠
مجموع	٥٨ر٥٪	٤١ر٥٪	١٠٠٪

يبين الجدول السابق أن أفراد العينة يفضلون القنال العام على القنال الناطق باللغة الأجنبية عموماً وذلك بفارق ١٠٪ من الأصوات لصالح القنال العام. ويبدي الذكور توازناً تقريبياً في مستوى تفضيلهم للقنالين بينما تذهب أكثرية الاناث إلى تفضيل القنال العام وذلك بنسبة ٦٥ر١٪ للقنال العام مقابل ٣٤ر٩٪ للقنال الأجنبي.

الأفلام العربية والأجنبية في سلم تفضيل الشباب.

لقد تبين في إطار الفقرة السابقة أن الشباب الذكور أكثر ميلاً إلى مشاهدة القنال الثانية بالقياس إلى الاناث وهذا يعني أنهم يميلون بدرجة أكبر من الاناث إلى تفضيل البرامج ذات الطابع الأجنبي. ومن أجل اختبار هذه النتيجة تضمنت استبانة البحث السؤال رقم (١١) والذي يهدف إلى قياس درجة تفضيل الشباب أفراد العينة بين الأفلام العربية والأفلام الأجنبية.

وقد تم استعراض نتائج هذا السؤال في الجدول رقم (٨) والذي يشير إلى تفضيل أفراد العينة للأفلام العربية حيث أبدى ٥٤ر٣٪ منهم تفضيلهم للأفلام العربية مقابل ٤٢ر٧٪

للأفلام الأجنبية. وتشير المقارنة بين اجابات الذكور والاناث إلى تفضيل الذكور للأفلام الأجنبية حيث أبدى ٦ر٥٦٪ منهم تفضيلهم للأفلام الأجنبية مقابل ٨ر٣٧٪ للأفلام العربية. وعلى خلاف ذلك أبدت الاناث تفضيلهن للأفلام العربية بنسبة ٢ر٧٢٪ مقابل ٧ر٤٢٪ للأفلام الأجنبية. وتشير النتائج السابقة فيما يتعلق بتفضيل القنال الأجنبي والأفلام الأجنبية إلى ميل الذكور نحو الثقافة الأجنبية على وجه العموم وذلك بالقياس إلى الاناث.

وهذه النتيجة ليست غريبة وتفسر على ضوء الفرضية السوسيولوجية التي تقول بأن الاناث أكثر ميلاً إلى تشرب وإنتاج الثقافة السائدة، بينما يميل الذكور إلى عنصر المغامرة والتجديد في إطار حياتهم الثقافية والاجتماعية، ولابد من الأخذ بعين الاعتبار درجة الحريات الواسعة التي يتميز بها الذكور في مجتمع ذكوري تقليدي بالقياس إلى الاناث، كما يمكن الأخذ بعين الاعتبار ميل الذكور إلى اعطاء اجابات أكثر موضوعية وأكثر جرأة فيما يخص التعبير عن القضايا والمسائل الثقافية والاجتماعية.

نوع البرامج التلفزيونية المفضلة عند الشباب.

لتحديد طبيعة العلاقة بين الرسالة الاعلامية التلفزيونية والشباب تضمنت استبانة البحث السؤال رقم (١٠) الذي يطلب من المستجوبين ترتيب سبع فئات من البرامج التلفزيونية وفقاً لسلم المفاضلة وقد تم ترتيب هذه البرامج وفقاً لمعيار الأوزان الذي تم تحديده سابقاً في الجدول التالي:

جدول ٥

البرامج التلفزيونية وفقاً لسلم تفضيل الشباب

نوع البرنامج التلفزيوني	مرتبة التفضيل الحاصلة ذكور + إناث	المرتبة عند الذكور	المرتبة الحاصلة عند الاناث
برامج رياضية	-١-	-١-	-٢-
برامج ترفيهية	-٢-	٢	١
برامج علمية	٣	٣	٣
برامج ثقافية	٤	٤	٤
برامج تعليمية	٥	٧	٥
برامج سياسية	٦	٥	٦
برامج اخبارية	٧	٦	٧

يشير الجدول السابق إلى احتلال البرامج الرياضية والترفيهية للمرتبتين الأولى والثانية في سلم أولويات الشباب، بينما تحتل البرامج الإخبارية والسياسية المرتبتين الأخيرتين. هذا ويلاحظ أن الذكور أكثر اهتماماً وتفضيلاً للبرامج السياسية من الاناث حيث تحتل البرامج السياسية المرتبة الرابعة عند الذكور مقابل المرتبة السابعة عند الاناث. ويمكن تسجيل نفس الملاحظة فيما يتعلق بالبرامج التعليمية التي تحتل المرتبة الأخيرة عند الذكور والمرتبة الخامسة عند الاناث (انظر الجدول رقم ٩).

العلاقة بين الشباب والرسالة الاعلامية للمذياع

البرامج الإذاعية التي يفضلها الشباب.

يبين الجدول التالي توزيع البرامج الاذاعية في سلم التفضيل عند الشباب.

ويلاحظ وجود توافق كبير في المراتب التي يحتلها كل من البرامج الإذاعية عند الذكور والاناث على حد سواء.

جدول ٦

البرامج الإذاعية المفضلة عند الشباب

نوع البرنامج التلفزيوني	مرتبة التفضيل الحاصلة ذكور + إناث	المرتبة عند الذكور	المرتبة الحاصلة عند الاناث
برامج ترفيهية	-١-	-١-	١
برامج ثقافية	-٢-	٢	٢
برامج تعليمية	٣	٣	٣
برامج اخبارية	٤	٥	٤
برامج سياسية	٥	٤	٥
برامج رياضية	٦	٦	٦

وبالمقارنة بين السلم التفضيلي للبرامج الإذاعية مع السلم التفضيلي للبرامج التلفزيونية يلاحظ أن البرامج الرياضية التلفزيونية تحتل المرتبة الأولى عندما يتعلق الأمر بالتلفزيون بينما تحتل المرتبة الأخيرة عندما يتعلق الأمر بالمذياع كما يمكن الملاحظة بأن البرامج السياسية والإخبارية تحتل المرتبتين الأخيرتين فيما يتعلق بالتلفزيون وماقبل الأخيرة بالنسبة للمذياع.

المحطة الإذاعية التي يفضل الشباب الاستماع إلى نشرة أخبارها.

تحتل النشرة الإخبارية للمذياع أهمية خاصة وذلك نظراً لعدة عوامل من أبرزها:

- ديمومة البث الإذاعي وتواصله المستمر.
- وجود عد كبير من المحطات الإذاعية العاملة وسهولة التقاطها.
- سهولة التعامل مع (الترانزستور) ونقله من مكان لآخر.

وقد بينت الأحداث السياسية والعسكرية أن الناس يعتمدون على جهاز المذياع في استقبالهم للاعلام الإخباري. وفي اطار تعدد محطات البث الإذاعي الأجنبي والعربي والمحلي تهدف الدراسة إلى معرفة مكان ودور المحطات المحلية والعربية بالقياس إلى المحطات الأجنبية الناطقة باللغة العربية كمونتيكارلو ولندن وصوت أمريكا. ومن أجل هذه الغاية تضمنت استبانة البحث السؤال رقم (٤) والذي ينص على مايلي: ماالمحطة التي تفضل الاستماع إليها عندما تريد معرفة الأخبار العالمية؟: محطات عربية... محطات محلية... مونتيكارلو... لندن... صوت أمريكا؟. وقد تم توزيع نتائج السؤال في الجدول التالي:

جدول (٧)
سلم تفضيل أفراد العينة لنشرة أخبار المحطات الإذاعية

المحطات الإذاعية	المرتبة الحاصلة مجموع أفراد العينة	المرتبة عند الذكور	المرتبة عند الاناث
مونتيكارلو	-١-	-١-	-١-
محطات عربية	-٢-	٢	٢
محطات محلية	٣	٤	٣
لندن	٤	٣	٤
صوت أمريكا	٥	٥	٥

يبين الجدول أن الشباب أفراد العينة يفضلون الاستماع إلى الأخبار التي تبثها مونتيكارلو حيث احتلت هذه المحطة المرتبة الأولى عند الذكور والاناث على حد سواء ويلاحظ الشيء نفسه فيما يتعلق بالمحطات العربية التي احتلت المرتبة الثانية دون تباين الجنسين. وفي الحين الذي تحتل فيه النشرة الإخبارية من لندن المرتبة الثالثة عند الاناث تحتل المرتبة الرابعة عند الذكور، ويعود تفضيل الشباب لإذاعة مونتيكارلو

لعدة أسباب فنية تتعلق بخاصية التنسيق بين هذه المحطة وبعض الوكالات العالمية للأنباء، وخاصة الوكالة الفرنسية للأنباء (فرانس برس).

الصحافة والشباب

مدى اقبال الشباب على قراءة الصحف.

بينت نتائج الدراسة أن ٢٠٪ من أفراد العينة يقرأون الصحف يومياً، وأن ٢٨ر٦٪ منهم يقرأون الصحف أكثر من مرة في الأسبوع و١٤٪ منهم يقرأون الصحف أكثر من مرة واحدة في الشهر، وفي مقابل ذلك بين ٣١٪ من مجموع أفراد العينة أنهم يقرأون الصحف بشكل عرضي بينما استنكف ٩ر٥٪ من أفراد العينة عن الاجابة (أنظر الجدول التالي):

جدول (٨)

مدى اقبال الشباب على قراءة الصحف وفقاً لمتغيري الزمن والجنس

عدد المرات / الجنس	يومياً	أكثر من مرة في الأسبوع	أكثر من مرة في الشهر	عرضياً	غير مبين	المجموع
ذكور	٢٠ر٧	٢٧ر٧	١٣ر٨	٢٨ر٧	٨ر٩	١٠٠
اناث	١٩ر٤	٢٩ر٧	١٤ر٢	٣٤ر٥	٢ر٣	١٠٠
المجموع	٢٠	٢٨ر٦	١٤	٣١	٥ر٩	١٠٠

الصحف المحلية في سلم تفضيل الشباب.

طُلب إلى أفراد العينة تحديد الصيغة التي يفضلون الاطلاع عليها وتم تحديد الصحف المحلية الرئيسية الصادرة في دمشق وهي: الثورة والبعث وتشرين ثم الصحف الاخرى التي لم يطلب تحديد هويتها وقد تم توزيع اجابات أفراد العينة في الجدول التالي:

جدول (٩)

الصحف التي يفضل الشباب قراءتها وفقاً لمتغير الجنس

الصحيفة / الجنس	الثورة	البعث	تشرين	صحف اخرى	غير مبين	المجموع
ذكور	١٧ر٣٤	١٧ر٣	٣٣ر٦	٢٩ر٥	٢	١٠٠
اناث	١٧ر٠٧	١٩ر٥	٢٨	٣١ر٧	٣ر٦	١٠٠
المجموع	١٧ر٢٢	١٨ر٣	٣١ر١	٣٠ر٥	٢ر٧	١٠٠

ويشير الجدول أعلاه إلى المكانة الهامة التي تحتلها جريدة تشرين في أوساط الشباب حيث حازت هذه الجريدة على ١ر٣١٪ من أصوات الشباب. ولاتوجد هناك فروق هامة بين الذكور والاناث في مستوى تفضيلهم للصحف المشار إليها حيث تحتل جريدة الثورة مكاناً يحاكي في أهميته المكان الذي تحتله جريدة البعث. وفي اطار الفروق الملاحظة بين الذكور والاناث يلاحظ أن الذكور أكثر تفضيلاً لجريدة تشرين من الاناث وأن الاناث أكثر تفضيلاً لجريدة البعث من الذكور.

الجوانب التي يفضلها الشباب في الرسالة الاعلامية الصحفية.

تم تحديد مستويات اجرائية للمادة الاعلامية الصحفية وهي تعبر إلى حد كبير عن طبيعة توزع المادة الاعلامية الصحفية في الصحف السورية وهي: الصفحة الأولى (أخبار وتعليقات سياسية) ثم صفحة الدراسات وصفحة التحقيقات والصفحة الأدبية والرياضة وأخيراً صفحة المنوعات (الصفحة الأخيرة). وقد طُلِب من أفراد العينة وضع هذه الجوانب في سلم تفاضلي متدرج وتم حساب الوزن الذي حصلت عليه كل صفحة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (١٠)
الصفحة التي يفضلها الشباب في الصحف

الصحيفة / الجنس	الصفحة الإخبارية السياسية	صفحة الدراسات	صفحة التحقيقات	الصفحة الأدبية	الصفحة الرياضية	الصفحة الأخيرة المنوعات
ذكور	٣٥١	٢٠٩	٢٢٤	١٩٤	٣١٥	٣٢١
المرتبة	(١)	(٥)	(٤)	(٦)	(٣)	(٢)
اناث	١٩٨	١٨٨	٢٣٩	٢١٢	٢٧٤	٤٨٦
المرتبة	(٥)	(٦)	(٣)	(٤)	(٢)	(١)
المجموع	٢٦٢	١٩٨	٢٣٢	٢٠٢	٢٩٤	٣٩٥
	(٣)	(٦)	(٤)	(٥)	(٢)	(١)

بين الجدول السابق أن اهتمام الشباب ينصب على الصفحة الأخيرة وهي الصفحة التي تحتوي على منوعات ترفيهية (ابراج، أقوال مأثوره، غرائب، كلمات متقاطعة).

ويلي الصفحة الأخيرة الصفحة الرياضية التي تحتل المرتبة الثانية ثم الصفحة السياسية (الصفحة الأولى) ثم صفحة التحقيقات وعلى التوالي الصفحة الأدبية وأخيراً صفحة الدراسات والبحوث العلمية.

كما بين الجدول السابق أن الذكور يولون الصفحة الأولى السياسية أهمية خاصة حيث احتلت هذه الصفحة المرتبة الأولى في سلم تفضيلهم، وعلى خلاف ذلك فإن هذه الصفحة تحتل مرتبة دنيا المرتبة الخامسة عند الاناث (المرتبة ماقبل الأخيرة).

خلاصة الدراسة.

من أجل رؤية شمولية وجيزة لنتائج البحث نسوق النقاط التالية:

١ - تشير الدراسة إلى أهمية التلفزيون في حياة الشباب وشغل أوقات فراغهم، حيث احتل التلفزيون المرتبة الأولى في سلم تفضيلهم وذلك بالقياس إلى جملة من النشاطات الاعلامية المتاحة. وعلى خلاف ذلك يلاحظ أن المسرح والسينما والصحف تحتل مكاناً هامشياً (المراتب الثلاث الأخيرة) في سلم تفصيل الشباب واهتمامهم.

٢ - بينت الدراسة أهمية الفترة الزمنية التي يقضيها الشباب في مشاهدة التلفزيون والتي بلغت حوالي خمس ساعات وسطياً (٤٫٨٥ ساعة) في اليوم الواحد أثناء العطلة المدرسية وحوالي ثلاث ساعات وثلث الساعة أثناء الدوام المدرسي. ويضاف إلى ذلك أن الشباب يفضلون القنال العام في التلفزيون السوري.

٣ - الشباب يفضلون البرامج التلفزيونية الرياضية والترفيهية التي تحتل المرتبتين الأولى والثانية، وعلى خلاف ذلك تحتل البرامج السياسية والأخبارية المراتب الدنيا في سلم تفضيلهم.

٤ - يفضل الشباب البرامج الإذاعية الترفيهية والثقافية بينما تحتل البرامج السياسية والرياضية المرتبتين الأخيرتين.

٥ - يفضل الشباب الاستماع إلى مذياع مونتيكارلو عندما يريدون الاستماع إلى نشرة الأخبار، وتحتل نشرات الأخبار السورية المرتبة الثالثة بينما يحتل مذياع لندن وصوت أمريكا المرتبتين الأخيرتين.

٦ - بينت الدراسة ضعف وتيرة اهتمام الشباب بالاعلام الصحفي حيث يوجد ٣٠٪ من الشباب الذين لايقرأون الصحف إلا بشكل عرضي وهناك ٢٠٪ من الشباب الذين يقرأون الصحف بشكل يومي منتظم.

٧ - صحيفة تشرين السورية هي الصحيفة المفضلة عند أفراد العينة حيث حازت هذه

الصحيفة بمفردها على ٣١٪ من مجموع النقاط، بينما حازت كل من البعث والثورة على ١٧٪ للأولى و١٨٪ للثانية من مجموع النقاط الحاصلة.

٨ - تحتل الصفحة الأخيرة في الصحف صفحة المنوعات المرتبة الأولى في سلم تفضيل الشباب تليها الصفحة المخصصة للأخبار الرياضية ثم الصفحة الأولى التي تعنى بالأخبار السياسية في المرتبة الثالثة.

ويمكن لنا أيضاً أن نستنتج من خلال النقاط السابقة أن الاعلام الرياضي هو الاعلام الذي يستحوذ على ميول الشباب واهتماماتهم بالدرجة الأولى يليه في ذلك الاعلام الترفيهي الذي يحتل المرتبة الثانية (مذياع - تلفزيون - صحف) ويلي ذلك الاعلام الذي يتصل بالثقافة. ويلاحظ أن الاعلام السياسي يحتل مرتبة دنيا غير متوقعة عند الشباب.

توصيات ومقترحات.

الدراسة الحالية في صيغتها الاستطلاعية تبرز نتائج مهمة. لقد هيأت لنا معرفة موقع وأهمية كل من وسائل الاعلام المتاحة في حياة الشباب وفي سلم اهتماماتهم وهي بالاضافة إلى ذلك هيأت لنا معرفة أهمية كل جانب من الجوانب الاعلامية في كل وسيلة اعلامية ومكانها في سلم ميول الشباب وأفضلياتهم. وإذا كانت هذه الدراسة تجيب على أسئلة متعددة فإنها تطرح عدداً كبيراً من الأسئلة: لماذا يفضل الشباب التلفزيون؟ لماذا يعزف الشباب عن قراءة الصحف؟ لماذا لايتردد الشباب كثيراً إلى دور السينما؟ لماذا يهتم الشباب بالاعلام الرياضي؟ لماذا لاتأخذ الجوانب السياسية في الاعلام أهمية خاصة عند الشباب؟ ماموقف الشرائح الاجتماعية الاخرى: فلاحون، عمال، طلبة جامعيون، مربون، من وسائل الاعلام المتاحة ومامكان كل منها في حياتهم الاجتماعية والفكرية؟ ويضاف إلى ذلك سؤال كبير وهو: ماطبيعة ومستوى تطور الاعلام في سوريا؟ ومثل هذه التساؤلات الجدية التي تطرحها هذه الدراسة تدفع الباحث إلى اقتراح مايلي:

١ - اجراء دراسات واسعة النطاق حول كل وسيلة اعلامية متاحة وتقصي جوانبها المختلفة.

٢ - اجراء دراسات حول كل جمهور اعلامي وتقصي جوانب اهتماماته وطبيعة تواصله مع الوسائل الاعلامية المتاحة.

٣ - أن تقوم الوزارات المعنية وخاصة وزارة الاعلام بتمويل وتشجيع مثل هذه الأبحاث

كخطوة أساسية لتطوير الحياة الاعلامية في سوريا، بما من شأنه أن يحقق الأهداف التربوية والسياسية والاجتماعية التي تطرحها الاستراتيجية الاعلامية في سوريا.

٤ - العناية الفائقة بالبرامج التلفزيونية نظراً للأهمية الثقافية والاعلامية التي يحتلها التلفزيون في حياة الناشئة والشباب وزيادة مساحة البرامج المخصصة لهم.

٥ - تطوير الاعلام الصحفي بما من شأنه تلبية احتياجات الشباب وميولهم الثقافية ودفع هذا النوع من الاعلام إلى احتلال مكانته المرموقة بين الوسائل الاعلامية الاخرى وتقصي مسألة عزوف شريحة واسعة جداً من الشباب عن قراءة الصحف.

٦ - تطوير البرامج الإذاعية وخاصة الاعلام السياسي وذلك بهدف حماية الشباب من تأثير وسائل الاعلام الأجنبية والتي تهدف إلى تعويم الثقافة العربية والتأثير سلبياً على عقول الشباب والناشئة.

٧ - زيادة الاهتمام بالاعلام المسرحي وهو أحد الأشكال الراقية للمسألة الاعلامية على المستوى الفكري والثقافي وزيادة عدد الصالات المسرحية وتمويل الأعمال الفنية وذلك بهدف تطوير أذواق الشباب فيما يتعلق بالفن المسرحي، وإيجاد العادات الإيجابية تجاه الفن المسرحي ورسالته.

٨ - وفي النهاية تقترح الدراسة إيجاد محاور اتصال وتنسيق بين وزارة الاعلام والجامعة والاستفادة من الطاقات العلمية الموجودة في الجامعة لدراسة وتطوير البرامج الاعلامية على كافة المستويات الصحفية والإذاعية والمسرحية والتلفزيونية وذلك بهدف إيجاد صيغة علمية أكثر تطوراً لمسيرة الحياة الاعلامية في القطر العربي السوري ولتبين احتياجات الشباب والناشئة والأطفال والراشدية في حدود الاستراتيجية التربوية الاعلامية المطروحة في القطر العربي السوري.

الهوامش والمراجع

١ – طلال محمد. «واقع الدراسات والبحوث الاعلامية في الوطن العربي»، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ادارة الثقافة، ندوة وسائل الاعلام وأثرها على المجتمع العربي المعاصر، دمشق، ١٩٩١، ص ٢.

٢ – المرجع السابق، ص ٢٥.

٣ – العويدات، حسين. «دراسة تأليفية: تحوصل الدراسات الميدانية الجديدة»، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، ندوة وسائل الاعلام وأثرها على المجتمع العربي المعاصر، دمشق، ١٩٩١، ص ٤٠.

٤ – سعد عبدالرحمن. «الشباب وبرامج التلفزيون: دراسة استطلاعية لبعض الحالات ١٩٧٢»، مراقبة البحوث والدراسات الاعلامية، وزارة الاعلام، الكويت، ١٩٧٢.

٥ – سعد عبدالرحمن. «التلفزيون والمشاهد ١٩٧٢: عرض وتحليل نتائج»، مراقبة البحوث والدراسات الاعلامية، وزارة الاعلام، الكويت، ١٩٧٢.

٦ – منى حسين سراج. «أثر وسائل الاعلام على المجتمع السعودي المعاصر»، جامعة القاهرة – كلية الاعلام، ١٩٧٤ (رسالة ماجستير).

٧ – المنصوري، مصطفى. «انتقال المعلومات في مركز حضري»، مجلة الاعلام العربي، العدد التاسع والعاشر، كانون الأول ديسمبر ١٩٨٥، حزيران يونيو ١٩٨٦، ص ص ١٤ – ٦٥.

٨ – الكمبي، محمد علي. «انتقال المعلومات في وسط عمالي»، مجلة الاعلام العربي، العدد التاسع والعاشر، كانون الأول ديسمبر ١٩٨٥، حزيران يونيو ١٩٨٦، ص ص ٦٥ – ١٥٦.

٩ – حمدان، محمد. «انتقال المعلومات في وسط ريفي»، مجلة الاعلام العربي، العدد التاسع والعاشر، كانون الأول ديسمبر ١٩٨٥، حزيران يونيو ١٩٨٦، ص ص ١٥٦ – ٢٠٨.

١٠– الرواشد، عبدالله. «الجمهور الريفي وتعامله مع الاعلام»، مجلة الاعلام العربي، الحادي عشر، كانون الأول ديسمبر ١٩٨٦، حزيران يونيو ١٩٨٧، ص ص ٥٩ – ١٠٨.

١١– عبدالله محمد أبوجلال. «دور وسائل الاتصال الجماهيري في التغير الثقافي: دراسة ميدانية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية»، جامعة القاهرة – كلية الاعلام، القاهرة: ١٩٨٧، (رسالة ماجستير).

١٢– بشير حسين صالح: «دور وسائل الاعلام والتنمية الريفية في السودان: دراسة تطبيقية على مشروع الجزيرة في الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٧٦»، جامعة القاهرة – كلية الاعلام، القاهرة، ١٩٧٧، (رسالة ماجستير).

١٣– عبدالرحمن عيسوي: «الآثار النفسية والاجتماعية للتلفزيون العربي»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩.

١٤– محمد عوض ابراهيم. «دور التلفزيون العربي في التنمية الاجتماعية في الريف المصري: دراسة تطبيقية على بعض قرى الريف المصري»، جامعة القاهرة – كلية الاعلام، القاهرة ١٩٧٩ (رسالة ماجستير).

شؤون اجتماعية
العدد ٤٩
ربيـع ١٩٩٦م
السنة ١٣

التمييز الجنسي في العـــراق

د. لاهاي عبدالحسين الدعمي *

مقدمـــة:

في مـجال علم الاجتمـاع والدراسات الاجتمـاعية التطبيـقية، ينبع الاهتمام بموضوع التمييز الجنسي Gender Discrimination مـــن الانتـقادات الحادة التي وجهت إلى واضـعي نظرية التـحديث أو التـمدن الاجتـماعي Modernization Theory. فقد كان للنتائج المتفائلة التي توصل إليـها العديد من الاجتـماعيين الأوائل ممن اهتم بنظرية التـحديث الاجتماعي رد فعل سلبي على جيل لاحق في الاجتماعيين ممن أصر على تسليط الأضـواء على الثـغـرات الكامنة في النظرية. ولعل من أهـم هذه الثغرات، ميل النظرية وبالتالي العديد من البحوث والدراسات التطبيقية التي أجريت في ضوئها إلى التـبسيط والتـعمـيم المفرط كما سنأتي على تفصيله.

بالنظر لقلة أو عدم توفر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في هذا المجـال على صـعيـد المرأة في الوطن العـربي والعـالم الإسلامي، فسنقـوم بمراجعة الدراسات ذات العلاقة بظهور ونمو نظرية التحديث الاجتماعي، ومن ثم الانتقادات التي وجهت إليها في عدد من البحوث التي اجريت في البلدان الصناعية المتقدمة. بعد ذلك، سنقوم بمراجعة البحوث والدراسات.

* كلية الآداب - جامعة بغداد.

ذات العلاقة في الوطن العربي والعراق، والتي تعرضت للموضوع بصورة من الصور، وليس بالضرورة أن كرست له كلية.

التمييز الجنسي في البلدان الصناعية المتقدمة

كما تقول الكاتبة فريزر[١] فإنه بقدر مايتعلق الأمر بالمرأة، فإن كل نساء العالم لازلن في طور التنمية. على الرغم من صحة هذا القول، فإن من الصحيح القول أيضاً إن الدراسات الاجتماعية المختلفة من وصفية وتحليلية وتوثيقية، المكرسة لدراسة أوضاع النساء قد ازدهرت في عدد كبير من البلدان الصناعية المتقدمة وذلك منذ مطلع الستينات. إلا أن الملاحظ على هذه الدراسات أنها قد تميزت بمسحة إيجابية متفائلة جـــاءت منسجمة مع مقولات وتوقعات عدد من الاجتماعيين الرواد ممن ساهموا مساهمة ذات دور حاسم بوضع الأسس الفكرية والتطبيقية للنظرية المشار إليها من أمثال مور[٢] وبلاك[٣] ولنسكي[٤]. فقد ذهب هؤلاء المنظرون إلى القول في أن ارتفاع مستويات التحديث الاجتماعي في أي مجتمع لابد أن يرتبط ارتباطاً إيجابياً بظاهرة تحرير النساء من الأدوار التقليدية التي يقمن بها لقاء أجر خارج المنزل. وبالتأكيد، فإن تمكين النساء من العمل لقاء أجر خارج المنزل لابد أن يؤمن لهن سلسلة من النتائج المؤدية إلى تحقيق قدر معين من الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي ذي العلاقة المباشرة بتعزيز وتمتين مكانتهن في المجتمع.

وقد اشتهر لنسكي على نحو التعيين بنظريته في المراتبية الاجتماعية Social Stratification حيث ذهب إلى أبعد مما ذهب إليه الآخرون ليقسم المجتمعات الإنسانية حسب مستوى تطورها التكنولوجي إلى ثلاثة أنواع: ١ - مجتمعات الصيد والجمع. ٢ - المجتمعات الزراعية. ٣ - المجتمعات الصناعية. وقد أوجز لنسكي المكانة الاجتماعية للمرأة في كل هذه المجتمعات بكونها تأخذ شكل الحرف U. ويرى لنسكي أنه في النوع الأول من هذه المجتمعات، فإن المكانة الاجتماعية للمرأة تكاد تكون مساوية للمكانة الاجتماعية للرجل. ويأتي هذا بسبب انخفاض درجة التنافس بين النساء والرجال في مثل هذه المجتمعات التي تتميز بندرة، إن لم يكن إنعدام مصادر الثروة التي يمكن أن تكون موضوعاً للتنافس. على النقيض من ذلك، فقد وصف لنسكي مكانة المرأة في المجتمعات الصناعية المتقدمة بكونها مساوية للمكانة الاجتماعية للرجل بسبب وفرة وشيوع مصادر الثروة التي وإن حصل التنافس من أجلها، فإنه يميل إلى أن يكون من نوع غير مؤذ أو غير تناحري. ويستفيض لنسكي في ذلك بالقول إن توفر

المصادر الطبيعية وغير الطبيعية للثروة يمكن الناس بمختلف الشرائح والأصول العرقية والعنصرية والدينية والقومية والطبقية والجنسية من الحصول على فرص أفضل في كل المجالات ومنها العائلة والعمل والمجتمع الكبير، فالمجتمع الصناعي المتنامي أو الآخذ في التحديث بحكم طبيعته وغناه مقاساً ذلك بدرجة التقدم الصناعي التكنولوجي قادر على أن يمنح النساء فرصاً أعظم لتحقيق مايتطلعن إليه. وأخيراً، فقد وصف لنسكي مكانة المرأة في المجتمع الزراعي في أنها تميل إلى أن تكون على أوطأ مايمكن أن تكون عليه بحكم قلة أو محدودية المصادر المتاحة من الثروة أمامها، مما يعطي الرجل القدرة على السيطرة التي تؤدي فيما بعد إلى اعتماد المرأة في مكانتها كلية على الرجل. يلاحظ أن لنسكي امتنع عن رسم العلاقة بين المكانة الاجتماعية للمرأة ومستوى التقدم التكنولوجي بصورة خطية، إلا أنه افترض أن المكانة الاجتماعية للمرأة في المجتمع تتناسب تناسباً طردياً مع ارتفاع المستوى التكنولوجي للمجتمع أو ارتفاع مستوى التحديث والتنمية الاجتماعية.

بالرغم من شيوع وإنتشار نظرية التحديث الاجتماعي إلا إن التفسيرات المتفائلة التي عمت بسببها سرعان ماأصبحت هي ذاتها هدفاً لانتقادات شديدة. وكانت دراسة أوبنهايم[٥] الرائدة خطوة جادة على هذه الطريق. ففي هذه الدراسة التي ركزت على مشاركة قوة العمل النسائية في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة من ١٩٠٠ - ١٩٦٠ باستخدام التعددات العشرية للسكان[٦]، خلصت أوبنهايم إلى أن النساء قد دخلن بصورة متزايدة مهناً نسوية مثل التعليم الابتدائي، التمريض، وأعمال السكرتارية. كما لاحظت أوبنهايم بأن سوق العمل قد تميز بالغزو التدريجي لظاهرة تأنيث العمل للفترة من ١٩٠٠ - ١٩٤٠ فيما سجلت هذه الظاهرة طفرة على نحو حاد في العقدين التاليين.

وفي دراسة أوسع، شملت عدداً من البلدان الصناعية المتقدمة[٧] ركزت على مشاركة قوة العمل النسائية للعقدين ١٩٥٠ - ١٩٧٠، فقد وجدت بليك[٨] أن الزيادة الحاصلة بحجم قوة العمل النسائية قد ارتبطت على نحو واضح لظاهرة تركز النساء في أعمال السكرتارية والذاتية وشؤون الأفراد، المبيعات والخدمات، اضافة إلى التعليم الابتدائي. هذا فيما لم تجد بليك مثل هذا التركيز للنساء في المهن الادارية والتخصصية العالية التي تؤمن دخلاً كبيراً في العادة. وقد ذهبت بليك إلى درجة القول إنه قد تم على مايبدو إقصاء النساء المشتغلات لقاء أجر خارج المنزل من المهن الادارية والتخصصية العالية بصورة كبيرة ومنظمة.

وقد درس سيمنوف وسكوت[٩] التغيرات الحاصلة في مشاركة النساء المشتغلات لقاء أجر في المهن الادارية والتخصصية العالية في أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية لعقد واحد من الزمن، ١٩٦٠ - ١٩٧٠. وقد وجد الباحثان أنه على الرغم من زيادة حصة النساء اللواتي دخلن ميدان المهن الادارية والتخصصية العالية، إلا أن العدد الفعلي للنساء اللواتي حصلن على مهن من هذا النوع قد تناقض حقاً.

وفي سلسلة من الدراسات التطبيقية التي استخدمت فيها عينات قومية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وجد كل من تريمان وتيرل[١٠] وفيذرمان وهوسد[١١]، أنه على الرغم من أن النساء والرجال قد وضعوا استثمارات متساوية في مجال التعليم الرسمي، وحصلوا نتيجة ذلك، على مهن متشابهة، فإن دخل النساء يقل كثيراً عن دخل الرجال. وقد عزا هؤلاء الباحثون مثل هذه النتيجة إلى ماعبروا عنه بانتشار ظاهرة «التمييز المباشر ضد النساء في سوق العمل».

وقد خلص تريمان وروس[١٢] إلى أنه لاوجود لتفسير مقنع لاستشراء ظاهرة التمييز الجنسي في المجتمع الإنساني. ويبدو أن من المعقول القول إن هناك عدداً من العوامل الاجتماعية ذات الطبيعة المؤسساتية، أي على صعيد مؤسسات العمل، التي أدت بالمحصلة إلى تحديد فرص النساء للحصول على مهن متساوية ومنافسة، وبالتالي دخل متواز لذلك الذي يحصل عليه الرجال.

ولعل الانتقاد النظري الأكثر حدة قد جاء على لسان الباحثة بلمبرك[١٣] والتي استهدفت أفكار لنسكي فيما يتعلق بالمجتمع الصناعي الجديد. فقد أصرت بلمبرك على أن المجتمع الصناعي الحديث على وجه الخصوص، يشجع ظهور أنواع متعددة من التفاوت أو المراتبية أو الطبقية والتدرجية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية على أساس الانتساب الطبقي، الانتماء القومي أو العرقي، الدين، وبالتأكيد على أساس الجنس. فالمجتمع الصناعي برأي بلمبرك، بحكم تمتعه بفائض في الموارد الطبيعية والبشرية يصعد المنافسة والصراع بين هؤلاء الذين يملكون هذه المصادر وأولئك الذين لايملكون مثل هذه المصادر. آنذاك، سيحاول المستفيدون والمستمتعون بأي قدر من مصادر الثروة أقصى مايمكنهم للمحافظة على مصالحهم وبالتالي قوتهم، فيما سيحاول المحرومون من ذلك العمل على اكتساب مايمكن اكتسابه، عنوة إذا تطلب الأمر. وكذلك الحال في الصراع الأزلي بين المرأة والرجل.

التمييز الجنسي في الوطن العربي

في مراجعة للدراسات الاجتماعية العلمية الموثقة حول المرأة والتمييز في الوطن العربي بصورة خاصة والعالم الإسلامي بصورة عامة، يتضح أنه لاوجود لدراسات متخصصة في هذا المجال. بل إن الزخم المتزايد في الدراسات الخاصة بالمرأة في هذا الجزء من العالم لايتعدى أن يكون وصفياً وتخمينياً. وفيما عدا الدراسات العامة، فإن هناك عدداً من الدراسات الوصفية التي ركزت على دخول المرأة في ميدان التعليم الرسمي والعمل لقاء أجر خارج المنزل[١٤]. نستثني من هذا، الموقف النظري الذي سجلته بوسروب استر الباحثة السويدية الأصل[١٥]، والذي أكدت من خلاله على أن النتائج الخطيرة التي ترتبت على الاجتياح السياسي والعسكري الرأسمالي الغربي لعدد كبير من البلدان النامية، -بضمنها الوطن العربي - فرض صيغ غير مألوفة في التمييز الجنسي مما لم تخبره مثل هذه المجتمعات من قبل. وقد استدركت بوسورب إشارتها بالقول إن للقيم والاعتقادات والمواقف الحضارية للمجتمعات المتنوعة دوراً في تشجيع المرأة وحثها على احتلال دورها الطبيعي والعادل في المجتمع.

الدراسات الاجتماعية والنساء في العراق

فيما يتعلق بالمرأة في العراق، فإنه لاوجود لدراسات اجتماعية مركزة ومتخصصة عموماً، ناهيك عما يمكن أن يقال بشأن الدراسات الخاصة بقضايا التمييز الجنسي على وجه التحديد. بدلاً من ذلك، فقد اشير إلى المرأة إشارات عابرة في معرض دراسات تناولت موضوعات سياسية وثقافية عامة. ونذكر في هذا المجال دراسة السيد العمري[١٦] والتي لاحظ فيها أن المرأة في العراق، عاشت ضمن نظام صارم للعزل الجنسي حتى العقود الأولى من القرن العشرين. ومعروف أن نظاماً من هذا النوع، بحكم الطريقة التي تأسس في ضوئها والمقومات التي تقرر أن يستند عليها، لايوفر إلا القليل والمحدود من الفرص للنساء من أجل التطور والنمو المتوازن. وفي دراسته المعنونة «جعفر أبو التمن ودوره في الحركة القومية في العراق للسنوات ١٩٠٨ - ١٩٤٥»، فقد أشار إلى الدراجي[١٧] إلى مشاركة النساء في أحداث ثورة العشرين بصيغة أفراد لاأسماء لهن ممن ساهمن في التغطية لبعض أبطال الثورة، أو ممن عملن على توفير الغذاء والملجأ للآخرين. وفي دراسة السيد بطوطة[١٨] التي استعرض فيها دور عدد من التنظيمات السياسية في العراق الحديث، فقد اشير إلى المرأة إشارات عامة مجتزأة مما أظهرها مقصاة تماماً من ميدان العمل

السياسي على الصعيد الرسمي أو العام وبخاصة في العقود الأولى من القرن العشرين. وقد أشار الدكتور سليم[١٩] إلى المرأة في دراسته الكلاسيكية حول مجتمع الجبايش وذلك ضمن الفصل الخاص بالنظام القرابي والعشائري. وفي هذه الدراسة، نلاحظ التأكيد على المكانة المنخفضة للمرأة حيث إن ثروة الرجل تقاس بعدد النساء اللواتي يمتلكهن ضمن نظام تعدد الزوجات. كما إن المرأة تُعطى مادة للتعويض في حالات ارتكاب جرائم القتل التماساً للعفو عن القاتل أو القتلة. وقد زودنا الدكتور البياتي[٢٠] بمعلومات مشابهة في دراسته حول مجتمع «شثاثة» المعنونة «**علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**». أما الدكتور الوردي[٢١] فإنه ينقل لنا باعجاب الصورة المتغيرة للمرأة في المجتمع العراقي خلال مرحلة الستينات. يصف الوردي العدد المتزايد للنساء الحضريات من غير المحجبات اللواتي كن يذهبن للدوام في المدارس أو للعمل في المؤسسات الرسمية للدولة بأنه جزء من ظاهرة قد تأثرت بزخم الحضارة الحديثة الآخذة في التوسع في العراق. طبقاً إلى الوردي، فإن رؤية عدد متزايد من النساء غير المحجبات، المتعلمات تعليماً رسمياً، والمشتغلات لقاء أجر خارج المنزل، يمكن أن يعتبر جزءاً من ظاهرة جديدة لم يخبرها المجتمع العراقي من قبل. ويبدو هذا على النقيض من نوع الحياة التي الفتها أجيال من النساء الأكبر سناً اللواتي أمضين حياتهن في مجتمع نسوي معزول لايتعدى مجال العائلة باعتباره الميدان الرئيسي للقيام بمختلف أنواع التفاعلات الاجتماعية. وقد لاحظت رسام[٢٢] أنه على الرغم من زيادة النساء المشتغلات لقاء أجر خارج المنزل منذ عام ١٩٦٨ في العراق، إلا إن ذلك لم يشمل كل ميادين العمل بل يتركز في مجال التعليم الابتدائي والتمريض.

الإطار النظري

بناءً على عدم توفر دراسات متخصصة لمعالجة وتوثيق ظاهرة التميز الجنسي في الوطن العربي عموماً والعراق خصوصاً، وفي ضوء النتائج التطبيقية للدراسات الخاصة بهذا الشأن في البلدان الصناعية المتقدمة، فقد صممنا هذه الدراسة لتقصي الظاهرة وتحديد مدى استشرائها في المجتمع العراقي وذلك في مجال التعليم الرسمي، والعمل لقاء أجر خارج المنزل، والتوزيع المهني للفترة من ١٩٦٧ - ١٩٨٨.

مفهوم التمييز الجنسي

لأغراض هذه الدراسة، فإن مفهوم التمييز[٢٣] عموماً يحدد على أنه الممارسات التي تقوم بها عدد من الجماعات المعينة لإيلاء جماعة ما معاملة خاصة. أما مفهوم التمييز الجنسي[٢٤] فيحدد على أنه المعاملة غير العادلة والمؤذية أو الضارة للأفراد والجماعات بسبب جنسهم. أما مقاييس التمييز فيمكن أن تشمل مستوى الدخل، البطالة، التوزيع المهني، والتفضيل في مختلف المجالات... إلخ.

طرق الدراسة.

فيما يتعلق بالدليل الإحصائي، ولأغراض هذه الدراسة فقد اعتمدنا على البيانات الاحصائية التي حصلنا عليها من وزارة التخطيط في سلسلة الكتاب السنوي للاحصاء للسنوات ١٩٦٧ - ١٩٨٨[٢٥]. يلاحظ في هذا المجال، جودة نوعية البيانات الاحصائية العراقية كما جاء ذلك بشهادة أكثر من مصدر علمي موثوق ومستقل[٢٦]. وقد استخدمنا عدداً من طرق القياس الاحصائي مثل طريقة معدل الاناث إلى الذكور (أي عدد الاناث في أي مجال من المجالات المشار إليها لكل مائة من الذكور). كما استخدمنا طريقة انعدام التشابه للعزل الجنسي[٢٧] Index of Dissimilarity of Gender Segregation حيثما أمكن ذلك، إضافة إلى النسب المئوية.

نتائج الدراسة

أ . التعليم الرسمي

تركز الدراسة هنا على درجة التمييز الجنسي في مجال التعليم الرسمي للفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٨. وقد أخذنا في هذا المجال مستويات القيد للاناث مقارنة بالذكور في مؤسسات التعليم الرسمي المعروفة في العراق حسب المرحلة. طبقاً إلى مبادئ وتوصيات الأمم المتحدة الصادرة في عام ١٩٦٧، فإن العراق يتبنى التصنيف التعليمي التالي[٢٨]: ١ - أمي. ٢ - يقرأ فقط. ٣ - يقرأ ويكتب. ٤ - تعليم ابتدائي. ٥ - تعليم متوسط. ٦ - تعليم ثانوي. ٧ - تعليم مهني. ٨ - دبلوم. ٩ - بكالوريوس. ١٠- دبلوم عالي. ١١- ماستر. ١٢- دكتوراه. ١٣- شهادة تخصصية عليا. ١٤- اخرى. ويزود الكتاب السنوي للاحصاء البيانات الاحصائية ذات العلاقة بسجلات القيد في مؤسسات التعليم الرسمي حسب المستوى التعليمي (أي حسب المرحلة) بالشكل التالي: ١ - رياض أطفال. ٢ - تعليم ابتدائي.

٣ – تعليم ثانوي. ٤ – معاهد معلمين. ٥ – الكليات والجامعات. ٦ – الدراسات العليا.

تظهر النتائج الاحصائية في هذا المجال، أن معدل الاناث إلى الذكور في رياض الأطفال قد ارتفع من (٧٧) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٧٠ – ١٩٧١ إلى (٩١) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٨ – ١٩٨٩. فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي، يلاحظ أن معدل الاناث إلى الذكور في المدارس الابتدائية قد ارتفع من (٤٢) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٦٨ – ١٩٦٩ إلى (٨٠) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٦٦ – ١٩٦٧ إلى (٦٣) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٨ – ١٩٨٩. وفي معاهد المعلمين، فقد ارتفع معدل الاناث إلى الذكور من (٧٦) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٦٦ – ١٩٦٧ إلى (١٣٣) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٨ – ١٩٨٩.

أما في مجال التعليم المهني، فيلاحظ أن معدل الاناث إلى الذكور من طلاب المدارس الصناعية قد انخفض من (١١) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٧٧ – ١٩٧٨ إلى (٧) اناث لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٨ – ١٩٨٩. ويبدو الوضع شبيهاً بما حدث في المدارس المهنية الزراعية حيث انخفض معدل الاناث إلى الذكور من (٩) اناث لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٧٨ – ١٩٧٩ إلى (٧) اناث لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٨ – ١٩٨٩. هذا على النقيض مما حصل في المدارس المهنية التجارية حيث ارتفع معدل الاناث إلى الذكور من (١٤٦) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٧٧ – ١٩٧٨ إلى (٣٤٤) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٨ – ١٩٨٩.

أما معدل الاناث إلى الذكور من طلاب جامعة بغداد، فقد ارتفع من (٣٨) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٦٦ – ١٩٦٧ إلى (٦٧) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٨ – ١٩٨٩. وقد ارتفع معدل الاناث إلى الذكور من طلاب الجامعات على الصعيد القطري أو الوطني من (٣٤) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٦٧ – ١٩٦٨ إلى (٥٤) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٧ – ١٩٨٨. وقد ارتفع معدل الاناث إلى الذكور من خريجي الكليات من (٤٤) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٧١ – ١٩٧٢ إلى (٨٢) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٧ – ١٩٨٨. وقد سجل معدل الاناث إلى الذكور من طلاب الدراسات العليا ارتفاعاً واطئاً حيث ارتفع من (١٣) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٦٦ – ١٩٦٧ إلى (٢٩) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٧ – ١٩٨٨.

من خلال النتائج الاحصائية المزودة أعلاه، يلاحظ عموماً أنه قد حصل ارتفاع في معدل الاناث إلى الذكور في كل المراحل التعليمية المذكورة قاطبة. إلا أن نظرة أكثر

دقة تظهر بوضوح أن الأرتفاع كان على أقصاه في المراحل الأولية ابتداءً من رياض الأطفال ومروراً بالتعليم الابتدائي، ومن ثم بدرجة أقل، في التعليم الثانوي. ويبدو هذا منسجماً تمام الانسجام مع الزيادة الملحوظة في معاهد المعلمين حيث يُعد الطلبة لمزاولة التعليم الابتدائي فقط. وتظهر النتائج الاحصائية الخاصة بمعدل الاناث إلى الذكور في مختلف المدارس المهنية أن هناك توجهاً جدياً نحو تشجيع الشابات على إمتهان أعمال السكرتارية والذاتية وشؤون الأفراد، كما ينعكس ذلك في النتائج الخاصة بالمدارس المهنية التجارية بالمقارنة إلى ماهو حاصل في المدارس الصناعية والزراعية. أما فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، فيلاحظ أنه على الرغم من تحقيق النساء لمعدلات نجاح كبيرة كما يستدل على ذلك من ارتفاع معدل الخريجات الذي بلغ (٨٢) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٧ - ١٩٨٨، فإن ذلك لم ينعكس بنفس الدرجة على التعليم العالي، حيث ازداد المعدل في هذا المجال بنسبة واطئة جداً. ويظهر مثل هذا الأمر نوعاً من المقاومة أو النكوص لدى الخريجات المؤهلات من النساء لمواصلة التعليم العالي، وبالتالي التمكن من تبوء المهن ذات الطابع التخصصي أو الاشرافي حيثما توجد السلطة والامتياز والاستقلال الذاتي النسبي في مجال العمل.

ب - العمل لقاء أجر خارج المنزل.

قبل استعراض النتائج الخاصة في هذا المجال، لابد من توجيه الاهتمام إلى أن ظاهرة العمل لقاء أجر خارج المنزل للمرأة في العراق تعتبر من الظواهر الجديدة نسبياً. تعود هذه الظاهرة في العراق إلى عام ١٩٢٦ عندما تم تعيين أول امرأة عراقية بصفة محامي[٢٩]. وقد تم بعد ذلك استخدام النساء بنسب واطئة جداً، بدأت بالتصاعد مؤخراً، وعلى وجه التعيين منذ منتصف السبعينات. طبقاً للكتاب السنوي للاحصاء، فقد ارتفع معدل الاناث إلى الذكور من المشتغلات لقاء أجر في مؤسسات الدولة حسب سنة الاشتغال من (٦) اناث لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٤٦ إلى (١٤) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٧٠. أما معدل الاناث إلى الذكور حسب مدة العمل في مؤسسات الدولة، فقد ارتفعت من (٥) اناث لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٧٣ لمن أمضت في الخدمة (٣٠) عاماً أو أكثر إلى (٢١) أنثى لكل (١٠٠) ذكر لكل من أمضت في الخدمة سبع سنوات أو أقل.

لأغراض هذه الدراسة، وخضوعاً لمدى توفر البيانات الاحصائية اللازمة، فقد تم احتساب معدل الاناث إلى الذكور في ثلاثة مجالات رئيسية: ١ - المنشآت الصناعية

الكبيرة. ٢ - مشاريع الماء والكهرباء. ٣ - مؤسسات الدولة ودوائرها المختصة. فيما يتعلق بالمنشآت الصناعية الكبيرة، فقد ارتفع معدل الاناث إلى الذكور من المشتغلات لقاء أجر (١٠) اناث لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٦٧ إلى (٢١) انثى لكل (١٠٠) عام ١٩٨٧. أما معدل الاناث إلى الذكور من المشتغلات لقاء أجر في مشاريع الماء والكهرباء فقد ارتفع من (١) أنثى واحدة لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٧١ إلى (١٠) اناث لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٧. وقد ارتفع معدل الاناث إلى الذكور من المشتغلات لقاء أجر في مؤسسات الدولة من (١٢) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٦٧ إلى (١٩) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٧٨، إلى (٤٢) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٧. ويلاحظ أن نسبة النساء المشتغلات لقاء أجر قد بلغت ٣٠٪ بالمقارنة إلى الرجال المشتغلين لقاء أجر وذلك عام ١٩٨٧.

من خلال المعدلات المبينة أعلاه، يمكن استنتاج أنه قد حصلت زيادة في نسبة النساء المشتغلات لقاء أجر خارج المنزل في مختلف مرافق العمل في العراق وهي زيادة متواضعة.

بهدف تركيز ضوء أكثر شدة على ظاهرة التمييز الجنسي أو التمييز ضد المرأة في العراق، فقد استخدمنا مقياس انعدام التشابه للعزل الجنسي. وكان هذا المقياس قد صمم لقياس مدى تركز النساء في صناعات معينة في مختلف مجالات العمل لقاء أجر خارج المنزل. في مجال المنشآت الصناعية الكبيرة، وكما يتضح من الجدول رقم (١)، فقد زادت درجة العزل الجنسي عبر السنوات من (٣٦) عام ١٩٧٠ إلى (٤٥) عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦، ثم انخفضت بخفة متناهية إلى (٤٤) عام ١٩٨٧. وهذا يعني أن أكثر من ٤٠٪ من النساء المشتغلات لقاء أجر في القطاع الصناعي وبالذات في المنشآت الصناعية الكبيرة قد تركزت في صناعات تتميز بسيادة النساء عددياً مثل الصناعات النسيجية، صناعة الملابس والصناعات الغذائية. ومما لاشك فيه، فإن توجهاً من هذا النوع لابد أن يؤثر على الفرص المتاحة أمام المرأة للحصول على المساواة أو العدالة في توزيع الموارد، كما أنه يسهل أمر وضع سياسات عمل لابد أنها ستنطوي على الكثير من مظاهر ووسائل التمييز ضد النساء. فحيثما تركزت أي من الشرائح الاجتماعية المتعددة، وبخاصة تلك التي تعاني من وضع غير عادل وغير سليم من حيث المبدأ، سهل أمر محاصرتها والتضييق عليها وإحكام الطوق حولها، وبالتالي ممارسة التمييز ضدها. والأنكى من ذلك، أن معالجة أوضاع من هذا النوع تميل إلى أن تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم. فعلى سبيل المثال، فإن أية محاولة لتقليل درجة العزل الجنسي

وبالتالي التمييز ضد النساء في القطاع الصناعي في المنشآت الصناعية الكبيرة لابد أن تستند على أساس نقل أو تحريك مايزيد على ٤٠٪ من قوة العمل النسائية بين مختلف أنواع الصناعات الوطنية السائدة. الأمر الذي يتطلب جهوداً مادية وغير مادية جبارة تتضمن إعادة تأهيل وتدريب قوة العمل القائمة بغية إيجاد البدائل المناسبة لها. ولما كان أمر معالجة مثل هذه الظاهرة مكلفاً جداً، بدا واضحاً أن محاولة اتقاء شر الظاهرة قبل استفحالها من خلال الوعي بخطورتها والقيام بما يلزم لوضع سياسات وبرامج عمل تستهدف مواجهتها من الآن. ويجري هذا لكي لايصبح من المستحيل يوماً ما معالجة الظاهرة وبخاصة إذا مابلغت درجة العزل الجنسي أكثر من ٧٠٪ كما هي الحال في بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية[٣٠]. ومما لاشك فيه، فإن تجاهل مثل هذه المشكلة والسماح لها بالنمو السرطاني لابد أن يؤدي إلى إيجاد شرائح محبطة من النساء الشغيلات اللواتي لايتمتعن، بل وقد لايستطعن التمتع - مهما بلغت محاولاتهن الفردية والشخصية - بالتكافؤ في الحصول على فرص العمل ولايشعرن بعدالة التوزيع.

وكذلك الحال فيما يتعلق بدرجة العزل الجنسي في مؤسسات الدولة ودوائرها المختصة. وكما يتضح من الجدول رقم (٢)، فإن درجة العزل الجنسي تبدو مستقرة في حدود (٤٠). وهذا يعني أن مايقرب من ٤٠٪ من النساء المشتغلات لقاء أجر خارج المنزل في مؤسسات الدولة، إنما يتركزن في عدد معين من هذه المؤسسات التي تتميز بسيادة النساء عددياً. من هذه المؤسسات التي تتركز فيها المرأة وزارة التربية، وزارة الصحة، ووزارة التخطيط. وتعمل النساء في هذه الوزارات بصورة رئيسية كمعلمات ابتدائية أو ثانوية، ممرضات، سكرتيرات أو كاتبات ذاتية وموظفات تنفيذيات.

جـ - المهنة.

بسبب عدم توفر البيانات الإحصائية اللازمة لاختبار درجة التمييز الجنسي في مختلف أنواع المهن أو على الأقل في عدد كبير نسبياً منها، فقد تم التركيز على قطاعين مهمين هما القطاع التعليمي، والقطاع الصحي.

القطاع التعليمي.

في هذا المجال، فقد تم إقصاء رياض الأطفال كلية من الدراسة بسبب كونها مجالاً مغلقاً للنساء. ولعل في هذا مايكفي من البلاغة في التعبير عن التمييز الجنسي ضد

المرأة والمجتمع في العراق على حد سواء. فاغلاق الباب تجاه الراغبين من الرجال ممن لايبالون أو حتى يرغبون بالعمل في هذا المجال لابد أن ينطوي على تمييز جنسي واضح. فضلاً عن ذلك، فإن وضعاً من هذا النوع يعدم الفرصة على أجيال من صغار السن في التفاعل الإيجابي والمساواتي مع طرفي المعادلة في الحياة الاجتماعية، المرأة والرجل.

فيما يتعلق بمعدل الاناث إلى الذكور من المعلمين في المدارس الابتدائية، فقد زاد من (٥١) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٦٧ - ١٩٦٨، إلى (٢١٤) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩. وقد ازداد معدل الاناث إلى الذكور من مدرسي الثانويات من (٤٧) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٦٧ - ١٩٦٨ إلى (١٢٣) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩. وقد ازداد معدل الاناث إلى الذكور في الجهاز التدريسي في الجامعات على الصعيد الوطني من (٢٢) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٧٠ - ١٩٧١ إلى (٢٩) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ كما ازداد معدل الاناث إلى الذكور من الجهاز التدريسي في جامعة بغداد من (٢٤) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٧١ - ١٩٧٢ إلى (٣٦) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩. وقد ازداد معدل الاناث إلى الذكور من الجهاز التدريسي في جامعة البصرة من (٤) اناث لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٧١ - ١٩٧٢ إلى (٢٠) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩. وقد ازداد معدل الاناث إلى الذكور من الجهاز التدريسي في جامعة الموصل من (١٠) اناث لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٧١ - ١٩٧٢ إلى (١٩) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩. يلاحظ مما تقدم أعلاه، أن معدل الاناث إلى الذكور قد زاد في مختلف مراحل التعليم الرسمي، إلا أنه ازداد بصورة ملحوظة في مجال التعليم الابتدائي وإلى درجة أقل، في مجال التعليم الثانوي، فيما بقي تمثيل النساء على صعيد التعليم الجامعي والعالي محدوداً جداً.

القطاع الصحي.

كما يتضح من الجدول رقم (٣)، فإن نسبة النساء المشتغلات لقاء أجر خارج المنزل في المهن الطبية قد ازدادت من ٢٨٪ عام ١٩٧٧ إلى ٤٤٪ عام ١٩٨٨. أما معدل الاناث إلى الذكور من المشتغلات لقاء أجر خارج المنزل في المهن الطبية فقد ازداد من (٣٩) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٧٧ إلى (٦٨) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٨. أما نسبة النساء المشتغلات من ذوات المهن الصحية فإنها تخبرنا بقصة

اخرى. ففي هـذا المجال انخفضت نسبة الانـاث من ٤٥٪ عـام ١٩٧٦ إلى ٣٧٪ عـام ١٩٨٧. وبالتطابق، فقد انخفض معدل الاناث إلى الذكور من ذوي المهن الصحية من (٨١) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٧٦ إلى (٥٦) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٧. إلا أنـه يلاحظ أن نسبة الاناث إلى الذكور في هذا المجال قد قفزت إلى ٧١٪ عام ١٩٨٨ فيمـا قفز معدل الاناث إلى الذكور إلى (٤٧) أنثى لكل (١٠٠) ذكر نفس العام. وحسب المعلومات المتوفرة لنا شخصياً، فقد تبلورت هذه الزيادة الضخمة بمعدل الاناث على الذكور من ذوات المهن الصحية نتيجة القيام بحملة وطنية كبرى استهدفت تحشيد أكبر عدد ممكن من الشباب للخدمة في المؤسسة العسكرية لمواجهة متطلبات الحرب للقوات المسلحة وبخاصة عندما دخلت سنواتها الأخيرة بين العراق وإيران، ١٩٨٠ - ١٩٨٨.

أما فيما يتعلق بالنسب المئوية للمشتغلين في المهن الطبية حسب الجنس، السنة، ونوع المهنة فإنها وكما يتضح في الجدول رقم (٤) تشير إلى ارتفاع نسبة الاناث من الأطباء المتخصصين تخصصات طبية عالية ببطء من ٢٣٪ عام ١٩٧٨ إلى ٢٦٪ عام ١٩٨٨. وقد ارتفع معدل الاناث إلى الذكور من الأطباء المتخصصين من (٢٩) أنثى لكل (١٠٠) ذكر و(٣٦) أنثى لكل (١٠٠) ذكر للفترتين المتتاليتين على التعاقب. أما نسبة الاناث من الأطباء الممارسين، فقد ازدادت باطراد من ٢٥٪ عام ١٩٧٨ إلى ٤٠٪ عام ١٩٨٨. أما معدل الاناث إلى الذكور في الأطباء الممارسين، فقد ازداد من (٢٣) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٧٨ إلى (٦٦) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عـام ١٩٨٨. ولقد ازدادت نسبة الاناث من أطباء الأسنان من ٤٨٪ عام ١٩٧٨ إلى ٥٦٪ عام ١٩٨٨ فيما ازدياد معدل الاناث إلى الذكور من أطباء الأسنان من (٩٢) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٧ إلى (١٢٧) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٨. أخيراً، فقد ازدادت نسبة الاناث من الصيادلة من ٧٢٪ عام ١٩٧٨ إلى ٧٥٪ عام ١٩٨٨. أما معدل الاناث إلى الذكور من الصيادلة فقد ازداد من (٢٦١) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٧٨ إلى (٢٩٥) أنثى لكل (١٠٠) ذكر عام ١٩٨٨.

يتـضح مما تقـدم، أن هناك تزايداً في نسب النسـاء المشـتـغـلات لقـاء أجـر في القطاعين الطبي وذوي المهن الصحية إلا أن من المؤكد أن الزيادة الحاصلة في الأخير تتعدى تلك التي ميزت القطاع الأول بصورة جلية. فمعدلات الزيادة في قطاع المهن الطبية سجلت أعلى مدياتها في المراتب الدنيا مثل الأختصاصيون الأطباء الممارسين، ثم أطباء الأسنان، فالصيادلة، وأخيراً الأطباء.

أما فيما يتعلق بدرجة العزل الجنسي المهني، وباستخدام نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٧، فقد وجدنا أن ذلك يصل إلى (٤١) حسب المهنة فيما يرتفع إلى ٤٣٪ حسب الصناعة. ويشير هذا إلى أن النساء المشتغلات لقاء أجر خارج المنزل يتركزن في فئتين مهنيتين رئيسيتين[٣١] تشمل الفئة الأولى: المتخصصين والمشتغلين التقنيين مثل: المعلمين والمضمدين والمحاسبين والفنيين. وتشمل الفئة الثانية المشتغلين في مجال الزراعة. مثل: العمال الزراعيين ومربي الأغنام والماعز والأبقار. أما في مجال الصناعة[٣٢]، فإن هذا المعدل يشير إلى تركز النساء المشتغلات لقاء أجر خارج المنزل في أحد المجالين التاليين: يشمل المجال الأول الزراعة ومايرتبط بها، فيما يشمل المجال الثاني صناعة المال والأعمال الخدمية ذات العلاقة. ويمكن أن نستدل من خلال ذلك على أن النساء الريفيات كثيراً مايتركزن في مجال العمل الزراعي ليؤدين أعمالاً زراعية أو رعوية فيما تميل نساء المدن إلى العمل كفنيات أو متخصصات من الدرجة المحدودة.

الخاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن هناك دليلاً لالبس فيه على وجود ظاهرة التمييز الجنسي ضد المرأة في العراق في مجال المنشآت الصناعية الكبيرة، مشاريع الماء والكهرباء، ومؤسسات الدولة. فعلى الرغم من الزيادة الكمية في نسب النساء المتعلمات في مختلف مراحل الدراسة باستثناء فرعي الدراسة في المدارس الصناعية المهنية والمدارس الزراعية المهنية، وعلى الرغم من الزيادة المماثلة في نسب النساء المشتغلات لقاء أجر خارج المنزل في المجالات المذكورة تواً، إلا أن نظرةً أكثر دقة كفيلة بتسليط الضوء على ظاهرة التمييز المهني والمؤسساتي لتوضيح أبعاد المشكلة. ففي مجال التعليم الرسمي، يلاحظ أن هناك تركيزاً على ضمان حق النساء فيما يمكن أن يسمى بـ«المستوى الضروري» للتعليم المتمثل في التعليم الابتدائي الذي يكفُل في العادة للاناث والذكور على حدٍ سواء. أما ارتفاع مستويات القيد في معاهد إعداد المعلمين حيث يؤهل الطلبة للحصول على مهنة مُعلِم ابتدائية، فدليل واضح على أن هناك سعياً منتظماً يستهدف تأنيث التعليم الابتدائي. ويبدو هذا منسجماً تماماً مع واقع إغلاق رياض الأطفال أمام المعلمين من الذكور بصورة تامة حيث تسيطر على هذا النوع من مؤسسات التعليم الرسمي، المعلمات من الاناث فقط. ويمكن ملاحظة نفس الاتجاه في المدارس المهنية حيث تشجع الاناث على غزو المدارس التجارية التي تؤهلهن للحصول

على مهن السكرتارية وشؤون الأفراد فيما يستمر في الانحدار المعدل الواطئ أصلاً للاناث من الطالبات في المدارس الصناعية والزراعية عبر السنوات خلال الفترة التي تغطيها الدراسة. وتظهر زيادات منظورة وإن كانت طفيفة في التعليم الجامعي حتى الوصول إلى مرحلة الدراسات العليا حيث لاتسجل النساء حضوراً ملموساً. أما في مجال العمل لقاء أجر خارج المنزل، فعلى الرغم من الزيادة الكمية في معدل الاناث إلى الذكور من المشتغلين في المنشآت الصناعية الكبيرة، مشاريع الماء والكهرباء، وبالتأكيد مؤسسات الدولة، فإن النتائج التي تم الحصول عليها من خلال استخدام مقياس انعدام التشابه للعزل الجنسي على صعيد المؤسسات والصناعات يظهر كما يوثق ظاهرة التمييز ضد المرأة. وقد تبين في هذا المجال، ان النساء يتركزن في مؤسسات صناعية معينة مثل صناعة النسيج، صناعة الملابس، والصناعات الغذائية. أما فيما يتعلق بمؤسسات الدولة، فإن ظاهرة التمييز تنعكس في جانب منها بتركز النساء في مؤسسات معينة مثل وزارة التربية ووزارة الصحة.. تليها في ذلك وزارة التخطيط. وكذلك الحال في القطاع الصحي، حيث تزداد معدلات الاناث إلى الذكور من المشتغلات لقاء أجر خارج المنزل في مجال التمريض، وفي المهن الطبية دون مستوى الطبيب الاختصاصي لنجد أن الاناث يسيطرن بمعدلات عالية على مهنة الصيدلة، تليها في ذلك مهنة أطباء الأسنان، فالأطباء الممارسون وأخيراً الأطباء المتخصصون.

وإذا كان لابد من كلمة نهائية، فإنه يمكن القول: إنه مالم يصار إلى إنجاز الإجراءات وسن التشريعات ووضع السياسات اللازمة بأسرع وقت ممكن، فلابد للظاهرة من أن تستمر في النمو بنفس الاتجاه، الأمر الذي ينذر بمستقبل قاتم للعلاقة مابين المرأة والرجل خارج ميدان العائلة. فمن الحقائق التي تكسب اهتماماً متزايداً، أن للتمييز الجنسي عموماً، والتمييز الجنسي ضد المرأة خصوصاً وبخاصة إذا ما مورس على نحو متعنت، أبعاداً شخصية واجتماعية ترتبط بمواقف إنسانية وأدبية وروحية هامة سواء كان ذلك في مجال العائلة، المدرسة، أو العمل لقاء أجر خارج المنزل. كما أن خطورة المشكلة ترتبط بصعوبة حلها كلما تقادم الزمن وتوالت الأيام.

جدول (١)
مقياس انعدام التشابه للعزل الجنسي للنساء المشتغلات لقاء أجر خارج المنزل بالمقارنة إلى الرجال المشتغلين لقاء أجر في المنشآت الصناعية الكبيرة حسب السنة

السنـــة	العـــزل
١٩٧٠(١)	٣٦
١٩٧١	٤٤
١٩٧٢	٤٢
١٩٧٥	٣٩
١٩٧٦(٢)	٤٠
١٩٧٩	٤٤
١٩٨٢(٣)	٤٠
١٩٨٤	٤٤
١٩٨٥	٤٥
١٩٨٦	٤٥
١٩٨٧	٤٤

المصدر: البيانات الاحصائية الأولية استلت من الكتاب السنوي للاحصاء، ١٩٦٨ - ١٩٨٨، وزارة التخطيط، بغداد - العراق.

(١) استخدمت العراق للسنوات ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٥، التصنيف الصناعي التالي:

١ - التعدين والاستخراج. ٢ - الصناعات الغذائية. ٣ - الكحول والمشروبات الغازية. ٤ - التبغ. ٥ - النسيج. ٦ - الملابس. ٧ - الجلود. ٨ - الأحذية. ٩ - الخشب والأثاث. ١٠- الورق والطباعة. ١١- المنتجات الكيماوية والنفط. ١٢- المنتجات غير المعدنية. ١٣- صناعات معدنية أساسية. ١٤- التصنيع وتصليح الآلات ماعدا الكهربائية. ١٥- تصنيع الآلات الكهربائية. ١٦- صناعات تحويلية اخرى. ١٧- تصليح الهواتف.

(٢) استخدام العراق للسنوات ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٩ التصنيف الصناعي التالي:

١ - التعدين. ٢ - الصناعات الغذائية. ٣ - النسيج. ٤ - منتجات الخشب. ٥ - الورق. ٦ - المنتجات الكيمياوية والنفطية. ٧ - المنتجات غير المعدنية. ٨ - الصناعات المعدنية. ٩ - المنتجات التحويلية. ١٠- الصناعات التحويلية. ١١- صناعات التصليح.

(٣) استخدام العراق للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧ التصنيف الصناعي التالي:

١ - التعدين والاستخراج. ٢ - الصناعات الغذائية. ٣ - الكحول والمشروبات الغازية. ٤ - التبغ. ٥ - النسيج. ٦ - الملابس. ٧ - المنتجات الجلدية. ٨ - الأحذية. ٩ - منتجات الخشب والأثاث. ١٠- الورق والطباعة. ١١- الصناعات الكيماوية ومنتجات النفط. ١٢- المنتجات غير المعدنية. ١٣- الصناعات المعدنية الأساسية. ١٤- الصناعات المعدنية. ١٥- الصناعات التحويلية وتصليح المكائن. ١٦- تصنيع الآلات الكهربائية. ١٧- تصنيع وتصليح معدات النقل. ١٨- القياس والسيطرة. ١٩- اخرى.

جدول (٢)

مقياس انعدام التشابه للعزل الجنسي للنساء المشتغلات لقاء أجر خارج المنزل بالمقارنة إلى الرجال المشتغلين لقاء أجر في مؤسسات الدولة حسب السنة

السنة	العزل
١٩٦٦	٤١
١٩٦٨	٤٣
١٩٧٢	٤٢
١٩٧٦	٤١
١٩٧٨	٤٠

المصدر: البيانات الاحصائية الأولية استلت من الكتاب السنوي للاحصاء، ١٩٦٨ - ١٩٨٨، وزارة التخطيط، بغداد - العراق.

(١) مؤسسات الدولة التي شملها هذا الجدول:

١ - القصر الجمهوري. ٢ - وزارة التخطيط. ٣ - وزارة المالية. ٤ - وزارة

الداخلية. ٥ – وزارة الخارجية. ٦ – وزارة التربية. ٧ – وزارة الصناعة. ٨ – وزارة التخطيط. ٩ – وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ١٠– وزارة الزراعة. ١١– وزارة البلديات. ١٢– وزارة العدل. ١٣– وزارة المواصلات. ١٤– وزارة الصحة.

جدول (٣)
توزيع النسب المئوية حسب الجنس ومعدل الاناث إلى الذكور من المشتغلين لقاء أجر خارج المنزل في القطاع الطبي وذوي المهن الصحية في المستشفيات حسب السنة

السنة	الجهاز الطبي			ذوو المهن الصحية		
	الاناث ٪	الذكور ٪	معدل أ – ذ(١)	الاناث ٪	الذكور ٪	معدل أ – ذ(١)
١٩٧٦	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٤٥	٥٥	٨١
١٩٧٧	٢٨	٧٢	٣٩	٤٧	٥٣	٨٧
١٩٧٨	٣٠	٧٠	٤٣	٤٨	٥٢	٩٣
١٩٨٠	٣٢	٦٨	٤٨	٤٦	٥٤	٨٦
١٩٨٣	٣٨	٦٢	٦١	٤٧	٥٣	٩٠
١٩٨٥	٣٦	٦٤	٥٧	٤٢	٥٨	٧٢
١٩٨٦	٣٨	٦٢	٦٠	٣٩	٦١	٦٤
١٩٨٧	٣٩	٦١	٦٣	٣٧	٦٣	٥٦
١٩٨٨	٤٤	٦٠	٦٨	٧١	٢٩	٢٤٧

المصدر: البيانات الاحصائية الأولية استلت من الكتاب السنوي للاحصاء، ١٩٧٥ – ١٩٨٨، وزارة التخطيط، بغداد – العراق.

(١) معدل ا – ذ: معدل الاناث إلى الذكور (عدد الاناث لكل مائة من الذكور).

جدول (٤)
توزيع النسب المئوية ومعدل الاناث إلى الذكور من المشتغلين لقاء أجر خارج المنزل في الجهاز الطبي حسب الجنس والسنة والمهنة: أطباء متخصصون، أطباء ممارسون، أطباء أسنان وصيادلة

السنة	أطباء متخصصون		أطباء ممارسون		أطباء أسنان		صيادلـــة	
	اناث ٪	معدل ا - ذ(١)	اناث ٪	معدل ا - ذ	اناث ٪	معدل ا - ذ	اناث ٪	معدل ا - ذ
١٩٧٨	٢٣	٢٩	٢٥	٣٣	٤٨	٩٢	٧٢	٢٦١
١٩٨٠	٢٣	٣٠	٢٨	٣٩	٤٩	٩٧	٦٩	٢١٩
١٩٨٣	٢٥	٣٣	٣٥	٥٤	٥٧	١٣٣	٧٤	٢٧٩
١٩٨٥	٢٤	٣١	٣٥	٥٣	٥٤	١١٥	٦٨	٢١٤
١٩٨٦	٢٥	٣٣	٣٧	٥٩	٥٣	١١٣	٦٩	٢٢٧
١٩٨٧	٢٦	٣٤	٣٧	٦٠	٥٤	١٢٠	٧٢	٢٦٣
١٩٨٨	٢٦	٣٦	٤٠	٦٦	٥٦	١٢٧	٧٥	٢٩٥

المصدر: البيانات الاحصائية الأولية استلت من الكتاب السنوي للاحصاء، ١٩٧٧ - ١٩٨٨، وزارة التخطيط، بغداد - العراق.

(١) معدل ا - ذ: معدل الاناث إلى الذكور (عدد الاناث لكل مائة من الذكور).

المصادر والهوامش.

١ - انظر: Fraser, Arvonne S. Women and Interntional Development: The Road to Nairobi and Back" in Sara E. Rix (ed.), The American Women: 1990 - 91, Status Report (New York: W. W. Norton and Company, 1990, PP. 287 - 30).

٢ - انظر: Moore, Wilbert E. Industrial Relations and Social Order (New Yorgk: The Macmillan Comany, 1946., PP. 21 - 23).

٣ - انظر: BlacK, Edwin (Yrl), The Dynamics of Modernization: A Study in Copmarative History (New York: Harper and Row Publishers, 1966, PP. 61 - 67).

٤ - انظر: Lenski, Gerhard E., Power and Privilege: ATheory of Social Stratification (New York: Mc Graw - Alll Book Company, 1966., PP. 100 - 117).

٥ – أنظر: Oppenheimer, Valrie Kin Cade, The Female Labor Force in The United States: Demographic and Economic Factors Governing its Growth and Changing Composition (Westport: Greenwood Press Publishers, 1970., PP. 25 - 38).

٦ – يُقصد بالتعددات العشرية للسكان التعدادات التي تجرى كل عشرة أعوام.

٧ – البلدان الصناعيةج التي شملتها الدراسة: استراليا، بلجيكا، الدانمارك، انكلترا، فنلندا، هولندا، نيوزلندا، النرويج، السويد، سويسرا، ألمانيا الغربية، النمسا، كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

٨ – أنظر: Balke, Judith, "The changing Status of Women in Developed Countries", in Cyril E. Balck (ed.). Comparative Modernization A Reader, (New York: The Free Press, 1976,. PP. 305 - 309).

٩ – أنظر: Semyonov, Moshe and Richard Ira Scott"Industral Shifts, Female Employment, and Occupational Differentiation: A Dynamic Model For American Vcities, 1960 - 1910", in (Demography, 20: 1983, PP. 163 - 176).

١٠ – أنظر: Treimann, Donald and Kermit Terrel "Sex and The Process of Status attainment: A Comparison of Working Women and Men" in (American Sociological Review, 40: 1975, PP. 174 - 200).

١١ – أنظر: Featherman, David L. and Rpbert M. Hauser, "Sexual ine qualities and Socioeconomic Achievement in The U. S., 1962 - 1973", in (American Sociological Review, 41 - 1976, PP. 462 - 483).

١٢ – أنظر: Treimann, Donald and Patricia A. Roos, "Sex and eaenings in industrial Society: A nine - nation Comparison", in (American Journal of Sociology, 89: 1983).

١٣ – أنظر: Blumberg, Rae Lesser, Stratification Socioeconomic and Sexual Inequality Elements of Sociology, A Series of Intrductions (Jawa: WM. C. Brown Company Publisher, 1981, PP. 45 - 49).

١٤ – أنظر: Collver, Andrew and Eleanor Langlois, "The Female Labor Force Participation in MetroPolitan Areas: An international Comparison", in (Economic Development and Cultural Change, 10: 1962, PP. 367);

5 Mock, Audrey Chapman and Nadia H. Youssef, "Egypt: From Seclusion to Limited Participation", in Women, Roles, and Status In Eight Countries, edited by Janet.

Zollinger Giele and Audrey Chapman Smock (New York: John Wiley and Sons, 1977, PP. 35 - 79);

Youssef, Nadia H., Women in Developing Soceties, (Berkeley: Population Monograph Services, No. 15. Institute of International Studies, 1974, PP. 25 - 39).

وهناك إشارات عامة وشاملة إلى عدد من المشاكل ذات العلاقة بمشاركة المرأة العربية في قوة العمل العربية. أنظر: عزام هندي «المرأة العربية والعمل: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية» في المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة

الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢، ص ٢٦٥ - ٣٠١).

١٥- أنظر: Boserup, Ester, Women,s Role in Economic Development, (Second Edition) (London: George Allen and Unwin Ltd., 1971, PP. 72 - 78).

١٦- العمري، خيري، حكايات سياسية من تاريخ العراق المعاصر (بغداد: دار الهلال، ١٩٦٩، ص ١٦ - ١٩).

١٧- الدارجي، عبدالرزاق، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة القومية في العراق: ١٩٠٨ - ١٩٤٥. سلسلة الشخصيات المشهورة رقم (٧). (بغداد: وزارة الثقافة والفنون، دار الحرية للنشر، ١٩٧٨، ص ٥٦).

١٨- أنظر: Batatu, Hanna, The Old Social Classes and The Revolutionary Movement of Iraq. A Study of Iraq,s Old Landed and Commercial Classes and Its Communists, Bathists, and Free Officers, (Princetion: Princeton University, 1978, PP. 1112 - 1125).

١٩- أنظر: سليم، شاكر مصطفى، دراسة انثروبولوجية لقرية من قرى الأهوار في العراق تستند إلى دراسة دكتوراه كانت قد قدمت إلى جامعة لندن، ١٩٥٥. (الطبعة الثالثة) (بغداد: دار العاني للطباعة، ١٩٧٠، ص ٧٥ - ٨).

٢٠- البياتي، علاء الدين جاسم، علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، (بيروت: دار التربية النشر، ١٩٧٥، ص ٣٧٤ - ٤٦٩).

٢١- الوردي، علي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي: بحث أولي لدراسة المجتمع العربي الكبير في ضوء النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع. (بغداد: مطبعة الرابطة، ١٩٦٥، ص ٦٢ - ٦٧).

٢٢- أنظر: Rassam, Amal, "Revolution Within Revolution: Women and The State in Iraq", in Iraq: The Contemporary State, Edited by Tim Niblock (New York: St. Martin,s Press, 1982, PP. 88 - 99).

٢٣- أنظر: Andersen, Margaret L. Thinking About Women: Sociological Perspectives on Sex and Gender (Second Edition) (New York: Macmillan Publishing Company, P. 115).

٢٤- المصدر السابق.

٢٥- أنظر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الكتاب السنوي للاحصاء (بغداد: وزارة التخطيط، ١٩٦٧ - ١٩٨٨).

٢٦- أنظر: Birks, J. S. and C. A. Sinclair, "The Challenge of Human Resources Development in Iraq", In Iraq: The Contemporary State, Edited by Tim Niblock (New York: St. Martins Press, 1982, PP. 241 - 255).

٢٧- أنظر: Shryock, Henry S., Jacob S. Siegal and Associates, The Methods and Materials of Demography, (Con Densed Edition) by Edward G. Stock Well, (New York: Academic Press, 1976, PP. 99).

٢٨- أنظر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٧ (بغداد: وزارة التخطيط، ١٩٧٨، ص ١)

٢٩- أنظر: Al-Sharqi, Amal, "The Emancipation of Iraqi Women", In Iraq: The

Contemporay State, edited by Tim Niblock (New York: St. Martins Press, 1989, PP. 74 - 87).

٣٠- أنـظـر: Fox, Mary Frank and Sharlene Hesse Biber, Women at Work, (Mayfield: Mayfield Publishing Company, 1984, PP. 121 - 127).

٣١- في مجال التوزيع المهني، يتبنى العراق التصنيف المهني الدولي الآتي:

١ - الاختصاصيون، الفنيون من ذوي المهارات.

٢ - التشريعيون، الموظفون الرسميون، الإداريون والمدراء.

٣ - الكتبة والمنفذون.

٤ - المشتغلون في المبيعات.

٥ - المشتغلون في الخدمات.

٦ - العمال الزراعيون، المشتغلون في الغابات، الحيوانات، وصيد الأسماك.

٧ - العمال الصناعيون.

٨ - المقاولون والمتعهدون.

(المصدر: وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للاحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٧، بغداد).

٣٢- في مجال الصناعة، يتبنى العراق التصنيف الصناعي الدولي الآتي:

١ - الزراعة، الصيد الغابات وصيد الأسماك.

٢ - التعدين والصناعات الاستخراجية.

٣ - الصناعات التحويلية.

٤ - الغاز والماء والكهرباء.

٥ - البنـاء.

٦ - النقل والخزن والمواصلات.

٧ - صناعات المال والتأمين وخدمات العمل.

٨ - الخدمات الاجتماعية.

(المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٨، بغداد).

«قراءة نقدية في القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بشأن الجمعيات ذات النفع العام»*

د. محمد عبدالله الركن **

مقدمة:

إن الحريات العامة بكافة صورها وأشكالها - مع تفاوتها في الأهمية - تعتبر أساساً وركيزة مهمة لقيام الأنظمة السياسية المعاصرة، والحفاظ عليها وحمايتها من الاعتداء، وتوفير الاستمتاع بها واجب أصيل ملقي على عاتق الدولة الحديثة. لذلك اهتمت دساتير الدول المعاصرة وبشتى أنواعها بإيراد باب أو فصل مستقل لهذه الحريات في ثناياها توجز فيه هذه الحريات والحصانات المصاحبة لها. ونظراً لطبيعة التشريع الدستوري فإنه ترك تفصيل أغلب هذه الحريات للسلطة التشريعية بإحالة الأمر إليها لوضع قوانين تنظم هذه الحريات ولاتنتقص منها أو تقيدها.

والحريات العامة للأفراد تنقسم إلى حريات أساسية وحريات ثانوية. تتمتع الطائفة الأولى بحماية ورعاية أكبر من الطائفة الثانية. ومن أبرز صور هذه الحماية إحالة أمر تنظيمها - كقاعدة عامة - إلى السلطة التشريعية والتي تمارس هذا الدور بإصدار قوانين تشريعية. فيمتنع على السلطة الإدارية ممثلة بالجهاز الإداري الحكومي الاعتداء عليها أو تناولها باجراءات لائحية أو قرارات فردية مستقلة.

---

* قدم هذا البحث وفاز في مسابقة العويس للدراسات والابتكار العلمي - الدورة الخامسة.

** مدرس القانون العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات.

ومن الحريات الأساسية: حرية الفكر التي تنتظم حرية الرأي، وحرية التعبير عنه وهما أمران متميزان، وإن لم تفرق بينهما بعض الدساتير كالدستور المؤقت لدولة الإمارات (م ٣٠). ذلك أن حرية الرأي مطلقة فللإنسان أن يعتنق من الآراء والأفكار ماقتنع به شخصياً، ولكن حرية التعبير عن هذه الآراء تخضع للقيود القانونية نظراً لأنه قد يقع التعسف في استخدامها. وتعتبر حرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات مظهرين من مظاهر حرية الفكر والتعبير الجماعي عن الرأي[١].

وجاءت المواثيق والاتفاقيات الدولية والاقليمية لتقرير حرية تكوين الجمعيات وجعلها حرية أساسية لابد وأن يتمتع الأفراد بها ولا يحرمون منها إلا في حالات الطوارئ وبشروط مقيدة للسلطة. فقررها صراحة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨ في المادة الثلاثين منه وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة الحادية والعشرين[٢].

كما كفلت الدساتير الوطنية حرية تكوين الجمعيات في ثنايا موادها. وإن كانت هذه الكفالة منضبطة بحدود القانون. فأسند الدستور أمر تنظيم هذه الحرية إلى السلطة التشريعية بالدولة. فالدستور الكويتي (م ٤٣) والدستور البحريني (م ٢٧) ودستور دولة الإمارات (م ٣٣) والدستور المصري لسنة ١٩٧١ (م ٥٥) نصت على حرية تكوين الجمعيات وحق الاجتماع مع إحالة شأن تنظيمها إلى المشرع العادي. فصدر في دولة الإمارات القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بشأن الجمعيات ذات النفع العام. وفي الكويت القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ والمعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٥ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والقانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٤ والمعدل بالقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٨ في شأن العمل في القطاع الأهلي. وفي البحرين المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ بشأن قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة. وفي مصر نظمت حرية تكوين الجمعيات بالقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة مع تنظيم الحق النقابي بالقانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦ والمعدل بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٨١ في شأن النقابات العمالية[٣].

ومن الجدير بالملاحظة أن نطاق تدخل الدولة في تنظيم أو تقييد حرية تكوين الجمعيات يتحدد عادة بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمر بها الدولة. فما قد يرفع من شأنه في تشريع وطني قد يقيد أو يحد في تشريع وطني

آخر. وإن كان ذلك لايتعارض مع حظر قيام بعض الجمعيات على الإطلاق أو حظر عضويتها على فئات معينة من المواطنين. فتحظر بعض التشريعات تكوين جمعيات شبه عسكرية أو اخرى تدعو إلى قلب نظم الدولة الأساسية أو تشجيع استخدام القوة لتغيير الدستور(٤).

وتُعَرَّف حرية تكوين الجمعيات بأنها: «حرية تشكيل جماعات منظمة لها وجود مستمر وتستهدف تحقيق أغراض معينة غير الحصول على ربح مادي»(٥). فتختلف بذلك هذه الحرية عن حرية الاجتماع والحق في التنظيم النقابي. فحرية الاجتماع المكفولة للأفراد تكون لوقت محدد ينقضي بعده هذا الاجتماع. أما حرية تكوين الجمعيات فتكون لها صفة الاستمرارية وإن لم تكن هذه الصفة مطلقة. فقد تنشأ الجمعية لمدة محددة ينقضي وجودها بعد تحقيقها للغرض من قيامها أو قد ينهي أعضاء الجمعية ذاتهم وجود هذه الجمعية اختيارياً.

ولابد من التفرقة بين الجمعية والنقابة لحصول الخلط بينهما مما يستتبع الخلط بين أهدافهما وأغراضهما. فالنقابة هي: «منظمة لمجموعة من العاملين ذات تنظيم مستمر علني تهدف إلى حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم وتحسين ظروف وشروط العمل»(٦). بينما الجمعية: «تتغيا النفع العام وتقوم بنشاط قريب من نشاط المرافق العامة وتخضع لإشراف وتوجيه ورقابة من جانب السلطات الإدارية في الدولة»(٧). ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن النقابات تعد من الأشخاص المعنوية العامة لكونها مرافق عامة مهنية فتتميز بذلك عن الجمعيات. فالنقابات المهنية توافرت فيها عناصر وخصائص الشخص المعنوي العام وذلك لتوليها مهمة من مهام السلطة الإدارية العامة وهي رقابة وتوجيه وتنظيم النشاط المهني الخاص. فتخضع هذه النقابات للقانون العام فيما يخص تنظيم المهنة أو نشاطها وتخضع للقانون الخاص إذا تعلق الأمر بمصالح أعضاء هذه النقابة(٨). وأقر الدستوران الكويتي والبحريني الحق في تكوين الجمعيات والنقابات وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون مع عدم جواز اجبار أحد على الانضمام إليها. وتفرد الدستور البحريني بإضافة فقرة عدم جواز الاجبار على الاستمرار فيها. واقتصر دستور الإمارات على كفالة حق تكوين الجمعيات وسكت عن حق تكوين وإنشاء النقابات.

ولقد جارت دولة الإمارات العربية المتحدة التوجه العالمي السائد بكفالة حرية تكوين الجمعيات – كما اسلفنا – فأصدرت التشريعات اللازمة لتنظيم هذه الحرية المكفولة دستورياً. وإن كان العمل التطوعي الصادر عن الأفراد والمبتغى النفع العام سابق على

قيام دولة الاتحاد وليس كما أشار أحد الكتاب بأنه بدأ في العام الذي صدر به القانون وهو ١٩٧٤. مريداً بذلك التدليل على أن القوانين والتنظيمات التشريعية صدرت في دولة الإمارات قبل نشأة الحرية التطوعية[٩].

واليوم بعد مرور مايزيد على العشرين عاماً على القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤ بشأن الجمعيات ذات النفع العام فإن من الصواب دراسة هذا القانون مقارناً - ماأمكن ذلك - بالقوانين الاخرى الشبيهة وتحليل نصوصه بما يتلاءم مع الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي المتطور الذي بلغته الدولة وتنشده قيادتها. فالقانون - كقاعدة عام - هو تعبير عن هذه الأوضاع والتي لايتصور استقرارها وجمودها على حال معين. فكان لابد من شرح جوانب هذا القانون ذي الصلة بحرية أساسية من حريات الأفراد ونقد أوجه القصور فيه لتلافيها وتطويرها بما يفسح المجال لحرية أوسع وممارسة أكثر نضجاً.

وقد أوضحت دراسات سابقة أن القانون المنظم لحرية تكوين الجمعيات في دولة الإمارات والدول الخليجية الاخرى له تأثير على الأوضاع القائمة في الجمعيات التي يتولى هذا القانون تنظيمها. ففي دراسة ميدانية لراشد محمد راشد أجراها على عشرين جمعية ذات نفع عام بدولة الإمارات[١٠]، اتضح أن هذه الجمعيات تعتقد بوجود أثر متوسط للقوانين واللوائح المنظمة لنشاطها مع التأكيد على الحاجة لتطويرها وتعديلها، وأشارت دراسة اخرى للدكتور باقر النجار حول العمل التطوعي في دول الخليج العربي[١١] إلى تخلف بعض الأنظمة والتشريعات التي تحكم هذا العمل عن التطورات الحاصلة في المجتمعات الخليجية مع ضعف الوحدات الإدارية بوزارات العمل والشؤون الاجتماعية في القيام بواجباتها.

فدعت كل الاعتبارات السابقة لمثل هذا البحث وخصوصاً أنه - على حد علم الباحث - لم تجر أية دراسة قانونية للقانون الاتحادي الخاص بالجمعيات ذات النفع العام حتى الآن، مما يجعل دراستها ضرورية وشاقة في آن واحد.

وسوف أتناول دراسة هذا القانون بالتقسيم التالي:

- **المبحث الأول** : صياغة القانون (٦) لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته.
- **المبحث الثاني**: إنشاء الجمعيات.
- **المبحث الثالث**: حقوق الجمعيات وواجباتها.
- **المبحث الرابع**: إنتهاء الجمعيات.
- **الخاتمة**.

المبحث الأول : صياغة القانون رقم (٦) لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته.

لقد كان لصدور القانون المنظم لحرية تكوين الجمعيات في مرحلة مبكرة من عمر التنظيم التشريعي بدولة الإمارات أثر في الصياغة الفنية للقانون ووجود قصور فيها تدعو الضرورة والتطور الذي شهدته الدولة إلى مراجعتها وتلافيها. فالقانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤ في شأن الجمعيات ذات النفع العام يقع في ٤٥ مادة تضمها ستة أبواب:

– الباب الأول يضم ١٩ مادة يفترض أن تكون تمهيدية. ويتناول هذا الباب تعريف الجمعية ذات النفع العام بأنها: «كل جماعة ذات تنظيم له صفة الاستمرار لمدة معينة أو غير معينة تؤلف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين»، وشروط إنشائها وكيفية التقدم بطلب الإشهار والعضوية في الجمعية ومزاياها وحق الاندماج والمحظورات ودور الوزارة في رقابة وتوجيه أنشطة الجمعية والاحتفاظ بالسجلات والدفاتر.

– أما الباب الثاني فيضم مادتين خصصتا لمجلس الإدارة توضحان الحد الأدنى لعدد أعضائه والحد الأقصى لمدة العضوية والمحظور على عضو مجلس الإدارة.

– وتناول الباب الثالث، والذي يتضمن خمس مواد، الجمعيات العمومية من حيث تكوينها وشروط صحة انعقادها واختصاصاتها والدعوة للجمعية العمومية العادية وغير العادية واختصاصات هذه الأخيرة.

– وتناول الباب الرابع في تسع مواد تنظيم المسألة المالية. فنظم هذا الباب موارد الجمعية والحقوق الواردة على أموالها وتقديم الحساب الختامي ومشروع الميزانية والإعانات التي تقدمها الوزارة للجمعيات وجمع التبرعات والمحظور على الجمعية في الشؤون المالية.

– أما البابان الخامس والسادس فتناولا حل الجمعية والأحكام الختامية. فالباب الخامس يضم ثلاث مواد تطرقت إلى أسباب الحل للجمعية ومجلس الإدارة، ونوعي الحل: الإداري والاختياري، ومآل أموال ومستندات الجمعية بعد حلها. أما الباب السادس فيضم ست مواد تبين نطاق سريان القانون والعقوبات المقررة لمخالفي أحكام القانون ومنح موظفي وزارة العمل صفة الضبطية القضائية.

ومن هذا الاستعراض الموجز لأبواب القانون يمكن إبداء الملاحظات التالية التي تتعلق بالإطار الفني والشكلي لهذا التشريع. فالقانون بداية يضم ستة أقسام أُطلق على كل منها اسم باب باستثناء السادس منها الذي وسم بالفصل. ولاندري سبباً لهذه المغايرة. فالصياغة الفنية للتشريعات عادة ماتقسم التشريع إلى أبواب

تشتمل على فصول، فيفضل استخدام صيغة الباب للقسم السادس من القانون وذلك ضبطاً للصياغة.

كذلك درج القانون في تسميات أبوابه على استخدام صيغة المفرد عند تناوله الجمعيات ذات النفع العام. فترد كالتالي: «إنشاء الجمعية»، و«حل الجمعية» وكذلك ففي ثنايا مواد القانون كان الاستخدام لصيغة المفرد. سوى أن الباب الثالث عنون باسم «الجمعيات العمومية» بصيغة الجمع مع أن المواد التي يضمها هذا الباب تستخدم صيغة المفرد. فلضبط الصياغة على نفس النسق يفضل تسمية هذا الباب بباب «الجمعية العمومية».

ومن ضمن القصور في التسميات يلاحظ أن الباب الأول المعنون بـ«إنشاء الجمعية»، وهو أطول الأبواب، لايعبر عنوانه عما ورد تحته في المواد من ١ - ١٩. إذ يضم الباب إضافة إلى كيفية الإنشاء واجراءاته. تعريفاً للجمعية والمحظورات على الجمعية وإدماج الجمعية وحقوق الوزارة قبل الجمعية وغير ذلك من النقاط التي لايمكن ادراجها تحت مسمى «إنشاء الجمعية».

وبخصوص تقسيمات الأبواب وترتيبها فيلاحظ خلو القانون من باب تمهيدي يتناول التعاريف المعمول بها في شأن الجمعيات ذات النفع العام. فيوضح هذا الباب المصطلحات الواردة في صدر القانون، فيأتي بالكلمات والعبارات والمعاني المقصودة قرين كل منها. لذا نجد أن القانون الحالي يُعَرِفْ الجمعية ذات النفع العام في المادة الأولى منه ويقدم تعريفاً للوزير في المادة الثانية ويتطرق إلى تعريف الوزارة في ثنايا المادة الثالثة. فكان من المستحسن إيراد مثل هذا الباب في صدر القانون

كذلك يخلو القانون من القواعد العامة التمهيدية التي تحدد نطاق سريان القانون والفئات التي لاتسري عليها مواد القانون، إما لكونهم يخضعون لقوانين وأنظمة اخرى أو لاعتبارات معينة، وتحدد الجهة المختصة بالوزارة بمتابعة شؤون الجمعيات ذات النفع العام، وضمان حرية الانضمام أو الانسحاب من الجمعية.

يضاف إلى ذلك أن ترتيب الأبواب جاء مخالفاً في جزء منه للمعتاد في الصياغة الفنية للتشريعات ذات الصلة بتكوين الجمعيات أو العمل النقابي. فقد أورد القانون أحكام مجلس الإدارة في الباب الثاني سابقاً بذلك أحكام الجمعية العمومية والتي وردت في الباب الثالث. مع أن المنطق والصياغة الصحيحة تستلزم تقديم أحكام الجمعية العمومية باعتبارها الجهة التي ترسم السياسة العامة للجمعية، ومامجلس الإدارة إلا منفذ لهذه السياسة وخاضع لرقابة ومساءلة الجمعية العمومية.

وعند النظر في ثنايا مواد القانون يلاحظ قصور الصياغة وعدم ضبطها في بعض المواد. فعلي سبيل المثال توضح المادة الثانية من القانون شروط إنشاء الجمعية وهي العدد والسن والأهلية وحسن السيرة والسلوك. سوى أن الشرط الرابع بحاجة إلى إعادة صياغةلأن قراءته بالشكل الذي ورد في القانون تفضي إلى نتائج غير منطقية. فالنص القائم يذكر «٤ – أن يكون العضو محمود السيرة وحسن السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة مالم يكن صدر عفو عنها وعن أثارها الجنائية أو رُدّ إليه اعتباره، ولاتسري هذه الشروط على الجمعيات المؤلفة من الأشخاص الاعتباريين». فالفقرة الأخيرة من هذا الشرط وهي «ولاتسري هذه الشروط على الجمعيات المؤلفة من الأشخاص الاعتباريين» قد تم دمجها في نص الشرط ذاته مما قد يوحي أن عدم السريان ينصرف لهذا الشرط وحده دون الشروط الثلاثة الأولى بخلاف المنطق والمعمول به وهو إعفاء الأشخاص الاعتباريين من الشروط الأربعة كلها. لذا يستلزم الأمر في الصياغة فصل هذا السطر عن متن نص الشرط الرابع(١٢).

كذلك فالمادة العشرون من القانون قاصرة في صياغتها. فهي تورد عند تنظيمها موضوع مجلس الإدارة أن عضويته «لاتزيد على أربع سنوات»، فكان من المفضل إضافة عبارة «في كل مرة» حتى يتضح الأمر وأن تقصر المدة إلى ثلاث سنوات على الأكثر.

المبحث الثاني: إنشاء الجمعيات.

وندرس في هذا المبحث مطلبين اثنين هما الطبيعة القانونية للجمعيات ذات النفع العام وإشهار الجمعيات.

المطلب الأول : الطبيعة القانونية للجمعيات ذات النفع العام.

تنقسم الأشخاص القانونية إلى نوعين: الأشخاص الطبيعية أو البشرية وهي الموجودة فعلاً وواقعاً والأشخاص الاعتبارية أو المعنوية وهي مجموعة الأشخاص أو الأموال التي تهدف لتحقيق غرض معين أو غاية محددة مشروعة مع وجود من يعبر عنها من الأشخاص الطبيعية.

ولقد اعترف المشرع في دولة الإمارات بالشخصية المعنوية للجمعيات ذات النفع العام، حيث نصت المادة (٩٢) من قانون المعاملات المدنية الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٨٥ في الفقرة الأولى منه على أنه يعد من الأشخاص الاعتباريين:-

١ – الدولة والإمارات والبلديات وغيرها من الوحدات الإدارية بالشروط التي يحددها القانون.

٢ - الادارات والمصالح والهيئات العامة والمنشآت والمؤسسات التي يمنحها القانون الشخصية الاعتبارية.

٣ - الهيئات الاسلامية التي تعترف لها الدولة بالشخصية الاعتبارية.

٤ - الأوقاف.

٥ - الشركات المدنية والتجارية إلا ماستُثني منها بنص خاص.

٦ - الجمعيات والمؤسسات الخاصة المنشأة وفقاً للقانون.

٧ - كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال تثبت لها الشخصية الاعتبارية بمقتضى نص القانون.

ويمكن إيراد الملاحظات التالية على اعتراف المشرع بالأشخاص الاعتبارية الواردة في بنود المادة (٩٢):

- أن المشرع قسم الأشخاص الاعتبارية إلى قسمين إثنين هما الأشخاص المعنوية العامة والأشخاص المعنوية الخاصة. أما الطائفة الأولى فقد حصرها في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة. وتعرف بأنها كائن قانوني يهدف إلى تحقيق النفع العام ويتمتع بقدر من امتيازات السلطة العامة على الأشخاص والأموال الواقعة بدائرة اختصاصه[١٣]. أما الطائفة الثانية فهي المنصوص عليها في بقية الفقرات ومن ضمنها الجمعيات والشركات.

- أن اعتراف المشرع بالأشخاص الاعتبارية قد يرد عاماً بحيث تثبت لها الشخصية المعنوية متى توفرت الشروط التي يتطلبها المشرع دون الحاجة إلى نص خاص يعترف لها فيه المشرع بالشخصية الاعتبارية. وقد يستوجب لاعتراف المشرع لبعض الأشخاص الاعتبارية بهذه الشخصية صدور نص خاص يكسبها الشخصية المعنوية. ومن أمثلة الشخصيات الاعتبارية التي تثبت لها الشخصية المعنوية بمجرد توافر الشروط المتطلبة قانوناً الجمعيات ذات النفع العام.

- أن المشرع في الفقرة السادسة من المادة (٩٢) فرق بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة وذلك - بحسب تقديري - تأثراً بالمشروع المصري. فمع أن كلاهما لايسعى إلى تحقيق ربح مادي ولكن يختلفان في منشئ المشروع ومكوناته. فالجمعية ينشؤها الأفراد الطبيعيون أو المعنويون بينما المؤسسة الخاصة تنشأ بمجموعة من الأموال لعمل من أعمال البر والنفع العام[١٤]. وسار المشرع البحريني على النسق نفسه في التفرقة بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

وعادة مايثير التكييف القانوني للجمعيات ذات النفع العام الخلاف بين الفقهاء. إذ

إنها وإن كانت مشروعات خاصة ينشؤها الأفراد إلا أنها تهدف إلى تحقيق النفع العام بل وقد تتمتع في بعض الأحيان ببعض امتيازات السلطة العامة فتقترب إلى حد كبير من مفهوم الشخص المعنوي العام. فذهب البعض إلى أنها من الأشخاص المعنوية العامة لتحقق شروط تلك الأشخاص في هذه الجمعيات. وفريق جعلها طائفة مستقلة تمزج بين الأشخاص المعنوية العامة والخاصة. ونتيجة لذلك فإن القضاء الإداري مر بمراحل ثلاث في اعتماده لأسس للتفرقة بين الشخص المعنوي العام والشخص المعنوي الخاص ذي النفع العام. ففي المرحلة الأولى اعتمد على العمل المنشئ للمشروع والإمتيازات الممنوحة له وفي المرحلة التالية اعتمد على معايير عدة للتفرقة بينهما كمنشئ المشروع ورقابة الدولة عليه وموارد المشروع وامتيازات السلطة الممنوحة له وفي المرحلة الأخيرة إكتفى القضاء الإداري بسلطته التقديرية في كل حالة للتعرف على ماإذا كان المشروع يتمتع بشخصية معنوية عامة أم خاصة[١٥].

والاتجاه السائد فقهاً وقضاءً أن الجمعيات ذات النفع العام والمؤسسات الخاصة ماهي إلا صورة من صور الشخص المعنوي الخاص. فتخضع كقاعدة عامة لأحكام القانون الخاص المنظم لنشاطاتها وإن كانت تخضع في جانب من نشاطها لأحكام القانون العام[١٦]. ويترتب على هذا التكييف اعتبار قرارات مجلس الادارة للجمعية ذات النفع العام ليست قرارات ادارية وجواز الحجز على أموالها باعتبارها أموالاً خاصة وأن علاقتها بموظفيها يحكمها قانون العمل الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته. كذلك لايعتبر موظفوها وعمالها من الموظفين العموميين. وخلافاً لهذه القاعدة فإن قانون العقوبات الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٨٧ اعتبر في الفقرة السادسة من المادة الخامسة منه رؤساء مجالس الإدارة وأعضاء ومديري وسائر العاملين في الجمعيات والمؤسسات ذات النفع العام من الموظفين العموميين. فساير بذلك المشرع المصري في القانون رقم (٦٣) لسنة ١٩٧٥ في توسعة مدلول الموظف العام مخالفاً بذلك الاصطلاح الإداري المتعارف عليه. وكما يذكر د. ماجد الحلو في نقده لهذه الفقرة في التشريع المصري فإن المشرع لم يقصد بذلك:

«غير مجرد توسيع النطاق الشخصي للتجريم بخصوص الجرائم التي نص عليها تقديراً من المشرع لأهمية دورهم وخطورة أعمالهم.. فالمشروع لم يكن موفقاً في مسلكه وكان الأفضل والأوفق أن ينص على تطبيق هذه العقوبات على الموظفين العموميين بالإضافة إلى الفئات الاخرى التي يعددها وبذلك يحقق هدفه في توسيع إطار التجريم دون أن يثير الخلط بين الأشياء أو ينال من المعنى الاصطلاحي المتعارف عليه للموظف العام»[١٧].

ونخلص مما سبق أن الجمعيات ذات النفع العام بدولة الإمارات قد اعترف لها المشرع بالشخصية الاعتبارية الخاصة. ولاتثبت هذه الشخصية إلا بشهرها وفقاً للاجراءات التي نص عليها القانون رقم (٦) لسنة ١٩٧٤. ويترتب على تمتعها بهذا الاعتراف نتائج عدة أبرزها أهلية التعاقد والتملك في حدود الهدف الذي أنشئت من أجله فلها أن تبرم مختلف العقود وأن تمتلك المنقولات والعقارات التي تساعدها في تحقيق أغراضها التي أنشئت من أجلها وأهلية التقاضي مدعية أو مدعى عليها. كذلك فإن لهذه الجمعيات ذمة مالية مستقلة عن ذمة أعضائها أو العاملين لديها. ومن نتائج التمتع بهذه الشخصية المعنوية الخاصة أن يكون لها نائب يعبر عن إرادتها ممثلاً في رئيس مجلس الإدارة أو من ينيبه، وأن يكون لها موطن خاص بها مستقلاً عن مواطن أعضائها.

المطلب الثاني: إشهار الجمعية.

لقد جاء القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤ في شأن الجمعيات ذات النفع العام والصادر عن السلطة التشريعية بالدولة تطبيقاً لنص الإحالة الوارد في المادة الثالثة والثلاثين من الدستور المؤقت لدولة الامارات. فأصبحت حرية تكوين الجمعيات منظمة بهذا القانون منذ إصداره وتخضع لنصوصه وأحكامه.

وقبل التطرق إلى الأحكام المنظمة لانشاء الجمعيات، فإنه من المجدي تناول دور السلطة الإدارية ومجالها في نطاق الحريات العامة. فمن الحريات العامة المكفولة للأفراد ما لا تتفق طبيعتها وأهميتها بتقييدها بقيود صارمة، ومنها ما يمكن للإدارة أن تخضعها لنظام الإذن المسبق أو الترخيص. وحرية الرأي من الحريات الأساسية التي يصعب قبول تقييدها بنظام الترخيص لما فيه من مصادرة لحقوق الأفراد وتضييق لنطاق ممارستهم لها.

فنجد أن الديمقراطية الغربية لم تتطلب الإذن المسبق أو تدخل الدولة أو السلطة التنفيذية بمنح الترخيص لممارسة حرية الرأي في معظم صورها كحرية الصحافة وحرية تكوين الجمعيات والنقابات والمنتديات وحرية الاجتماع العام[١٨]. فمن أولى ضمانات استقلالية هذه الصورة والممارسات لحرية الرأي هو عدم اشتراط الحصول على إذن مسبق من الإدارة أو موافقة لاحقة. وقد تكتفي بعض الدول باخضاع هذه الحريات لنظام الاخطار.

سوى أنه وكما ذكرنا في مقدمة البحث فإن العوامل السياسية والثقافية

والاقتصادية والاجتماعية، خاصة بالنسبة للدول الناشئة، قد تحتم تدخل الدول بصورة أكبر في تقييد أو تنظيم الحريات العامة. فلذا فإن القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤ أخضع حرية تكوين الجمعيات لنظام الترخيص واشترط الحصول عليه من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قبل ممارسة هذه الحرية. ووضع الاجراءات اللازم اتباعها لشهر أية جمعية يأتلف مجموعة من الأفراد بقصد تأسيسها للنفع العام.

فاستلزم القانون شروطاً أربعة في مؤسسي الجمعية وهي أن لايقل عددهم عن عشرين عضواً مع جواز الاستثناء بقرار من الوزير دون أن ينخفض الحد الأدنى عن خمسة أشخاص، وأن لا تقل سن أي عضو عن ثماني عشرة سنة وذلك وقت الإشهار لاوقت التقدم بالطلب. وأن يتمتع العضو بالأهلية المدنية الكاملة فلايكون محجوزاً عليه أو مسجوناً، وأن يكون محمود السيرة وحسن السمعة وتخلو صحيفته من عقوبة مقيدة للحرية وهي السجن وذلك في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة كالرشوة أو السرقة أو الزنا أو هتك العرض وغير ذلك من صور هذه الجريمة، جناية كانت أم جنحة.

وبين القانون أن العضوية في أية جمعية على نوعين هما: عاملة وفخرية، وإن كان أورد نوعاً ثالثاً وهي العضوية المنتسبة أو المؤقتة، دون أن يبين حقوق العضو بأشكالها الثلاثة. وتم قصر العضوية العاملة على مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في المادة الثانية من القانون الاتحادي رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الجمعيات ذات النفع العام. كما أن المشرع لم يحرم أو يستبعد أي طائفة من الأفراد من حق الاشتراك والعضوية في الجمعيات.

وباعتراف الدستور والقانون الاتحادي بحق تكوين الجمعيات والانضمام إليها فقد أكد حماية إدارية لأعضائها. فيبطل أي قرار من الإدارة بتوقيع جزاء على أحد الموظفين العموميين أو نقله أو إحالته للتحقيق أو حرمانه من بعض المزايا إذا استند هذا القرار إلى قيام الموظف بالانتساب إلى جمعية ذات نفع عام أو الدعوة إليها. إذ يكون القرار مبنياً على سبب غير صحيح قانوناً حيث لايجوز توقيع الجزاء على الموظف لمجرد استخدامه حق مقرر في الدستور والتشريع.

والقانون لم يورد تفصيلاً محدداً لأنواع الجمعيات ذات النفع العام وأغراض كل منها. وإن تم تقسيمها لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لاحقاً إلى ثمانية أقسام وهي: النسائية (وتهدف لرعاية الأسرة والمرأة والطفولة) والدينية (للتوعية

الدينية) والمهنية (رعاية العاملين بالمهن المختلفة) والفنون الشعبية (إحياء التراث الفني والشعبي) والمسارح (النشاط المسرحي والتوعية العامة) والخدمات الإنسانية (الفئات الخاصة والمحتاجين) والخدمات العامة والثقافة (الأنشطة الثقافية والاجتماعية التي لاتندرج ضمن الفئات السابقة) والجاليات (رعاية أبناء الجاليات)[١٩].

وإذا ماتم تشكيل مجلس إدارة مؤقت من بين الأعضاء المؤسسين، تقدم مندوب ينوب عنه بالأوراق اللازمة بحسب نص المادة الخامسة كطلب لإشهار الجمعية. والجهة المختصة بالوزارة سلطة إصدار قرار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب الإشهار سواء كان القرار بالموافقة أو الرفض أو تعديل النظام الأساسي أو الإحالة إلى جهات الاختصاص الاخرى. فإن كان القرار الصادر بالرفض فإن لمجلس الإدارة المؤقت حق التظلم من هذا القرار إلى وزير العمل والشؤون الاجتماعية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العلم بالقرار. ويبت الوزير في التظلم بقرار مسبب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم التظلم ويكون قراره نهائياً في هذا الشأن.

ولأن حرية تكوين الجمعيات قد تم تنظيمها بواسطة الترخيص فإن الاجراءات السابقة تمس بشكل جوهري أصل هذه الحرية وتجعل ممارستها رهناً بيد الإدارة. فطلب الإشهار يخضع لسلطة الجهة المختصة بالوزارة والتظلم من القرار يخضع لسلطة الوزير التقديرية. فلذا لزم التفصيل في هذه المسألة، كونها بداية الحياة لممارسة الحرية، لتوضيح الضمانات المكفولة وأوجه القصور في هذا التنظيم.

فالضمانات التي كفلت للأفراد المؤسسين بموجب المواد الخامسة والسادسة والسابعة من القانون المذكور هي:-

أ - وجوب الحصول على إيصال بتاريخ طلب الإشهار، مما يعد الامتناع عن تقديمه قراراً سلبياً يجوز الطعن فيه أمام القضاء. كما يجوز لأصحاب الشأن اللجوء إلى الإعلان عن طريق محضر رسمي بالمحكمة في هذا الخصوص.

ب - تقييد سلطة الإدارة في البت في طلب الإشهار بثلاثين يوماً وذلك كي لاتتعسف في استخدام سلطتها بمنح الترخيص فتسوف الأمر أو تطيل مداه. وهذه المدة ملزمة للجهة المختصة في وزارة العمل وجهات الاختصاص الاخرى التي تتعاون معها الوزارة والتي لها صلة بنشاط الجمعية صاحبة الإشهار. فلا تحتج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتجاوزها المدة المحددة قانوناً بسبب تأخر رد أو عدم تجاوب الوزارة المحال إليها طلب الإشهار.

جـ - تسبيب قرار رفض الشهر وهو أحد الاجراءات الشكلية الجوهرية التي لابد من مراعاتها كضمانة للأفراد، لمنع التعدي على حرياتهم، والإدارة، لمنعها من التسرع في اتخاذ قرارات غير مشروعة، على قدم المساواة. والسبب هنا ليس نابعاً من هوى شخصي أو عنصر داخلي نفسي لدى متخذ القرار وإنما هو حالة قانونية أو واقعية دفعت بالإدارة المختصة إلى اتخاذ قرار الرفض. والأصل قيام قرينة قانونية على صحة الأسباب التي تستند إليها الإدارة في إصدار قراراتها فلا تلزم بذكرها في صلب القرار الإداري إلا إذا نص القانون على ذلك[٢٠]. وذكر السبب في حالة رفض الشهر نص عليه صراحة في المادة السادسة وذلك ليتسنى معرفة مبرر صدور هذا القرار الذي يحرم الأفراد من حرية مكفولة دستورياً ولكي يمكن للقضاء مراقبته من حيث المشروعية والملاءمة.

ولقد أشار المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ بدولة البحرين في المادة الحادية عشرة إلى مجموعة من الأسباب التي تجيز للإدارة رفض تسجيل الجمعية كأن يكون المجتمع في غير حاجة لخدماتها أو لوجود جمعيات اخرى تسد حاجة المجتمع في ميدان النشاط المطلوب أو كان إنشاؤها لايتفق مع أمن الدولة أو مصلحتها أو لعدم صلاحية مقر الجمعية أو أن تكون الجمعية قد انشئت بقصد إحياء جمعية اخرى سبق حلها.

ومع تحفظنا على الأسباب التي أوردها المشرع البحريني فإنه إذا صدر قرار رفض الشهر من الجهة المختصة بالوزارة خالياً من ذكر السبب فإنه يكون قراراً معيباً بعيب الشكل لعدم التزام الإدارة الشكليات التي نص عليها القانون مما يجعله قابلاً للإلغاء لعدم مشروعيته. وهذا ماأكدته محكمة أبوظبي الاستئنافية الاتحادية حيث قضت بأنه:

«حتى ينتج القرار الإداري أثره القانوني يتعين أن يكون خالياً من العيوب. ويعتبر عيب مخالفة الشكل أحد العيوب التي تلحق القرار الإداري. ومؤدى هذا العيب تجرد القرار من أي أثر قانوني لتجاهل الشكل والاجراءات التي يقررها القانون، وتتسع كلمة القانون لتشمل القانون بمعناه الإصلاحي والدستور واللوائح والنظم والتعليم... إلخ».

ولما كان التحقيق والتسبب اجرائين شكليين جوهريين فرضهما القانون لغرض حماية الموظف من تعسف الإدارة وتمكيناً له من الوقوف على حقيقة وطبيعة ماهو

مأخوذ عليه من مخالفات، وكانت الأوراق... جاءت خلواً من مراعاتها، ومن ثم فإن قرار الإنهاء يكون معيباً تجاوز الشكل مستوجب الإلغاء[٢١].

د - حق التنظلم من قرار الرفض خلال ثلاثين يوماً. ويمنح هذا الحق لمجلس الإدارة المؤقت على أن يوجه لوزير العمل والشؤون الاجتماعية في مدة محددة يسقط حق التظلم بفواتها. وللوزير سلطة تقديرية في اتخاذ القرار بشأن التظلم منفرداً أو أن يحيله إلى لجنة يعينها وتقدم رأيها في التظلم مسبباً.

ونصت المادة السابعة على كون « القرار الصادر من الوزير في هذا الشأن نهائياً». فالإدارة ممثلة بالوزير أفصحت عن إرادتها المنفردة بشأن التظلم من رفض الإشهار وأحدثت أثراً قانونياً بحرمان المؤسسين من ممارسة حق تكوين الجمعيات. ووصف هذا الإفصاح بأنه نهائي. فهل تعني النهائية هنا ترتيب الأثر القانوني حالاً بمجرد صدور القرار أم أنه نهائي لأنه صادر من جهة لاتخضع لسلطة أعلى لإعتماد قرارها أو التصديق عليه؟ وهل تعني نهائية قرار رفض الشهر حرمان الأفراد ذوي المصلحة من التظلم من القرار أو الطعن فيه

بالنسبة للنقطة الأولى فإننا نرى أن نهائية القرار هنا تعني صدوره من جهة مختصة وهي وزير العمل والشؤون الاجتماعية وهذه الجهة غير خاضعة في قرارها هذا لاعتماد أو تصديق جهة أعلى منها كمجلس الوزراء[٢٢]. أما بخصوص التظلم أو الطعن في القرار النهائي الصادر برفض الاشهار فإنه يمتنع على مجلس الإدارة المؤقت أن يتظلم من قرار الوزير إلى جهة إدارية أعلى منه كمجلس الوزراء إذ إن القرار نهائي بالنسبة لجهة الإدارة ككل. ولكن لايقيد أصحاب العلاقة أو المصلحة وهم مقدمو طلب الترخيص لاشهار جمعية نفع عام من الطعن في قرار الوزير أمام القضاء. فدستور الدولة وتشريعاتها لم تمنح الحصانة للقرارات الإدارية بهذا الخصوص. وأكدت هذا المبدأ محكمة أبوظبي الاستئنافية الاتحادية حيث قضت بأنه:-

«من المبادئ الدستورية العامة أن حق التقاضي حق مضمون للناس كافة. ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي. وقد أقر الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة هذا الحق ضمناً حين خول المواطن حقوقاً لاتقوم ولاتؤتى ثمارها إلا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفلها وتحميها وترد العدوان عليها. هذا بالإضافة إلى أن المادة الرابعة عشرة من الدستور تنص على: (المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعامات

المجتمع). وحق التقاضي من الحقوق العامة التي يتعين المساواة بين المواطنين فيها وحرمان طائفة معينة من هذا الحق ينطوي على إهدار المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق.

وبالبناء على ماتقدم - ودون التعرض لمدى دستورية ماورد في المادة (٢٠) من اللائحة الداخلية لتنظيم أوضاع العاملين بالأمانة العامة للبلديات من أن يكون القرار الصادر في التنظيم من قرار لجنة التأديب نهائياً - فإنه يتعين تفسير هذا النص بأنه لايعني إلا أن هذا القرار يحدث أثره دون حاجة إلى اعتماد أو تصديق من سلطة إدارية أعلى وليس مقصوداً به إغلاق باب الطعن الإداري على هذا القرار»[٢٣].

كذلك فإن حق الأفراد في الطعن في القرارات الإدارية النهائية نصت عليه صراحة بعض القوانين الاتحادية كقانون المطبوعات والنشر الاتحادي لسنة ١٩٨٠، والذي ينظم إحدى صور حرية التعبير عن الرأي، وذلك في المادة الرابعة بعد المائة منه. لذا يقترح إضافة مادة في باب الأحكام الختامية تجيز لكل ذي شأن في أن يطعن أمام المحاكم المختصة في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتطبيق لأحكام قانون الجمعيات ذات النفع العام في خلال ستين يوماً من تاريخ العلم بالقرار المراد الطعن فيه.

وتثار كل الضمانات الفائت ذكرها في حال اتباع الاجراءات المنصوص عليها قانوناً ولكن ماالحكم إذا لم ترد الوزارة على طلب الإشهار خلال المدة المعينة بثلاثين يوماً؟ لقد سكت القانون عن موضوع فوات الميعاد المنصوص عليه لاتخاذ القرار بالإشهار أو الرفض أو التعديل. وانقسم القانون في هذا الخصوص إلى فريقين اثنين أحدهما يذهب إلى أنه «لايجوز للأفراد مزاولة النشاط قبل الترخيص به فعلاً حتى لو حدد القانون مدة للرد على طلب الترخيص وسكتت الإدارة عن الرد في المدة المحددة. وذلك لأن المقصود بتحديد مدة معينة للبت في طلب الترخيص بالقبول أو الرفض مجرد حث الجهة المختصة على سرعة النظر فيه دون أن يترتب على تراخيها في ذلك جواز ممارسة النشاط المطلوب إلا إذا نص القانون على ذلك»[٢٤]. وأخذ التشريع البحريني بوجهة النظر هذه فنص في المادة الحادية عشرة منه أن فوات الميعاد دون اجابة الجهة الإدارية المختصة بمثابة رفض لطلب تسجيل الجمعية. وذهب فريق ثان إلى اعتبار عدم رد الإدارة وفوات الميعاد المقرر قانوناً بمثابة موافقة ضمنية على منح الترخيص. فالأصل - كما يرى هذا الفريق - هو حرية ممارسة النشاط، وخاصة إذا كان مكفولاً بنص الدستور وليس حظرها.

وإن كان هناك مجال للترجيح بين الرأيين فإنني أميل ماأكون إلى الرأي الثاني

وذلك استناداً إلى نص المادتين ٣٠ و٣٣ من الدستور المؤقت لدولة الإمارات اللتان تجعلان التعبير عن الرأي وحرية تكوين الجمعيات حريتان أساسيتان مكفولتان بنصوصه. وكذلك قياساً على الوضع القائم في بعض القوانين الاتحادية بشأن فوات ميعاد رد الوزارة. فقانون المطبوعات والنشر الاتحادي لسنة ١٩٨٠ ينص في المادة الرابعة على اعتبار فوات الميعاد دون رد من الإدارة بمثابة قبول ضمني للترخيص بفتح مطبعة. لذا يقترح إضافة نص يعالج هذه المسألة التي سكت عنها قانون الجمعيات ذات النفع العام بما يتناسب والتطورات الحاصلة في المجتمع واتساقاً مع القوانين الاتحادية الاخرى وضماناً لحريات الأفراد الأساسية.

المبحث الثالث: حقوق الجمعيات وواجباتها.

المطلب الأول : واجبات الجمعية.

نظم القانون واجبات الجمعية ذات النفع العام بعد شهرها فألزمها بأداء أعمال معينة وحظر عليها بعض التصرفات حظراً مطلقاً أو جزئياً. فيمكن بهذا المعنى أن نقسم واجبات الجمعية إلى التزامات إيجابية والتزامات سلبية.

الإلتزامات الإيجابية.

وهي الواجبات التي ألزم القانون الاتحادي الجمعية ذات النفع العام بأدائها والقيام بها وذلك خلاف مايقرره وينص عليه نظامها الأساسي. ويمكن تلخيص هذه الالتزامات بالنقاط التالية:

١ - وجوب التعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والخضوع لتوجيهها وإشرافها الفني ورقابتها للنواحي المالية على برامجها ومشروعاتها ولايقتصر هذا الواجب على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بل قد يمتد بحسب طبيعة ونوع غرض الجمعية إلى التعاون أو الخضوع في التوجيه والإشراف الفني لإحدى الوزارات أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الدوائر الحكومية والمحلية ذات الصلة بنشاط الجمعية وذلك بموجب نقل لاختصاصات الوزارة إلى إحدى هذه الجهات.

وبطبيعة الحال فإن حق التوجيه حق أصل لوزارة العمل بحيث تصدر توجيهاتها للجمعية ذات الشأن بخصوص أنشطتها أو برامجها أو حتى مشروعاتها. وكذلك الحال مع الرقابة على الجانب المالي وخصوصاً إذا كانت الوزارة تقدم إعانة سنوية وذلك للتحقق من أوجه الإنفاق وسلامة الصرف. ويجوز للوزارة في سبيل تحقيق الرقابة

المالية أن تطلب الاطلاع على دفاترها وسجلاتها ومستنداتها وإن كان يعاب على الصياغة في المادة (١٦) وهي المتصلة بشأن الرقابة المالية أنها جعلت ممارسة حق الرقابة المالية «في أي وقت» وهو أمر صعب تحقيقه واقعاً. لذا لزم تعديلها وذلك بإضافة فقرة تجيز الرقابة المالية وذلك بناءً على اخطار مسبق لمجلس الإدارة، لكي يكتمل هذا التعاون ويتم تنفيذ هذا الالتزام على الوجه الصحيح.

ويمنح القانون الوزارة أو أية جهة اخرى تنقل إليها الاختصاص أن تمارس حق الإشراف الفني على برامج ومشروعات الجمعية. وحق الإشراف متصور في مجال الجمعية العمومية أو مطابقة تنفيذ خطة الجمعية لأغراضها وأهدافها المحددة في نظامها الأساسي. ولكن أن يمتد هذا الإشراف إلى الجوانب الفنية لعمل الجمعيات ذات النفع العام بفئاتها الثماني فأمر فيه نظر وتصعب ممارسته عملياً. بل وإن أمكن توفير الجهود والأموال والأشخاص المؤهلين للقيام بهذا الإشراف فإن ذلك يعد توسعاً لنطاق رقابة الإدارة وتدخلاً في اختصاصات وأنشطة هذه الجمعيات التي قامت أساساً بجهود فردية تطوعية[٢٥].

٢ – واجب الاحتفاظ بسجلات ودفاتر ومحررات ومطبوعات باسم الجمعية. والهدف من هذا الواجب هو مصلحة الإدارة والجمعية معاً. فوجود سجلات يدون فيها أسماء الأعضاء وإشتراكاتهم ودفاتر حسابات لإيرادات ومصروفات الجمعية مع مستنداتها يسهل مهمة الوزارة في الإشراف والرقابة المالية وتقييم نشاط الجمعية ومجلس إدارتها. كما أن هذه السجلات والدفاتر ومحاضر الجلسات سواء لمجلس الإدارة أو الجمعية العمومية تجعل الرجوع إلى القرارات التي تم إتخاذها وتوثيق العمل التطوعي في الجمعية على مر السنين أمراً سهلاً متيسراً مما يمنع التكرار أو يثير اللغط والجدل حول ماتم اتخاذه في السابق.

كما ألزم القانون الجمعية أن تصدر دفاترها وسجلاتها ومحرراتها ومطبوعاتها باسم الجمعية والغرض منها ورقم شهرها ودائرة نشاطها وذلك تمييزاً لها عن الجمعيات المشابهة ولمصلحة المتعاملين معها.

٣ – واجب الدعوة لإنعقاد الجمعية العمومية العادية وانتخاب مجلس الإدارة. فحدد القانون اجتماعاً سنوياً للجمعية العمومية وذلك لكي تمارس دورها في رقابة أعمال مجلس الإدارة بوصفها سلطة عليا في الجمعية وهي التي ترسم سياستها وتشرف على كافة شؤونها. ورقابة الجمعية العمومية العادية تشمل أنشطة وأعمال مجلس الإدارة في السنة المنتهية وخطة العمل للعام الجديد إضافة إلى رقابة الجانب المالي

للجمعية متمثلاً في اعتماد الميزانية والحساب الختامي لها. فلايجوز لمجلس الإدارة أن يتنصل من هذا الواجب بتعطيله أو تأجيله للاجتماع السنوي للجمعية العمومية العادية إلا إذا قل العدد عن النصاب المتطلب بحسب المادة (٢٢) من القانون. كذلك فالقانون ألزم الجمعية العمومية ممارسة حقها في انتخاب مجلس الإدارة وذلك لممارسة دورها الديمقراطي في اختيار من يمثلها ويباشر شؤونها. فيمتنع بذلك على مجلس الإدارة احتكار المناصب أو توليها بالتعيين.

وإن كانت هناك من ملاحظة على تنظيم القانون لهذا الواجب الإيجابي فهو اشتراطه لنصاب معين لاجتماع الجمعية العمومية يبلغ أكثر من النصف، وفي حالة عدم توفره أجل الاجتماع إلى اليوم التالي فتنعقد الجمعية بحضور ربع الأعضاء، فإذا لم يتوفر هذا النصاب جاز لمجلس الإدارة الطلب من الوزير تفويضه باختصاصات الجمعية العمومية لفترة لاتزيد على ستة أشهر قابلة للتجديد مدة مماثلة. فالقانون في إطار حرصه على جدية وإلتزام الأعضاء بممارسة اختصاصاتهم كأعضاء في الجمعية العمومية توصل إلى تنظيم يكاد أن يطيح بهذا الواجب الإيجابي ويسلبه أهميته.

ففي حالة عدم إكتمال النصاب الأول كان من المفضل تأجيل الاجتماع لمدة لاتزيد على اسبوعين وليس يوماً واحداً كما هي الحال في القانون القائم، على أن يعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً بأي عدد يحضر من الأعضاء وذلك منعاً من الوصول إلى مسألة تفويض مجلس الإدارة في اختصاصات الجمعية العمومية وهي جد خطيرة. فما هي جريرة الأعضاء الحاضرين في الاجتماع الثاني ليصادر حقهم المقرر قانوناً في انتخاب من يمثلهم في مجلس الإدارة ومحاسبة المجلس السابق.

٤ - واجب تقديم الحساب الختامي للعام السابق ومشروع ميزانية العام الجديد إلى الوزارة خلال موعد لايتجاوز خمسة عشر يوماً من اعتماد الجمعية العمومية لهما وذلك لتحقيق الرقابة المالية اللاحقة بالنسبة للحساب الختامي والرقابة المالية السابقة بالنسبة للميزانية الجديدة. فإذا ماقرن هذا الواجب بواجب التعاون مع الوزارة والخضوع لرقابتها المالية وذلك أثناء أداء الجمعية لنشاطها خلال العام فإننا نلحظ مدى صرامة وشدة هذا النوع من الرقابة.

الإلتزامات السلبية.

وهي الأعمال التي حظر القانون الاتحادي على الجمعية ذات النفع العام إتيانها أو القيام بها وإلا عُد ذلك مخالفة للنظم والتعليمات تستوجب العقوبة التأديبية

أو الجنائية. والحظر الوارد في القانون إما أن يكون مطلقاً أو جزئياً وذلك على التفصيل التالي:

١ - عدم الخروج عن الأغراض المحددة في النظام الأساسي للجمعية. فلا يجوز للجمعية القيام بنشاط يحقق غرضاً لم يرد ذكره في نظامها الأساسي. وهذا الحظر المطلق يستلزم حصر كل جمعية لأغراضها حصراً دقيقاً وواضحاً وأن تراقب الوزارة هذ الحصر في النظام الأساسي قبل اعتماده.

٢ - حظر تدخل أعضاء الجمعية في السياسة أو إثارة المنازعات الطائفية أو العنصرية أو الدينية. ويلاحظ أن الحظر المطلق هنا موجه لأعضاء الجمعية بذواتهم الفردية وليس للجمعية نفسها كشخصية معنوية مستقلة عن ذوات أعضائها.

٣ - عدم جواز الاشتراك في أية مؤتمرات أو اجتماعات خارجية إلا بإذن مسبق من الوزارة، أو الانتساب أو الاشتراك أو الانضمام إلى أية جمعية أو هيئة خارجية إلا بعد موافقة الوزارة ووزارة الداخلية. والحظر هنا ليس مطلقاً إذ يمكن للجمعية القيام بهذه المسائل متى ماحازت على موافقة الوزارة. والحظر هنا اقتصر على المؤتمرات والاجتماعات ولم يمتد ليشمل الزيارات والمعارض الخارجية أو تنظيم المؤتمرات والاجتماعات المحلية. وقيد الترخيص المسبق الوارد على ممارسة هذه الحرية يمكن التخفيف منه باخضاع المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الخارجية لنظام الأخطار وذلك انسجاماً مع الممارسة العملية وعودة للأصل وهو الحرية. وتشجيعاً للمشاركة الخارجية التي تحقق الأهداف الوطنية أو الدولية المتفقة مع مصالح الدولة فإنه يقترح الأخذ ببعض الميزات التي تمنحها بعض الأقطار الخليجية كدولة الكويت للمرشحين لحضور هذه اللقاءات مثل تذاكر السفر ونفقاته واعتبار مدد اللقاءات بالنسبة للموظفين العموميين المرشحين لحضورها كأنها أيام عمل رسمية[٢٦].

أما بالنسبة لحظر الانتساب أو الانضمام أو الاشتراك في أية جمعية أو هيئة خارج دولة الإمارات إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الداخلية فقد يكون الأمر مبرراً بدواعي الأمن والمحافظة على توجهات المجتمع الأساسية. ولكن قصر الموافقة المسبقة على وزارة الداخلية يحرم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية طلب موافقات وزارات اخرى ذات صلة بنشاط الجمعيات كوزارة الخارجية والتربية والتعليم والأوقاف والشؤون الاسلامية والعدل؛ وكان من المحبذ ترك الموافقة المسبقة بيد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وحدها فاتحين الباب أمامها لاستمداد الموافقة من الوزارات الاخرى أيضاً.

٤ – عدم جواز اتخاذ الجمعية ذات النفع العام لتسمية تثير اللبس بينها وبين جمعية اخرى تقع في دائرة نشاطها وذلك لمصلحة الجمعية والجمهور. وإثارة اللبس لاتكون في حالة تطابق الأسماء فقط بل وتشابهها إلى حد يصعب التفريق بينهما لدى الرجل العادي. وهذا الحظر يقتصر على الجمعيات التي تقع دائرة نشاطها في دائرة واحدة، فلامانع من وجود جمعيات متشابهة في التسمية إذا ماتغايرت دوائر أنشطتها كأن تكون كل منها في إمارة مختلفة. ونرى أن الخوف الذي من أجله وضع هذا الواجب السلبي مازال قائماً حتى في هذه الحالة الأخيرة فلذا يفضل امتداد الحظر ليشمل الدولة كلها.

٥ – عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة في أكثر من جمعية وذلك منعاً لاحتكار المناصب وفسحاً للمجال لبروز طاقات تطوعية مختلفة. وإن كان هذا الواجب السلبي يقتصر على عضوية مجالس إدارة الجمعيات المنتمية إلى نشاط نوعي واحد. فعضو مجلس إدارة جمعية ذات نفع عام تعمل في المجال المهني يحظر عليه أن يكون عضواً في مجلس إدارة جمعية مهنية اخرى. ولكن لايمنع هذا القيد عضو مجلس الإدارة أن يكون عضواً عاملاً في جمعية مهنية اخرى أو حتى عضو مجلس إدارة في جمعية ذات نفع عام تهدف لغرض آخر كالمسارح أو الجمعيات الدينية. وللوزير سلطة الاستثناء من هذا الحظر متى مارأى مبرراً لذلك.

٦ – عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل لدى الجمعية في أية وظيفة بأجر أو مكافأة. وهو حظر مطلق يسري على أعضاء مجلس الإدارة فقط دون غيرهم من الأعضاء العاملين أو المنتسبين. وذلك لاستهداف المشرع تنمية العمل التطوعي لدى قيادات الجمعيات ذات النفع العام منعاً للتكالب أو التصارع على مقاعد مجالس الإدارة لأسباب مادية.

وهذا الحظر وإن كان مصيباً فيما هدف إليه إلا أن واقع الجمعيات يشهد بضعف الوعي التطوعي لدى أفرادها. فلذا نقترح اسوة ببعض التشريعات العربية والخليجية أن ينص على جواز تفرغ أحد أعضاء مجلس الإدارة مع عدم تأثير ذلك على وضعه ومزاياه الوظيفية متى ماكان موظفاً عمومياً على أن يكون ذلك ضمن ضوابط تحكم هذا التفرغ. كما يمكن اقتراح جواز إعارة الموظف العام بمرتب كامل أو منخفض بناءً على طلب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لمدة سنة قابلة للتجديد وذلك للعمل لدى الجمعيات ذات النفع العام(٢٧).

٧ – عدم جواز الاتجار بأموال الجمعية أو الدخول في مضاربات مالية وذلك حماية

لها من الخسائر أو توجيهها لتحقيق غير الغرض الذي أنشئت من أجله الجمعية. وهذا الحظر مطلق وإن كنا نرى من الأفضل منح الوزارة سلطة تقديرية في الموافقة على استثمار أموال الجمعية بأية صورة وذلك لتنميتها تحت إشرافها المالي، وكذلك لمسايرة الواقع الفعلي الذي جرى عليه العمل لدى جمعيات مختلفة.

ولم يقرر القانون تمتع الجمعيات ذات النفع العام ببعض اختصاصات السلطة العامة في المجال المالي كما هي الحال في بعض التشريعات العربية المقارنة كعدم جواز الحجز على أموالها كلها أو بعضها كالمقر أو الأثاث والمعدات والأموال اللازمة لمباشرة أنشطتها، وعدم جواز تملكها بالتقادم أو التنازل عنها دون مقابل. فنقترح منح الجمعيات مثل هذه الحصانة المقررة للأموال العامة.

٨ – عدم جواز جمع التبرعات بأية وسيلة إلا بعد الحصول على ترخيص من الوزارة سواء كان هذا الجمع لغرض خيري أو اجتماعي، ولقد قصر القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قانون الجمعيات ذات النفع العام وظيفة جمع المال والتبرعات على الجمعيات المشهرة طبقاً لأحكام قانون الجمعيات.

٩ – عدم جواز قبول الهبات أو المنافع أو الإعانات من خارج الدولة سواء كان مصدرها فرداً أم جهة قبل الحصول على ترخيص بذلك من الوزارة. ويسري هذا الحظر كذلك على منح الجمعية لهبات أو منافع أو إعانات لخارج الدولة.

١٠– عدم جواز التصرف بأموال ومستندات الجمعية الصادر قرار بحلها إلا بقرار من الوزارة يحدد طريق التصفية وكيفية التصرف فيها ومآل الأموال إذا لم ينص النظام الأساسي للجمعية على جهة معينة، أو لم يمكن تنفيذ ما نص عليه هذا النظام.

المطلب الثاني: حقوق الجمعية.

في مواجهة الواجبات الملقاة على عاتق الجمعية بشقيها الإيجابي والسلبي فإن القانون كفل للجمعية بمجرد شهرها وفقاً للاجراءات المقررة قانوناً لذلك مجموعة من الحقوق تساعدها في أداء أعمالها وتحمل مهام وظيفتها الاجتماعية. ويمكن تحديد هذه الحقوق على النحو التالي:

١ – الحق في اكتساب الجمعية الشخصية الاعتبارية والتمتع بنتائج هذه الشخصية وهي الأهلية القانونية الكاملة في حدود غرضها الذي أنشئت من أجله. والذمة المالية المستقلة فتعتبر أموالها ملكاً لها وليس لأي من أعضائها حق فيها سواء

كان عضو مجلس إدارة أو عضواً عاملاً أو منتسباً أو مفصولاً، وأن يكون لها نائب يعبر عن إرادتها وموطن خاص بها.

٢ - الحق في الإعفاء من بعض الالتزامات المالية كالضرائب والرسوم الجمركية بالنسبة للأدوات والمهمات المستوردة لحساب الجمعية والتي تخدم نشاطها، والإعفاء من مقابل استهلاك الماء والكهرباء، والاعفاء من الضرائب على الحفلات المختلفة التي تقيمها الجمعية.

٣ - جواز إنشاء فروع للجمعية داخل الدولة وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للجمعية. ويلاحظ أن هذا الحق لم يقيد بموافقة مسبقة في شكل إذن أو ترخيص من وزارة العمل. وإن كان استخدام هذا الحق واقعاً سيقتصر على الجمعيات ذات النشاط الفئوي الممتد عبر الإمارات كالدينية والجاليات والمهنية.

٤ - الحق في الحصول على موارد مالية مستقلة كتحصيل الاشتراكات من الأعضاء والتبرعات والهبات والوصايا المالية والعينية والإيرادات الاخرى سواء من أنشطتها الاجتماعية أم الثقافية. ولاتخضع هذه الحقوق المالية للرقابة المسبقة من الوزارة. فلايقتضي قبول الجمعية تبرعاً أو هبة محلية من شخص أو جهة الحصول على ترخيص مسبق من الوزارة بخلاف الحال مع التبرعات والهبات الخارجية.

٥ - الحق في الحصول على إعانات مالية من الوزارة أو الوزارات أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الدوائر الحكومية المحلية. فلا يقتصر الحق في الحصول على الإعانة على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بل يمكن امتداده إلى الجهات الاخرى التي ورد ذكرها في القانون.

ولقد نظم القانون الاتحادي والقرار الوزاري قم (٩) لسنة ١٩٧٤ أنواع الإعانات وطرق صرفها، فنص القانون على وجوب تخصيص بند في ميزانية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لإعانات الجمعيات ذات النفع العام. ونظراً لاختلاف الجمعيات في أغراضها ومقدار حاجتها للمعونة المالية في سبيل تحقيق أهدافها ومدى اسهامها في تأدية الخدمات الإنسانية فإن الوزارة تسترشد بهذه الموجهات في تقديرها لحجم الإعانة الممنوحة لكل جمعية. والوزارة غير ملزمة بمقدار الإعانة الذي تقوم بصرفه للجمعية سنوياً فيجوز لها زيادته أو إنقاصه بل ووقفه تبعاً لظروف الجمعية وميزانية الوزارة.

والإعانات التي تمنح للجمعيات على أنواع ثلاثة وهي التأسيسية وهذه تمنح مرة واحدة للجمعية بعد إشهارها وذلك تحفيزاً لها وتذليلاً للصعوبات التي قد تواجهها في بداية مشوارها في العمل الاجتماعي التطوعي. والإعانة الدورية وهذه تمنح مرة واحدة

في كل سنة مالية فلا يجوز أن تجزأ، والإعانة الإنشائية وهي التي تمنح لمساعدة الجمعية على التوسع في خدماتها أو إنشاء مشروعات جديدة لها وذلك بشرط تنفيذها خلال ستة أشهر من تاريخ منح الإعانة.

المبحث الرابع: انتهاء الجمعيات.

إذا مامنح الأعضاء المؤسسون ترخيصاً بممارسة حقهم في تكوين الجمعية ذات النفع العام، فإن هذه الجمعية تتحمل الالتزامات وتكتسب الحقوق التي ذكرت في الفقرات السابقة. ولكن ككل تجربة بشرية قد يعترض سبيل الجمعية مصاعب شتى يكون سببها الإدارة أو نوع النشاط أو الأعضاء فتتنكب عن الغرض الذي أُسست من أجله أو تعجز عن تحقيقه. وفي هذه الحالة منح القانون الوزير والجمعية العمومية حقين اثنين هما دمج الجمعية في جمعية اخرى مماثلة أو حلها. والدمج والحل اسلوبان ينهيان كيان الجمعية المستقل جزئياً أو مطلقاً. ففي الاسلوب الأول تذوب شخصيتها في شخصية اعتبارية اخرى وهي جمعية مماثلة، وفي الاسلوب الثاني يلغى كيانها تماماً. ولقد أورد القانون هذين الاسلوبين مع مابينهما من ترابط في بابين مختلفين، فكان من المفضل إدراجهما في باب مستقل يجمع المواد المتعلقة بهما.

المطلب الأول : دمج الجمعية.

وردت الأحكام المنظمة لهذه الوسيلة في المادة الثانية عشرة من القانون. وتتضمن هذه المادة حق الإدماج الجبري عن الطريق الإداري ممثلاً بالوزير وحق الاندماج الاختياري عن طريق الجمعية العمومية غير العادية.

أما سبيل الإدماج الجبري فيكون بسلطة الوزير متى ماتبين له عدم قدرة الجمعية على تحقيق أهدافها أو عجزها عن الوفاء بالتزاماتها أو ارتكاب مخالفات مالية أو خالفت أغراضها أو أحكام القانون أو نظامها الأساسي أو فقدت عنصراً من عناصر إنشائها وهي عدد المؤسسين والسن والأهلية المدنية وحسن السمعة والسلوك.

فمبررات الدمج الإداري الستة الواردة في القانون ترد كقيد على سلطة الوزير وإن عابها التحديد الدقيق. فوسيلة الدمج بحد ذاتها شديدة الخطورة إذ إنها تعني إلغاء حق الأعضاء في تكوين جمعية مستقلة تمثلهم، ويمارس من خلالها نشاط تطوعي اجتماعي، وإن لم تمتد إلى حد إلغاء النشاط كلية إذ تحيل ممارسته إلى مظلة جمعية اخرى مماثلة في الأغراض. ويعد اشتراط أن تكون الجمعية المندمج فيها الجمعية

المخالفة شبيهة لها في أغراضها، وليس بالضرورة أهدافها، قيداً آخر على سلطة الوزير في اختيار الطريق الإداري للدمج.

وإن كانت ثمة ملاحظة على الفقرة الأولى من المادة الثانية عشر فهي منح الوزير حق الإدماج متى تبين له أن الجمعية أتت بإحدى الحالات المحددة قانوناً. والتبين جاء مطلقاً دون تحديد لوسائله وطرق إثباته. فيقترح لمصلحة الوزارة وحماية لمصالح أعضاء الجمعية أن يكون قرار الوزير بدمج الجمعية مسبباً ومتخذاً متى ماثبت من خلال تقارير الجهة المختصة بالوزارة ارتكابها للمخالفات المحددة في القانون. وبطبيعة الحال فإن ضمانة الطعن في قرار الدمج أمام القضاء لرقابة أسباب هذا القرار يجب أن تكون مكفولة للأعضاء.

ولم يوضح القانون مصير التزامات الجمعية المندمجة والتي عجزت عن الوفاء بها وكان سبباً لدمجها جبراً في جمعية اخرى. فهل تقوم الوزارة بأدائها أم تنتقل تبعتها إلى الجمعية المدمجة فيها. ولقد تناول المشرع البحريني هذه المسألة في المادة (٢٤) من القانون المنظم للجمعيات ذاكراً بأن الجمعية لاتسأل عن التزامات الجمعيات المندمجة فيها إلا في حدود ماآل إليها من أموال تلك الجمعيات وحقوقها وقت الادماج.

أما اسلوب الدمج الاختياري وهو مأأطلق عليه المشرع تسمية الاندماج تمييزاً له عن الدمج الإداري فإنه يجوز للجمعية العمومية غير العادية وبأغلبية ثلثي عدد أعضائها الحاضرين أن تقرر اللجوء إليه. فتتخذ الجمعية العمومية غير العادية قراراً مهماً بشأن مستقبل كيان الجمعية متى مارأت ذلك مناسباً ومحققاً لأهدافها ودافعاً للنشاط التطوعي وتكتله بصورة أفضل. سوى أن هذا الحق يرد عليه قيدان. أحدهما شرط أن تكون الجمعية المدمج فيها جميعة متماثلة مع أغراض الجمعية المندمجة. وهو شرط منطقي طبيعي. والشرط الآخر هو موافقة الوزير على اقتراح الاندماج خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره. ولنا بعض الملاحظات على هذا الشرط. فالشرط يجعل حق أعضاء الجمعية في سلوك سبيل الاندماج معلقاً على موافقة الوزير، مما يعني خضوع قرار الجمعية العمومية غير العادية للجمعية لمصادقة سلطة إدارية. فقرار الجمعية لايسري بمجرد التصويت وحيازته للأغلبية المطلوبة وإنما يسري بعد موافقة الوزير عليه. كذلك فقد سكت القانون عن مصير الاقتراح بالاندماج إذا مافات الموعد المقرر قانوناً دون رد الوزير بالموافقة أو الرفض. وعودة للقاعدة العامة وهي أن الأصل هو الحرية فإننا نرى أن فوات الميعاد يعني موافقة ضمنية على ماقترحه أعضاء الجمعية أنفسهم.

المطلب الثاني: حل الجمعية.

وردت الأحكام المنظمة لحل الجمعية في المادة السادسة والثلاثين من القانون موضحة أن الحل قد يكون إدارياً يمنح للوزير وقد يكون اختيارياً يمنح لجمعية عمومية غير عادية.

فالحل الإداري يعتبر حلاً جبرياً يصفي وجود الجمعية كلية بقرار إداري وذلك في الحالات التي حددها القانون. وهناك صورة اخرى من صور الحل الجبري وهو أن تحل الجمعية بحكم قضائي بناءً على طلب من الوزارة أو النيابة العامة. ولم يتعرض القانون الاتحادي للصورة الثانية من صور الحل الجبري.

والحل الجبري بالطريق الأولى قد يعتبر تهديداً من جانب الإدارة. لذا تخلت كثير من التشريعات العربية عن اللجوء إلى هذا الاسلوب من أساليب الحل[٢٨] وتجاوزته وذلك رفع لشأن الحرية وضمانة لاستقلال واستقرار الجمعيات ومنع للتعسف الذي قد تمارسه الجهة الإدارية.

والقانون الاتحادي المنظم للجمعيات ذات النفع العام بدولة الإمارات أجاز للوزير أن يحل الجمعية في ست حالات هي:-

١ - إذا نقص عدد أعضائها عن الحد المبين في الشرط الأول من شروط إنشاء الجمعية. أي إذا قل عن عشرين عضواً في الأحوال العادية أو أقل من خمسة أشخاص إذا مااستثنى الوزير الجمعية من الشرط الأول.

٢ - إذا تبين أن أعمالها أصبحت غير محققة على وجه جدي للأغراض التي أنشئت من أجلها أو أنها أصبحت عاجزة عن تحقيق هذه الأغراض. ولم تحدد الفقرة التبين بشكل محدد ولا وسائله مما يترك الأمر لسلطة تقدير الجهة المختصة.

٣ - إذا تصرفت في أموالها في غير الأوجه المحددة لها. ومن صور هذا التصرف الاتجار أو الدخول في مضاربات مالية.

٤ - إذا أصبحت عاجزة عن الوفاء بتعهداتها المالية.

٥ - إذا رفضت التفتيش أو قدمت بيانات غير صحيحة بقصد التضليل.

٦ - إذا ارتكبت مخالفة جسيمة لنظامها الأساسي أو لأحكام القانون المنظم للجمعيات ذات النفع العام.

ونسجل بداية تحفظنا على الحل الجبري إدارياً لما في ذلك من تقييد شديد بل وانتقاض من أصل حرية تكوين الجمعيات. بيد أننا ونحن بصدد دراسة وتقييم القانون

القائم فإننا نبدي الملاحظات التالية على هذا الحل. فبداية يضع القانون ضمانة مهمة للحريات العامة من تهديدها إدارياً وهي ضمانة التسبب. فمع أن القانون اشترط التسبيب في حالة رفض الإشهار، وفي حالة حل مجلس الإدارة، كما سنبين لاحقاً، فإنه لم يشترط ذلك بالنسبة لحل الجمعية وتصفية وجودها كاملاً بقرار من الوزير. لذا يقترح إضافة مثل هذا القيد لمصلحة الوزارة في إصدار قرارات مشروعة وبعد تمهل وروية ولمصلحة الأفراد في حماية حرياتهم الأساسية المكفولة دستورياً. وقد أكدت المحكمة الاتحادية العليا في الإمارات بأن الإدارة لاتعفى من الاستناد إلى سبب مشروع عند إصدار قراراتها فقضت بأنه:

«يتعين أن تلتزم الإدارة حكم القانون في تصرفاتها بأن تستند إلى سبب مشروع في إنهاء عقد مستخدميها، لما كان ذلك وكانت الجهة المستأنفة قد انحرفت بقرارها بإنهاء خدمة المستأنف عليه عن المسار الصحيح في القانون وتنكبت الطريق إليه إذ خلت الأوراق من سبب مشروع أو مبرر قانوني لإصدار القرار..»[٢٩].

كذلك فإن الحالات المنصوص عليها قانوناً ليست في مستوى واحد من الوضوح أو الجسامة التي تستعدي حل الجمعية. فالحالات الأولى والثالثة والرابعة يمكن تقريرها وإثباتها بسهولة وهي تمس كيان الجمعية بشكل أساسي. أما الحالة الثانية فجاءت بصياغة مرنة غير منضبطة. فالأعمال التي تقوم بها الجمعية وتستدعي حلها يمكن تفسيرها بأنها غير محققة لأغراضها فقط كما ينص القانون وليست مخالفة أو مناقضة لأغراضها. أما الحالة الخامسة وهي رفض التفتيش أو تقديم بيانات غير صحيحة بقصد التضليل فإننا لانرى فيها جسامة خصوصاً بعد أن تبين لنا مدى الرقابة السابقة والمعاصرة واللاحقة التي تمارسها الوزارة على الجمعيات ذات النفع العام.

وتخفيفاً لأثر الحل الجبري الإداري فإن القانون أوجد ثغرة تجيز للوزير أن يقوم بحل مجلس الإدارة المنتخب بدلاً من حل الجمعية كلية وتعيين مجلس إدارة مؤقت يتولى اختصاصات المجلس المنحل وذلك لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد مدة اخرى. فقد يقدر الوزير أن اللجوء إلى حل الجمعية أمر صعب أو شديد الوطأة لايتناسب مع حجم المخالفة المرتكبة أو أن مصدر المخالفة هو مجلس الإدارة وحده فيختار حله كبديل أخف أثراً. وتقيد سلطة الوزير في استخدام هذا الاسلوب بقيدين إثنين أولهما التسبيب وثانيهما التأقيت.

فقراره بحل مجلس إدارة منتخب لابد وأن يسبب وإلا كان معيباً بعيب الشكل.

وذكر السبب عند إصدار القرار بالحل نُص عليه صراحة وذلك لمعرفة مبرر صدوره وليتمكن القضاء من مراقبته. ولايمكن اعتبار تحقيق الصالح العام سبباً في حد ذاته بل هو غاية قرار الحل الصادر من الوزير، أما السبب فهو أمر ظاهري مادياً كان أم قانونياً دفع بالوزير إلى اتخاذ هذا القرار.

أما القيد الثاني فهو تأقيت مدة مجلس الإدارة المعين بستة أشهر مع القابلية لتجديده مدة اخرى مماثلة ولمرة واحدة فقط. وجاء هذا القيد مراعاة لمصلحة أعضاء الجمعية ومجلس الإدارة المعين ذاته. فلا يحرم الأعضاء من حقهم المشروع في انتخاب مجلس إدارة جمعيتهم لفترة طويلة. ولكي لاتكون هذه الوسيلة التفافاً على نصوص القانون فتعين مجالس الإدارة بواسطة السلطة الإدارية ولفترة طويلة. كذلك فإن مصلحة أعضاء مجلس الإدارة المعين تقتضي عدم استمرارهم في تحمل مسؤولية إدارة جمعية ولظروف استثنائية أكثر من فترة زمنية محددة يتجاوزون خلالها الأسباب التي دعت إلى حل مجلس الإدارة المنتخب ثم تعود الحياة إلى مجراها الطبيعي بداخل الجمعية.

ونرى أن يحدد القانون حالات معينة لحل مجلس الإدارة المنتخب كما فعل بالنسبة لحل الجمعية، وذلك منعاً للتعسف أو تجاوز السلطة الإدارية حدودها في تنظيم الحريات. وأن يكون ذلك إذا ما ارتكب مجلس الإدارة مخالفة جسيمة لأحكام القانون أو النظام الأساسي وأن يكون الوزير قد وجه إنذاراً بإزالة المخالفة مع الإمهال لمدة معقولة. كما نفهم ضمناً أن أعضاء مجلس الإدارة المؤقت لايتصور أن يكونوا منبتي الصلة بالجمعية التي تم تكليفهم إدارتها لمدة ستة أشهر. إذ لابد من تحقق شروط العضوية العاملة فيهم ابتداءً كي يتم تعيينهم في قمة الهرم التنفيذي بداخل الجمعية. وإلا لو أجزنا تعيين أفراد لاصلة لهم ولا سابق عهد لهم بأغراض الجمعية من خلال عضويتهم بها، لكان الحال أن تدير جمعية تطوعية قيادة إدارية تجهل أغراضها وأهدافها مما قد يفضي إلى التنكب عن الطريق السوي بصورة أشد من مجلس الإدارة المنتخب.

وتختم المادة السادسة والثلاثون بفقرة توضح اجراءات الحل. وتثير هذه الفقرة لبساً، إذ يمكن أن تنصرف اجراءاتها إلى الحل الإداري للجمعية كلية أو لمجلس الإدارة المنتخب فقط وقد يقتصر سريانها على الحالة الثانية فقط لكونها تأتي بعد الفقرة المنظمة لها مباشرة. بيد أننا نظن انصرافها للصورتين معاً وذلك لعدم تعريف الفقرة للقرار المقصود فجاء مرسلاً بذكرها «يصدر قرار الحل».

وبموجب هذه الفقرة فإن قرار الحل الإداري أياً كان المقصود منه الجمعية ذاتها أو مجلس إدارتها، فإنه لابد من اتباع الاجراءات المنصوص عليها قانوناً قبل إصداره. وهذه الاجراءات هي تشكيل لجنة ثلاثية بقرار من الوزير يرأسها وكيل الوزارة وتضم عضوين أحدهما من كبار موظفي الوزارة والآخر ممثل لوزارة العدل يختاره وزير العدل. وتقدم هذه اللجنة بعد استيفائها للتحقيقات اقتراحاً للوزير بشأن حل الجمعية أو مجلس الإدارة. فلايجوز للوزير أن ينفرد بإصدار قرار الحل بل لابد وأن يستند إلى اقتراح مقدم من لجنة قام بإصدار قرار تشكيلها. فإذا صدر قرار الحل دون الالتزام بهذه الاجراءات فإنه يكون معيباً بعيب الشكل مما يجعله قابلاً للإلغاء لعدم مشروعيته.

والنوع الثاني من الحل هو الحل الاختياري كما أوردته المادة السابعة والثلاثون من القانون. فأجازت للجمعية العمومية غير العادية أن تحل الجمعية حلاً اختيارياً وذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين مع ضرورة اخطار الوزارة بمكان إنعقاد الجمعية قبل الجلسة بخمسة عشر يوماً على الأقل. ولم يقيد حق الجمعية العمومية غير العادية هذا بشرط موافقة الوزير كما هي الحال بالنسبة لحق الاندماج. وإن حظر على الجمعية العمومية غير العادية إصدار قرارات بالتصرف في أموال الجمعية ومستنداتها بعد صدور قرار حلها اختيارياً.

ونقترح من باب التعديل للأفضل ومجاراة للتطور التشريعي بالدولة أن يكون حل الجمعية اجبارياً بواسطة القضاء على أن تحدد الحالات التي يجوز الحكم فيها بحل الجمعية، وذلك بالإضافة إلى الأصل العام وهو الحل الاختياري أي برغبة أعضاء الجمعية ذاتها وأن تمنح الجمعية حصانة ضد الحل الاجباري الإداري بتصفية وجودها كلية بقرار إداري أو بحل مجلس إدارتها المنتخب.

الخاتمـــة :

لقد كان لكفالة الدستور لدولة الإمارات العربية المتحدة لحرية الرأي ومظاهرها وأبرزها حرية تكوين الجمعيات دور طيب في انتعاش الحركة التطوعية الاجتماعية في الدولة. فقد تجاوب معها مثقفو المجتمع وقطاعاته المختلفة فبادروا بتأسيس الجمعيات ذات النفع العام بمختلف تصنيفاتها. وكان للتشريع الصادر عام ١٩٧٤ أثر في تنظيم الحرية وتقنين أساليب ممارستها بما يتلاءم والظروف المحيطة حينها.

ولقد وردت في ثنايا البحث توصيات عدة واقتراحات مختلفة بشأن تعديل مواد القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤ بما يتناسب مع المستوى الثقافي والاقتصادي

والسياسي الذي بلغه المجتمع الإماراتي والانفتاح الحضاري الذي تدعو له قيادته. فنوصي بالأخذ بها ووضعها في عين الاعتبار عند إعادة صياغة القانون القائم أو إصدار تشريع جديد كامل ينظم حرية تكوين الجمعيات.

فالواقع المشاهد يدعو إلى مراجعة القانون الاتحادي والحاجة الماسة لإصدار لائحة تنفيذية له ولائحة للنظام الأساسي النموذجي للجمعيات ذات النفع العام. فمراجعة اجراءات الإشهار المعقدة أمر ضروري. فهذه الاجراءات حدّت بما يقرب من الخمسين جمعية تطوعية إلى العمل في الدولة دون الحصول على إشهار لها من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية واقتصارها على تصاريح صادرة من الحكومات المحلية(٣٠).

كذلك فإن إصدار اللائحة النموذجية للنظام الأساسي تستهدي بها الجمعيات ذات النفع العام عند إصدارها لنظمها الأساسية أمر لاغنى عنه. فالمطلع على الأنظمة الأساسية لبعض الجمعيات يلحظ مغايرتها ومخالفتها لنصوص القانون الاتحادي. فتسميات العضوية تختلف وسلطة منح العضوية الفخرية ليست واحدة كما أن موعد انعقاد الجمعية العمومية في حالة عدم اكتمال النصاب المطلوب قانوناً ليس واحداً والنصاب المطلوب قانوناً ليس واحداً والنصاب المطلوب لحل الجمعية اختيارياً يتغاير بين النظام الأساسي والقانون الاتحادي(٣١).

ولقد قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في محاولة منها ولتنظيم العمل في قطاع واحد من قطاعات الجمعيات ذات النفع العام وهو القطاع المهني بإصدار قرار وزاري في شهر يوليو ١٩٩٤ بإشهار جمعية للتنسيق بين الجمعيات المهنية العاملة بالدولة. وهذه بادرة جيدة تستهدف الصالح العام وحسن إدارة العمل التطوعي وتوحيد جهوده. .

وتعليقاً على هذا القرار وتنظيمه لهذه الجمعية فإننا نورد الملاحظات الآتية: أولاً أن الجمعية المعنية يديرها مجلس إدارة منتخب من الجمعية العمومية لجمعية التنسيق. والجمعية العمومية تشكل من ممثلين إثنين من كل جمعية مهنية يختارها مجلس إدارتها من بين أعضائها. ومنحت الوزارة سلطة الطلب باستبدال أحد الممثلين المرشحين أو كليهما وهو مانعده - إن استعملت هذه السلطة - تَغوُّلاً على صلاحيات الجمعية وابتساراً لحقوقها في اختيار من يمثلها في جمعية مهمة كجمعية التنسيق.

كذلك فالتفويض بصلاحيات واختصاصات الجمعية العمومية لمجلس إدارة جمعية التنسيق في حالة عدم توفر النصاب القانوني لانعقادها تم تكرارها عند تنظيم شؤون هذه الجمعية مع كل الانتقادات التي قد توجه لمثل هذا التفويض. وأجاز القرار الإداري

بإنشاء جمعية التنسيق اللجوء إلى الحل الإداري الجبري فقط وفي ذات الحالات التي ورد ذكرها في القانون رقم (٦) لسنة ١٩٧٤. لقد جاء التنظيم اللائحي لجمعية التنسيق مشوباً بالملاحظات والانتقادات التي وجهت للقانون الاتحادي ولم يتجاوزها بصورة أفضل.

والدعوة إلى تشريع جديد أو تعديل للتشريع القائم تنبع من حرص الباحث على الإضافة إلى هامش الحرية قدراً أكبر ومنح أعضاء المجتمع فرصة أوسع في التعبير عن أحد أوجه خدمة مجتمعهم ورد الجميل إليه عن طريق الانضمام والنشاط من خلال الجمعيات ذات النفع العام. على أن يراعى عند اصدار ذلك التشريع أن أصل تنظيم الحريات العامة، ومنها حرية تكوين الجمعيات، هو الدستور الذي يتصدى لضمانها وكفالتها ولكن لاعتبارات عملية تم اقرارها في صلب الدستور وأُحيل موضوع تنظيمها إلى المشرع العادي. فتنظيم الحريات العامة القابلة للتنظيم التشريعي يجب أن يكون بقانون ولايترك ذلك لأدوات أقل درجة كمرسوم بقانون تصدره السلطة التنفيذية أو لائحة تصدرها إدارات الدولة. وإحالة تنظيم حرية تكوين الجمعيات لاتعني إطلاق يد المشرع دون ضوابط بل يجب أن يراعى عند وضع التنظيم الجديد أو تعديل التشريع القائم ضوابط الدستور، وأن لايصل التنظيم إلى حد إهدارها أو مصادرتها كلياً وأن لايفرض قيوداً عليها تجعل ممارستها أمراً شاقاً على الأفراد وأن لاينتقص منها[٣٢].

الهوامش.

١ - د. محمد عبدالله الركن. «حقوق الإنسان في الدستور المؤقت لدولة الإمارات - ضمانات وقيود» في كتاب **حقوق الإنسان في العالم والوطن العربي**، جمعية الحقوقيين وجمعية الاجتماعيين، مطابع البيان التجارية، ١٩٩٣. ص ٦٦. أنظر كذلك: د. محمد كامل عبيد، **نظم الحكم ودستور الإمارات**، كلية شرطة دبي، ١٩٩٤. ٥٠٠ - ٥٠٨.

٢ - د. هادف راشد العويس. «حقوق الإنسان - أسسها ونطاقها» في كتاب **حقوق الإنسان في العالم والوطن العربي**، جمعية الحقوقيين وجمعية الاجتماعيين، مطابع البيان التجارية، ١٩٩٣. ص ٣٠.

٣ - ولقد أسندت دول الخليج في غالبها مهمة الإشراف والتنظيم لحرية تكوين الجمعيات إلى وزارات العمل والشؤون الاجتماعية، وذلك من خلال إنشاء أقسام ووحدات إدارية تمارس هذه المهمة. ففي الإمارات يوجد قسم الجمعيات ذات النفع العام وفي البحرين وحدة النشاط الأهلي والاجتماعي وفي الكويت إدارة الجمعيات الأهلية وفي السعودية الإدارة المطلعة بالإشراف على جمعيات النفع العام لشعبة الجمعيات الخيرية. أنظر سبيكة محمد بن خاطر. **العمل الاجتماعي بين الماضي والحاضر والمستقبل**، جمعية أم المؤمنين النسائية، عجمان، ١٩٩٣. ص ٤٣ - ٤٤.

٤ - د. فاروق عبدالبر. **دور مجلس الأمة المصري في حماية الحقوق الحريات العامة**، الجزء الأول، د. ن، ١٩٨٨. ص ٣٤٧. وأنظر كذلك: Brian Doolan, Constiutional Law and

Constituional Rights in Ireland, Gill and Macmillan, 2 nd ed. 1988,. PP. 187 - 189.

٥ – د. فاروق عبدالبر. المرجع السابق. ص ٣٤٧.

٦ – د. أحمد شوقي محمود. **الحركة النقابية للموظفين العموميين في مصر**، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٦. ص ٧.

٧ – د. محمود سامي جمال الدين. **تنظيم السلطة الإدارية والوظيفة العامة**. الجزء الأول، كلية شرطة دبي، ١٩٩٣. ص ١٥٠.

٨ – د. طعيمة الجرف، **القانون الإداري**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨. ص ١٣٩. د. محمود سامي جمال الدين، **نظرية العمل الإداري**، كلية شرطة دبي، ١٩٩٤، ص ١٨٨ – ١٩٠.

٩ – نكر ذلك راشد محمد راشد. **التطوع والتنظيم الحكومي في الإمارات العربية المتحدة**، القراءة للجميع للنشر والتوزيع، ١٩٩٠. ص ١١. فعلى سبيل المثال لاالحصر نشأت الجمعيات النسائية – وهي إحدى صور الجمعيات ذات النفع العام بالدولة – في وقت مبكر على المستوى المحلي وقبل صدور التشريع الاتحادي عام ١٩٧٤. فظهرت أولاها في رأس الخيمة عام ١٩٦٧ وزامنتها في نفس الفترة اخرى بدبي ونشأت جمعية الاتحاد النسائية بالشارقة عام ١٩٧٠ وجمعية نهضة المرأة الظبيانية عام ١٩٧٣. وردت هذه التواريخ في دراسة بعنوان «عزوف المواطنات عن المشاركة التطوعية في الجمعيات النسائية بدولة الإمارات العربية المتحدة» قدمتها جمعية أم المؤمنين النسائية بعجمان **للمؤتمر الأول للجمعيات ذات النفع العام** (٨ – ١٩٩٤/٦/٩)، ص ١٢ – ١٣.

١٠– راشد محمد راشد. مرجع سابق. ص ٥.

١١– هذه الدراسة والتي أعدت بتكليف ومشاركة مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول الخليج صدرت عام ١٩٨٨ نكرها راشد محمد راشد، **المشاركة بالعمل التطوعي في الإمارات العربية المتحدة**، د. ن، ١٩٩٢. ص ٢٣ – ٢٤.

١٢– د. محمد عبدالله الركن. «قراءة في مشروع قانون الجمعيات»، **جريدة الخليج**، العدد ٥٥١٧، ٢٢ يونيو ١٩٩٤.

١٣– د. ماجد راغب الحلو. **تنظيم السلطة الإدارية والوظيفة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٩. ص ١١.

١٤– د. محمود سامي جمال الدين. مرجع سابق. ص ١٥. وذكر نفس التعريف للمؤسسة الخاصة في التشريع البحريني المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة.

١٥– د. طعيمة الجرف. مرجع سابق. ص ١٥٠. وفي هذا الخصوص قضت المحكمة الإدارية العليا بمصر في الحكم رقم ٢٤٤ لسنة ٥ق بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٨ بأنه «لامندوحة من أن يوكل أمر التكييف القانوني للمؤسسات، وهل هي عامة أم لا، إلى تقدير القضاء، في كل حالة على حدة، والقضاء في تقديره لكل حالة يستعين بالمقاييس في مجموعها بوصفها علامات تهدي إلى طبيعة المؤسسة، فهو يرجع إلى النصوص التشريعية إن وجدت ليعرف ماإذا كان المشرع قد أعلن بوضوح عن إرادته فيما يتعلق بطبيعة المؤسسة أو لا. ولا يجتزئ بذلك بل يستهدي بأصل نشأة المؤسسة وهل هي من خلق الإدارة أم من خلق الأفراد، كما يستأنس بمدى اختصاصات السلطة العامة التي تتمتع بها المؤسسة.

١٦– د. ماجد الحلو. مرجع سابق. ص ١٣. د. محمود سامي جمال الدين (١٩٩٣)، مرجع سابق. ص ١٥٠ – ١٥١.

١٧– د. ماجد الحلو، مرجع سابق. ص ٨٢.

١٨– أنظر: Doolan, Op. Cit,. P. 185.

١٩- بلغ عدد الجمعيات ذات النفع العام سنة ١٩٩٣ اثنتين وتسعين جمعية مشهرة من قبل الوزارة، وتوزع كالتالي: دينية (٦ جمعيات)، نسائية (٧ جمعيات)، مهنية (١٠ جمعيات)، فنون شعبية (٢٩ جمعية)، ثقافية وخدمات عامة (٨ جمعيات)، خدمات نسائية (٦ جمعيات)، مسارح (٩ جمعيات)، جاليات (١٧ جمعية). أما نصيب الإمارات من هذه الجمعيات فكان كالتالي: أبوظبي (٣١ جمعية)، دبي (١٨ جمعية)، الشارقة (١٦ جمعية)، رأس الخيمة (١٣ جمعية)، عجمان (٥ جمعيات)، أم القيوين (٥ جمعيات)، الفجيرة (٤ جمعيات). أنظر لمزيد من التفصيل دراسة راشد محمد راشد. «واقع الجمعيات ذات النفع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة» والمقدمة إلى **المؤتمر الأول للجمعيات ذات النفع العام**، (٨ - ١٩٩٤/٦/٩).

٢٠- د. ماجد راغب الحلو. **مبادئ القانون الإداري في دولة الإمارات**، دار القلم، ١٩٩٠. ص ١٦٧ - ١٦٨.

٢١- محكمة أبوظبي الاستئنافية الاتحادية، استئناف رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤، جلسة ١٩٩٤/٤/٣٠.

٢٢- **أنظر**: د. السيد محمد إبراهيم. **شرح نظام الخدمة المدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، وزارة الإعلام والثقافة، أبوظبي، ١٩٧٨. ص ٣٧٨ - ٣٧٩.

٢٣- محكمة أبوظبي الاستئنافية الاتحادية، استئناف رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤، جلسة ١٩٩٤/٤/٣٠.

٢٤- د. محمود عاطف البنا. **الوسيط في القانون الإداري**، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢. ص ٣٩٠.

٢٥- وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري في مصر في صدد نطاق رقابة الدولة على الجمعيات ذات النفع العام بأنه: «يتعين بادئ ذي بدء التلميح إلى أن الرقابة على الجمعيات من حيث نطاقها ومداها يجب ألا تتعدى منطقة الرقابة إلى منطقة الإدارة، إذ الفرق واضح بين رقابة الدولة على الجمعيات وبين إدارة الدولة لهذه الجمعيات. فإذا كان الدستور قد كفل للأفراد حرية تأسيس الجمعيات واختيار من يديرونها وتوجيه خدماتها إلى الغرض المشروع الذي يتفق والقانون، فإنه من ناحية اخرى يتعين الاعتراف بحق الدولة في الاشراف على تلك الجمعيات..». ق. د. في ١٩٧٠/١١/١٠، ق ١٣٢٨، س ٢١. **أنظر**: د. فاروق عبدالبر. **دور مجلس الدولة المصري في حماية الحقوق والحريات العامة**، الجزء الثاني. د. ن. ١٩٩١. ص ٣٤٦.

٢٦- أنظر على سبيل المثال قرار مجلس الوزراء الكويتي الصادر في ٢٧ يونيو ١٩٨٣ في شأن لائحة مشاركة الهيئات الأهلية في اللقاءات الدولية والعربية.

٢٧- بالنسبة للاقتراح الأول أنظر المادة (٤٥) من القانون المصري رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦. وبالنسبة للاقتراح الثاني انظر المادة (٣٣) من المرسوم الخاص بنظام الخدمة المدنية الكويتي والمادة الأولى من قرار مجلس الخدمة المدنية الكويتي رقم (١٢) لسنة ١٩٧٩، ذكره عادل الطبطبائي، **قانون الخدمة المدنية الكويتي الجديد**، جامعة الكويت، ١٩٨٣. ص ٢٤٠.

٢٨- ففي مصر على سبيل المثال كان الحل الإداري للنقابات جائزاً في ظل أول تشريع منظم لها وهو القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٤٢. ولكن التشريعات اللاحقة منحت النقابات حصانة ضد الحل وحتى الوقف الإداري الجبري. **أنظر**: للتشريعات المصرية، عزت البنداري وجمال البنا. **التطور التشريعي لقوانين النقابات العمالية**، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ١٩٩١.

٢٩- المحكمة الاتحادية العليا، قضية ٢٠١ س ١٠ ق. ع. م. بتاريخ ١٩٨٩/٢/٧.

٣٠- أنظر راشد محمد راشد (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ٣.

٣١- أنظر على سبيل المثال النظام الأساسي لكل من جمعية حماية المستهلك وجمعية الحقوقيين وجمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي.

٣٢- حول مدى قابلية الحقوق والحريات العامة للتنظيم ودور الدستور كقيد على سلطة المشرع العادي، **أنظر**: دراسة د. محمد عبدالله الركن. **التنظيم الدستوري للحريات والحقوق العامة**، والمقدمة للندوة الثانية لحقوق الإنسان، جمعية الحقوقيين، أبوظبي، ١١ ديسمبر ١٩٩٣.

التربية البيئية
فريضة إسلامية.. وضرورة إنسانية

د. عرفة أحمد حسن نعيم *

لقد خلق الله الإنسان ثم أنزله إلى الأرض، واستخلفه فيها بما ميزه عن غيره من المخلوقات من عقل وتدبير. ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة، قالوا أتجعل فيها من يفسد ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك، قال إني أعلم مالا تعلمون، وعلم آدم الأسماء كلها..﴾ (الآيات ٣٠ - ٣١. سورة البقرة). والاستخلاف هنا هو إجراء الأحكام وإنفاذ الأوامر الربانية بحق كل الكائنات الموجودة على الأرض. والحكمة من استخلاف الله لآدم عليه السلام وذريته من البشر هي الرحمة بمخلوقات الله التي جعله قيماً عليها بما كرمه وفضله على هذه الكائنات بنعمة العلم والمعرفة وتسخير كل الكائنات والموجودات له ليقوم بواجب الاستخلاف. ﴿ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا﴾ (الآية ٧٠ - سورة الأسماء).

والاستخلاف يقتضي من الإنسان البحث والتنقيب عما أودعه الله من موارد طبيعية، وثروات معدنية، ثم استخدام كل هذه الموارد في إعمار الأرض لصالح البشر على أساس من العدل والاحسان، والحكمة والاتزان.

* استاذ مساعد المناهج وطرق تدريس العلوم، كلية التربية - جامعة الأزهر - مصر. ومعار حالياً لجامعة الإمارات العربية المتحدة.

هذا ولعلنا ندرك من السياق القرآني المحكم أن عملية الاستخلاف لاتدوم لقوم من البشر إلا إذا أقاموا ميزان العدل والقسطاس بين الناس، ولم يكفروا بأنعم الله التي منحهم إياها لاعمار الأرض. ولعل هذه هي العبرة التي يجب أن يدركها الناس جميعهم إذا أرادوا إصلاح الاختلال في التوازن بين متطلبات الحياة الإنسانية ومتطلبات البيئة التي تئن تحت وطأة استنزاف مواردها، وزيادة معدلات التلوث على اختلاف صوره وأشكاله.

وربما يعترض على ذلك أحد العلماء أو الخبراء الذين لايؤمنون - بل لايدركون - بجدوى الربط بين قضايا الإيمان والكفر، والعدل والظلم وبين قضايا ومشاكل البيئة مثل نقص الغذاء وانتشار المجاعات، واختلال التوازن البيئي لأن ذلك في نظرهم تخليط - لايجب أن يكون - بين القضايا الروحية (الإيمان والكفر) والقضايا المادية (المشكلات البيئية). ولكن القرآن الكريم - الذي جمع بين دفتيه ماجاء من حق في التوراة والإنجيل - يرد على ذلك في حسم إذ يقول الله تعالى:

﴿ولو أن أهل القرى آمنوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون﴾ (الآية ٩٦ - سورة الأعراف).

وهكذا يتضح من هذه الآية الكريمة الربط بين الإيمان بالله والتقوى، وبين المنح التي يتفضل الله بها على عباده من الموارد المذخورة في السماء (الغلاف الهوائي للأرض) والأرض وماتحتويه من ثروات ونباتات وحيوانات تجعل من حياة الإنسان أمراً ممكناً وميسوراً.

ولكن الإنسان بتدخله غير الحكيم وإفساده في الأرض وتكذيبه الرسل ودعوة الحق يجعل حياته سلسلة من المشكلات، ونقص في الأنفس والثمرات حيث إن الاسراف واستنزاف الموارد الطبيعية يعتبر نوعاً من كفران النعم يستدعي العقاب والردع من الله خالق النعم للإنسان الذي لايتقي الله في ماوهبه الله من هذه الموارد.

كذلك فإن استقرار الإنسان وشعوره بالأمان يرتبط باعترافه بآلاء الله، كما أن مايعتري الإنسان من كوارث وفزع وجوع وتشتت يكون نتيجة كفران النعم الغامرة التي يفيض الله بها على عباده. حيث يضرب الله الأمثال للإنسان في القرآن لعله يرتدع أو يثوب إلى رشده.

﴿وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون﴾ (الآية ١١٢ - سورة النحل).

وقد نزلت هذه الآية في أهل مكة استجابة لدعوة أبو الأنبياء إبراهيم «عليه السلام» عندما ترك فيها أهله وولده، فكانت تأتيهم الثمرات من كل حدب وصوب ﴿ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم، ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون﴾ (الآية ٣٧ - سورة إبراهيم). وظل حال أهله هكذا من الأمن والاستقرار إلى أن ابتعث الله فيهم محمداً ﷺ نبياً ورسولاً يدعوهم إلى الإسلام والإيمان فكذبوه فحق عليهم العذاب فسلبهم نعمة الأمن والاطمئنان، وأذاقهم آلام الجوع والخوف والحرمان، حيث عذبهم الله بالقحط سبع سنين حتى أكلوا الجيف والعظام.

هذا وقد كانت عملية استخلاف الإنسان في الأرض مرهونة بطاعة الإنسان لله سبحانه وتعالى، وإنفاذ أوامره وترك نواهيه، وإعمال الناموس الكوني الذي يتطلب الحفاظ على التوازن القائم بين عناصر البيئة لتظل معطاءة لكل الأجيال. فاستخلف الله نوحاً عليه السلام ومن آمن معه على الأرض بعد الطوفان الذي عوقبوا به فوق جزاء كفرانهم لأنعم الله ﴿فكذبوه فنجيناه ومن معه في الفلك وجعلناهم خلائف وأغرقنا الذين كذبوا بآياتنا..﴾ (الآية ٧٣ - سورة يونس). ثم استخلف الله عاداً قوم هود عليه السلام بعد قوم نوح عليه السلام حيث يقول الله لقوم هود في القرآن الكريم: ﴿وأذكروا إذ جعلكم الله خلفاء من بعد قوم نوح وزادكم في الخلق بسطة فاذكروا آلاء الله لعلكم تفلحون﴾ (الآية ٦٩ - سورة الأعراف). ثم زالت عنهم صفة الاستخلاف عندما بغوا وطغوا وتجبروا في الأرض. ثم انتقلت الخلافة بعد عادٍ إلى ثمود قوم صالح عليه السلام، حيث يخاطبهم الله في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وأذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عادٍ وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصوراً وتنحتون من الجبال بيوتاً فاذكروا آلاء الله ولاتعثوا في الأرض مفسدين﴾ (الآية ٧٤ - سورة الأعراف).

وهكذا تستمر مسيرة الاستخلاف في الأرض وتداولها بين البشر من جيل إلى جيل فما رعوها حق رعايتها، بذلك استحقوا أن تنزع منهم حتى وصلت إلى المسلمين بمجيء خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ، حيث يخاطب الله عباده المسلمين قائلاً: ﴿ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا، ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون﴾ (الآيات ١٣، ١٤ - سورة يونس). وها نحن نشهد والزمان مايفعله المسلمون بالموارد والثروات الطبيعية التي أمكنهم الله منها لاستخدامها في إعمار الأرض. حيث راحوا يكررون أخطاء الأمم السابقة فطغى وبغى بعضهم على بعض، وتخاذلوا عن حمل أمانة الاستخلاف، ورضوا الإقلة منهم - أن يكونوا أخر الركب،

وتركوا لغيرهم القيادة والريادة حتى أوشك الله أن يأخذهم بذنوبهم، ويستبدل بهم أقواماً غيرهم فعمت أوطانهم الكوارث والمحن لعلها تكون زاجراً أخيراً لهم ليثوبوا إلى رشدهم ويقوموا من سباتهم ليستنقذوا أنفسهم ونفوس غيرهم من البشر من براثن المشكلات البيئية التي عمت أرجاء الأرض من تلوث، ونقص في الغذاء، وانتشار لأمراض لم يكن للإنسان عهد بها من قبل جزاء بما كسبت أيدي الناس.

وهكذا يتضح لكل ذي لب من عقلاء البشر مهما اختلفت أديانهم ومعتقداتهم بأن مايعانيه الناس الآن من مشكلات تكاد تعصف بوجودهم وحياتهم على الأرض راجع إلى اعراضهم عن السير وفق القوانين الأزلية التي وضعها الله لتحقيق الانسجام بين الإنسان والكون.

ماالحل

إن حل المشكلات البيئية التي يعاني منها البشر الآن تحتاج إلى إعادة صياغة العلاقة بين الإنسان والبيئة بصورة جذرية تقوم على أساس إعادة الانسجام بين الإنسان والكون. وعملية إعادة الانسجام بين الإنسان والكون لاتتطلب فقط إعادة ترتيب وتنظيم العناصر الحيوية والفيزيائية والثقافية للبيئة، ولكنها تحتاج فوق ذلك إلى الأخلاقيات المستمدة من القيم السماوية السامية والتي ترتكز بدورها إلى جوهر الأديان التي أنزلها الله لعباده من يهودية ونصرانية ثم ختمت بالإسلام الحنيف. حيث أن جوهر هذه الأديان إنما يهدف إلى تحقيق الانسجام بين الإنسان والكائنات والموجودات في الكون المشهود. وبذلك يتحقق الاستقرار والأمن للإنسان في الدنيا، وينال ثواب الله في الأخرة.

ولعل غياب هذا البعد الإيماني والأخلاقي عند مناقشة قضايا ومشكلات البيئة هو السبب في تفاقم هذه المشكلات يوماً بعد يوم رغم مايعقد من مؤتمرات وندوات لعلاج مشكلات البيئة على المستويات المحلية والاقليمية والعالمية. وربما يكون ذلك مادعا بعض الباحثين الأمريكيين إلى ضرورة النظر إلى التربية والبيئة باعتبارها «ديناً جديداً»[1] تبعاً للمفهوم الغربي لكلمة دين "Religion". ونحن بالطبع لانتفق مع هذا الباحث في ذلك. ولكن ربما يدلنا ذلك على مدى استشعار الكثير من العلماء بضرورة الاهتمام بالجوانب الإيمانية والأخلاقية[2] عند تناول قضايا ومشكلات البيئة بالبحث والتحليل للوصول إلى حلول حقيقية لهذه المشكلات لاستعادة التوازن والانسجام - المفقود حالياً - بين الإنسان والبيئة.

هذا ولعل العرض السابق يوضح بما لايدع مجالاً للشك أن عملية المحافظة على البيئة، وحل مشكلاتها لم تعد ترفاً علمياً، وإنما هي «فريضة إسلامية» و«ضرورة إنسانية» تستدعي جمع الصفوف وتكثيف الجهود البشرية، وترجمة كل ذلك في صورة مناهج وبرامج تعليمية للتربية البيئية تقدم من خلال مؤسسات التعليم المقصود من مدارس وجامعات، وكذلك من خلال مؤسسات التعليم والتثقيف غير المقصود مثل وسائل الإعلام، ودور العبادة، وغيرها من المؤسسات الاجتماعية والثقافية التي تساهم في تشكيل الوعي العام للناس بقضايا ومشكلات البيئة المختلفة. وبذلك يتحقق التكامل والتوازن - المفقود الآن - بين الجوانب الأخلاقية والطبيعية عند التعامل مع البيئة لصيانة مصادرها، وحل مشكلاتها المزمنة ضماناً لتواصل مسيرة العطاء للأجيال القادمة.

الهوامش:

1 - Swan, James A., "Enviranmental Education: A New Religion?" The Jaurnal of E.E., Val. 10, No. 1, Fall, 1978., PP. 49 - 52.

2 - UNESCO-UNEEP. "A universal Enviranmental Ethic: The Ultimate goal of Enviranmental Education", Connect, Vol. XVI, No. 2, June, 1991, P. 5.

عدد خاص

بمناسبة العيد الوطني للإمارات

تصدر شؤون اجتماعية عدداً خاصاً بالدراسات والبحوث عن دولة الإمارات بمناسبة اليوبيل الفضي لقيامها ويسعدها أن تدعو الاخوة الباحثين والمهتمين للمشاركة ببحوثهم ودراساتهم.. آملين أن تصل المشاركة في موعد أقصاه ١٩٩٦/٦/٣٠.

فصلية - محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
- صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١
- تلبي رغبة الأكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى الأبواب الأخرى الندوات، المناقشات مراجعات الكتب، التقارير.
- تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والغربي، من خلال المشاركة الفعالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات.
المجلة العربية للعلوم الإنسانية
الاشتراكات
الكويت
٣ دنانير للأفراد
ديناران للطلاب.
١٤ دينارا للمؤسسات.
• • •
الدول العربية:
٤,٥ دينار كويتي للأفراد.
١٦ دينارا للمؤسسات.
• • •
الدول الاجنبية:
٢٠ دولارا للأفراد.
٦٠ دولارا للمؤسسات.
رئيسة التحرير
أ. د. حياة ناصر الحجي
توجه المراسلات الى رئيس التحرير: ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت
المقر: كلية الآداب - الشويخ
هاتف: ٤٨١٧٦٨٩ - ٤٨١٦٢٦١ - ٤٨١٥٤٥٣ - فاكس: ٤٨١٢٥١٤

عوامل تصاعد العنصرية والعنف في حوض المتوسط

د. غياث بو فلجة *

من بين المشاكل التي تعرفها المجتمعات المعاصرة، تصاعد العنصرية والعنف واللاتسامح، إن كانت هذه الظواهر منتشرة على المستوى العالمي، إلا أنها أكثر انتشاراً ووضوحاً عند الدول المتوسطية، لقرب أفريقيا من أوروبا، وتجاور الحضارتين الإسلامية والغربية.

سوف نتطرق في هذا الموضوع إلى بعض العوامل النفسية - الاجتماعية، المؤدية إلى العنصرية والعنف. وإلى عامل الهجرة والتفاعل السكاني بين بلدان المتوسط، وبعض أسباب تصاعد العنصرية والعنف، نتيجة العلاقات السائدة بين دول الشمال ودول الجنوب. وسوف نختم موضوعنا ببعض التوجيهات المساعدة على تشجيع التعاون من أجل تدعيم التسامح بين شعوب البحر المتوسط.

العوامل النفسية الاجتماعية المسببة للعنف:

أهم عامل نفسي يدفع إلى العنف هو الأنانية، فكل فرد وكل جماعة وبالتالي كل شعب يريد امتلاك موارد هي في الواقع محدودة، وهو مايؤدي في غالب الأحيان إلى الصراع من أجل تلك الموارد.

* معهد علم النفس وعلوم التربية - جامعة وهران - الجزائر.

كما يساهم كل من التربية والإعلام في تشكيل احساس نفسي جماعي للشعور بالتفوق. وهكذا يعتبر كل شعب نفسه، أنه أذكى وأحسن وأجدر بالقيادة والريادة في مختلف المجالات. إن امتلاك هذه الصفة يعني نفي إمكانية وجودها عند الآخرين. وهكذا نجد مثلاً امتلاك التكنولوجيا المتطورة من طرف إحدى الدول الأوروبية شيئاً إيجابياً جداً في صالح البشرية يدعو إلى الاعتزاز والمفخرة. بينما امتلاك نفس التكنولوجيا من طرف دولة عربية مثلاً، فهو خطر على البشرية ويتوجب تجريدها منها.

إن كانت تلك العلاقة ممكنة سابقاً بين شعوب متقدمة في الشمال، وشعوب جاهلة متخلفة في الجنوب، فإن ذلك أصبح غير ممكن مع انتشار الوعي والتعليم واتساع وسائل الإعلام وتطور الوعي السياسي عند شباب دول الجنوب. وهو ماأدى إلى عدم القبول بالوضعية الاستعمارية، ورفض وضعية التخلف والضعف، فكانت المطالب السياسية والصراعات، وبالتالي العنف على المستوى الوطني، والكراهية واللاتسامح مع الأجنبي. وهكذا برزت إلى السطح مظاهر مثل التشبث بكل ماهو محلي من دين وقيم ثقافية وإحياء التراث.

الهجرة والتفاعل السكاني في حوض المتوسط.

إن الحروب المختلفة التي عرفتها منطقة البحر المتوسط، والتطور التاريخي من استعمار غربي للدول الأفريقية واستقلال تلك الدول، نتج عنه تنقل سكاني. وهكذا استخدم المغاربة والجزائريون والتونسيون كجنود للدفاع عن فرنسا، وحارب الليبيون في صفوف الجيش الإيطالي. كما استعمل أبناء المستعمرات القديمة كيد عاملة رخيصة في الصناعة الأوروبية. وسافر كثير من الطلبة للدراسة بأوروبا لكون جامعاتها ومؤسساتها العلمية أكثر تطوراً. كل ذلك أدى إلى الزواج المختلط واستيطان كثير من الأفراد في الدول التي انتقلوا إليها.

كما أن كثيراً من الأوروبيين كونوا لهم مصالح ومؤسسات في المستعمرات القديمة وفضلوا البقاء بها بعد استقلالها. هناك أيضاً كثيرٌ من الشركات التي تشغل مستخدمين من أوروبا في دول الجانب الأفريقي من المتوسط، فأطالوا المكوث واختلطوا مع المجتمعات المحلية وتفاعلوا معها.

إلى جانب ذلك، نجد انتشار السياحة وتنقل الأفراد بين دول البحر المتوسط والهجرة طلباً للعمل، أو طلباً لظروف معيشية أفضل، أو هروباً من الضغوط السياسية والاجتماعية.

هكذا أصبح طبيعياً وجود أفراد من المغرب العربي مثلاً في الدول الأوروبية، ونجد أوروبيين في الدول العربية المطلة على المتوسط. وهو مايفسر حركة السكان بين دول حوض المتوسط، وأصبح التنوع السكاني عنصراً مميزاً للشعوب المتوسطية ومعززاً لترابطها.

إن كان التعايش بين أجناس وشعوب البحر المتوسط واقعاً حتمياً نتيجة الاختلاط السكاني والعلاقة التاريخية، فما هي العوامل التي أدت إلى تصاعد العنصرية والعنف وسط هذه المجتمعات؟

بعض العوامل المساعدة على تصاعد العنصرية والعنف.

لكل من العنصرية والعنف أسباب بعضها نفسي وبعضها اقتصادي وبعضها سياسي وبعضها اجتماعي. يمكن حصر أهم عوامل تصاعد كل من العنصرية والعنف فيما يلي:

أ - عوامل تصاعد العنصرية:

لتصاعد العنصرية أسباب متعددة ومتشابكة. إلا أنه يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

- **العامل الاقتصادي**: اعتمد الأمريكيون على العنصرية، فاستقدموا العبيد من أفريقيا واعتبروهم أجناساً أقل درجة من الرجل الأبيض، وهكذا استغلوا العبيد لمآرب اقتصادية في حقولهم ومصانعهم.

- **العامل القومي**: استعملت العنصرية أيضاً من أجل تعزيز الروح القومية. وهكذا اعتبر الألمان في عهد بسمارك أن العنصر الآري أفضل من العناصر البشرية الاخرى. ذلك من أجل تحقيق أهداف سياسية وعسكرية.

- **الإعلام الوطني**: كثيراً مايلعب الإعلام دوراً خطيراً في تصعيد العنصرية. فمثلاً يبين الإعلام أن المهاجرين يحتلون مناصب عمل الأهالي، أو أن سبب التدهور الأمني والاقتصادي والاجتماعي هم الأجانب، أو ارجاع المشاكل الداخلية المستعصية الحل إلى أسباب خارجية. وهو مايدعم العنصرية بين أفراد المجتمع.

- **الحملات الانتخابية**: للحملات الانتخابية دور في تصعيد حدة العنصرية، حيث

أن مواضيع الهجرة واللجوء السياسي أو الوقوف ضد شعب أو رئيس دولة معينة أو ابداء العداوة نحو طرف معين، مواضيع يتسابق لها الساسة لمحاولة كسب أصوات الناخبين ولو بتعزيز العنصرية وزرع الحقد ضد الأجنبي.

عادة ماتكون عوامل تصاعد العنصرية متشابكة ومعقدة، من استعداد نفسي وعداوة تاريخية ومصلحة اقتصادية وسياسية وأمنية، يصعب فك خيوطها للتعرف على ماهو صحيح وماهو وهمي أو مغالطة.

ب – عوامل تصاعد العنف.

إن كانت العنصرية تؤدي إلى العنف فإنها ليست السبب الوحيد له. ويمكن ارجاع العنف إلى أربعة أسباب رئيسية وتتمثل فيما يلي:

– أسباب نفسية – اجتماعية: يعتبر العنف أحد الخصائص الحيوانية والبشرية على السواء. لهذا ليس غريباً أن يلجأ إليها الإنسان من أجل تحقيق بعض مآربه. وخاصة عندما يكون الإنسان في حالة غضب، أو عند تعرضه إلى مشاكل يتعذر عليه حلها بالطرق السلمية والهادئة. مما يضطره إلى اللجوء إلى العنف وقد يُدفع إليه دفعاً.

– أسباب اقتصادية: إن الفرق الشاسع بين الطبقات في المجتمع، وخاصة بين الطبقة الميسورة والطبقة الفقيرة، قد تدفع أبناء الطبقة المحرومة أو حتى المتوسطة أحياناً، إلى استعمال العنف لهدف التمتع برغد العيش وتحقيق الأهداف التي يستحيل تحقيقها من خلال الطرق العادية باعتماد العمل.

– أسباب سياسية: قد يكون العنف سبب اعتماد طرق غير ديمقراطية في الحكم، حيث تحكم الأقلية الأغلبية دون احترام لرغباتها وأهدافها، مما يؤدي إلى ظاهرة العنف. ونجدها منتشرة في غالبية الدول النامية بما في ذلك الدول المطلة على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط.

مما تقدم، نستنتج أن العنصرية والعنف قد يكونان بسبب حالات الأفراد أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يتفاعل معها الفرد، أو نتيجة للظروف السياسية وطرق الحكم. وسوف نتطرق فيما يلي إلى دور العلاقات الدولية،

وخاصة العلاقات شمال/ جنوب، وأثرها على تصاعد العنصرية والعنف في دول حوض المتوسط.

العلاقات شمال/ جنوب وتصاعد العنصرية والعنف على ضفتي المتوسط

مايميز العلاقات الدولية وخاصة العلاقات شمال/ جنوب، هو اختلال التوازن الاقتصادي والسياسي.

حيث نجد أن الشمال وتمثله الدول الشمالية من حوض المتوسط، إلى جانب أمريكا، يتميز بالغنى والتطور في كل المجالات، اقتصادياً وسياسياً ومالياً. بينما تتميز الدول الجنوبية، وتمثلها الدول النامية بما فيها دول جنوب المتوسط، بتخلفها الاقتصادي والصناعي، وفقرها وانتشار الأمية والبؤس بها.

إن سبب تخلف الدول جنوب المتوسط ليس ناتجاً عن فقرها، إذ إن لغالبيتها موارد معتبرة، وإن لبعضها مصادر للطاقة من بترول وغاز. إلا أن أهم سبب هي مخلفات الاستعمار الغربي الذي عمل على استغلال ثرواتها وابقاء أبنائها في غياهب الجهل والتخلف الصناعي ونقص الهياكل القاعدية من طرقات وجسور وموانئ.

إن السياسة الدولية، وخاصة بعد سقوط القطب الشيوعي وظهور النظام الدولي الجديد، تتميز بغطرسة وتجبر الدول الغنية وعودتها إلى الوراء بانتهاج سياسة العنف والتهديد واستعمال القوة ضد دول مستقلة، وانتهاج سياسة اعلامية عدائية تجاه الدول النامية.

كل ذلك أدى إلى إيقاظ احساس وشعور الشباب. فبالنسبة لمجتمعات دول الشمال، فإن السياسة المتبعة زادت من حدة عنصريتهم وكرههم للأجنبي من عرب وأفارقة. وهو مازاد في توسع العنف والشغب واللا تسامح بين الثقافات. بينما نجد عند أبناء الجنوب نوع من الاحباط وخيبة الأمل وعدم الرضا عن السياسات المتبعة في دولهم، وانتشار البطالة والفقر مما يؤدي إلى العنف السياسي والإجرامي. وهي عوامل أدت إلى صعوبة تعايش أبناء المجتمع الواحد، وزادت في تعقيد تعايش الثقافات والشعوب المختلفة. وهو مابدأنا نشاهده في موجات العنصرية والعنف على ضفتي المتوسط.

ضرورة تعاون دول البحر المتوسط من أجل تدعيم السلم والتسامح.

يمكن للدول المطلة على حوض المتوسط أن تعمل سويا، وأن تقوم بمجموعة من

الإجراءات التي تساهم في تدعيم السلم والتسامح بين الشعوب المطلة على البحر المتوسط، وذلك باتخاذ الاجراءات التالية:

١ - تخلي الدول الغربية عن الروح الاستعمارية: إن اعتماد سياسة التفوق العرقي والاستمرار في البحث عن طرق استغلال الدول الفقيرة ونهب خيراتها، يدفع مواطني تلك الدول إلى الشعور بالاستعلاء ومعاداة أبناء دول الجنوب، واعتماد هؤلاء الآخرين سبيل الكراهية لكل ماهو غربي، واعتماد العنف لاثبات أنفسهم. وهي سياسة يجب التخلي عنها لما فيه خير الجميع.

٢ - التعاون الاقتصادي بين الشمال والجنوب من أجل المصلحة المشتركة: إن اقتصاديات وموارد الشمال مكملة لاقتصاديات الجنوب، وبالمثل كذلك بالنسبة لاقتصاديات الجنوب. فمن جهة نجد المال والتكنولوجيا، ومن جهة اخرى نجد اليد العاملة، والموارد الخام وأسواق الاستهلاك.

لهذا يجب على دول حوض المتوسط انتهاج سياسة تعاون اقتصادي وثقافي من أجل تحقيق المصالح المشتركة للشعوب.

٣ - اعطاء حق التعبير واعتماد المنهج الديمقراطي في الحكم: إن سياسة السيطرة وتكميم الأفواه المتبعة في غالبية الدول النامية، وخاصة إذا اقترن ذلك بسوء التسيير وهدر الإمكانيات الاقتصادية والبشرية، والسقوط في أحضان الاستعمار الجديد. كلها عوامل تؤدي إلى خيبة الأمل وانفجار غضب الشباب. يعبر عنه في صورة العنف وكره الجهات التي تسببت في الواقع المتردي، سواء كانت هذه الجهات داخلية أو خارجية.

لهذا يجب احترام اختيار الشعب واعطاؤه حقه في التعبير عن أفكاره ورغباته الثقافية والسياسية، وبذلك يكون بالإمكان تصحيح الأخطاء واحتواء غضب الشعب قبل انفجاره.

٤ - اعتماد سياسة إعلامية سليمة: للإعلام في هذا العصر مهمة خطيرة. لهذا يجب أن لايكون أداة طيعة في يد السياسة من أجل تحقيق أهداف مرحلية، ضيقة الأفق، من أجل الوصول إلى تحقيق مآرب شخصية، أو مصالح مجموعة محددة.

بل يجب أن يكون هدفه بث التفاهم، والتعاون والسلام والوئام والتسامح بين أفراد الشعب الواحد وبين مختلف الشعوب والثقافات والحضارات. وهو مايؤثر إيجابياً، دون شك، على سلوكيات الأفراد والجماعات والشعوب، ويعزز التسامح والتعايش فيما بينهم.

٥ - **اعتماد منظومة تربوية تعزز القيم الإنسانية**: إن الطرق المتبعة في المدارس حالياً، من الرفع من مكانة الأجداد والحط من الشعوب والثقافات الاخرى، يؤدي إلى تعزيز الأنانية والرغبة في اقصاء الغير، وتنمي روح الكراهية والبغض بين مختلف الأجناس والثقافات والحضارات. وهو مايؤدي إلى تصاعد العنصرية والعنف واللاتسامح والحروب.

من العوامل المساعدة على نشر السلام والاطمئنان بين شعوب حوض المتوسط، ابراز العوامل المشتركة، بما فيها من جوانب تقرب مختلف الشعوب إلى بعضها البعض، وتوضح المصالح المشتركة، وذلك عن طريق منظومة تربوية تعمل على تثبيت القيم الإنسانية السمحة.

خاتمة:

تعتبر كل من العنصرية والعنف من المشاكل التي ستزداد حدة في السنوات القادمة. وذلك نتيجة لنشاط تنقل الأفراد واختلاط العناصر البشرية، وارتفاع مستوى الطموح والوعي السياسي عند الأفراد، وزيادة حدة الصراع على الموارد الاقتصادية.

لذا يجب أن يكون هناك تعاون بين الدول المتجاورة من أجل رسم سياسة بعيدة الأمد لتدعيم التعاون، بعيداً عن الأفكار السياسية الاستعمارية، والاستغلال الاقتصادي. وبهذا يصبح بالإمكان الحفاظ على البحر المتوسط كبحيرة سلام وتعايش وتعاون من أجل تحقيق المصلحة المشتركة.

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

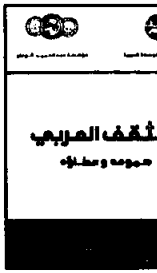

المثقفون في الحضارة العربية محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد

د. محمد عابد الجابري

(١٥٦ ص ـ ٦ $)

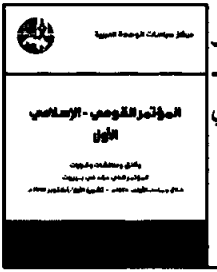

المؤتمر القومي ـ الإسلامي الأول

مؤتمر

(٥٦٢ ص ـ ٢٠ $)

المثقف العربي: همومه وعطاؤه

مجموعة من الباحثين

(٣٢٦ ص ـ ١٠ $)

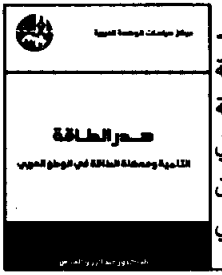

هدر الطاقة ـ التنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي

د. عبد الرزاق الفارس

(٣٧٥ ص ـ ١٥ $)

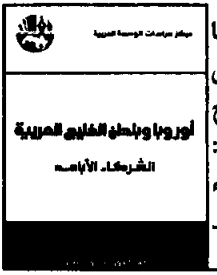

أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد

د. بشارة خضر

(٣٠٩ ص ـ ١٢ $)

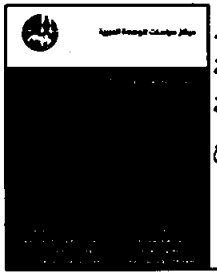

موريتانيا ـ الثقافة والدولة والمجتمع

مجموعة من الباحثين

(٢٠٦ ص ـ ٥ $)

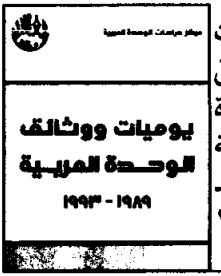

يوميات ووثائق الوحدة العربية ـ ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣

مركز دراسات الوحدة العربية

(٩٣٦ ص ـ ٣٠ $)

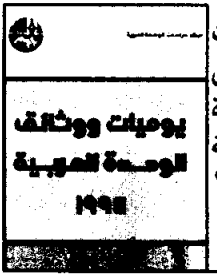

يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٩٤

مركز دراسات الوحدة العربية

(٦٦٠ ص ـ ٢٥ $)

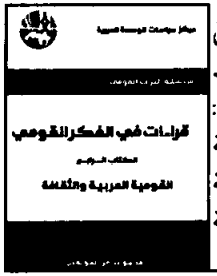

قراءات في الفكر القومي ـ الكتاب الرابع: القومية العربية والثقافة

مجموعة من المؤلفين

(٧١٣ ص ـ ٢٠ $)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية سادات تاور ـ شارع لييون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

هاتف: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: مرعربي

هاتف دولي وفاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١) ـ بيروت ـ لبنان

شؤون اجتماعية
العدد ٤٩
ربيـع ١٩٩٦م
السنة ١٣

اسطورة الانفجار السكاني في العالم الثـالث

د. محمد مصطفى الدنيـا *

هل سيتمخض الانفجار السكاني في العالم الثالث عن إغراق الكوكب بالبشر؟ بالمقابل، هل يشهد الغرب فعلاً حالة من الإقفار السكاني؟ فكرتان شائعتان مثيرتان للقلق، لكنهما أيضاً أسطورتان.

خلال شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، حضر ممثلو ١٤٠ دولة المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية، الذي نظمته هيئة الأمم المتحدة، وعقد في القاهرة. لقد وصل عدد سكان العالم إلى ٥ر٦ مليار نسمة، وهم يزدادون بنحو ١٠٠ مليون شخص كل عام، وكان هدف مؤتمر القاهرة الحث على استقرار السكان عن طريق نشر المعلومات ومراقبة الخصوبة بشكل خاص.

في الواقع، ليست الديموغرافيا علماً ثانوياً، ومعطياته تؤخذ بالحسبان. وكان مؤتمر القاهرة – حتى قبل انعقاده – قد أثار الخواطر. فقد أدان الفاتيكان مشاريع التخطيط السكاني كشكل من أشكال «الاستعمارية البيولوجية»، وأنكر تقريراً كان قد نشره المستشارون العلميون في الأكاديمية الحبرية للعلوم في حزيران/ يونيو الفائت. وعارض العديدون من زعماء العالم الإسلامي أيضاً كل تخطيط سكاني.

---

* كاتب من سوريا.

لقد أثار الجدل كذلك بعض المواقف السياسية. فقد وجه الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم رسالة إلى جميع زعماء دول أمريكا اللاتينية يحثهم فيها على مجابهة برامج الرقابة السكانية، وذكر قائلاً: «أخذت معدلات الخصوبة في جميع بلداننا الأمريكية اللاتينية تقريباً تنخفض بشكل خطير منذ وقت مضى».

مع نهاية العام ١٩٩٤، سيكون العالم قد شهد ولادة ١٤٥ مليون قادم جديد. في الوقت نفسه، يكون قد مات خلاله نحو ٥٠ مليون شخص من كل الأعمار. بذلك يكون سكان العالم قد ازدادوا بمقدار ٩٥ مليون شخص. وتتوافق هذه الزيادة مع معدل نمو سكاني قدره نحو ١ر٧٪ سنوياً: ٦ر٥ مليار × ١ر٧ - ٢ر٩٥مليون!

لقد بلغ معدل النمو السكاني العالمي ذروة قدرها ٢ر٠٦٪ عام ١٩٦٥. ومنذ ثلاثين عاماً، راح هذا المعدل ينخفض ببطء ولكن بما أن سكان العالم لم يتوقفوا عن الازدياد، فإن عدد الأشخاص المنضمين إلى الملاك السكاني العالمي قد استمر في الارتفاع. ففي العام ١٩٧٥، اقتربت الزيادة من ٧٤ مليون شخص، وفي العام ١٩٩٢ كانت نحو ٩٣ مليون شخص. وإذا ماستمر معدل النمو السكاني في الانخفاض، فإن الزيادة السنوية ستصل، في غضون سنتين أو ثلاث سنوات، إلى ذروة قدرها ٩٥ مليون شخص تقريباً، عند هبوط معدل النمو السكاني من جديد إلى معدل قريب من ٥ر١٪. ولابد أن يتباطأ هذا الازدياد بعد ذلك.

لو كان معدل النمو القريب من ١ر٧٪ سنوياً معدلاً اقتصادياً أو معدل فائدة مصرفية لما أثار القلق. إلا أن الأمر مختلف في الديموغرافيا، إذ ينطوي على مضاعفة السكان في غضون أربعين عاماً تقريباً.

من أجل حساب المدة اللازمة لمضاعفة السكان معروفي معدل النمو، ينبغي أن نقسم العدد ٧٠ على العدد الدال على هذا المعدل. والنتيجة هي زمن مضاعفة السكان بالسنوات. وهكذا، فإن معدل النمو البالغ ٢٪ يؤدي إلى مضاعفة السكان في خمسة وثلاثين عاماً (٧٠ على ٢)، والمعدل ٥٪ إلى مضاعفتهم في عشر سنوات، والمعدل ١٪ إلى مضاعفتهم في ٧٠ عاماً..

نحن هنا إزاء معدل النمو الإجمالي. إلا أن هذا المعدل لايعبر عن الفروق الكبيرة بين الدول. إن معدل النمو الوسطي للبلدان المسماة متطورة هو ٥ر٠٪ - ويعني ذلك مضاعفة السكان في غضون مائة وأربعين عاماً. وفي فرنسا، يبلغ هذا المعدل اليوم ٤ر٠٪، ويعني ذلك، إن بقي ثابتاً، مضاعفة السكان خلال مائة وخمسة وسبعين عاماً تقريباً. أما معدل النمو السكاني في إيطاليا فهو قريب من الصفر: مع نسبة ٢ر١ طفل

للمرأة الواحدة، تجاوز عدد الوفيات في هذا البلد عدد الولادات بنحو ٥٠٠٠ في العام ١٩٩٣. وبلغت بعض البلدان معدلات سلبية فعلاً، ويعني ذلك، إذا استثنينا الهجرة، أن سكانها في تناقص. فبالنسبة لألمانيا، وأوكرانيا وإستونيا، يصل معدل النمو السكاني فيها إلى - ١ر٠٪، وإذا بقي هذا المعدل على حاله، فإن سكان هذه البلدان سينقصون بمقدار النصف... في غضون سبعة آلاف عام.

إن معدل النمو السكاني في مجمل البلدان النامية هو أعلى بكثير، ويقرب من ٢٪ (ويعني ذلك مضاعفة السكان في خمسة وثلاثين عاماً). وأعلى معدلات النمو مسجلة في أفريقيا: نحو ٣٪ وسطياً في العام. ومع هذا المعدل، سيصل عدد سكان هذه القارة، التي بلغ عدد سكانها اليوم ٦٩٠ مليون نسمة، إلى ١ر٤ مليار شخص نحو العام ٢٠١٧. ويصل معدل النمو السكاني في العراق ٢ر٣٪ (مضاعفة سكانية خلال اثنين وعشرين سنة)، وفي قطاع غزة، تصل إلى ٥٪ (مضاعفة خلال أربعة عشر عاماً).

إن معدلات النمو الديموغرافي الملاحظ حديثاً لاسابق لها في تاريخ البشرية. إن الإنسان الحديث **Homo Sapien Sapien**، موجود منذ مائة ألف عام، وقد قدر عدد السكان البشر مع بداية عصرنا هذا (على نحو تقريبي جداً) بنحو ٣٠٠ مليون. وانطلاقاً من جَدٍّ مُفتَرَض، نصل إلى هذا الرقم بعد ٢٨ مضاعفة سكانية، أي مضاعفة السكان كل ٣٥٠٠ عام، وهو مايعني معدل نمو سكاني يقرب من ٢٠ر٠٪ خلال الـ٩٨٪ من مدة وجود البشرية.

في عالم ١٦٥٠، وصل عدد سكان العالم إلى ٥٠٠ مليون نسمة. ثم ازدادوا أكثر من الضعف خلال مائتي عام، فوصلوا إلى ١ر١٣ مليار نسمة عام ١٨٥٠ (معدل نمو يقدر بـ٣٥ر٠٪). ثم تضاعفوا من جديد في غضون مائة عام، فبلغوا ٢ر٥ مليار عام ١٩٥٠ (معدل نمو ٢٪ تقريباً).

يمكن إيضاح هذا التسارع الهائل بطريقة اخرى. لقد لزم عشرات آلاف السنوات كي تصل البشرية إلى مليارها الأول من السكان (نحو العام ١٨٠٠)، ومائة وثلاثون عاماً كي تزداد ملياراً آخر (نحو العام ١٩٢٧)، وثلاثون عاماً كي تزداد ملياراً ثالثاً آخر (١٩٦٠)، وأربعة عشر عاماً، كي يأتي مليار رابع (١٩٧٤)، وثلاثة عشر عاماً للمليار الخامس.

إذن... فقد حدث تحول ديموغرافي، استثنائي هو الآخر. وتلك هي السيرورة التي انتقل من خلالها السكان من توازن ديموغرافي قائم منذ زمن طويل، بين معدل وفيات مرتفع ومعدل خصوبة عالية، إلى توازن جديد، بين معدل خصوبة ضعيف ومعدل وفيات

منخفض. بعبارة اخرى، قبل التحول الديموغرافي، يكون لدى الأزواج أطفال عديدون، لكن الكثيرين من هؤلاء الأطفال يموتون قبل بلوغ سن الإنجاب، بحيث يبقى النمو السكاني ضعيفاً. ويكون معدلا الوفيات والولادات بحدود أربعين لكل ألف من السكان، أي يولد في الجماعة السكانية البالغة ألفاً من السكان أربعون فرداً ويموت أربعون فرداً كل عام. وفي أثناء التحول، يتناقص معدل وفيات الأطفال ويزداد معدل طول الحياة، وهو مايؤدي إلى حدوث نمو سكاني مرتفع. بعدئذ، يغدو الأزواج أدنى فأدنى أطفالاً، ويتضاعف النمو السكاني.

ومع انتهاء التحول السكاني، تصبح معدلات الولادات والوفيات ضعيفة، أي نحو اثني عشر فرداً لكل ألف من السكان تقريباً. وضمن هذه الشروط، لايتطلب تجدد الأجيال سوى ١ر٢ ولادة للمرأة الواحدة (يعوِّضُ «عُشْرُ الطفل» المضاف إلى ٢ عن معدل الوفيات قبل سن الإنجاب).

كان التحول الذي يعني الأوروبيين قد بدأ (في أوروبا) بانخفاض معدل الوفيات منذ نهاية القرن الثامن عشر. وجاء انخفاض معدل الولادات بعد قرن من ذلك التاريخ، إذ بدأ وسطياً نحو العام ١٨٧٠ ليصل في الوقت الراهن إلى إثنتي عشرة ولادة لكل ألف من السكان.

وخلال هذين القرنين، شهد العالم الذي هو صناعي اليوم نمواً سكانياً سريعاً. لقد كان عدد سكان أوروبا كلها نحو ١٨٠ مليون نسمة عام ١٨٠٠، و٤٠٠ مليون عام ١٩٠٠، وبلغ اليوم ٧٣٠ مليون نسمة تقريباً. إذن، فقد تضاعف سكان أوروبا ٤ مرات خلال قرنين، رغم الهجرات (نحو ٦٠ مليون منذ القرن التاسع عشر) والحروب. إن البلدان الاخرى، التي «أنجزت» تحولها السكاني اليوم هي بلدان مصنعة: الولايات المتحدة، واستراليا، ونيوزيلنده، وكندا، واليابان. وخلال هذه الفترة، كان سكان بقية العالم، أفريقيا وآسيا، بما في ذلك الهند والصين، يزدادون ببطء.

إن التوزع الحالي للنمو السكاني هو اليوم عكس مثيله الذي قام مع بداية هذا القرن: ازدياد ضعيف في البلدان المتطورة، وسريع في آسيا وأمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا بشكل خاص. وكان معدل الوفيات في هذه المناطق الأخيرة قد بدأ بالانخفاض تدريجياً نحو العام ١٩٠٠، ثم راح يهبط منذ العام ١٩٥٠. ويبلغ الآن نحو أربعة عشر فرداً لكل ألف من السكان في أفريقيا، وسبعة أفراد لكل ألف من السكان في أمريكا الجنوبية، وتسعة أفراد لكل ألف من السكان في آسيا.

إذن، أصبحت معدلات الوفيات ضعيفة في هذه المناطق نظراً لتنامي طول

الحياة وازدياد نسبة الشباب فيها، حيث يمثل من هم دون سن ١٥ سنة نحو ٤٥٪ من مجموع السكان في أفريقيا، و٣٣٪ من سكان آسيا، و٣٦٪ من سكان أمريكا اللاتينية، مقابل ٢٠٪ في أوروبا، و٢١٪ أمريكا الشمالية واستراليا. ولكن، يبقى معدل وفيات الأطفال في أفريقيا مرتفعاً - ٩٤ لكل ١٠٠٠ طفل، مقابل ١١ طفل لكل ١٠٠٠ في أوروبا. كما أن طول الحياة في أفريقيا هو ٥٤ سنة للجنسين، مقابل ٧٥ سنة في أوروبا.

يؤكد الدكتور «شلدون سيجال»، الباحث في «مجلس السكان Population Council»، والخبير المعروف في ميدان الديموغرافيا الإجمالية، أن ضبط النسل قد أحدث خرقاً مذهلاً في البلدان النامية: «بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٥، كان لدى نساء العالم الثالث، وسطياً، مايزيد قليلاً عن ٦ أولاد. وقد هبط هذا الرقم اليوم إلى ٩ر٣. ويعني ذلك أننا الآن في منتصف الطريق إلى التجدد السكاني، المقدر بنحو ١ر٢».

وإذا لم يحدث تبدل سريع وغير متوقع، فإن سكان العالم سيصلون إلى ٢٥ر٦ مليار عام ٢٠٠٠، وإلى ٥ر٨ مليار عام ٢٠٢٥. أما التوقعات المتعلقة بالتواريخ اللاحقة فهي أقل مصداقية، لأنه حتى ولو اعتقدت غالبية الديموغرافيين بأن «التحول» السكاني يسير في اتجاهه المعتاد، فإن أحداً لايستطيع التنبؤ متى يكتمل. وإذا ما سارت البلدان النامية على منوال البلدان المتقدمة اليوم، فإن عدد سكان العالم قد يستقر عند حدود ١١ إلى ١٢ ملياراً بين عامي ٢١٥٠ و٢٢٠٠. ولكن ليس بالإمكان استبعاد إمكانية حدوث استقرار مبكر أكثر من ذلك، فيتقلص بذلك عدد سكان العالم، أو استقرار أو تأخر أكثر من ذلك، فيزداد عددهم، على العكس.

منذ عشر سنوات، نشرت منظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية نتائج دراسة[1] هدفت إلى تحديد قدرة كوكبنا على إطعام السكان في ذروة النمو السكاني. وكانت الطريقة قد قامت على تقسيم العالم إلى مربعات طول الضلع في كل منها نحو ١٠٠كم، وحساب مردود كل مربع بالنسبة لثلاثة مستويات من تكنولوجيا الاستغلال الزراعي. ويضاف بعد ذلك إنتاج جميع هذه السطوح، للحصول على الانتاجية الإجمالية، التي يمكن من خلالها حساب عدد الأفراد والذين يمكن إطعامهم. استخلصت الدراسة بأن «طاقة تحمل» الكوكب، مع افتراض المستوى التكنولوجي الضعيف، هي ٥ر٧ مليار شخص، و١٤ مليار شخص مع مستوى تكنولوجي متوسط، و٣ر٣٢ مليار شخص مع مستوى رفيع من التكنولوجيا.

إلا أن محصلة مثل هذه الدراسات تبقى ضعيفة الواقعية. وكما أشار الديموغرافي

«هرفي لي برا»، فإن حساب الحد الأعظمي لإنتاج الأقوات يمكن أن يتيح تقدير العدد الأعظمي للبشر الذين يمكن أن يتغذوا على المربع المدروس، غير أن الناس يتبادلون، بشكل عام، المنتجات والأطعمة بين مربع وآخر. فمثلاً: قد يعيش «المربع هولانده»، بقاطنيه الـ ٤٠٠/كم٢، نحو سيء إذا لم يستورد الحبوب، والزيوت، والقطانيات، التي تنتجها «مربعات» اخرى، هذا دون الحديث عن استيرادها للماء العذب، الآتي من مربعات ألمانية عن طريق نهر الرين، وعن الحصول على حصتها من الأسماك من بحر الشمال، دون أخذ حجمها بعين الاعتبار. وتتشابه فرنسا وألمانيا في حاجتها إلى البترول، الذي يأتي من مربعات بعيدة.

إن مثل هذه الدراسات تتسم بالتعقيد الشديد، وعليها أن تأخذ بالحسبان أيضاً التأثيرات السلبية التي لاتعترف بالحدود، كالتلوث ومَعْلَمَات **Parametres** اخرى غير معروفة جيداً، وأحياناً متنازع فيها. فضلاً عن ذلك، يمكن أن تكون موضعاً للانحرافات، تحت تأثير عوامل سياسية، ودينية، واقتصادية تدفع مؤلفيها إلى انتقاء المعطيات والطرق المؤدية إلى النتائج المرغوبة.

لقد كان القس الإنجليزي «توماس روبرت مالتوس» من أوائل من وقعوا في هذا النوع من الممارسات، هذا الاقتصادي الذي ذكر في كتابه الشهير **«محاولة حول المبدأ السكاني»** أن عدد البشر ينزع إلى التزايد وفق تناسب هندسي، أي بتسلسل ٢، ٤، ٨، ١٦... إلخ. في حين تتزايد الأقوات وفق تناسب حسابي، أي: ١، ٢، ٣... إلخ. واستخلص أن عدد البشر يزداد على نحو أسرع من تزايد الإنتاج الغذائي، وأن الناس محكومون بالتكاثر في وضع من المجاعة. ويعود بحثه هذا إلى عام ١٧٩٨، حين كان عدد سكان الأرض يقل عن مليار نسمة. واليوم، يصل عددنا إلى مايقرب من ٦ مليارات إنسان، ولو كان «مالتوس» حياً الآن لفوجئ بالغزارة النسبية للقوت المتوفر لجزء كبير من البشر، نتيجة استصلاح مزيد من الأراضي، وبفضل المكننة واستخدام الأسمدة، ومبيدات الحشرات، والضروب النباتية الغذائية الجديدة.

يستطيع المزارعون - مربو الماشية اليوم - إشباع حاجاتهم الغذائية من مساحة أرض هي أصغر من تلك التي كان يحتاجها الناس عندما كانوا يعيشون على الصيد والقطاف. لقد أنجزت الزراعة الحديثة قفزة إنتاجية جديدة، وجاءت الهندسة الجينية بالقفزة التالية، حين أعطت نباتات ذات مواصفات غذائية محسنة، مقاومة للحشرات الضارة والأمراض، ومتلائمة مع الظروف المناخية المتنوعة،إن لم نقل مع الإنتاج الصناعي للبروتينات ومواد غذائية اخرى.

إلا أن ثمار هذا التقدم الوثاب غير منتجة ولا موزعة على نحو عادل. وقبل أن يصل عدد سكان العالم إلى الرقم الحالي، كان هنالك سوء تغذية في الولايات المتحدة، البلد الأغنى في العالم. وتوجد أيضاً بلدان مضطرة لاستيراد أغذيتها وبلدان مكتفية ذاتياً على الصعيد الغذائي. إن حالات العوز إلى الغذاء والمجاعات ناجمة غالباً عن الحروب، والسياسات الرديئة، والاضطرابات الاجتماعية. ففي الصين، أحدثت سياسة «القفزة الكبيرة إلى الأمام»، بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦١، والتي أجبرت الفلاحين على هجر حقولهم للانخراط في التنمية الصناعية المحلية، مجاعةً كارثيةً تسببت في موت ثلاثين مليون صيني. وفي «بيافرا» (نيجيريا)، من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٧٠، تسبب الصراع العرقي في إحداث مجاعة بين اقليم مزارعي الإيبو. وفي السودان، الذي كان فيما مضى مخزن غلال أفريقيا، وقعت الزراعة ومعها السكان ضحية ثمانية وعشرين عاماً من الحروب.

يبدو أن من المستحيل الحديث عن سياسة سكانية شمولية، دون أن تؤخذ بعين الاعتبار الفروق المؤلمة بين القارات، ومناطق العالم الكبرى، وبين بلدان متجاورة.

إن أفريقيا اليوم هي القارة الأكثر غبناً، والأسرع نمواً سكانياً: ٣٪ في العام، ويعني ذلك مضاعفة السكان في ثلاث وعشرين سنة. مع ذلك، السكان هنا مبعثرون، وطاقة النماء الزراعي والاقتصادي فيها هائلة. فأنغولا مثلاً، المستعمرة البرتغالية السابقة، والتي تزيد عن مساحة فرنسا بمرتين، لاتضم سوى عشرة ملايين نسمة، أي أقل من عشرة أشخاص في الكيلومتر المربع. إنها غنية بالبترول، والماس، ومناجم الحديد، وتنطوي على قدرة زراعية جيدة، لكنها مع ذلك أحد أفقر البلدان في العالم، وغائصة في حرب لانهاية لها تتمخض عن عوز غذائي مستوطن.

وفي أسيا، تحسن الوضع الغذائي رغم النمو السكاني السريع. وهكذا، أصبحت الهند التي شهد تاريخها مجاعات مدمرة، منها مجاعة ١٨٩٦ - ١٩٠١ التي قضت على ١٩ مليون شخص، أصبحت مصدرة للرز. ووفقاً لمعطيات «فازان غواريكر»، الديموغرافي والمستشار العلمي للحكومة الهندية، فإن الهند تستطيع تلبية الحاجات الغذائية لسكان يزيدون مرتين عن سكانها. ويرى الخبراء الدوليون أن الغذاء في الصين اليوم واف بحاجات الغالبية العظمى من السكان. وفي كتاب ظهر حديثاً حول الجوع في العالم، يشير مؤلفه، «بييرلي روي» إلى أن الصين أصبحت أكبر منتج للحبوب في العالم.

وبين عام ١٩٦٠ واليوم، ازدادت الجاهزيات الغذائية العالمية بنسبة ١٨٪ للفرد من

السكان. ويحصل الفرد اليوم - إحصائياً - على ٢٧٠٠ حريرة، مقابل ٢٣٠٠ عام ١٩٨٠.

مع ذلك، لابد أن تنطوي نظرة شمولية كهذه على مجازفات. ففي آسيا أيضاً تتميز بنغلاديش، التي انفصلت عن الباكستان عام ١٩٧١، والخاضعة لسلطات رياح موسمية عاتية، مع سكانها البالغين ١٢٠ مليون نسمة فوق مساحة ١٣٠ر٠٠٠كم٢، بكثافة سكانية تقرب من ٩٠٠ نسمة/كم٢، أي ضعف الكثافة السكانية في هولاندة. إن هذا البلد هو أحد أفقر بلدان العالم، حيث لاتزيد الجرعة الغذائية اليومية عن ٢٠٠٠ حريرة للفرد من السكان، مع قدر من البروتينات يقل عن ٥٠ غ. وعلى الرغم من البطالة المستوطنة هنا، فإن أعمال بناء وصيانة الحواجز المائية والسدود ومنظومات التصريف، التي كان يمكن أن تؤدي إلى استغلال الأرض التي يخصبها نهر الفانج، لم تشهد إنجازاً يذكر.

وفي أمريكا الجنوبية، المنطقة الأكثر تعرضاً لنقص الغذاء هي «سيراتو» Serato، في البرازيل، التي تصاب بفترات جفاف كبرى على نحو دوري. إنها منطقة الأملاك العقارية الكبرى (حتى ١ مليون هكتار)، ولكن حيث يقع صغار المالكين - الفلاحون - ضحايا للجفاف المتواتر، في حين يستفيد كبار المالكين من هذا الوضع: توجه إدارة الاحتياطيات المائية لصالحهم، ويستفيدون من المساعدات والأعمال التي تقدمها الحكومة.

ويرى «لي روي» أنه «يمكن للقدرات الإنتاجية، المكبوحة حالياً بسبب نظام الحصص واستراحات الأرض، أن تطعم على نطاق واسع قدراً أكبر بكثير من سكان العالم». إذن، فالمشكلة هي بالأحرى مشكلة توزيع، ومشكلة تنمية بشكل خاص. وتُظهر أمثلة عديدة أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي محرك التحول السكاني. وفي جميع الحالات تقريباً، يعقب التنمية انخفاض في الخصوبة (البشرية)، وهو ماينبئ الديموغرافيين بأن التنمية هي خير موانع الحمل، إلا أن سياسات التنمية، وبالأخص التنمية الزراعية، غالباً ماخفقت أهدافها. لقد شجعت هذه السياسات، في أغلب الأحيان، كبار المزارعين، الذين يمكنهم الوصول إلى القروض والتقنيات الحديثة، مع تأثيرهم سلباً في الوقت نفسه على عائدات صغار المستثمرين. لقد ارتفع عدد الفلاحين الذين لايملكون أرضاً، مما عزز جاذبية المدينة. ووفقاً لمعطيات صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن ٢٠ إلى ٣٠ مليون نسمة من السكان الأفقر في العالم أبعدوا على هذا النحو باتجاه المدن، مما أحدث خللاً في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية.

تبدأ حياة الخصوبة عند المرأة مع ظهور أول طمث لديها، بين سن ١٢ و١٥ سنة، وتنتهي بتوقف الطمث، أو سن الإياس، نحو سن ٥٠ سنة. ويعني ذلك ثلاثين سنة من الحياة الخصبة. من جانب آخر، تصل المدة بين كل ولادتين إلى ١٦ شهراً وسطياً - تسعة أشهر من الحمل إضافة إلى شهرين من العقم المؤقت، ويضاف إلى ذلك خمسة أشهر للحمل من جديد. ومع أخذ عقم جزء من النساء بعين الاعتبار. فإن عدد الأطفال الوسطي للمرأة الواحدة يمكن أن يبلغ ١٥ طفلاً كحد أعلى. ونادرات هن النساء اللواتي لديهن هذا العدد من الأطفال، أو أكثر من ذلك. إلا أن ضبط الخصوبة الإرادي أخفض هذا الرقم إلى ٢ طفل في البلدان المتقدمة.

في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣، أقر العلماء خلال «القمة الدولية» لأكاديميات العلوم، التي انعقدت في نيودلهي تمهيداً لمؤتمر القاهرة، بأنهم لايعرفون، بدقة، القيم المتبادلة للعوامل المساهمة في انخفاض معدلات الخصوبة في الجماعات السكانية. مع ذلك، هنالك عدد من العوامل المعروفة: تحسن مستوى الشروط الحياتية، والصحية، والعلاجات الطبية، والغذائية، وتطور ظروف المرأة، والتعليم، وانخفاض معدل وفيات الأطفال، وكذلك توفر وسائل منع الحمل وإمكانية الحصول عليها، وقبولها اجتماعياً.

لقد انتشرت وسائل منع الحمل الحديثة على نحو أسرع مما كان متوقعاً. ويقدر بـ٥٧٪ عدد الأزواج الذين وصلت الزوجات فيهم إلى سن الخصوبة، ممن يتعاطين إحدى وسائل منع الحمل، على الصعيد العالمي. وفي البلدان المتقدمة، تقع هذه النسبة المئوية بين ٧٠٪ و٨٠٪، وهذه النسبة الأخيرة هي حد أعلى، إن أخذنا بعين الاعتبار النساء العقيمات، والحوامل، والراغبات في إنجاب طفل. ووفقاً لمعطيات الدكتور «سيفال»، الذي سبقت الإشارة إليه، فإن استخدام موانع الحمل في مجمل البلدان النامية قد قفز من ١٠٪ إلى أكثر من ٥٠٪ خلال ثلاثين عاماً. ويصل الآن إلى ٤٦٪ في الهند، و٧٢٪ في الصين، و٦٧٪ في البرازيل، و٥٠٪ في أندونيسيا، و٥٦٪ في جمهورية الدومينيكان، و١٠٪ فقط في هاييتي، و٦٪ في نيجيريا. ووفقاً لمعطيات منظمة الصحة العالمية، فإنه لولا استخدام هذه الطرق لكان عدد سكان العالم أكبر اليوم بنحو نصف مليار نسمة. مع ذلك، يموت مايقرب من نصف مليون امرأة سنوياً بسبب مضاعفات الحمل أو الإجهاضات سيئة المعالجة.

يتباين اختيار طرق منع الحمل تبايناً تبعاً للبلدان. فالهند، تأتي في مقدمة البلدان التي تلجأ إلى التعقيم Sterilisation (الذكري أو الأنثوي) [٦٧٪ من بين جميع الوسائل الاخرى]، وهو ماتلجأ إليه الصين أيضاً [٤٩٪]، وكذلك كندا [٥٩٪]،

والولايات المتحدة [٤٩٪]، والبرازيل [٤١٪]. أما في فرنسا، حيث تأتي حبة منع الحمل **Pilule** في المقدمة [٢٩ر٧٪]، ثم مانع الحمل **Sterilet** (جهاز يوضع داخل الرحم بشكل دائم، [٢٥ر٩٪]، فلا يشكل التعقيم (الانثوي أساساً) سوى [٥٪]. إن الحبة ومانع الحمل منتشران أيضاً في البرازيل، ومصر، وأندونيسيا، ولكن قلما يستخدمان في اليابان، التي تعد أكبر مستهلك للحوافظ الذكرية **Preservatifs** (وأكبر منتج لها أيضاً). وهناك أيضاً وسيلة اخرى هي الغَرْسات **Implants** المانعة للحمل، التي جربت منذ مايزيد عن عشرين سنة، وتنامى استخدامها الآن، خصوصاً في الولايات المتحدة، التي سمحت بها منذ العام ١٩٦٠، وفي أندونيسيا.

وعلى الرغم من تعدد وسائل منع الحمل المتوفرة، يبقى تحديد النسل ضعيفاً في البلدان النامية، بسبب نقص الأموال، ولدواعٍ ثقافية ودينية، وأحياناً لمجرد التمييز الذي يمارس ضد النساء. إلا أن عدد النساء، اللواتي هن في سن الإنجاب، سيقفز من ٧٥٠ مليون الآن إلى نحو مليار عند منعطف هذا القرن، على صعيد البلدان النامية. ويرى عدد من الباحثين الغربيين أنه إذا مأريد الحصول على انخفاض متسارع في معدلات الخصوبة هنا، فإنه يتوجب تحسين مواصفات وخيارات خدمات ليس فقط تحديد النسل، بل أيضاً الخدمات الاجتماعية والتعليمية، وأنه سيلزم، خلال السنوات العشر القادمة، نحو ٥٠ مليار حافظ، و١١ مليار حبة فموية مانعة للحمل، و٤٠٠ مليون مانع حمل **Steriler** وغرسة، ونحو ١٨٠ مليون تعقيم.

تطبق الصين، منذ سنوات عديدة، بهدف إعادة التوازن السكاني، تدابير قسرية للحد من الولادات: الغرامة، وفقدان الوظيفة والسكن بالنسبة للأبوين اللذين يتجاوزان عتبة طفل واحد، وحرمان الأولاد من المدرسة.

واليوم، يريد هذا البلد الذهاب أبعد من ذلك، بعد أن أدرج مبحث تحسين النسل **Eugenisme** في برامجه السكانية. ومؤخراً، عرض وزير الصحة الصيني على «المؤتمر الشعبي الوطني» مشروع قانون يهدف إلى إباحة الإجهاض أو التعقيم من أجل الوقاية من ولادة أطفال «ذوي مواصفات متدنية» بغية تحسين مواصفات السكان. ووفقاً لمعطيات الوزير المذكور، فإنه يولد في الصين، سنوياً، بين ٣٠٠ر٠٠٠ و٤٥٠ر٠٠٠ طفل مصاب بالتخلف العقلي وبأمراض ولادية، وأن في هذا البلد الآن أكثر من ١٠ ملايين شخص مصاب بهذه العاهات.

من جانب آخر، يرى بعض الباحثين أن «شيخوخة السكان» هو تعبير انتقاصي، وأنه كان ينبغي استخدام تعبير معاكس، ذلك أن هذه الشيخوخة هي شاهد على

التطورات الناجزة في ميدان الصحة وعلى صعيد تنامي طول الحياة. مع ذلك، إن من شأن هذه «الشيخوخة» أن تحدث، في خضم «التحول السكاني» اضطرابات اقتصادية واجتماعية ضخمة.

في العام ١٩٠٠، كانت نسبة من يتجاوزون سن ٦٥ سنة تقرب من ٦٪ من مجموع سكان العالم. لكن هذه النسبة المئوية تزداد سريعاً خلال التحول السكاني وبعده. وفي أوروبا الغربية، تجاوزت منذ وقت مضى ١٤٪ وستصل إلى ٢٠٪ في العام ٢٠٢٠. ولابد أن تتسع هذه الظاهرة لتشمل العالم كله. وفي غضون السنوات الخمسين القادمة، سيصل عدد من تجاوزوا سن ٦٥ سنة إلى نحو ٢ مليار شخص وسيمثلون ٢٠٪ من سكان العالم، على الأقل..

وكانت كلمة «الشيخوخة» تشير في وقت سابق إلى من بلغوا سن ٥٠ سنة. في وقت لاحق، صنف الديموغرافي «الفرد سوفي»، الملقب بـ«مخترع الشيخوخة السكانية»، الأشخاص الذين بلغوا سن ٦٠ سنة فما فوق في فئة «الشيوخ». واليوم، يستخدمون هذه الكلمة لوصف من تجاوزوا سن ٦٥ سنة. وغداً، هل سيرتفع هذا الرقم إلى ٧٠، أو ٧٥ سنة؟..

المـــراجـــع:

1 - "Potential Population Supporting Capacity of Lands in The Developing World":,

دراسة أنجزتها «الفاو»، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمعهد العالمي لدراسة المنظومات، والذي يتشكل من عدد من العلماء، ومقرة فيينا - ١٩٨٣.

٢ - هيرفي لي برا. «**حدود إمكانيات الكوكب**» - باريس، فلاماريون ١٩٩٤.

٣ - بيرلي روي. «**الجوع في العالم**» - باريس، موند دي بوش ١٩٩٤.

٤- صحيفة «لوموند» الفرنسية، أعداد ٣١ آب/ أغسطس + أيلول/ سبتمبر + ٢ أيلول/ سبتمبر + ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤.

٥ - «العلم والحياة» الفرنسية - أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤.

مجلة

رئيس التحرير : عبد العزيز العبد الله التركي

مدير التحرير : محمد عثمان النجومي

النفط والتعاون العربي

مجلة فصلية محكمة تصدر عن الأمانة العامة
لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

- الهدف الرئيسي للمجلة هو المساهمة في نشر الوعي، وتنمية الفكر العربي المشترك حول قطاع النفط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي.
- ترحب المجلة بكل البحوث السليمة والخلاقة والمبدعة التي تساعد على تطوير الاقتصاد العربي في إطار أهداف وفلسفة المجلة.
- وتقبل المجلة مراجعات الكتب عن النفط والتنمية والتي تتضمن عرضاً للمحتوى، إضافة الى النقد والتحليل.

المراسلات توجّه الى رئيس التحرير

العنوان : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
ص . ب : 108 مجلس الشعب 11516
تلكس : 21158 OAPEC UN
فاكسميلي: 3542601
القاهرة - جمهورية مصر العربية

التحدي الياباني في التسعينات

تأليف: د. حسين شريف

مكتبة مدبولي - القاهرة - ١٩٩٣ (٣٣٨) صفحة

عرض: راشد سعيد مصبح *

يقدم الكاتب قراءة جديدة عن اليابان من دولة نشأت في عزلة عن العالم خلال بضع مئات من السنين تبلورت فيها الثقافة اليابانية والتجانس العرقي، متخذة حديث الحرب كوسيلة الاتصال مع العالم في بعض الفترات. إلى دولة متحضرة لها مكانتها بين الدول.

وهذا الكتاب يشمل جوانب الحياة المختلفة لليابان في ٤ أقسام، تناول فيها السياسة والاقتصاد والصناعة والوضع الاجتماعي. ويرصد الكاتب تحولين أثرا جذرياً في فساد المجتمع الياباني، الأول بدأ بترك النظام الاقطاعي والأخذ بالتجربة الحديثة، والثاني في تخطي مأساة الحرب العالمية الثانية. ورغم ماطرأ من تغيرات فإن الجذور التقليدية تعيش كما هي وظهر التعايش بين القديم والحديث وتركز اهتمام الحكومة والشعب لإيجاد بيئة أفضل للمعيشة، وبذلك ظهر الاستقرار السياسي متمثلاً في الديمقراطية والليبرالية.

وبنظر الكاتب أن هذا التعايش يشكل نظرية النجاح الياباني في العلاقات الداخلية والخارجية داخلياً يتضح ذلك من خلال التماذج في نظام الحكم القائم على دستور ١٩٤٦م مع انتقال السلطة المطلقة من

* خريج قسم العلوم السياسية - جامعة الإمارات العربية المتحدة.

الأمبراطور للشعب، وتلقى المسؤولية على مجلس الوزراء الذي يستمد قوته من الحزب الحاكم، فيما يبقى البرلمان (الدايت) يحتل أعلى سلطة تشريعية، أما على صعيد المعارضة السياسية للحزب الحاكم (الحزب الديمقراطي الحر) تكاد تكون متقدمة ذلك أن النظام الاجتماعي والديني يحرم مخالفة السلطة العليا مما يضع المعارضة في أزمة ثقة مع الجماهير، وهي بالتالي تعاني أيضاً من تفكك توجهاتها وانتماءاتها الخارجية، سواء نحو الاتحاد السوفيتي أو الصين، فضعف المعارضة عكس بدوره استمرار الحزب في الحكم منذ نشأته ١٩٥٥م، ص ٢٩.

وفي معرض تناوله للسياسة الخارجية اليابانية يرى أنها تقوم على الالتزام بالسلام وعدم الدخول في علاقات معادية، والحفاظ على الأمن العالمي مع مراعاة مصالحها الخاصة، وهذا مالمسناه في تردد اليابان وعدم قبولها ارسال قوات حفظ السلام خارج إطار الأمم المتحدة، واقتصارها على المساعدات المادية واللوجستية.

وهذا التوجه السلمي جاء بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، فتحولت هذه السياسة من الحياد إلى الانفتاح على العالم. وتحسين العلاقات مع الصين وروسيا ومع جيرانها من الدول الآسيوية لتوافر المواد الأولية مع تزايد التطور الاقتصادي والصناعي.

ويفسر هذا التطور لتداخل الأهداف الاقتصادية مع أهداف السياسة الخارجية التي اتسمت بالازدواجية وخاصة لبعض المشكلات مثل مشكلة الشرق الأوسط ومسايرة الدول المتقدمة مع تأكيد الاستعداد لحل مشكلات الدول النامية،كما نجحت في التعامل مع الأزمات الاقتصادية والكساد وأزمة الطاقة، مع استمرار صادراتها للغرب في ظل معاناة هذه الدول من الركود وارتفاع البطالة.

ويوضح أن لليابان علاقات متميزة مع الولايات المتحدة، حيث نظمت معاهدة ١٩٥١ العلاقة بين الطرفين والتزام الولايات المتحدة بضمان أمن اليابان. وهذا يفسر إنفاق اليابان أقل من ١٪ من الدخل القومي على الجانب الأمني وهو الأدنى في العالم، أما جانب الخلاف بسبب الفائض في الأرصدة اليابانية وعجز الميزان التجاري الأمريكي تجاهها، من حث اليابان في الأزمة الأخيرة للعمل على استرضاء الدول الغربية، وفتح المجال للسلع الأجنبية بصورة محدودة وزيادة مساعداتها للدول النامية والمنظمات الدولية. ص٤٩.

وتتجه علاقاتها مع روسيا نحو الإيجاب حتى مع وجود نزاع جزر الكوريل، وتتقارب الصين محاولة الاستفادة من التجربة اليابانية الصناعية في الخطوات نحو التصنيع

التي تخطوها الصين اليوم. وتتزايد روابط اليابان مع دول العالم أجمع سواء لإيجاد اسواق استهلاكية واقامة علاقات تعاونية من خلال تقديم الخبرات بمختلف جوانبها.

يؤكد الكاتب على حقيقة هامة ببروز اليابان كقدرة اقتصادية كبرى أثر في صنع نظام جديد بتصرفها كدولة كبرى في علاقاتها السياسية الدولية، ص ٨٢. وذلك فرض عليها نوعاً من الالتزامات وضرورة التعاون في ترسيخ قواعد عالمية جديدة. فأمل اليابان منها أن تزيل آثار الماضي خصوصاً مع جيرانها في جنوب شرق آسيا، ص ٨٥.

وقد كان لليابان قصب السبق للبرامج والمنح والبعثات، إذ احتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث الأموال المخصصة للأغراض السابقة.

ويذكر على الصعيد العسكري الأمني سريان معاهدة ١٩٥١م مع الولايات المتحدة التي تكفلت بحماية اليابان عسكرياً، وما نص عليه الدستور الياباني من حظر للتسلح لغير أغراض الدفاع والاحتفاظ بقوات الأمن الداخلي، أدى ذلك لتوجيه الجانب الأكبر من مواردها الحالية والسلع المصنعة لأغراض الأسواق العالمية بأسعار منافسة، ص ١١٥.

ومايؤكده الكاتب لنا أن اليابان هي محور أساسي دار حوله صراع القوتين العظمتين مع الانتشار الروسي عبر القارة الآسيوية يقابله انتشار القوات الأمريكية لاجزاء متعددة من جنوب شرق آسيا، ومحاولة الولايات المتحدة دفع اليابان لتطوير وزيادة قدراتها الأمنية من أجل تحجيم قوتها الاقتصادية. مع إمكانية ذلك في مجال الصناعات مزدوجة الاستخدام، ص ١٦٢.

ويشير أن خروجها من الحرب في حالة شلل كامل ساعد الشعب الياباني في اعادة بناء اقتصادي استمر في التوسع والنمو وأدى لرخاء سريع واحتكاك تجاري مع الولايات المتحدة ومواجهتها لأزمة البترول ١٩٧٣ والتعديلات في أسعار النقد والسلع عملت اليابان على تقديم تسهيلات عديدة لتنمية اقتصادها ورفع قدرته على مواجهة المشكلات في الأجواء المتقلبة.

ولتقليص الآثار السيئة التي سببها التقدم الصناعي عملت اليابان على تغيير شامل لجعل البلاد أكثر انفتاحاً لسوقها الداخلية من الواردات وانشاء فروع لشركاتها في دول أقل كلفة.

لقد استخدمت اليابان كفاءتها في تطوير قدراتها البشرية والتقنية للعالم أجمع فيما سخرت الدول الاخرى كثيراً من طاقاتها العلمية لأغراض عسكرية، وتضم اليابان

أكثر من نصف مليون عالم وخبير وتنفق المليارات سنوياً على الأبحاث وتطوير الصناعات الألكترونية والبصريات والتكنولوجيا الدقيقة وغيرها.

ويبرز الكاتب اعتماد اليابان على ٩٠٪ من احتياجات الطاقة والمواد الخام من الخارج مع وجود احتياطات محدودة من الفحم والنفط، فقر البيئة هذا حتم الاستغلال الأمثل لموارد الغابات والزراعة والاتجاه للصيد البحري في أعالي البحار، كما تمتلك سلسلة متطورة من المواصلات الحديثة بشكل حديث ونظام مترو الأنفاق اضافة إلى وسائل النقل البحري العملاقة والطيران الذي يربط أجزاء اليابان مع بعضها ومع دول العالم أيضاً.

وعن حديثه في الجانب الاجتماعي أكد على خصوصية الثقافة والتراث الياباني رغم تأثره بخليط من أنواع عديدة من الثقافات المستوردة، ويحظى اليابانيون بنظام تعليمي ورعاية صحية متكاملة تضمنت جميع الفئات والأعمار ومستوى عالياً من الخدمة في هذين الجانبين، أما عن الأديان فالبوذية هي الديانة الرئيسية يبلغ أتباعها ٩٠ مليون نسمة والتي دخلت عن طريق الصين، يضاف إليها الشنتو والكونفوشيه ولها أثر كبير في الحياة اليومية من عقد القران إلى الشعائر الجنائزية، وهناك أيضاً أعداد قليلة من المسلمين، ص ٢٣٠.

بعد هذه النظرة السريعة نجد أن اليابان تتحدى العالم لتكون عملاقة القرن القادم وليس العقد الحالي فقط ذلك أنها استبدلت الغزو العسكري بغزو اقتصادي، إلا أن السلاح الاقتصادي الياباني محدود الفاعلية ولايمكن استخدامه على مدى واسع مالم تطور اليابان قدراتها السياسية والعسكرية فهي لديها الاستطاعة التامة في ارتياد الفضاء، وصنع القنبلة النووية مع دخل قومي بلغ ٣ تريليون دولار، وإذا ماعلمنا أن خطوط الإنتاج الرئيسية لدى الشركات الأمريكية العملاقة مثل جنرال موتورز G M من صنع ياباني وتمارس سياسة خارجية يابانية خالصة بعيدة عن التأثيرات الغربية.

«سلم أوسلو» ومعالجة مستقبل الدولة الفلسطينية والنظام الشرق أوسطي

تأليف: د. حسن الجلبي. د. عدنان السيد حسين

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (مجد) - بيروت - ١٩٩٥، ٢٧٢ ص

عرض: رياض الصمد *

قد يكون كتاب «سلم أوسلو»، الصادر حديثاً عن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (مجد) في بيروت، من أبرز الكتب التي صدرت مؤخراً وتوقفت عند اتفاق أوسلو، المعروف باسم اتفاق غزة - أريحا أولاً. وذلك لأسباب عدة:

١ - تضمن هذا الكتاب لدراستين: قانونية للدكتور حسن الجلبي، وسياسية للدكتور عدنان السيد حسين، مع مايؤدي ذلك إلى عرض تفصيلي لمضمون الاتفاق وأبعاده ومفاعيله.

٢ - خروج هاتين الدراستين عن الدراسات الفلسطينية المألوفة التي توزعت بين مؤيد للاتفاق أو معارض له. فالمؤلفان هما عراقي ولبناني، وأستاذان جامعيان ينطلقان في الدرجة الأولى من المعايير الأكاديمية كما يشيران في مقدمة الكتاب.

٣ - معالجة الكتاب لمسائل شائكة ومعقدة مثل: الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة، الاعتراف المتبادل، التطبيع الشامل للعلاقات، فكرة الدولة الفلسطينية ومداها وفرص قيامها. إضافة إلى تطور العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية، والفلسطينية - الإسرائيلية، والفلسطينية -

* استاذ العلوم السياسية - الجامعة اللبنانية.

العربية في ضوء اتفاق أوسلو، ومشروع النظام الشرق أوسطي في إطار الجهود الإقليمية والدولية.

ويمكن استنتاج أهم الأفكار والملاحظات التي دونها الكاتبان على النحو الآتي:-

أ - إن سلم أوسلو هو من حيث المبدأ والتوقع مجرد «مغامرة» دخلها الفلسطينيون والإسرائيليون، وآفاقها مفتوحة على جميع الاحتمالات.

ب - إنهاء حالة الحرب بين اسرائيل والفلسطينيين أتى غير متكافئ لصالح إسرائيل. والاعتراف الإسرائيلي بالشعب الفلسطيني أتى مقيداً فيما اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية اعترافاً صريحاً مباشراً باسرائيل لالبس فيه. وقد منع اتفاق أوسلو الفلسطينيين من العودة إلى الصراع المسلح تحت أية ذريعة، حتى ولو كانت عدم وفاء اسرائيل بموجبات الاتفاق.

جـ - أعطى الاتفاق أولوية للتطبيع في مختلف الميادين الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية.. وتوقف بصورة مميزة عند التطبيع الاقتصادي، بينما لم يدع القرار الدولي رقم (٢٤٢) إلى مثل هذا التطبيع.

د - وفي مسألة الانسحاب، استثنى اتفاق أوسلو مناطق وصلاحيات سماها (قضايا) يجب حسمها في نهاية المفاوضات، وتحدث عن (تموضع) القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية. بتعبير آخر، يربط الاتفاق بين الإنسحاب من الأراضي والأمن الذي يجب أن يتحقق.

ويلاحظ الكتاب أن مجمل هذه الوقائع لاتسقط الحق القانوني لشعب فلسطين في تصحيح أوضاع وإبطال النصوص المتعارضة مع هذا الحق، إذ يمكن الاستناد إلى مضمون القرار (٢٤٢) في الانسحاب الشامل، وميثاق الأمم المتحدة ومواد اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات للعام ١٩٦٩. وكان يمكن توضيح هذه النقاط بصورة تفصيلية أكثر مما ورد في مضمون الكتاب، نظراً لأهميتها في المرحلة المقبلة.

وفي الجانب السياسي، يؤكد الكتاب على أن اتفاق أوسلو جسد جملة تحولات محلية واقليمية ودولية. ذلك لأنه نتيجة للتحولات المتصلة بظروف قيام المقاومة الفلسطينية وصولاً إلى مرحلة الانتفاضة. ونتيجة لما بلغه النظام العربي من ضعف وتراجع، ولما طرأ على السياسة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ونظراً لعمومية مبادئ الاتفاق، وتملص إسرائيل من تنفيذ أحكامه، فإن المخاطر على الوحدة الوطنية الفلسطينية ماتزال قائمة، في حين تبدو الخلافات الإسرائيلية بين اليمين واليسار والكتل الدينية محصورة في الإطار السياسي ويصعب أن تتحول إلى نزاع مجتمعي

حاد. ويلاحظ مؤلف القسم السياسي أن المشهد السلمي في الشرق الأوسط مرتبط بموقف إسرائيل من السلم قبل الفلسطينيين والعرب الآخرين، «فالمسألة مرتبطة بالفكر الصهيوني - التلمودي في منطلقاته وغاياته. هنا جوهر الصراع...». ثم يلاحظ الإشكاليات الدينية - الفلسطينية وجميعها مؤثرة في مستقبل الكونفيدرالية المقترحة، دون أن يفرض تصوراً لحلها. ويصور التحول العربي العام نحو رفع المقاطعة الاقتصادية العربية الإسرائيلية بصورة تدريجية، وكيف يجري التمهيد لإقامة سوق شرق أوسطية لن تنفصل في نهاية المطاف عن النظام الشرق أوسطي.

ويوضح أن إسرائيل تريد التأكد من اتجاه العرب نحو التطبيع، واستبدال المساعدات المالية الخارجية سنوياً، (والتي تصل إلى عشر مليارات دولار)، بمشاريع استثمارية شرق أوسطية. وان مايطرح اليوم من مشاريع هي خلاصة دراسات سابقة، وتلتقي حول إقامة تجمع فلسطيني - أردني - إسرائيلي قابل لأن يتوسع ويضم دولاً عربية وشرق أوسطية. ومضمون هذه المشاريع سيتركز على موردي النفط والمياه العذبة.

ويتوقف الكتاب في نهايته عند النظام الشرق أوسطي، فيتوقع أن مثل هذا النظام يمكن أن يحاصر الفلسطينيين والعرب الآخرين، مع اختلاف التوازن الاقليمي الاستراتيجي لصالح إسرائيل. خصوصاً وإن الدور الوظيفي الإسرائيلي في الشرق الأوسط قد استمر ولم يتراجع - كما يعرض المؤلف بشيء من التفصيل - وعلى ذلك، قد لايصل «سلم أوسلو» إلى تسوية عادلة بموجب القرارات الدولية، ولايقيم علاقات متكافئة بين أطرافه، لذلك هو مغامرة مفتوحة على مجمل الاحتمالات، وهو محفوف بالمخاطر المحسوبة وغير المحسوبة.

طبعاً، يثير هذا الكتاب جملة تساؤلات دفعة واحدة، وهي متعلقة بالعلاقات الثنائية الإسرائيلية - الفلسطينية، وبمستقبل المنطقة العربية والشرق الأوسط. ولعله من الكتب القليلة التي قد تتعرض للتأييد أو النقد أو المناقشة نتيجة كثافة الموضوعات التي يتعرض لها.

وإذا مانشأت إشكاليات سياسية وقانونية على المسارات الاخرى: أردنية وسورية ولبنانية، فإن مضمون هذا الكتاب سيكتسب مزيداً من الأهمية. وربما لم يطرح هذا الكتاب كيفيات تصحيح المسار العربي العربي، وفيه المسار الفلسطيني، إلا في جمل قليلة وأفكار مكثفة تحتاج إلى تفاصيل. في مطلق الأحوال، من المتوقع أن يأخذ هذا الكتاب الجديد حيزاً لافتاً من الاهتمامات الفلسطينية والعربية، وهو جدير بالقراءة بصرف النظر عن موقف القارئ من اتفاق أوسلو ومانتج عنه من تطورات وتداعيات.

الكلمة

مجلة فكرية ـ ثقافية ـ فصلية

AL KALEMAH

تصدر عن

منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث.

رئيس التحرير: زكي الميلاد

مدير التحرير: محمد محفوظ

يشارك فيها نخبة من الكتّاب والمثقفين من العالم العربي

وبالخصوص من المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية

- تعنى بشؤون المشروع الثقافي الاسلامي المعاصر.
- تعالج قضايا الاجتهاد والتجديد الحضاري في الواقع العربي والاسلامي.
- تدعو إلى قيم الحوار والانفتاح والتعدد والتسامح.
- تفتح صفحاتها للأقلام الجادة والمبدعة، وتؤمن بحرية الاختلاف في الرأي.

المراسلات

لبنان ـ بيروت ـ الحمراء ـ ص.ب ٥٧٨٩ ـ ١١٣

الكويت ـ ص.ب ٢٩٣٢٤ ـ الصفاة 13154

P.O.Box. 5789-113 Hamra-Beirut-Lebanon

P.O.Box. 29324-ALSAFAT 13154 - KUWAIT

بلاغـــة الخطـاب وعـــلم النـــص

تأليف: د. صـــلاح فضـــل

سلسلة «عالم المعرفة» رقم ١٦٤ - أغسطس/آب ١٩٩٢ ٣٦٠ ص

عرض: عبداللطيف الأرناؤوط *

بعدما أخذ النقد الأدبي الحديث يرود آفاقاً جديدة محاولاً من خلال البحث التجريبي أن يضع أُسساً علمية ولغوية للنقد، بعد أن كانت تختلط فيه الأحكام على مضامين النص بالأساليب الأدبية، وبعدما كان يمارس بلون من التجريبية الذاتية البدائية، فالنقد الجديد الذي يتكئ على تحليل بلاغة الخطاب ووضع أسس لعلم النص يستند إلى أعداد متزايدة من العلوم الإنسانية تسهم في تكوينه والتنظير له، في محاولة لتقريب منهجيات الدراسات الفنية من مناهج البحث في العلوم البحتة.

ويتميز كتاب «بلاغة الخطاب وعلم النص» تأليف الدكتور (صلاح فضل) بإطلالة على الآفاق الحديثة لبلاغة الخطاب في إطارها المعرفي. ويقع في خمسة أبواب مع تمهيد، ويتألف كل باب من فصول جزئية مكثفة الأفكار يجد فيها المتخصص بالأدب تطوراً شاملاً للأسلوبية الأدبية في أبعادها المعاصرة، ويمتاز عن سواه من الكتب التي صدرت في هذا المجال بربط الدراسات الاسلوبية والجمالية المعاصرة بجذورها الفلسفية والفكرية واللغوية مما يساعد على تمثل المكونات المختلفة التي أسهمت في نظرية بلاغة الخطاب وعلم النص الجديد.

* كاتب من سوريا - أمين تحرير مجلة التراث العربي - عضو اتحاد الكتاب العرب - دمشق.

في مقدمة الكتاب يرى المؤلف أن المنطلق الجوهري الذي تأسست عليه بلاغة الخطاب يقوم على التمييز الواضح بين محورين، يعدان من أبرز إنجازات الفكر العلمي الحديث، وهما: المحور التاريخي الذي يتابع تحول الظاهرات وتطورها عبر الزمن، والمحور الآني الوصفي الذي يركز على الظاهرة في وضعها الآني ويحللها بصورتها الراهنة، وكانت علوم اللغة والأدب تدرس من منظور تاريخي، بحيث جمدها في أطر ثابتة مما يعكس قصور وعينا بحركة الأنساق المعرفية وتراتب العلوم الإنسانية.

وتتجاوز الدراسات النقدية الحديثة بنية البلاغة التقليدية الجامدة كما تتجه دراسة الخطاب في عصرنا إلى اكتساب طبيعة كلية شاملة تتجاوز الكلمة والصيغة الجزئية إلى منظور شامل يقوم على دراسة التناول الفني، ويستند إلى منهج التحليل العلمي، دون الاتكاء على معايير علم البلاغة القديم وأطره الثابتة، إنها «خطاب على خطاب» قادر على كشف جوانب الإبداع في النص الأدبي وأنساقه الجمالية.

ويعود الفضل في هذا الاتجاه إلى التقدم الذي أحرزته العلوم اللغوية والإنسانية ومنها الدراسات الألسنية، وعلم النفس، وعلم الجمال والتقنيات الاسلوبية والشعرية الألسنية، وإن تحليل النص الأدبي في ضوئها تحليلاً يقوم على النقاط التي تتمايز بها النصوص بنية ووظيفة. ويقترب علم النص اليوم من ميدان البلاغة ويمثلها، فالتداولية اليوم هي أحدث فروع العلوم اللغوية، وهي تُعنى بتحليل عمليات الكلام والكتابة وأغراض الكلام وخصائصه من خلال عملية التواصل، حيث يقوم النقد الحديث على دمج الخطاب البلاغي الجديد بعلم النص في إطار منظومة من الإجراءات المنهجية القابلة للتطبيق في مستوى التداول، منظومة من شأنها أن تسمح بتحليل الخطاب الأدبي جمالياً ووظيفياً، استناداً إلى مفاهيم أكثر وأقدر على تحديث الفكر اللغوي والأدبي في عالمنا المعاصر.

يعرض المؤلف في الفصل الأول من الباب الأول نظرية اللغة، فما من نص أدبي إلا ويقوم على اللغة، فاللغة مدخل مشروع للدراسة النصية، ولقد ظلت آراء أرسطو ومصطلحاته في مجال اللغة هي السائدة عبر قرون من الزمن، وكان يرى أن الكلام تعبير عن الفكر، ووضعَ حدوداً للمفاهيم اللغوية كالحروف والكلمة والجملة مخضعاً اللغة للمنطق، ثم جاء «سوسير» فأرسى النظرية الآنية في دراسة اللغة، مما مهد إلى رؤية جديدة للظواهر اللغوية هي الرؤية البنيوية، ورفض بلومفيلد «منطق أرسطو»، وتعاريفه لحدود اللغة التي فسرت هذه الحدود الغامضة بتعريفات أكثر غموضاً، كما رفض أي تصور لما يحدث في ذهن المتكلم قبل الكلام، وترتب على ذلك رفض التوازي

بين المنطق والنحو، والرجوع إلى البُنى التحتية العميقة للغة، ومراعاة تبدل معاني الكلمات والتراكيب بحسب موقعها من سياق الكلام، في المستويين التركيبي والاستبدالي (الادراج والتحويل) وذلك يعني أن ثمة تعلقاً جدلياً بين اللغة والكلام، فلا كلام دون لغة ولا لغة دون كلام، وبمقدور علم المعاني أو السيولوجيا أن يقوم بتحليل الخطاب في إطار أهداف التواصل اللساني وغاياته، واتصاله بالحياة، إن دراسة الخطاب الألسني يجب أن تنطلق من المبادئ التفسيرية نفسها التي انطلقت منها العلوم الطبيعية، أي فحص الظاهرة الأدبية وتحليلها علمياً، بالرغم من الفروق القائمة بين الظواهر المادية والعلوم التي تدرسها، وبين الظواهر الإنسانية والاجتماعية. فلدراسة إجتماعية اللغة اقترح الباحثون منهجاً مرناً يقوم على:

١ - انتقاء المتكلمين والظروف والمتغيرات اللغوية.

٢ - جمع النصوص.

٣ - استخلاص المتغيرات اللغوية والبدائل فيها ودراستها دراسة احصائية ثم محاولة تفسيرها، وهذه المنهجية تبنتها «التداولية» اليوم وهي الفرع المختص بتحليل عمليات الكلام ووظائفه وخصائصه في إطار عملية التواصل، ووصف العلاقة بين الكلام والمتكلم، والعلاقة بين النص والسياق، وهذا المفهوم الجديد لدراسة النص كان يشار إليه في البلاغة العربية القديمة بالمقولة الشهيرة: «لكل مقام مقال»، وهي تسمح بنقلة في النقد تمس مفهوم الخطاب وطرق تحليله مما يجعل أي مقاربة علمية لهذا التحليل تختلف عن المقاربات البلاغية السابقة، وتستفيد من معطيات آليات القياس العلمي المضبوط وتراكم المعارف المقارنة عن اللغات وتطور علم النفس وعلم الجمال.

وعلى صعيد العلاقة بين الخطاب والدراسات النفسية، فإن علم النص يتقاطع مع علم النفس، فقد خطا علم النفس خطوات ملحوظة ليصبح علماً حقيقياً في مناهجه وأساليبه الموضوعية باعتماده التجريبية والحتمية، والتفسيرات البسيطة المباشرة للحقائق والظواهر، وعدم الجزم بصحة النتائج، وهذه الأسس المنهجية تلتقي ومبادئ الدراسات الاسلوبية، فهي تقوم على الاحصاء، وعلى دراسة الظاهرة الأدبية، وتجنب الأحكام السريعة. وقد أمد علم النفس الدراسات الاسلوبية للنص بتحليله آليات التلقي والتذكر وتكوين الأخيلة عن طريق الحواس وطرق اكتساب اللغة وتمثلها معرفياً. ودراسة مستويات الوعي، وطبيعة الأبنية اللغوية الماثلة في اللاشعور، وتأويله بالنسبة للحالم أو المبدع، وهي دراسات تخدم علم النفس مثلما تخدم دراسة الخطاب اللغوي

على حد سواء، بسبب الصلة بينهما، وتمت دراسة الأسس الحيوية للاحساس والادراك والتعلم والذاكرة وأساليب استرجاع الكلام منها، واستخدام الحيل الفكرية في تثبيت المعلومات ومنها التصور والسجع والتكرار وإعادة التشفير والأساليب والحيل البديعية التي نلحظ أمثلة لها في تراثنا الأدبي، مثلما أُجريت دراسات على الاستعارة وأنواعها، ففرّق فرويد بين الاستعارة اللغوية والعقلية مثلما فرّق القدامى بين المجاز اللغوي والاستعارة، وذهب «يونغ» في دراساته إلى اعتبار اللغة «مصفاة المجتمع» وجعل من اللاشعور ظاهرة اجتماعية ملحوظة، نلحظ استخدامها للخطاب اللغوي.

وعلى صعيد علم الجمال فإن ثمة ارتباطاً بين هذا العلم وعلم البلاغة، وقد كانت نهاية علم البلاغة القديم بعد ظهور الرومانتيكية، فسقط مبدأ المحاكاة ليحل محله مبدأ الانعكاس، ونادى «كروتشه» بتوحيد فلسفة الفن وفلسفة اللغة واعتبار التعبير اللغوي نموذجاً لأي لون من ألوان التعبير عن غير طريق اللغة، ورأى أن الفن شكل ونظام أكثر مما هو مضمون، وجاراه في ذلك «بارت» ونادى «التأويليون» بربط تفسير النصوص بمنطق العلوم الاجتماعية والافادة منه، من خلال عمليات فهم النص وتفسيره والتطبيق عليه، أو مايعرف لديهم بأفق النص، من خلال عملية التواصل التي تقوم على مرسل ومتلق ورسالة لغوية لها سياقها.

وعن صلة الخطاب بالشعر، يشير المؤلف إلى نمو الدراسات الشعرية الحديثة في الزاوية اللغوية، وكانت الشعرية الكلاسيكية ترى معياراً واحداً في اللغة وتعد الباقي انحرافاً في الدال والمدلول، وهو انحراف مرغوب فيه، بينما تؤكد جماليات الرومانتيكية أن كل عنصر أدبي له معياره الخاص، وتنادي بوحدة الشكل والمضمون وامتزاج المادي بالروحي لتأكيد وحدة الأضداد، فإن مزج الأضداد كان ملمحاً مكوناً لجماليات الرومانتيكية، فكل خلق فني هو ازدواج بين المتضادات للوصول إلى المطلق الذي هو الجمال. فالفن يمتص التعارض بين الشعور واللاشعور والحرية والضرورة، ونلاحظ أن الطبيعة وسطية محايدة لاتعرف التطرف أو الانحياز إلى أحد الضدين، والعقل يهرب من الوقوع في قبضة الأضداد، والبلاغة سعي للوصول إلى الكثافة الجمالية الشعرية، وإن وجود الشيء كما يرى «سارتر» يتوقف على وعي القارئ، أو عدم وعيه بغموض الخطاب الذي يحتويه وإذا كانت الكلاسيكية مالت إلى توحيد الذوق العام من خلال قوانين البلاغة، فإن هذه القوانين لم تعد تصلح للدراسات البلاغية، لأن تحليل الأشكال يصبح تجريداً يعتمد على حصر الانحرافات الشعرية طبقاً للمستويات الصوتية والدلالية، فالشعر لايدمر اللغة إلا ليعيد بناءها على مستوى أعلى وجديد يسمح بتبني

نظرية شعرية جديدة للأشكال البلاغية تختلف في جوهرها عن قوانين البلاغة الكلاسيكية، وذهب «جاكبسون» إلى أن الوظيفة الشعرية تتميز بالعلاقة بين الاستعارة والكناية، فالرمزيون يؤثرون الاستعارة، في حين تتلامس الكلمات في أساليب التعبير عند «الاخماتوفيين» وتتكون منها لوحة تشبه اللوحات الخزفية ويطبق «جاكبسون» هذين الجنسين على الشعر والنثر، فالشعر أكثر اتكاء على الاستعارة في حين أن النثر يعتمد الكناية، وحاول «جاكبسون» أن يقيم منهجاً لدراسة النص يعتمد على نظريات العلامات والرموز وعلم المعاني (السيمولوجيا) لا على اللغة فحسب.

وتنصب الدراسات الشعرية اليوم على اللغة الأدبية، وهل هي اللغة المجازية؟ وما العلاقة بين المجاز والشعر؟ ويلاحظ «تودوروف» أن اللغة المجازية تقود إلى الخطاب الأجوف الذي يشد الانتباه إلى الرسالة اللغوية في حد ذاتها، بينما تتسم اللغة الشعرية بالشفافية، فاللغة المجازية سلاح غير ضروري للأدب في صراعه للوصول إلى الدلالة الصافية، ولكن بالمقابل لا شعر دون مجاز إذا فهمنا المجاز بمعناه الشامل، والشعر يقوم على الانحرافات اللغوية التي تشكل بلاغة النص، وعند تحليل العناصر الشعرية من منظور تاريخي لابد من الالتفات إلى جملة من الأعراف والتقاليد المؤسسية للخطاب الثقافي سواء أكان شعراً أم نثراً. وقد فطن طه حسين بحدسه إلى الخصائص المشتركة بين الشعر والنثر في اسلوب القرآن الكريم، فعده لوناً من النص ليس شعراً أو نثراً وبذلك كسر الحواجز بين هذين النمطين من الخطاب قبل أن يفعل ذلك المحدثون من الدارسين، ومنهم «جريماس» و«فاديجك» اللذين دعيا إلى نظرية عامة للأدب تشمل إلى جانب النصوص الأدبية عملية التواصل الأدبي ذاتها، وأصبحت المداخل الخارجية للنص هي الأساس الذي يمكن عن طريقه تحديد جمالية النصوص باعتماد التأويل ودراسة التلقي وتحليل النصوص من حيث هي نتاج مقروء.

وفي الباب الثاني يتحدث المؤلف عن بلاغة الخطاب ودراسة الاتجاهات الجديدة من القاعدة إلى الظاهرة، فيبين أن مصطلح البلاغة الجديدة ولد في عام ١٩٥٨م على يد «بيرلمان» مؤسس مدرسة بروكسل التي حاولت تأسيس المحاجاة الاستدلالية في المنطق التشريعي باعتبارها تحديداً منطقياً بالمفهوم الواسع، وتجاوزت ذلك إلى الشكلانية والطبيعية الجديدة التي تدور حول وظيفة اللغة التواصلية والاهتمام بالأشكال البلاغية كأدوات اسلوبية للاقناع.

وفي منتصف الستينات قام تيار بلاغي ثانٍ على البنيوية النقدية ذات النزعة

الشكلانية عرف دعاته بجماعة «ليجا» وثارت على التقاليد البلاغية المدرسية. ومن أعلامها «جينت وتودوروف».

وأما التيار الثالث فيعتمد على السيمولوجيا والتداولية وهو ينزع إلى أن علم السيمولوجيا هو علم البلاغة المعاصرة، ويرى «بيريلمان» أن بلاغته البرهانية تتجاوز بلاغة الأقدمين لأن تحليل الحجج البرهانية فلسفياً، وكونها ذات طابع عقلي يجعلها منطقية وليست تجريبية، فهو يدعو إلى ربط الشكل بالمضمون ومقاومة الفصل بينهما، وتجاوز بعض الأشكال التعبيرية التي يمكن أن تنتج تأثيراً جمالياً محدداً. والنظر إلى العفوية في الخطاب وتعريته من الاصطناع، والتماس الصدق الذي يقوم على الملاءمة بين الشكل والمضمون، والذي من شأنه أن يرفع من وتيرة الاقناع، وهو يسلط هجومه على الأبنية البلاغية الإجرائية التي تقلل من قيمتها البرهانية والحد من غلواء التحليلات الشكلية التي تسرف في إهدار فعالية التعبير الوظيفي، ويؤكد أهمية القياس ودوره في الأبنية البرهانية من خلال الأشكال البيانية كالتشبيه والاستعارة، والقياس يلعب دورين: من حيث البنية النصية وامتدادها، وعبر انتقال القيمة المترتبة عليها.

وعن البلاغة البنيوية العامة يشير المؤلف إلى انفصال أنصارها عن البلاغة القديمة وارتباطهم بالتجربة الشكيلة، واتخاذ مبادئها وسيلة لاضفاء الطابع العلمي عليها، ولاسيما اعتماد علم اللغة أساساً لدراسة النص واهتمامهم بتحليل علاقات الأجزاء الخمسة المعروفة في البلاغة وهي: الأغراض والترتيب والعبارة والذاكرة والفعل، والتماس نظائرها في النظام اللغوي الحديث، وبفضل آليات التركيب رصدوا تحول العمليات الجوهرية وعزوها إلى عمليات حذف أو إضافة لبعض الوحدات أو دمجها في عملية مزدوجة.

وبالنسبة إلى التحليل التداولي للخطاب، فإن أنصار هذه النظرية يرون أن البلاغة «تداولية» في صميمها، وهي تعتمد على اللغة للتأثير في الملتقى. فالنص اللغوي ينظر فيه إلى التعديلات التي تحدث في سلوك المرسل والمتلقي لكن ذلك لايعني فتح الباب عريضاً في دراسة النص ومواقف المرسل والمتلقي، بل من الملائم تضييق مجال دلالة البلاغة كأداة ذرائعية نفعية، على أن يراعى في دراسة النص الفاعل المنتج للخطاب والناتج عنه في آن واحد، وبيان ماإذا كان النص موسوماً أو غير موسوم بطريقة شخصية، فدراسة النص تعتمد على العوامل الآتية:

١ - مؤشرات الزمان والمكان.

٢ - كيفيات القول، مثل التأكد والاحتمال والشك.

٣ - مؤشرات الموقف التي لاتتصل بفعل القول، وإنما بموقف القائل مما يقوله.

والخطاب عند التداوليين: مباشر أو غير مباشر، والمباشرة تتم باستخدام القائل لغته الخاصة أو الاستعانة بأقوال سواه ويدخل في ذلك الحيل الكلامية وطريقة الأداء التي تسمح بفهم نوايا المتكلم، أما غير المباشرة فقد تكون بنقل كلام الآخرين بنصه أو إعادة صوغه عبر الشفرة اللغوية، أو دمج كلام المتكلم بكلام الآخرين، وقد اعتمد تحليل الخطاب من زاوية تداولية على بنية الدلالة الكلية للخطاب مثلما استفاد من تحليلات المدرسة الفولكلورية البنيوية التي ورثت نظرية «بروب» محاولاً الوصول إلى مبادئ للسرديات، وتحديد النموذج العالمي للخطاب السردي. والمهم أن التداولية لاتعني بالجمل والتراكيب وإنما تنظر إلى النص بمجمله وحدة كاملة للدراسة، ونمطاً للبلاغة له أجروميته الخاصة، التي تنطلق من تغيير نوعي لاتعادل فيه الأجزاء كليته العامة، مثلما تلتفت التداولية إلى تحديد الشخصية فنتج النص من النص نفسه لامن اعتبارات خارجة عنه نفسية أو اجتماعية.

وصفوة القول إن البلاغة الحديثة تختلف في جوهرها عن البلاغة القديمة التي عجزت عن تحديد الفوارق النوعية بين الشعر والنثر، مثلما عجزت عن وضع مجموعة متماسكة من المبادئ المستخلصة من أساليب الشعر في عصوره، فبدا المعيار البلاغي الذي يقاس به النص غير واضح المعالم بالإضافة إلى اعتماد البلاغة القديمة على المنطق الصوري حيث أصبح هذا المنطق يتحكم بالنص، مع أن النصوص هي المادة المدروسة التي يستخلص منها منطقها، وهي مادة متغيرة عبر الظروف والتطور التاريخي والاجتماعي، ولايجوز أن تقاس بمعيار موحد، كما عجزت البلاغة القديمة عن تحديد نظرية واضحة للأجناس الأدبية، مما أسلم النقاد إلى التناقض، ودفع النقد إلى ضروب من الصورية المعيارية المتعالية على النص، بالاضافة إلى أن البلاغة القديمة لم تحترم المعايير النقدية التي وضعتها. ففي دراسات النقاد العرب القدامى عدَّ العصر الجاهلي مثلاً أعلى للبلاغة. لكن نقادنا تحولوا إلى اعتماد شعر الفحول في العصر العباسي مثلاً أعلى للبلاغة، كما يعاب عليهم عدم إقامة معايير قيمية لمضامين النصوص حيث أصبح الذم بأسلوب المدح أو المدح بأسلوب الذم من أجود أنواع البلاغة في نظرهم. أما البلاغة الحديثة فقد انتقلت من المعيارية إلى الوصفية، تحت تأثير الاتجاهات الجديدة في تاريخ العلوم، وبعد ظهور البورجوازية، وبروز المدرسة الرومانتيكية التي نادت بالمساواة في أبنية الكلام ومفرداته، ونزعت إلى اعتبار الشعر خطاباً جماهيرياً له قوانينه الخاصة، ولم يعد ممكناً اليوم التشبث بالمعايير البلاغية

القديمة أو دمجها بالبلاغة الحديثة في علم النص لتغاير منطلقاتهما وطبيعتهما، بل يجب الالتفات إلى المشكلات الدلالية للنص حتى لو لم يتوصل الدارسون إلى تحديد مبادئ عامة لها فلابد من تبني المنهج اللساني الوصفي ببعده الديناميكي المفتوح ووصف الشكل اللغوي على أنه دينامية للتعبير عن الدلالة المقصودة وبذلك تصبح تحليل عمليات التلقي وتأثيرها في تكوين النص مجالاً للدراسة أقرب إلى ميدان العلم، فالبلاغة الحديثة تهدف إلى تقديم النص باعتباره فضاء يبحث فيه عن شبكات مكونة من علاقات تركيبية واستبدالية تنشأ منها وبها أشكال بلاغية عديدة تقود إلى تأثيرات سياقية معقدة، في إطار وحدة اللغة والفكر ووظيفة الفعل الكلي للغة، مما يقرب علم النص من العلوم الاخرى منهجاً وتناولاً، باعتماد التصنيف وتحليل المستويات، والنظر إلى الواقع الوظيفي والتأثيرات الجمالية.

ويتناول الباب الثالث من الكتاب بنية الشكل البلاغي، فيتحدث عن مفهوم الشكل، وتحديد الأشكال وتحرير الوظائف وإعادة رسم الخرائط، ويقيم موازنة بين البلاغة والاسلوبية ثم يختمه المؤلف بالحديث عن مستويات التصنيف، فعن مفهوم الشكل يشير المؤلف إلى أن البلاغة التقليدية كانت تعنى بالوحدات الجزئية للنص، أما البلاغة الجديدة فتعطي البنية طابعاً تجريدياً أكثر شمولاً تتدرج فيه الأبنية الصغرى بالكبرى وتتجاوز «الجشتالت»، والشكل ليس زخرفاً يلصق بالعبارة بل جزءاً أصيلاً من التعبير يلغي المسافة بين ماكان يعد تعبيراً أصيلاً وما يعد تعبيراً شعرياً، فالوظيفة البلاغية للأدب ذات طبيعة بنيوية، تقوم على توازنات صوتية وتشكلات دلالية تفسر علاقة الدال بالمدلول، وهي ليست شيئاً مضافاً للأصل، وإنما هي جزء منه. ومع أنه لايمكن محو الوظيفة الاشارية للغة، فإن لغة الشعر ليست إشارية، وإنما هي شعرية كلما نأت عن الاشارة. والكلمة الشعرية تفقد وظيفتها الإشارية في إطار دورها التواصلي الداخلي، إن روح البلاغة تكمن في الفارق بين اللغة الواقعية الماثلة في الشعر واللغة العادية، ومع أن المجاز والأشكال البلاغية الاخرى شائعة الاستعمال في جميع مستويات التعبير فإنها تعد خروجاً عن اللغة وهنا تكمن المفارقة، وجوهر المجاز يكمن في أنه شكل. أما التعبير العادي فلا شكل له، وإنما هو مجرد منظومة لها اطارها النحوي، والدارس للأشكال البلاغية تواجهه مسألة تصنيفها، فبعض أشكال التعبير كالاستفهام يمكن أن تدرج في إطار الأشكال البلاغية، ويشترط أن تكون البنية قابلة للعزل، ومستخدمة خارج نطاق موقعها في التعبير العادي، والمجاز له مدلولات: الأول أولي، والثاني مجازي، والشكل البلاغي يفترض مدلولاً يمكن أن يشار له بدالين: «أحدهما حقيقي

والآخر تصويري» وهو يتحول إلى شكل بلاغي بفضل العلاقة التي تقوم بين الدالين، ولاشك أن استخدام بنية ما، في غير السياق العادي يستهدف إضفاء طابع حركي على الفكر، أو مداراة العواطف، أو خلق مواقف درامية منفعلة، وبعض الأشكال البلاغية تستهدف التعبير عن فكرة جمالية، هي مايعبر عنه الفن وتعجز عن أن تقوله اللغة، ولاشك في أن الأشكال البلاغية قابلة للتأويل بحكم فطريتها، بحسب رؤية الفنان للعالم، فالإنسان العادي يراه من خلال حواسه وعقله ورؤيته غير شعرية. أما الفنان فيرى العالم برؤية شعرية تأويلية، في نظر الرومانسية، وهذه الرؤية الشعرية ذات دلالات اجتماعية أو نفسية إيحائية، وقد يكون النص الشعري عصياً على تحديد مستواه الإيحائي فيفسره كل قارئ طبقاً لخياله.

ولما كان مفهوم الأشكال البلاغية يتحدد بتعدد المعنى فإن ثمة تداخلاً بين علمي الدلالة واللغة، وقد دعا «ريتشاردز» إلى تأسيس بلاغة دلالية منطقية تحتل نظرية الاستعارة فيها مركز الثقل، وتبعث الحياة في جمود البلاغة القديمة، وحدد هدف البلاغة بقوله: «إنها دراسة سبل الفهم وعدم الفهم اللغويتين» ويرى أن الكلمة لاتفهم إلا من السياق وهي تقوم على حدين يتفاعلان معاً. أي تتفاعل فيهما العلاقة والمعنى في إطار سياق النص وبهذا توصل إلى التعريف الواقعي للبلاغة بدل التعريف الاسمي لها الذي كان سائداً، ففي قولنا «رأيت ذئباً» جملة استعارية لايفهمها المتكلم إلا إذا كان يدرك صفات الذئب، والمواضع المتشابهة بين كلمتي ذئب وإنسان أي إذا أدرك التفاعل بين طرفي التشبيه في سياق النص كله. فالاستعارة لاتكون في المفردة بل في الجملة كلها، وإن كانت الكلمة المستعارة تشير إليها لأنها بؤرتها، أما بقية الكلمات في الجملة فتشكل إطاراً لها، وكلمة «ذئب» في الجملة لاتعمل على أساس معناها المعجمي وإنما على أساس نظام من التداعيات المشتركة التي تستند إلى جملة من الآراء والأحكام يسلم بها المتحدث، وتنظم رؤيته للعالم من حوله.

وللاستعارة بنية واحدة في الشعر والخطابة، لكن لها وظيفتين متغايرتين في كل منهما، فالهدف من الخطابة هو الاقناع في حين أن الهدف من الشعر هو التطهير من الخوف حسب تعبير ارسطو، وهذا الازدواج في وظيفة الاستعارة يجعلها عاملاً حاسماً في التمييز بين الشعر والنثر. وهي تكتسب حيويتها في الشعر لأنها تعطي الخيال دفعة قوية كي يفكر أكثر في مستوى التصور. وهدفها جمالي ولغوي معاً، يخلق نوعاً من الوهم يتم فيه تقديم العالم من منظور جديد، وعلاقات جديدة ليست اسمية أو نحوية فحسب بل ذات بُعدٍ انطولوجي للوجود يتمتع بحيوية ديناميكية.

والتشبيه أقرب أشكال البلاغة إلى الاستعارة لكن كفاءته التعبيرية أدنى منها، لأنه أقل تجريداً، والصق بالحواس، وأقل انطلاقاً وحرية، وهذا الولع بالاستعارة لدى الرمزيين يعكس ميلهم إلى التحرر من قيود اللغة، ويرى البلاغيون الجدد تصنيف الأشكال البلاغية وفق ترتيبها في التأثير فيضعون الاستعارة في ذروة التصنيف ثم الرمز الذهني، فالتشبيه. وهذه المجموعة من الأشكال ترتبط بالمجموعة الاخرى وهي الكناية والمجاز المرسل والأشكال البديعية التي تقوم على علاقات مجاورة شبه مكانية، وتنحصر في مظهرها المادي المحسوس، وتميل الأشكال البلاغية اليوم إلى الانحسار ليحل محلها القياس الذي يقوم على الخيال في الشعر والنثر، ويتجه النقد اليوم إلى دراسة الأشكال البديعية لا على أنها زخارف مضافة إلى النص، بل على أشكال تعبيرية لها دلالاتها ودورها في تشكيل الدلالة، وإن البلاغة الحديثة تستخدم وسائل القياس الكمي لهذه الأشكال في النص والآثار الناجمة عن تفاعلها في رقعته، تحلها على أساس أن السمة الرئيسية للبلاغة هي بلاغة الخطاب بأكمله، مما يفرض تعرف نماذجها وأبنيتها الكلية في النص ووظائفها في سياقه، وكيف تتداعى وتتناسق فيه مشكلة روحه الشعرية، وفي إطار حركة البنية المفتوحة للنص وطابعها المرن.

ويرى البلاغيون الجدد ولاسيما (جماعة م) أن محاولة تحرير الوظائف البلاغية في النص يجب ألا تطغى على سمة العمومية، وذلك بإقامة علاقة بين بنية الشكل المجازي وأثره الجمالي، وقد رصدوا بعض العوامل المؤثرة جمالياً ومنها: المسافة... فالشكل وأثره الجمالي يستمد قوة جماله من شذوذه وتفرده، أي انحرافه عن التعبير المتداول بمسافة منطقية، ومن أشكال الانحراف: التناقض والتعدد، والتضمن واللامنطقية، وطبقاً لمقياس المسافة فإن كل صورة تقتضي عملية فك رموزها من قبل المتلقي، ولكل شكل بلاغي: «وحدات نووية» لها أثرها المستقل بغض النظر عن السياق التي تستخدم فيه، فهي موسومة بمثيرات عامة، لنأخذ على سبيل المثال الأفعال المعبرة عن الموت مثل: توفي، مات، نفق، صرع. مثل: انتقل إلى الرفيق الأعلى.. فهي تقوم حول فكرة واحدة هي الموت. لكن اختيار أحدها يمثل التجارب اللغوية لدى المتلقي مما يفرض علاقة تنشأ بين الشكل ومجاله والمتكلم ووسائطه من ناحية اخرى.

ولما كانت علاقات الملامح اللغوية التي يتضمنها نص أدبي متشابكة وبينها درجة عالية من التراتب والتعالق، وهي علاقات ذات طابع إيقاعي وصوتي مرتبط بالأبنية الدلالية والمجازية وذات سمات انحرافية أو تكرارية فإن من المهم في فك شفرته أن نحدد درجة الصفر التي نقيس عليها انحراف الشكل ونبحث عن واقع تأثير العمل

الأدبي في إطار هذه العلاقات مما لم يكن وارداً في البلاغة القديمة، ويعرف هذا العمل بالتحرير من الآلية، أو تعرف الطابع العضوي للعمل الفني، ذلك أن الأشكال الأصلية للنص تحدد المظهر الخارجي للدال، وقد تركزت بحوث الشكليين الروس ومن بعدهم «جاكوبسون» على خصوصية الأدب من الوجهة الجملية ودور الشكل فيه، والأساس البلاغي للشعرية الشاملة، ويرى «شلوفسكي» أن العادة تدفع بالناس إلى عدم الاحساس بتأثير اللغة شأن المتعود على زيارة البحر، فأذنه لاتنصرف إلى سماع صوت أمواجه التي ألف سماعها، وهذه الخاصية للغة الحياة اليومية يحاول الفنان مقاومتها بأداة محدودة هي اللغة الشعرية، ويتم ذلك بزيادة تصعيب الأشكال اللغوية لشحذ انتباه المتلقي أو تحريره من الآلية اللغوية، عن طريق تظليل الشكل وتعتيمه وتعقيده، واعتماد مايعرف بالبلاغة المفتوحة. ومع ذلك فإن «جاكوبسون» قد رد للاستعارة التقليدية مكانتها وأهميتها ولاسيما إذا كان الشاعر قادراً على تقديمها باطار جديد.

ويحاول البلاغيون الجدد إقامة منظومة الأبنية البلاغية الصالحة لدراسة الأبنية النصية وهو مايعرف باعادة رسم الخرائط، من خلال عمليات التداخل والتمايز بين المجالات المعرفية المتصلة بالمادة المدروسة، واصطفاء نماذج حاولت إعادة رسم هذه الخرائط. فالاسلوب هو دراسة الابداع الفردي وتصنيف الظواهر الناجمة عنه، ثم تجميع مابلغته عملية التصنيف من تجريد في معطيات عامة تشكل أساس البلاغة الحديثة.

ويمكن اعتبار الاستعارة في نظر البلاغيين الجدد معادلاً للمتخيل، في حين يمكن رد الأبنية الرئيسية الاخرى من أشكال البديع إلى التوافق والتضاد في المستويات اللغوية، مع استبعاد فكرة البديع باعتباره زينة.

ويلح البلاغيون الجدد على نسبية القواعد حيث يصبح للنقد وظيفة شارحة ومفسرة دون صبه بقوالب تقليدية جامدة عرفتها البلاغة القديمة التي تدهورت بسبب خطأ أساسي يتصل بنظرية الأشكال ذاتها.

وقد وسع هؤلاء البلاغيون نظرتهم للأشكال البلاغية فاستخدموا مفهوم الصورة لبعض الأشكال البلاغية الحائرة التي لاترد للاستعارة أو المجاز، والصورة تقوم على تجربة المبدع وفكره، وتكمن فيها العلاقة الحدسية التي توحد بين المعنى والصورة، وقد أفاض «ريكور» في شرح الطبيعة الوجودية للصورة الشعرية، ولكن لم يصل البلاغيون بعد إلى منهج عالمي موحد لدراسة الصورة، وتعد دراسة المصادر والأبنية ومعدلات

التكرار وتداخل الأشكال وكثافتها مجالاً أمثل للبحث البلاغي والتحليل الاسلوبي مثلما تلتفت الدراسات الحديثة إلى التعبير عن الزمن في النص، والعلاقة بين معدلات تكرار العناصر الصوتية والنحوية والدلالية.

وعلى صعيد مستويات التصنيف للأشكال البلاغية فهي ترتبط بطبيعة الظواهر النصية ونوعية الإجراءات المتخذة لتحليلها، وقد حرص البلاغيون البنيويون على ربط التوزيع البلاغي بالمستويات اللغوية، فالوحدات الدالة تتضمن أصوات اللغة وكلمات المعجم، مثلما يعطى لقوائم التركيب أهمية بالغة أيضاً، وقد صنفوا التغييرات اللفظية تحت أشكال هي الكلمة والقونيم والجرافيم، وصنفوا التغييرات التركيبية تحت أشكال علم المعاني، والتغييرات الدلالية تحت أشكال مجموعة العناصر النووية الدلالية ذات الطبيعة النوعية، والتغييرات المنطقية تحت أشكال الاستعارة والكناية والتورية، وتحصيل الحاصل اللغوي والانحرافات اللغوية ومستواها.

ويرى «فان ديجك» مؤسس علم النص أن الخصائص البلاغية يمكن تحديدها عن طريق عدد من العمليات الرئيسية أبرزها: الإضافة - الحذف - القلب - الاستبدال. ومنها أيضاً التكرار، ولاسيما في الأبنية النحوية، ويضع خريطة تقريبية للأشكال البلاغية في إطار منظومة عامة تنطلق من المستويات اللغوية، وفي داخل كل مستوى يفحص نمط العملية ويحدد مجالها وخواصها، وتشمل هذه المنظومة: الأبنية الصوتية، والصرفية، والأبنية النحوية، والأبنية الدلالية، وتتضمن الأبنية الصوتية المادة الصوتية للخطاب ومايقع بينها من تناغم ووزن، ومن أهمها السجع والجناس والقلب أو رد العجز على الصدر من حيث الأشكال الصوتية لا الدلالية، وموسيقا الكلمات، ورمزية الأصوات. وتتضمن الأشكال النحوية حذف الكلمات ويسمى بالعربية الأضمار أو مجاز الحذف كقول الشاعر:

ويقلن شيب قد علاك فقلت إنه ....

والاشتغال: هو لون من الاختصار، ومنه اضافة الكلمات أو تكرار بعض الصيغ الاستهلالية أو الختامية كقول زهير:

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ثمانين حولاً لا أبا لك يسأم

ومنه التفويت: أي تكرار النمط النحوي في جمل متوالية، ومنه التعداد: أو استيفاء الأقسام، والتقديم والتأخير كقول السياب وقد قدم الحال على متممات الجملة:

«منطرحاً أمام بابك الكبير» ومنه الاعتراض بين المتلازمين، والالتفات: وهو استئناف نظام جديد في توالي الجمل يخالف السابق، في الأفعال والضمائر

والجمل، ومنه التوازي: أي تقسيم الفقرات إلى أجزاء متوازية الطول والنغمة والتكوين النحوي.

ومن الأشكال الدلالية التي تدخل في محور التصنيفات البلاغية المجاز بأشكاله المختلفة وبخاصة التشبيه والاستعارة والمجاز المرسل، وتتجه الدراسة الاسلوبية اليوم إلى دراسة هذه الأشكال في النص كله دون تجزئة للحكم على حيويتها وخصائصها، في إطار تحليلي يعتمد على الجدولة التي تدرس النص أفقياً ورأسياً، وخصائص توزع الشبكات الدلالية فيه، كما يجدر الالتفات إلى نوع النص إن كان قصة أو خبراً أو مقالة أو شعراً وتسمى هذه الأنواع «الأبنية العليا لأنماط النص» وهي تتصل بشكل النص لابمضمونه، وتتحكم بأبنيته البلاغية والتعبيرية، ولكل لغة أبنيتها العليا الخاصة بها، وإن كانت تلتقي بعض خصائصها في عدة لغات.

وقد تمكن علماء النص من إدماج مجموعة الأبنية النصية وتمثيلها في هيكل تصويري يُعرف بمكعب البنية النصية وهو يعتمد على أبعاد ثلاثة هي: المستوى، والمجال، والشكل، ولكل منها درجات تقسم أيضاً إلى وحدات يبلغ مجموعها (٩٦) وحدة تشكل عناصر البنية النصية وما يقوم بينها من علاقات.

وفي الباب الرابع من الكتاب يستعرض المؤلف «علم النص الحديث والأبنية النصية» فينقل تعريف «جوليا كريستيفا» للنص بقولها: «هو جهاز لغوي، يعيد توزيع نظام اللغة بكشف العلاقة بين الكلمات التواصلية مشيراً إلى بيانات مباشرة تربطها أنماط مختلفة، من الأقوال السابقة والمتزامنة معها». وهذا التعريف يعني أن للنص علاقة باللغة تجعله صالحاً لأن يعالج بمقولات منطقية ورياضية عن طريق التفكيك وإعادة البناء، وهو يمثل عملية تناص، ففي فضائه تتقاطع نصوص اخرى مشكلاً «وحدة أيديولوجية». وهو فضاء يتصل بصاحب النص وقارئه وهو عند «بارت» يتمتع بقوة متحولة تتجاوز جميع الأجناس والمراتب المتعارف عليها لتصبح واقعاً نقيضاً يقاوم الحدود وقواعد المعقول والمفهوم، وهو لانهائي لأنه لايحيل إلى فكرة معصومة، وهو مفتوح نتيجة انخراط القارئ في عملية مشاركة تندمج فيها البنية بعملية القراءة.

ويمنحنا المنظور اللغوي بعض المؤشرات الضرورية لتكوين فكرة واضحة عن النص، فالنص مادة مكثفة بذاتها مكتملة بدلالتها، وهو نظام محدد من المفاهيم والشيفرات ذو أفق خاص له حدود معينة، ويرى «لوثمان» أن تحديد النص يعتمد على مكونات التعبير والتحديد خصيصة البنيوية المتراكبة، ولايمثل الامتداد الطولي له بعداً جوهرياً، وهو يتعرف بعنوانه أيضاً الذي يعد عنصراً موسوماً من الناحية السيميولوجية، والنص

المكتوب يمثل حالة وسيطة بين اللغة والكلام، ويفرض هذا التحديد تعدد مستويات النص الأدبي وعدم تجانسها، كمستويات الأجناس الأدبية والأصوات اللغوية، ويتطلب مجموعة من اجراءات التحليل عن طريق مايسمى بالتناص، وفكرة الإنتاجية، والتحولات النصية لاتقوم كلها في درجة واحدة، فثمة درجات للتناص منها مشكلة كالأوزان والأبنية وأنماط الشخصيات، وأهمها الممارسات الاقتباسية والمعارضات والسرقات مما لايلم به إلا المطلع على الأدب، والأهم من ذلك البنية الكلية الكاملة للنص التي تشكل وحدته وتسهم فيها بنيته العليا من حيث نوعه الأدبي، وقضاؤه وسياقه، وعلاماته الدلالية، ويشترط في التحليل أيضاً تتبع الشفرات الأدبية وتغطية البعد التاريخي التطوري للتحليل السيميولوجي. وبعده الأيقوني الجمالي وسياقه النفسي، وأن دراسة النص تندرج في علم نفس المعرفة وهو علم معقد المجال يتصل بحقول الوظائف النفسية الأشد تركيباً، وتبدأ عملية التحليل بفهم النص بالاستعانة بمعرفتنا للعالم. وعن طريق هذا الفهم يتم تحليل العوامل الاجتماعية والثقافية الفاعلة في تكوين النصوص ولاسيما البنى الاسلوبية والبلاغية.

ويطلق على علم النص المعاصر اسم Science du Texte بالفرنسية أو Discours Eanalysis بالانجليزية ويستند هذا العلم إلى المنجزات النظرية لعلم نفس المعرفة، ويميل إلى التوحد مع الاتجاهات البلاغية الجديدة، مثلما يرتكز على الدراسات الألسنية الحديثة.

والتحليل النصي يبدأ من البنية الكبرى التي تتسم بدرجة قصوى من التماسك والتجانس، ومتابعة الخاصية الخطية للنص من خلال العلاقات بين الوحدات التعبيرية المتجاورة في مستوى المدلولات، والأبنية الكبرى للنص هي الوحدات البنيوية الشاملة له. أما الأبنية الصغرى فهي المتتاليات والأجزاء، وقد يتمايز تصنيف الأبنية الكبرى من دارس إلى آخر، وهي في تحليلها تخضع لقواعد الحذف والاختيار والتعميم والتركيب أو البناء، ويعول المحللون أهمية بالغة على التماسك بين المتتاليات بحكم أنه خاصية دلالية للخطاب تعتمد على فهم كل جملة مكونة للنص في علاقتها بما يفهم من الجمل الاخرى، ولم تكن البلاغة القديمة تعنى إلا بعلاقات التماسك المحدودة بين الجمل والعبارات المتجاورة، من منطلق وحدة البيت دون تجاوزه إلى النص.

وقد قدم «لوثمان» تصوراً عاماً لآليات التحليل الدالي للنص الفني هي:

١ - تقسيمه إلى مستويات ومجموعات طبقاً لمكوناته من الأصوات والوحدات الصرفية والكلمات والأبيات والفصول والمشاهد.

٢ – الفصل بين الثنائيات التكرارية من المتعادلات.

٣ – الفصل بين الثنائيات المتراكبة.

٤ – توضيح العلاقة التبادلية للثنائيات الدلالية المتعادلة لعزل السمات الدلالية المميزة.

٥ – تقسيم البنية المنبثقة عن هذا التكوين التركيبي والانحرافات الدالة.

وقد جهدت علوم النص في تقديم تطبيقاتها في السرديات بحكم أن تجلياتها أظهر فيها، دون اغفالها لميدان الشعر الذي اقتحمته وقدمت فيه إنجازات كبيرة.

وفي الباب الخامس من الكتاب يتناول المؤلف (تحليل النص السردي) من خلال بلاغة السرد وأساليبه وأنماطه وسيميولوجيا النص السردي فيشير إلى أن النص السردي يهب نفسه للمتلقي في توافق مدهش يدعوه لاحتوائه دفعة واحدة، مما يجعله مادة مفضلة لدى المحللين لبلاغة الخطاب وميداناً جلياً لتطبيق علم النفس. ومما يقربه من الدارسين أنه نتاج العصر الحديث تقريباً، لأن نصوص النثر السالفة تتسم بالسذاجة وتختلط فيها الكتابة الأدبية بالتاريخية، ولأنها كانت أقل حظوة من اهتمام النقاد بالقياس إلى الشعر، فلم تهيمن عليها أحكامهم ومبادئهم النقدية، ولاسيما في تراثنا، فنحن الآن مضطرون إلى أن نتكئ على الدراسات النقدية المحدثة لدى الغربيين في مجال السرديات، وقد بدأ تحليل السرديات منذ القرن السادس عشر في الغرب، ويعتمد تطوير العلاقة بين البلاغة والسرديات على مراجعة «العبارة» أو أجناس الخطاب من منظور حديث، ولاسيما مايتصل بالترتيب الذي قُسم فيه النص إلى أربعة أجزاء سابقاً وهي: الاستهلال ثم السرد أو عرض الموضوع، فالبراهين، والأدلة، والجدل، فالخاتمة.

ويضيف بعض النقاد إلى النظام السردي ولاسيما في القصة مبدأ الاحتمال، ويعني أن تظهر في القصة أحداث ووقائع وظروف محتملة الحدوث تدفع بمؤلف القصة أن يشاكل في سردها الواقع، والاحتمال أنواع ومستويات فمنه الاحتمال الطبيعي ويتصل بالعلاقة بين الواقع والأدب، والتلاؤم وينتمي للمظهر الخارجي، وعلاقة الحدث بلغة الشخصيات، وظروف الزمان والمكان والحال ثم الحبكة. وثمة علاقة واضحة بين مبدأ الاحتمال والاقناع في الاتباعية، ولم تشر البلاغة العربية لهذا المبدأ إلا من باب المغالاة، لكنها لم تدرسه في الحكاية فظلت دراسة مسروديتها محدودة، باستثناء إشارات نقدية للشعر القصصي عند ابن طباطبا.

ويعد كتاب «بلاغة القصّ» لـ«واين بوث» من الكتب الرائدة في دراسة تحليل السرد،

وهو يصنف النقد في ثلاثة محاور هي: العمل، والمؤلف، والقارئ، ويصل إلى جملة من المعايير يرى أنها متشابكة بين هذه المحاور.

ويضيف «بوث» إلى هذه المحاور الموسيقا والإيقاع جوهرا الفن، مستشهداً بدراسة «فاليري» للشعر الذي رأى أن من أبرز خصائص الشعر في النص انحراف الكلمات عن معانيها المباشرة لتشخيص العالم الفطري الأولي الذي يعبر عنه الشاعر، وإن مانُطلق عليه قصيدة إنما هو الجانب المثالي الذي يقوم على الشعرية، وكلما التصق الفن بالشعرية، وتجرد من النفعية عُدَّ فناً صافياً يقترب من الموسيقا. وقد مهدت آراء «فاليري» لتطويع دراسة السرديات من هذا المنظور. ويلح «جازيت» على ضرورة تخليص الفن من نزعته النفعية، وتقدير الشكل لاالمشاعر والمواقف، والناقد الحصيف ينظر إلى النص دون أن يتأثر انفعالياً بمحتواه الشعوري أو الفكري.

ويميز «بوث» بين المؤلف الضمني للرواية أو الأنا الثانية التي تخلق الرواية وتظل مخفية وراءها، خالقاً صورة أسمى لنفسه، والمؤلف غير الدرامي هو الذي لايلقي بظلاله على القارئ. وكأن الرواية تقود نفسها بنفسها دون راد، والمؤلف الدرامي الذي يبالغ في اظهار نفسه كما في رواية «موسم الهجرة للشمال» للطيب صالح، يقوم بعملية عرض لحالة أكثر مما يمارس السرد، على أن الحدود بين هذه الأصناف متداخلة، ترتبط بمدى وعي الكاتب لدوره ورسالته. وتقوم بين المؤلف والراوي عادة علاقة من التعاطف أو التماهي يختلف تأثيرها من قارئ إلى قارئ مثلما تختلف ردود فعل القراء تجاه المؤلف قبولاً أو رفضاً لما يقدم.

وقد درس «بوث» علاقة الوصف بالحدث، وأحكام الرواة المباشرة أو غير المباشرة في صيغة النعوت الوصفية، وبهذا يلتقي كاتب الرواية والشاعر في نزوع نصوصهم لتعدد المعنى والتأويل.

وفي مجال الحديث عن أساليب السرد وأنماطه يرى «ميشيل بوتور» أن الرواية لاتكون شعرية بالمقاطع فحسب بارتباط مقاطعها بجملة النص، ولكل كاتب اسلوبه الذي يقوم على مبدأ الاختيار ضمن إمكانات اللغة، ويشكل هذا الاسلوب الشكل الخارجي للنص والإيقاع، على أن مايفرق بين الرواية والشعر هو اعتماد الشعر على الغنائية في حين أن الرواية لايمكن أن تقوم على الغنائية فحسب، وصنف «باخشيتن» الروسي أنماط المقاربة الاسلوبية أو الخطاب الروائي في خمسة أشكال هي:

١ - تحليل أدوار المؤلف في الرواية من حيث الأشكال البلاغية.

٢ - الوصف السني المحايد للرواية.

٣ – دراسة العناصر المميزة للنوع الروائي كالرومانسية أو الواقعية.

٤ – الخصائص المميزة لفردية المؤلف.

٥ – دراسة الرواية على أنها جنس بلاغي.

ويضيف إلى ذلك ضرورة دراسة نظام مستويات لغة الرواية المتقاطعة التي تتقاطع مع نظرة المؤلف للعالم.

ويلح «جينيت» الفرنسي على ضرورة فك الخطاب السردي إلى مكوناته وتحديد أبنيته الكلية والجزئية، ويميز بين ثلاث ظواهر للسرد هي:

١ – **الحكاية**: أو المضمون السردي أو المدلول.

٢ – **القصة**: وتطلق على النص السردي.

٣ – **القص**: ويطلق على العملية المنتجة ذاتها. ومجموعة المواقف المتخيلة المنتجة للنص السردي.

مثلما يلح على ضرورة دراسة العلاقات الزمنية المتشابكة في الرواية، مثل: زمن القص أو القراءة، وزمن الحكاية الذي يبدو أكبر من زمن القص، وكأننا أمام مشهد تصوره كاميرا بطيئة.

وبالقابل فإن منظومة البحث في السرديات تتناول دراسة الصيغ وهي الكيفية التي يتم بها سرد مايحكى في القص، فالمعلومات تقدم في القصة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتلتفت هذه الدراسات إلى مايسمى المسافة السردية التي أشار إليها «افلاطون» إذ فرق بين القص الصادر عن المؤلف والقص الذي يوهم أنه صادر عن شخص آخر، مثلما يتناول تحليل النص السردي صيغ البعد السردي، ومنها الصيغة التقريرية أو المنقولة أو المباشرة. وهذه الصيغة الأخيرة (كلام البطل نفسه في صيغة الأنا» هي التي سادت روايات القرن العشرين الحالية مع أن افلاطون قد رفضها، وكذلك التفت المحللون إلى مايسمى ببؤرة السرد من حيث حضور الراوي في الحدث وغيابه، وتحليل الأحداث من الداخل أو الخارج، مما يترتب عليه أنماط عديدة من السرد، كالسرد اللاحق والسابق والمتزامن والمتداخل وهو أشدها تعقيداً.

وفي الفصل الأخير من الكتاب يتعرض المؤلف لسيميولوجيا النص السردي فيلخص البحوث التي بدأها «بروب» في هذا المجال، وتابعه فيها الشكليون والبنيويون، وتقوم تصوراتهم على دراسة الطابع الدلالي للنص السردي وتتجاوز سطح النص إلى تحليل وحدات البنية السردية وأبراز التحالف بينها وبين الوحدات النحوية، والبنية الكامنة للسرد مؤلفة من بنيتين فرعيتين: تركيبية واستبدالية، فالأولى تعادل الحكاية، أما الثانية

فتقابل الشخصيات والموضوع. وتكمن دلالة الموضوع في استقطاب الشخصيات، ويمكن اطلاق عناوين متقابلة للاستقطاب كالحياة والموت والماضي والحاضر، ولكي نصل إلى البنية السردية للنص يتوجب تلخيص النص بدقة لتحييد العناصر والمظاهر التي لاصلة لها بالبنية السردية، وتلخيص النص تتوقف عليه عملية الشرح ونجاح التحليل، وأما الفرق بين تلخيص النص والتحليل البنيوي فهو فرق في العمق، فالتلخيص عرض للعناصر، في حين أن التحليل البنيوي هو الوصول إلى النظام الذي تتراكب بموجبه تلك العناصر، ويتصل بالتحليل تصنيف أقوال النص إلى النظام الذي تتراكب بموجبه تلك العناصر، ويتصل بالتحليل تصنيف أقوال النص إلى مجموعتين: الأقوال الوصفية، والفعلية، لأن الأقوال الوصفية لاعلاقة لها ببنية السرد التي تتجلى في الحركة والحدث الواقع في الزمن. أما الوصف فيشير إلى الأوضاع المادية والنفسية للشخصيات، ومن الملائم رصد أدوار الفاعلين وهي تتحدد بموقع العامل في التسلسل المنطقي للسرد أي بوضعه النحوي وتحديد قواعده السردية، وتشير حالات القول إلى العلاقة بين الفاعل والموضوع.

أما عن عمليات التأثير العاطفي فإن أصحاب هذا الاتجاه في التحليل ينصحون بملاحظة محور التواصل بين المرسل والمتلقي في إطار تبادلهما للمعلومات، وهما يعقدان اتفاقاً حول قيمة الأشياء التي يتبادلانها، يسميه جريماس «العقد القولي» يتجلى من خلاله رفض أحد الطرفين أو قبوله لما يتلقاه، بلون من المناورة، وتتم عملية تحول في المواقف مبعثها القوة أو التهديد أو الاغراء أو المعرفة.

وثمة فروق بارزة بين أنواع الخطاب الروائي والمسرحي والسينمائي. فالخطاب الروائي أقل شفافية وأدنى قابلية للتمثيل، والأسلوب السينمائي للسرد الروائي هو الاعتماد على حضور الصور السينمائية، وقدرتها على نقل ماوراء النص الروائي، بحكم خصائصها البصرية الوصفية، وتفترق السينما والمسرح عن الرواية بالحركة السريعة المتلاحقة للمشاهد وطغيان المشاهد الخارجية والآلية على التأمل الباطني.

ويفترق النص المكتوب عن الخطاب الشفهي من حيث استخدام الضمائر. فالنص المكتوب أقل استخداماً لضميري المتكلم والمخاطب، إلا في حالات الانحراف، فثمة توحد في الآخر عبر الرسالة الكتابية، والتحليل السردي يعنى بحركة الضمائر في النص، ويرتبط وضع الضمائر بدرجة بروز الراوي في الخطاب السردي وموضوعيته، فالمؤلف المطلع على أسرار شخصياته يملك نظرة موضوعية ولايقحم نفسه أو يتدخل بشخصه في النص كما هي الحال في الروايات الحديثة.

وكذلك يرتبط منظور السرد بالزمن، فالكاتب يحل الحاضر المفتوح بديلاً عن المعرفة الماضية المغلقة، معتمداً أنواعاً من الاسترجاع، ومن أنواع الاسترجاع:

الحذف، حين يكون للحكاية زمانان، زمن للحكاية وزمن للخطاب.

والاضافة، حين يتريث الكاتب ليسرد أو يصف بعض الأحداث الثانوية ببطء واستفاضة، أو بأسلوب التذكير. وقد يعمد المؤلف إلى الحذف والإضافة معاً أو الاستبدال فهو يقطع الزمن وتتدخل في السرد عوامل التذكر للماضي أو تصور المستقبل فتختلط الأزمنة أو يضطرب ترتيبها ويقوم الحوار بدل المعدل للتوازن بين زمن الحكاية والمادة الروائية، والتركيز، كذلك فإن اعتماد المؤلف الروائي على اطالة الوصف يوقف استمرار الزمن، ويسهم السرد اللغوي في الرواية في تحديد المكان مسرحاً للأحداث.

وصفوة القول إن المحلل يقوم بربط الأدوار السردية بالأشكال البلاغية عن أساس «تحليل الوظائف والتأثيرات الناجمة عن حالات السرد في ضوء المعايير التي عُرضت في هذا الكتاب، مما يتيح للدراسات التطبيقية على المسرود استخلاص أبرز التجليات وسماتها التقنية، مما يجعل ميدان البحث مفتوحاً بين النظرية والتطبيق.

ولن يتاح للأدب العربي الإفادة من هذه المنهجيات إلا بوضعها تحت مك التجربة من خلال تطبيعها على دراسة نصوص سردية عربية وتكوين نماذج منها انتقائية ثم اصطفاء قواعد نظرية منها.

ومع أن هذا الاتجاه التحليلي قابل للتقادم لكنه ضروري لحفظ تاريخ الفنون اللغوية وإعادة بنائها وتقييمها في ضوء المستجدات.

بسم الله الرحمن الرحيم

المكتب التنفيذي

سلسلة
الدراسات الاجتماعية والعمالية

سلسلة علمية متخصصة تعنى بنشر البحوث والدراسات الخاصة بالقضايا العمالية والاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي

تصدر عن

المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الإشراف العام
كامل صالح الصالح

صدر العدد الأول منها في ديسمبر 1983. وتناولت الأعداد الصادرة منها حتى الآن الموضوعات الخاصة برعاية الفئات الخاصة من أحداث ومعاقين ومسنين والقضايا الاجتماعية الخاصة بالشباب والطفولة والمربيات الأجنبيات والتنشئة الاجتماعية ودور الأسرة وكذلك العمل الاجتماعي والحركة التعاونية والقيم الاجتماعية وأزمة الخليج .. كما تناولت التشريعات الخاصة بالعمل والتأمينات الاجتماعية والقضايا المتعلقة بالاستخدام الأمثل والانتاجية واحصاءات العمل والسلامة المهنية والتصنيف المهني وتفتيش العمل .. الخ

الإشتراكات

في الدول العربية : للأفراد : (5,3) دينار بحريني (10 دولارات امريكية)
: للمؤسسات : (7) دنانير بحرينية (20 دولاراً امريكياً)

في الدول الأجنبية : للأفراد : (5,5) دينار بحريني (15 دولاراً امريكية)
: للمؤسسات : (11) دينار بحريني (30 دولاراً امريكياً)

المراسلات

توجه مراسلات الإشتراكات إلى العنوان التالي: المكتب التنفيذي :
قسم الشؤون الإدارية والمالية ـ ص. ب 26303 ـ المنامة ـ دولة البحرين

نحو إدارة تربوية واعية

تأليف: محمود عبدالقادر علي قراقزة

بيروت - لبنان - دار الفكر العربي ١٩٩٣ - ١٨٨ ص

عرض: أ. عبدالله باقر بوكلاه *

أولاً: الكتاب ومؤلفه.

(الاستاذ محمود عبدالقادر «مؤلف الكتاب» هو ناظر (مدير) مدرسة المناصير الابتدائية - بنين بمدينة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة.

من هذا المنطلق يسطر الاستاذ محمود عبدالقادر وعيه ووجدانه اللذين اختمرا بالتجارب التربوية والميدانية، ويتحمل بواسطتهما مسؤولية نشر الوعي التربوي بين أبنائه وبناته الطلاب والطالبات، وفي نشره أيضاً بين إخوته المعلمين والموجهين، والمديرين والمديرات، وجميع الذين يعملون في حقل التعليم الواسع من عُمال وموظفين وإداريين وغيرهم.

ويمتزج وعي الاستاذ محمود بصور كثيرة ومتعددة من معطيات التجربة الطويلة، في مجال التعليم، ومن صفحات التعلم الذاتي وملخصات التعليم الإنفرادي التي تطال كماً كبيراً من المطالعات الأدبية في مراجع التعليم ومصادر المعرفة التربوية، التقليدي منها والحديث، والمقروء منها والمسموع.

ويستخدم الاستاذ محمود، في عملية المزج هذه، أهم وسائل البحث العلمي وأدواته، ألا وهو السؤال. فالعقل المستنير، هو الذي يسأل دائماً عن كنه الأشياء، ليميز بين الجوهر الثابت والصفات المتغيرة.

* باحث بادارة المعلومات والبحوث بوزارة التربية والتعليم في الإمارات.

والسؤال هو باب المعرفة في الدراسات الفلسفية، وأساس المنهج في العلوم الطبيعية والاجتماعية على السواء، فهو محور الاستبيانات والمقابلات الشخصية في طرق المسح الإجتماعي.

إن رسالة هذا الكتاب «نحو إدارة تربوية واعية» قوية في معناها وبسيطة في منهجها. فهي تدعو للسؤال الثاقب، والسؤال الواعي المتأني، الذي يرجع إلى أبسط المسلمات وأكثر الممارسات عراقة وتأصيلاً كما علق بذلك الدكتور محمود أحمد موسى استاذ التخطيط التربوي المساعد بجامعة الإمارات العربية المتحدة.

ويقول مؤلف الكتاب: «بوجيز العبارة فإن غايتنا من تقديم الكتاب تأدية بعض الواجب على درب التطوير والتجديد في الميدان التربوي» وخاصة إذا علمنا أنه قضى على هذا الدرب مايقرب من ثمانية وعشرين عاماً.

ثانياً: محتويات الكتاب وأبوابه.

يحتوي الكتاب على خمسة أبواب يتخللها خمسة عشر فصلاً، جاءت هذه الأبواب مشتملة على مايلي:

- **الباب الأول** : الإدارة التربوية والقيادة.
- **الباب الثاني**: التخطيط التربوي/ صنع القرار/ الإشراف التربوي.
- **الباب الثالث**: النظام والانضباط المدرسي/ الثواب والعقاب في الأسرة والمدرسة/ الحوافز ودورها التربوي
- **الباب الرابع**: الاتجاهات الجديدة في الحقل التربوي وأثرها في التنمية.
- **الباب الخامس**: استمارات ونماذج وكتب حفز يستعملها مدير المدرسة.

ويمكننا أن نستعرض أهم ماجاء في الكتاب بشكل مختصر كما يلي:

ثالثاً: الادارة التربوية.

يشمل مفهوم الادارة التربوية خمسة عناصر أساسية: الإنسان - الاطار التنظيمي - الوسائل والامكانات «الناس الذين يتم التعامل معهم» - والأساليب والأطر الفكرية والعلمية والعملية التي تتبع.

فالادارة التربوية الناجحة هي التي تعمل على تخطي وتطويع الظروف السلبية وتكييفها، أما القائد التربوي الناجح فهو الذي يحقق الدور البناء للمجتمع والمدرسة، وذلك بتوجيه الامكانات والطاقات المتوفرة لديه نحو أفضل استغلال لها، وذلك بحيث تحقق مردودات تربوية إيجابية نحو المدرسة والمجتمع.

وتشمل وظائف الادارة التربوية: التخطيط التربوي، القيادة التربوية، التطوير التربوي، صنع القرار، والاشراف التربوي. نأتي على تفصيلها كما يلي:

رابعاً: القيادة التربوية.

حدد الباحث القيادة بالشخص الذي يؤدي المهام التالية:

- مساعدة المجموعة على تحديد أهدافها وأغراضها ومهامها.
- مساعدة المجموعة في تحقيق مهامها وأغراضها وأهدافها.
- المساعدة في ادامة المجموعة وذلك بالعمل على تحقيق حاجات الفرد والمجموعة.

ولكي يستطيع القائد تأدية هذه المهام فهو بحاجة إلى المدونة والقوة الإدراكية، وروح المغامرة والثقة بالنفس وبالعاملين معه، وكذلك معرفة كافية بالناس وأساليب التعامل الديمقراطي معهم.

هناك عدة أنماط للقيادة التربوية، تصنيف (ماكس ويبر) يقسم القيادة إلى: القيادة التقليدية، القيادة الجذابة، والقيادة العقلانية. وهناك تصنيف آخر يقسم القيادة إلى: القيادة التسلطية، القيادة التراسلية (ترك الحبل على الغارب)، والقيادة الديمقراطية.

ويرى الكاتب أن نمط القيادة الديمقراطية هو الذي يصلح للمؤسسة التعليمية لعدة عوامل منها: انتشار الفلسفة التربوية الديمقراطية وتطبيق هذه الفلسفة في المؤسسة.

خامساً: التخطيط التربوي.

التخطيط التربوي هو عبارة عن النظرة الشاملة المتكاملة لمشكلات التربية وهو رسم للسياسة التربوية والتعليمية، ويستند إلى إحاطة شاملة بأوضاع الدولة السكانية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية.

تعد عملية التخطيط من أبرز العوامل التي تساعد وتساهم في نجاح وتقدم المؤسسات والمنظمات التربوية وغيرها من المؤسسات والمنظمات في القطاعات الاخرى.

وحيث إن التخطيط قائم على أية حال، وبشكل من الأشكال، وليست المشكلة أن نخطط أولاً نخطط وإنما المشكلة هي أن نختار بين التخطيط العلمي المدروس، والتخطيط العفوي الارتجالي.

للتخطيط أنواع كثيرة حسب البيانات والاحصائيات والمعلومات التي يعتمد عليها وحسب الأهداف المرجوة وأساليبه وطرقه.

سادساً: تطوير المؤسسات التربوية.

تطوير المؤسسات التربوية أمر هام وضروري لمسايرة حاجات ومتطلبات المجتمع والعصر، ويحتاج التطوير إلى ركائز أساسية، كالتقييم والتقويم المستمرين وهذا يحتاج إلى خبرات واعية مختصة. وكذلك إلى مناخ صحي وأمني مناسبين، هذا بالإضافة إلى فرص النمو، والاستقرار المستمرين، والتمتع بحقوق وامتيازات خاصة مع حرية التعبير والمساواة..

كما يجب أن يتناسب اسلوب التطوير والتجديد مع متطلبات العصر والمجتمع.

سابعاً: صنع القرار.

إن عملية صنع القرار من العمليات الادارية الشاقة والصعبة التي قد لايحسن استخدامها إلا أناس موهوبون ولديهم القدرة على التفكير ووضع الحلول المناسبة، لذلك وضعت شروط ومواصفات معينة يمكن الاسترشاد بها في اكتشاف مواهب الأفراد داخل الادارة والاستعانة بهم في المشاركة في صنع القرار وتنفيذه.

القرار بعدة مراحل هامة يجدر بصانع القرار ممارستها بفعالية، ومن أهم هذه المراحل:

١ - مرحلة تحديد المشكلة أو تعريف المشكلة.

٢ - مرحلة دراسة المشكلة.

٣ - مرحلة جمع المعلومات.

٤ - مرحلة تحليل المعلومات.

٥ - مرحلة اقتراح البدائل للحلول الممكنة.

٦ - مرحلة المفاوضة واختيار أنسب الحلول.

٧ - مرحلة تبني القرار واتخاذه.

٨ - مرحلة المتابعة والمراقبة.

وتقسم القرارات إلى أنواع متعددة حسب أساليبها وطرقها وأهدافها والسلطة التي تصدرها وتقررها وأهم هذه الأنواع: القرارات الاستراتيجية وتشمل: التشريعية، والتنظيمية، والإجرائية، والنوع الثاني هو القرارات الروتينية المتكررة.

ويمكن تنفيذ القرارات باسلوب وطريقة الأمر، أو باسلوب التفويض أو باسلوب الاستشارة.

إن القرار الاداري لم يعد ذلك الأمر الذي يصدر عن صاحب السلطة فحسب، بل إن الأمر يتعدى ذلك. فهو بمثابة المرآة التي تعكس حقيقة الادارة واتجاهاتها من حيث السياسات التربوية والأهداف والتصرفات السلوكية المختلفة.

ثامناً: الإشراف التربوي.

المدرس يعمل للإنسان ومع الإنسان، فموقفه أكثر دقة وحساسية من كل موقف عداه، فإذا كان غيره محتاجاً للاشراف والتوجيه، وتلقين أسرار الصنعة أو المهنة فحاجة المدرس إلى ذلك كله أشد وأقوى.

ويصنف المربون الاشراف التربوي إلى صنفين هامين هما: الاشراف الذي يتعلق بالنوع والكم، والاشراف الذي يتعلق بالأهداف.

هناك أهداف كثيرة للاشراف التربوي من أهمها:

١ - رؤية غايات التربية.

٢ - مساعدة المدرس بأن يميز بين الغاية والوسيلة.

٣ - الربط بين مواد الدراسة (تكامل الخبرات).

٤ - إدراك مشكلات النشء.

٥ - تحسين الظروف المدرسية.

٦ - يهدف الاشراف إلى ديمقراطية القيادة.

٧ - بناء قاعدة خلقية.

٨ - حسن الاستفادة من المدرسين.

٩ - حفز الهمم وإذكاء روح الحماس والتنافس الشريف في التدريس.

١٠- الترغيب في مهنة التدريس.

١١- تقويم نتائج التدريس.

١٢- التغلب على الصعوبات والعقبات.

والاشراف الذي يتعلق بالأهداف إما أن يكون إشرافاً تصحيحياً أو وقائياً أو بنائياً أو ابداعياً، وقد يجمع فيما بينها. ولاشك أن مدير المدرسة يعتبر مشرفاً مقيماً لفاعليته والتصاقه بشقي الادارة المدرسية: الشق الاداري (الروتيني)، والشق الفني المتعلق بالعملية التربوية.

وقد أطلق الكاتب على الباب الثالث عنوان «ميادين ادارية، نفسية، تربوية» ناقش من خلالها ثلاث قضايا أساسية: النظام، الثواب والعقاب، والحوافز.

كما خصص الكاتب الباب الرابع لمناقشة قضايا وعصر التكنولوجيا، والباب الأخير (الخامس) عرض فيه استمارات ونماذج وكتب حفز يستعملها مدير المدرسة.

عـدد خـاص:

بمنـاسبة
العيـد الوطنـي للإمـارات

تصدر مجلة
شـؤون اجتماعية

عدداً خاصاً بالدراسات والبحوث
عن دولة الإمارات

بمناسبة اليوبيل الفضي لقيامها

ويسعدها أن تدعو
الاخوة الباحثين والمهتمين
للمشاركة ببحوثهم ودراساتهم،
آملين أن تصل المشاركة
في موعد أقصاه
١٩٩٦/٦/٣٠.

شؤون اجتماعية
العدد ٤٩
ربيع ١٩٩٦م
السنة ١٣

الوثيقة الختامية
لندوة الأسرة في الإمارات

جمعية الاجتماعيين

بمناسبة العام الدولي للأسرة وانطلاقاً من حرص جمعية الاجتماعيين على تناول القضايا الاجتماعية المعاصرة وخاصة مايتعلق فيها بالأسر، انعقدت ندوة الأسرة في الإمارات وذلك يوم الخميس ٢٠ رجب ١٤١٥ الموافق ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤، وبحضور لفيف من المعنيين والمهتمين بشؤون الأسرة في الإمارات، حيث عرضت ثمانية بحوث موزعة على أربع جلسات استمرت من الساعة التاسعة صباحاً حتى الثامنة مساء، ودارت حوارات ومناقشات مستفيضة حول الأسرة من وجهة النظر الإسلامية والتشريعية والقانونية والاجتماعية، كما تناولت المناقشات طبيعة الأسرة في الإمارات والتحولات التي شهدتها الأسرة الإماراتية خلال الفترة التي أعقبت ظهور النفط وبداية التحول الاقتصادي والاجتماعي وقيام الاتحاد.

وتناولت المناقشات والمشكلات الطارئة والمستجده على العلاقات داخل الأسرة والقيم والضوابط الاجتماعية التي تحدد هوية ومسؤوليات أفراد الأسرة بالاضافة إلى التحديات المعاصرة والمستقبلية التي ينبغي الوعي بها والتأمل فيما يترتب عليها من نتائج يجب الاستعداد لها والتأهب لمواجهتها.

وقد خلصت الندوة إلى أن الأسرة في الإمارات قد حققت مكاسب

عديدة نتيجة لاهتمام الدولة برعاية الأسرة في شتى المجالات الثقافية والتعليمية، وعلى صعيد الرفاهية الاجتماعية والمساواة بين الأفراد، وتؤكد الشواهد استمرار هذا المد الإيجابي التطوري خلال المرحلة القادمة.

كما أبرزت الندوة أن الأسرة في الإمارات قد شهدة تحولات مهمة من حيث البنية والعلاقة والأدوار في داخلها. وهذه التحولات قد أفرزت العديد من الظواهر التي تؤثر على التماسك الأسري وهوية الأسرة الإماراتية مثل الزواج من أجنبيات وخاصة بين كبار السن، بالاضافة إلى المبالغة في استقدام الخدم والمربيات الآسيويات.

وفي ضوء ذلك فإن من الأهمية بمكان التأكيد على الترابط والتكامل الأسري وسلامة البناء الاجتماعي لها. والحد من الاعتماد على المربيات والخدم من خلال تصدي الأباء والامهات لمسؤوليتهم الحقيقية في التنشئة الاجتماعية للأبناء. وكذلك من خلال إنشاء دور الحضانة النموذجية والتي تخفف الأعباء عن كاهل المرأة العاملة.

كما ارتأت الندوة أن التشريعات والقوانين المعمول بها حالياً في مجال الأسرة على الرغم مما تتضمنه من تكريم للمرأة والاهتمام بها، إلا أن بعضها لايواكب متطلبات الحياة المعاصرة والمستجدات المتلاحقة وخاصة فيما يتعلق بقانون الجنسية وقوانين الخدمة المدنية والعمل وعدم صدور قانون للأحوال الشخصية.

وعليه فقد بات من الملح والضروري استكمال التشريعات وإدخال التعديلات اللازمة عليها بغية الوصول إلى صيغة تشريعية ملائمة لتطور واحتياجات الأسرة في الإمارات.

وتؤكد الندوة على الحاجة الماسة إلى المزيد من حملات التوعية، وخاصة التوعية العلمية العصرية في ضوء الانفتاح الذي يسود مجتمع الإمارات المعاصر على العالم الخارجي.

كما رأت الندوة ضرورة القيام بالأبحاث العلمية والدراسات الميدانية التي تعالج قضايا ومشكلات الأسرة الإماراتية وتقديم الحلول العلمية المتوافقة مع خصوصية الأسرة في الإمارات، والاهتمام بالنظرة المستقبلية، خاصة ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين الذي يحمل في طياته العديد من التحديات والمسؤوليات للأسرة العربية والإسلامية.

شؤون اجتماعية
العدد ٤٩
ربيع ١٩٩٦م
السنة ١٣

الطفل والبيئة

١٥ - ١٧ آب، ١٩٩٤م - دمشق

عبدالحميد غزي بن حسن *

● كيف يمكن تنمية الوعي البيئي لدى الطفل العربي من خلال التربية؟!

تحت هذا الهدف، عقدت الندوة بغية الوصول إلى تقنين علاقة الطفل بالبيئة، وتضع الكتابة وسيلة ذلك، سواء أكانت الكتابة أدبية أم علمية. لأن الاهتمام بالطفل والبيئة معاً، إنما الاهتمام بالحاضر والمستقبل معاً، بكل أبعادها ومايعنيه لنا، لأن تلوث البيئة يعني تلوث المستقبل، وبيئة ملوثة مستقبل طفل ملوث ومجتمع ملوث ونحن في واقعنا ومواقعنا وظروفنا، نعاني مانعاني، ونتطلع إلى مانتطلع إليه من خلاص وتحقيق للطموح والتطلع المشروع.. والأدب قادر على إنارة شمعة تنير للأطفال دروباً وتفتح أمامهم أفاقاً وتمضي بهم بعيداً في رحلة العُمر - الكشف، والعُمر السعادة، والعُمر الامتلاء بأهداف نبيلة وأعمال جليلة وثمة سؤال:

- هل نعطي للأدب والأطفال فرصة. وللأدب والبيئة فرصة. وللأطفال والحياة في بيئتي الروح والحياة، كل الفرص؟!

إذن، ندعوكم إلى محتويات ملف «الندوة» ثم ملخصاً لتلك المحاضرات ومعرفة التوصيات.

* كاتب من سوريا.

■ **ملف الندوة:**

- تقرير الندوة.
- كلمة السيد رئيس اتحاد كتاب العرب د. علي عقلة عرسان.
- كلمة السيد مدير اليونيسيف بدمشق، الاستاذ حسين بن همام.
- المشاركون في الندوة.

شارك عدد من أعضاء جمعية أدب الأطفال في اتحاد الكتاب وهم:

- الاستاذ علي حمدالله (مقرر الجمعية).
- م. لينا كيلاني (أمينة سر الجمعية).
- د. عبدالرزاق جعفر (عضواً).
- الاستاذ نزار نجار (عضواً).
- د. طالب عمران (عضواً).
- د. موفق أبوطوق (عضواً).
- الاستاذ مصطفى عكرمة (عضواً).

بالاضافة إلى مندوبين من جهات رسمية مختلفة هي:

- وزارة الصناعة، وزارة الإعلام، وزارة النقل، وزارة التربية، وزارة البيئة، وزارة النفط، وزارة الأوقاف، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، كلية التربية..

بينما أهم المحاضرات التي أُلقيت في الندوة هي:

المحاضرة	المحاضر
سلامة الهواء	د. بسام أبوالذهب.
دور الحيوانات والطيور في التلوث.	د. حسن خاروف.
النفايات الصلبة والبيئة.	د. حسان عامود. ود. غسان درة حداد.
دور اليونيسيف في الحفاظ على البيئة.	الآنسة سهام دللو (معاونة مدير مكتب اليونيسيف بدمشق).
البيئة والطفل	د. سعيد الحفار.
تلوث الماء وانعكاساته على صحة الطفل.	د. صفوان موصلي.
التربية البيئية.	د. عبدالرزاق جعفر.
تعديل سلوك الأطفال إزاء البيئة.	الاستاذ عدنان سبيعي.
الصخب والضجيج وتأثيره على البيئة.	د. فاروق العادلي.
جماليات البيئة وطرق الحفاظ عليها.	م. لينا كيلاني.
مخاطر تلوث البيئة.	الاستاذ يحي عويضة.

- كما تناولت الندوة المحاور التالية:
- مخاطر التلوث.
- أثر تلوث البيئة في صحة الطفل.
- جماليات البيئة وطرق الحفاظ عليها.
- الوعي البيئي لدى الطفل.
- تعديل السلوك البيئي لدى الأطفال.
- الكتابة العلمية للأطفال في مجال البيئة.
- دور المنظمات الدولية في الحفاظ على البيئة.
- دور وسائل الإعلام في ترسيخ الوعي البيئي.
- مقاربة أدب الأطفال لموضوعات البيئة.

■■ ملخص المحاضرات:

أولاً: سلامة الهواء.

تناول الدكتور بسام أبوالذهب عدة نقاط، كتعريف الهواء ومصادر تلوث الهواء، وأضرار التلوث الهوائي ثم ماالإجراءات الواجب اتباعها بغية المكافحة، وبالرغم من تعدد هذه المصادر من مهنية ومنزلية ووسائل النقل وطبيعة، لكنه ركز على جانب أساسي يتعلق بتعديل تصاميم المباني ومواد البناء، ودراسة مصدر التلوث ضمن المبنى، ونظم التهوية، وحركة تيار الهواء من الخارج إلى الداخل، ومعايير ونسب التعرض للملوثات ضمن المباني ومكافحة التدخين، ناهيك عن استعراض بعض صور من المآسي التي حدثت نتيجة تركيز الملوثات مرافقة بظروف مناخية معينة، بالاضافة إلى إحصائيات حول هذا الموضوع.

ثانياً: دور الحيوانات والطيور في التلوث

نوه الدكتور حسن خاروف بأن الانسان من مصادر التلوث من خلال فعله، وذلك من استعمال (المبيدات، أسمدة، مواد مشعة، مواد سامة، حرارة عالية، مداخن المعامل).

ولكن يمكن أن يكون الحيوان ملوثاً وذلك من خلال معادلة السلسلة الغذائية التي تتعقد وتتحول إلى شبكة غذائية، والحيوانات تمثل إحدى حلقات هذه السلسلة والشبكة في الطبيعة، والاخلال بهذه الحلقة يؤدي إلى خلل في الطبيعة، لذلك ننظر إلى هذه الحيوانات على أنها إحدى مسببات التلوث.

ثم تناول طرق التلوث من قبل الحيوانات عبر ماتحمله من عناصر ممرضة، وكذلك ماتسببه الحيوانات نفسها من أمراض. لأن الأمراض تؤثر على نشاط الإنسان بصورة واضحة وتتمثل بالاسهالات والاضطرابات المعوية المختلفة أو بالأكياس المائية والديدان. من (الكلاب والهررة والحيوانات الأليفة في البيوت مثلاً). وطرح الدكتور حسن خاروف الحلول الواجب اتباعها للتخلص من فضلات وروث الحيوانات التي تلوث البيئة من خلال إقامة منشآت تقوم بتخمير هذه الفضلات والاستفادة من الطاقة الناتجة لإضاءة المزرعة والطهي والتدفئة. ثم تحويل الباقي إلى أسمدة عضوية.

ثالثاً: النفايات الصلبة والبيئة.

شارك كل من الدكتور غسان دره حداد والدكتور حسان عامود بتقديم هذه المحاضرة (النفايات) بشكل موسع من خلال تعريف النفايات وهي مايرميه الإنسان جانباً بعد استخدامه وفقدان قيمته لديه، بغض النظر عن كون تلك المادة نافعة بعد أم لا. ثم تطرق إلى أنواع هذه النفايات وهي:

- **النفايات البلدية**: وهي نفايات منزلية من فضلات الطعام والجلود والأوراق والكرتون ومواد البناء بالاضافة إلى النفايات البلدية الاخرى كالنفايات التجارية.
- **النفايات الصناعية**: تشمل النشاطات الصناعية - مخلفات المصانع.
- **النفايات الخطرة**: وهي ذات أصل صناعي - وتتصف بـ(مخلفات المشافي والمخابر والمستوصفات) مثلاً.

ثم طرح سؤال: ماأثر النفايات الصلبة في تلوث البيئة؟!. ثم ناقش طرق المعالجة والفرز الابتدائي، والتخزين المنزلي والبلدي والجمع والنقل والترحيل ثم المعالجة والتخلص النهائي. إلا إن النقطة التي أثير نقاش حولها.. وهي «تربية الطفل تربية بيئية مناسبة» وكيفية التعامل مع النفايات وذلك لتنبيه الطفل إلى أمور تساهم في نشاطات حماية البيئة منها:

- شرح المادة التي صنعت منها أشياؤه من العاب وكتب ودفاتر وأقلام وطعام وملابس.. إلخ.
- تعريف الطفل بماهية كل شيء تمسه يداه لأنه سيصبح قمامة، وتعليمه الفرز الأولي للمواد.
- تعليم الطفل عدم الاسراف، وأهمية البقاء في مكان نظيف هو الذي يرتاده، وأن فرز القمامة يسهل عملية تكريرها وإعادة استخدامها كل هذا وسواه يساهم مساهمة فعالة في دفع أخطار التلوث.

رابعاً: دور اليونيسيف في الحفاظ على البيئة.

من ضمن مهام اليونيسيف الاهتمام بالبيئة في مختلف أنحاء العالم ومكافحة التلوث بشتى الطرق والأساليب الممكنة لرفع الأذى والتدمير عن الطبيعة المحيطة بنا، من هواء ونبات ومياه والتوقف عن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية.

وكانت المحاضرة حول: «الرعاية البيئية الأولية» التي أخذت الجانب الأكبر في النقاش، وأوضحت الاستاذة سهام دللو ان البيئة الأولية تعتمد على خبرات المنظمات غير الحكومية وغيرها في مجال مساعدة المجتمعات المحلية على ادارة الشؤون البيئية للمشاريع الإنمائية في الأرياف والمدن. وتبين الدروس المستفادة من هذه الخبرات.

- تدهور البيئة هو سبب مهم للمشاكل التي يعاني منها الأطفال، والحرص على الأطفال يجب أن يقترن بالعمل على إنقاذ البيئة، لأن حماية البيئة تساعد على انقاذ الأطفال.

- النساء هن الصلة الحاسمة بين المشكلات البيئية والاجتماعية، لذا فإن مشاركتهن ضرورية جداً لحل تلك المشكلات جميعها.

ومما تقدم، يجب تحسين البيئة المحيطة بالأطفال لتحسين فرص بقائهم وتنميتهم.

واختتمت الآنسة سهام دللو محاضرتها بقولها: يجب ترجمة الالتزامات والبيانات إلى واقع عملي يخدم الأطفال والبيئة وهذا يتطلب وعياً بقضايا البيئة والتنمية وتغييراً في العادات والسلوك، كما يتطلب مشاركة شعبية فاعلة في التنفيذ.

خامساً: البيئة والطفل.

حاول الدكتور سعيد الحفار التركيز على نقطة جوهرية وهي مشكلة البيئة والطفل، التي يجب النظر إليها من خلال ثلاث زوايا وهي:

- نمو الطفل.

- الارتباط الكامل للنمو الإنساني بأوضاع مجتمع البيئة المتسارع في التغير من جهة، وبالانعكاسات البعيدة لهذا التغيير المتسارع على ذلك الإنسان الطفل من جهة اخرى.

- الخبرات التي يكتسبها الطفل في النمو والتنشئة الاجتماعية.

ثم استعرض موضوع التغذية عامة والبروتينية خاصة كعوامل بيئية، ثم نوه إلى أن المقصود بالبيئة هي الصلة القائمة بين الحياة ككل وبين البيئة.

سادساً: تلوث الماء وانعكاساته على صحة الطفل.

استعرض الدكتور صفوان موصلي مجموعة تقارير منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان (تأملات بيئية للعام ٢٠٠٠ ومابعده). حول تلوث الماء وانعكاساته على صحة الطفل ووضع استراتيجية بيئية طويلة الأمد. لتحقيق تنمية مستديمة. وأكد الدكتور صفوان على التركيز على الأجيال القادمة – تلبية احتياجات الأجيال القادمة – ووضع الأطفال في مركز الصدارة في أي نقاش حول البيئة والتنمية.

والغاية من عقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ١٩٩٠ بغية زيادة الوعي لهذه المشكلات ووضع زعماء هذه الدول أمام التزاماتهم بتحسين حياة الطفل..

كما نوه إلى موضوع التثقيف الصحي والبيئي والأمراض التي تنتج عن تلوث المياة من اسهالات. ثم طرح الاجراءات الواجب اتخاذها للمعالجة من تعقيم بالغلي، الحرارة الجافة، المطهرات الكيماوية. ثم التحصين بالرضاعة الطبيعية.

سابعاً: التربية والبيئة.

يؤكد الدكتور عبدالرزاق جعفر في محاضرته، أن التربية البيئية موضوع الساعة في العالم الراهن ولذلك لابد من ادخال البعد البيئي إلى برامج التربية والتدريب والمناهج والكتب المقررة، وتشدد التوصيات على نشر الوعي البيئي. لأن الهدف من التربية البيئية هو (خلق الوعي والمواقف والقيم الموجهة نحو الحفاظ على المحيط الحيوي وتحسين نوعية الحياة في كل مكان، وقاية المثل الأخلاقية والتراث الثقافي والطبيعي). ويجب مخاطبة جميع أفراد المجتمع والأعمار والمهن والعلماء بناءً على ماورد في مؤتمر تبليسي ١٩٧٧. ولاننسى اعطاء الأهمية القصوى لأدب الطفولة في التربية البيئية لنشر الوعي البيئي لدى الصغار والفتيات بوسائل مختلفة، وذلك بتبسيط العلوم والاستعانة بوسائل الاعلام كافة والتركيز على فنون الأدب كالمسرح مثلاً... إلخ.

ثامناً: تعديل سلوك الأطفال إزاء البيئة

توخى الاستاذ عدنان سبيعي في محاضرته، الدقة العلمية لمفهومي الطفولة والبيئة وذلك أن مفهوم الطفول هي الفترة التي تتناسب مع مستوى الكائن الحي في سلم الارتقاء ويكتسب هذا الطفل أموراً كثيرة هامة مثل: السيطرة العصبية والعضوية

واكتمال أجهزة الاحساس والحركة وضبط السلوك الانفعالي وانبثاق التفكير المجرد والتوافق مع الجماعة.

أما البيئة فهي مجموعة العوامل الخارجية التي تؤثر في الوظائف البيولوجية والمعنوية للكائن وتقدم لها الحماية والرعاية. ثم أوضح تأثير البيئة على نفسية الكائنات الحية تبعاً لحاجات هذه الكائنات واهتماماتها مثلاً: «حديقة مليئة بالورود تؤثر على نفوس المتنزهين وليس على حيوان جائع». إذن صغارنا يتأثرون بسلوكنا اليومي أكثر مما يتأثرون بتعليماتنا ونصائحنا... وأكد على اتباع الطرق السليمة والنصح والإرشاد نحو الاتجاه العلمي والتقيد الذوقي والجمالي للبيئة.

تاسعاً: الصخب والضجيج وتأثيرهما على البيئة.

اتجهت المحاضرة عبر اثنتي عشرة صفحة بما فيها من رسوم وجداول احصائية إلى حقيقة مضمونها: «لقد أصبح الضجيج سمة ملازمة للمدن الكبرى في العالم، وخاصة في الوطن العربي - من أقصاه إلى أقصاه - وربما القاهرة هي الأسبق في هذا المضمار نتيجة لازدحام المركبات في شوارعها.. ولاننسى المعامل والمصانع...». ثم تناول الدكتور المهندس فاروق تعريف الصخب والضجيج ومصادره المتعددة والمتنوعة والتأثير الناتج عنه (الصحي) على الإنسان وخاصة الأطفال. وذكر أهم الإجراءات بغية توفير أجواء مريحة للأطفال منها:

- توعية المواطنين عموماً وتنبيههم إلى أخطار الضجيج على الصحة العامة وعلى الطفل خصوصاً.
- إعادة بناء شبكات الطرق في المدن بما يضمن ضجيجاً أقل للمباني المطلة.
- العمل على زيادة المناطق الخضراء.
- ابعاد المطارات ومسارات تحليق الطائرات عن المدن والمناطق السكنية.
- التوصية بإيجاد وسائل لازمة ضمن المصانع للتخلص من مصادر الضجيج فيها حماية للعاملين وتحديد ساعات العمل والكشوف الطبية الدورية.
- عدم بناء مدارس ورياض أطفال على الطرق العامة وابعادها عن حركة سير الآليات.
- العمل على استصدار التشريعات اللازمة لتطبيق العقوبات الرادعة بحق مثيري الصخب والضجيج بالاضافة إلى العديد من التوصيات التي طرحها الدكتور المهندس فاروق العادلي.

عاشراً: جماليات البيئة وطرق الحفاظ عليها.

تناولت الاستاذة البارعة لينا كيلاني من خلال محاضرتها ثلاث نقاط هي:

أولاً : مقدمة قصيرة.

ثانياً: الواقع البيئي.

ثالثاً: جماليات البيئة.

ثم طرحت سؤالاً: **ماهو الواقع البيئي؟!**

ولم تكتف بذلك. إنما أكدت في سياق حديثها «إن الحفاظ على البيئة لاينفصل اطلاقاً عن الحفاظ على جماليات البيئة، وان جماليات البيئة كثيرة من حيوان وشجر ونبات وبحار وأسماك... إلخ. وبالنسبة للطفل فإن الجماليات هي التي تبدأ بها وصولاً إلى رعاية البيئة والحفاظ عليها، ولاتحدد هذه الجماليات بمتعة الرؤية أو البصر فقط. بل بمشاركة الحواس كلها، فاحساس الفرح قد يتولد من هواء نقي يدخل الصدر أو شم روائح الغابة الخضراء أو عطر الورود والرياض».

ثم أكدت المهندسة لينا كيلاني على ضرورة تشكيل الوعي المسبق لدى الطفل كي يصل إلى ادراك الجماليات الاخرى من خلال باقي الحواس.

■■■ توصيات الندوة:

١ - ضرورةمد الجسور بين الجهات المعنية بالبيئة والتوعية البيئية.

٢ - تكرار مثل هذه الندوة واغناؤها بمحاضرين أجلاء يصعب الاستفادة من علومهم إلا في الندوات.

٣ - تذكير الناس بنظافة البيئة.

٤ - دعوة أدباء الأطفال كافة إلى مقاربة موضوعات التوعية البيئية.

٥ - دعوة التلفاز إلى اعداد برامج توعية بيئية للكبار واخرى للصغار.

٦ - اصدار مجلات علمية للأطفال (الصغار) تشمل موضوع البيئة.

٧ - حل مشكلة الضجيج الواصل إلى الحضانات الملحقة بالمعامل.

وإلى عدد من التوصيات الاخرى.

بقي أن نقول إن هذه الندوة عقدت في دمشق - من قِبل اتحاد الكتاب العرب بالتعاون مع منظمة اليونيسيف بدمشق.

وقائع ونتائج وتوصيات أعمال الورشة التدريبية حول الرعاية الأسرية للطفل المعاق*

الشارقة - ١١ - ١٥ نوفمبر ١٩٩٥

تحت رعاية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى بدولة الإمارات العربية المتحدة، حاكم الشارقة. نظم المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومدينة الشارقة للخدمات الإنسانية ورشة العمل التدريبية حول الرعاية الاسرية للطفل المعاق في مدينة الشارقة خلال الفترة من ١١ - ١٥ نوفمبر ١٩٩٥، وقد حضر حفل الافتتاح معالي الاستاذ سيف بن علي الجروان وزير العمل والشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومعالي الشيخ أحمد بن سالم بن محمد العيسائي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بسلطنة عُمان رئيس الدورة الثانية عشرة لمجلس وزراء العمل والشوون الاجتماعية، ومعالي الوزراء وكبار المسؤولين بدولة الإمارات، بالاضافة إلى سعادة الاستاذ محمد بن عيسى السويدي وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات

* المكتب التنفيذي لوزراء الشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون.

والاستاذ كامل صالح الصالح مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية ورجال السلك الدبلوماسي، وعدد من المدعوين.

وقد استهدفت هذه الورشة والتي يشارك فيها مسؤولون وعاملون في مجال رعاية وتأهيل المعاقين بدول مجلس التعاون الخليجي تدريب المشاركين فيها وتزويدهم بالمعارف الأساسية وزيادة خبراتهم وتطوير مهاراتهم من خلال تدارس أساليب الرعاية الأسرية للطفل المعاق، وتحديد الأولويات والامكانات والوسائل اللازمة لذلك والتركيز على دور المشاركة الأهلية، والتعريف بنماذج من المشاريع والبرامج القطرية المنفذة وتقييمها من واقع وخبرة ومعايشة المشاركين والاطلاع على تجارب ومشاريع عربية متميزة للاستفادة منها في تطوير العمل في مجال الرعاية الأسرية للطفل المعاق، فضلاً عن إكساب المشاركين في الورشة مهارات جديدة بتدريبهم على كيفية التخطيط في مجالات الرعاية وذلك من خلال تقسيمهم إلى مجموعات عمل.

وفي مستهل أعمال هذه الورشة والتي افتتحها صاحب السمو حاكم الشارقة، ألقى معالي الاستاذ سيف بن علي الجروان وزير العمل والشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة كلمة أشار فيها إلى أن انعقاد ورشة العمل التدريبية حول «الرعاية الاسرية للطفل المعاق» تعتبر خطوة مباركة اخرى نحو تحقيق عملية المساواة والدمج الكامل للمعاقين في الحياة الاجتماعية والانتاجية وهي تجسيد مبدأ المسؤولية الاجتماعية في مواجهة ظاهرة الإعاقة والسلبيات التي تترتب عليها.. ولاشك بأن تزويد الأسرة بالإرشادات والمعلومات والمهارات والخبرات.. يؤكد على الأهمية التي توليها دول المجلس لدور الأسرة ودعم تماسكها الاجتماعي والإنمائي.. ودعم دور الأسرة في الحفاظ على الهوية التراثية والوطنية في مواجهة المتغيرات وموجات الغزو الثقافي.

وألقى معالي الشيخ أحمد بن سالم العيسائي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بسلطنة عُمان رئيس الدورة الثانية عشرة للمجلس. كلمة أشاد فيها بموقف صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة واخوانه أصحاب السمو حكام الإمارات ودعمهم ومساندتهم التي لاحدود لها للعمل العربي الخليجي المشترك وبصفة خاصة في المجالين العمالي والاجتماعي. ذلك الدعم وما وفره من إمكانيات كان لها الأثر الفعال في تمكين مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تحقيق أهدافه وإنجاح أعماله والاسهام في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المجلس.

وأكد على أن التدريب بصفة عامة ذو أهمية بالغة في تزويد العاملين بالأساليب الحديثة والمهارات والمعلومات الأساسية المساعدة لهم في أعمالهم، وذلك من خلال اعداد الدورات والندوات التدريبية الطويلة والقصيرة حتى يمكن تكوين كادر وطني يتولى عملية التنمية على مختلف المستويات.

كما ألقى الاستاذ كامل صالح الصالح مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كلمة أكد فيها على أن الرعاية الكريمة لصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، لهذا اللقاء الاخوي الخير الذي يجسد بمشاركته الشخصية وحضوره المتميز، ماتحظى به قضايا الإنسان والمجتمع في هذا البلد العزيز من أولوية وعناية واهتمام، وماتقدمه دولة الإمارات العربية المتحدة من صادق التأييد والمؤازرة لمسيرة العمل الجماعي بين الأقطار العربية الشقيقة في الخليج.

وأكد الصالح بأن مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قرر تكليف المكتب التنفيذي بتنظيم هذه الورشة حول موضوع الرعاية الاسرية للطفل المعاق، حيث يعكس مفردات هذا القرار أهمية الوعي بالمستجدات في حقل العمل الاجتماعي، وضرورة إدراك ومواكبة الإتجاهات العالمية المعاصرة في مجال تطوير وتنفيذ خطط وبرامج رعاية المعاقين واحتضان الفئات الخاصة، حيث تبرز هذه الاتجاهات تعاظم دور الأسرة باعتبارها القاعدة والمنطلق في رعاية وتأهيل الطفل المعاق ليكون أكثر استجابة لمتطلبات التعايش والتفاعل والاندماج في المحيط الاجتماعي وبصورة طبيعية تلقائية تمكنه من استثمار طاقاته وابداعاته، وليكون أكثر قدرة على اشباع احتياجاته الذاتية الخاصة.

وبالنيابة عن سعادة الشيخة جميلة بنت محمد القاسمي مدير عام مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية ألقيت كلمة تم التأكيد فيها على أن الاهتمام بتدريب الكوادر العاملة مع المعاقين يعكس الاهتمام بهذه الفئة الأقل حظاً في المجتمع، وبالتالي يعكس الوجه الحضاري الراقي لدولنا الخليجية. فالمعاق ابن لنا وأخ قدر له الخالق جل شأنه أن يكون مختلفاً، ولذا فإن من حقه علينا أن نوفر احتياجاته كاملة وأن نهيء كل مامن شأنه أن يضمن له حياة عزيزة كريمة. وأملنا أن تكون هذه الورشة التدريبية خطوة على الطريق لذلك.

بعد ذلك بدأت الورشة أعمالها باللقاء التمهيدي والذي تم فيه التعارف بين المشاركين واستعراض الأمور المتعلقة بتنظيم وأهداف ومنهج عمل الورشة وتوقعات المشاركين فيها.

وقد تم تقسيم أوراق العمل إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول مخصص لأوراق العمل التدريبية الرئيسية وتم التركيز خلاله على الحاجات الخاصة للأطفال المعاقين وأسرهم والصعوبات والمشكلات التي تواجه الأسرة في رعاية الطفل المعاق وتدريب وارشاد ودعم الأسرة على رعاية أطفالها المعاقين بينما خصص القسم الثاني لأوراق العمل المساندة باعتبارها من المراجع العلمية المختارة والمفيدة في اثراء الخلفية النظرية للمشاركين تم خلالها مناقشة قضايا ومشكلات الرعاية الأسرية للطفل المعاق وتدريب الآباء على تعديل سلوك الأبناء ومسؤولية الأسرة في تربية الأبناء ورعايتهم في حين اشتمل القسم الثالث على أوراق العمل القطرية المقدمة من الدول الأعضاء.

وفي ضوء تصميم منهاج وعمل الورشة الذي اعتمد الطريقة النشطة والتي تمثلت في مشاركة المتدربين ومساهمتهم الإيجابية في إطار ماتم اعداده من أوراق تدريبية ومساندة وتقارير قطرية، وماشهدته الجلسات العامة للورشة ومناقشات مجموعات العمل التي توزع عليها المشاركون، وماستعرضوه من تطبيقات تدريبية لمجموعة من المبادئ والأساليب والمفاهيم العلمية التي غطت محاور الورشة وموضوعاتها الأساسية.

فقد حققت الورشة المستوى المنشود من النجاح في بلوغ هدفها الأساسي والمتمثل في تعريف المشاركين وتدريبهم على قياس وتحديد الاحتياجات الخاصة للأطفال المعاقين حسب نوع كل اعاقة، وكذلك تحديد احتياجات اسرهم، وعلى طرق وآليات ارشاد وتوجيه تلك الأسر، ومصادر وأشكال دعمها لكي تقوم بدورها المطلوب فضلاً عن الاطلاع على نماذج من التجارب المحلية المنفذة في هذا المجال في الدول الأعضاء.

وقد استطاع المشاركون في ختام مناقشة أعمال الورشة استخلاص مجموعة من التصورات المستقبلية حول الوسائل الكفيلة بتعزيز التوجه العلمي الحديث في رعاية وتأهيل المعاقين، المتمثل في الرعاية الاسرية للطفل المعاق، وذلك من خلال التوصيات العملية الهامة المتمثلة في مايلي:

١ - العمل على تكريس مفهوم الرعاية الأسرية للطفل المعاق للعيش في محيطه الأسري باعتباره أولوية وتوجهاً أساسياً وخطط الدول الأعضاء في مجالات رعاية

الأمومة والطفولة والأسرة والفئات الخاصة وبحيث تتضافر الجهود الرسمية والأهلية من أجل ترجمته إلى مشروعات وبرامج فعلية تتناسب مع ظروف واحتياجات المجتمع، وتتيح الفرصة لمشاركة أفراد الأسرة وخاصة الوالدين، في تحمل المسؤولية والاسهام بفاعلية في برامج التربية الخاصة وتأهيل أطفالهم المعاقين من خلال التنسيق مع الجهات الفنية المخصصة والاستفادة من مساعداتها وخدماتها في هذا المجال.

٢ - من أجل توسيع إمكانية الاستفادة من الأنشطة التدريبية التي ينظمها المكتب التنفيذي وإتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من الكوادر الوطنية العاملة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين، يدعو المشاركون إلى تعميم تجربة تنظيم ورشة العمل التدريبية حول الرعاية الأسرية للطفل المعاق، وبحيث يتم عقدها دورياً في جميع الدول الأعضاء وفقاً للاطار والبرنامج الذي يعده المكتب التنفيذي في ضوء احتياجات الجهات المختصة في هذه الدول وما تتقدم به من ملاحظات ومرئيات.

٣ - نظراً لأهمية الدراسات وأوراق العمل الخاصة بالورشة التدريبية حول الرعاية الأسرية للطفل المعاق، ومن أجل تعميم الفائدة من مادتها العلمية وتوسيع فرص الاطلاع عليها، فإن المشاركين يدعون المكتب التنفيذي لتخصيص أحد أعداد سلسلته الاجتماعية والعمالية لنشر تلك الدراسات والأوراق، وبالتعاون مع مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية.

٤ - تنظيم دورات مكثفة لتدريب المدربين وإعداد الأدلة المتخصصة للعاملين مع أسر الأطفال المعاقين، في المجالات الأساسية، والتي من أبرزها:

أ - أسس ومفاهيم الرعاية الأسرية للطفل المعاق.

ب - قياس وتحديد احتياجات الأسرة.

جـ - طرق وآليات إرشاد وتوجيه الأسرة.

د - سبل ومصادر دعم الأسرة.

هـ - تحديد أدوار ومسؤوليات الأسرة.

و - أساليب في التدريب على المسؤولية الوالدية في رعاية الأطفال المعاقين.

٥ - تكليف المكتب التنفيذي باعداد أدلة في التوعية والتثقيف حول مختلف الإعاقات، وبحيث يتم تخصيص كل دليل للتعريف بنوع الإعاقة ومشكلاتها واحتياجاتها وكيفية التعامل معها على صعيد الأسرة بوجه خاص والمجتمع بوجه عام.

٦ - تكليف المكتب التنفيذي بتنظيم دورات تدريبية في مجال الزيارات المنزلية لتدريب

أمهات الأطفال المعاقين على التدخل المبكر والوقاية، وذلك من خلال الاستفادة من المعونات الفنية المقدمة من الجهات والهيئات العربية والدولية ومن المشروعات المنفذة في هذا المجال.

٧ - تقديراً للنماذج المتميزة من الأسر المتعاونة والمتفاعلة مع المؤسسات المتخصصة في رعاية أطفالها المعاقين، وبهدف تعزيز ودعم مثل هذه النماذج وتشجيع غيرها من الأسر على انتهاج سلوكها، فإن المشاركين يدعون إلى تكريم عدد من الأسر المتميزة في مجال رعاية أطفالها المعاقين ضمن الفعاليات المحلية للاحتفال بالأسبوع العربي الخليجي للعمل الاجتماعي.

٨ - الاستفادة من إمكانيات وسائل الإعلام، وخاصة التلفزيون، في مجال التوعية حول المسؤولية الأسرية للطفل المعاق في أقطار مجلس التعاون الخليجي، مع دعوة المكتب التنفيذي إلى التركيز على هذا المجال خلال التخطيط لإنتاج الجزء الثاني من حلقات ورسائل البرنامج التلفزيوني والإذاعي (ديرتنا)، والعمل على تعميم واستثمار برنامج (مشاعل الأمل) الذي تعده مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية.

٩ - حث الجهات الرسمية والأهلية والمؤسسات الخاصة على إنشاء دور حضانة ورياض متخصصة للأطفال المعاقين، أو أن تكون أقساماً ملحقة بمراكز المعاقين لضمان نجاح برامجها، يديرها ويعمل فيها كوادر مؤهلة لتكون قادرة على مساندة الأسرة ودعم مسؤولياتها في هذا المجال.

١٠- نظراً لأهمية مشروع الدليل العلمي العربي الخليجي الموحد لمصطلحات الإعاقة وتأهيل المعاقين والذي يقوم المكتب التنفيذي حالياً باستكمال خطوات إعداده العلمي والفني، فإن المشاركين يدعون مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية وغيرها من الجهات ذات العلاقة للتعاون مع المكتب التنفيذي لإنجاز هذا المشروع الهام من خلال تقديم مختلف أوجه الدعم والمساندة من أجل سرعة إصدار هذا الدليل والذي سيلبي حاجة ملحة لمختلف الأجهزة والمؤسسات وفئات العاملين في هذا المجال.

١١- يقترح المشاركون إعلان عام ١٩٩٨م عاماً للرعاية الأسرية للطفل المعاق تحتفل به جميع الدول الأعضاء، وتتكاتف خلاله جميع الجهات الرسمية والأهلية العاملة في ميدان رعاية وتأهيل المعاقين وبالتعاون مع مختلف أجهزة الإعلام من أجل إبراز أهمية دور الأسرة ومسؤوليتها في هذا المجال، وضرورة تهيئتها وتدريبها وتزويدها بالمعلومات والمهارات ودعمها بالإمكانيات اللازمة.

١٢- تشجيع أولياء الأمور على تأسيس أو الإنخراط في المجتمعات الأهلية لرعاية وتأهيل المعاقين، وبمختلف فئاتهم، مع تهيئة الظروف لتوليتهم مسؤولية قيادة وتوجيه برامج وأنشطة تلك الجمعيات وبما يتناسب مع قضاياهم واحتياجاتهم الفعلية.

١٣- نظراً للحاجة الشديدة التي تعانيها المؤسسات والمراكز العاملة في حقل رعاية وتأهيل المعاقين، في مجال تشخيص حالات الإعاقة. فإن المشاركين يدعون المكتب التنفيذي إلى دراسة إمكانية القيام - وبالتعاون مع الجهات الاخرى المعنية، - بتكليف عدد من الخبراء والأخصائيين لتقنين مجموعة من أدوات القياس واختبارات الذكاء وغيرها من أدوات التقييم وإعدادها كنموذج خليجي موحد ومعتمد من قبل جميع الدول الأعضاء.

١٤- إعطاء الأولوية في الاهتمام بالوقاية والكشف المبكر للإعاقة وذلك من خلال تعميم مراكز التدخل المبكر والوقاية في أقطار مجلس التعاون الخليجي وتزويدها بالكوادر والخبرات التخصصية اللازمة. مع الاستفادة في ذلك من التجربة الرائدة لمركز التدخل المبكر في مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية.

١٥- توفير المزيد من التسهيلات للأسر التي تحتضن طفلاً معاقاً، وخاصة فيما يتعلق بانجاز معاملاتها الرسمية، وإعفائها من الضرائب المستحقة على جلب بعض المعدات والأجهزة المعينة والرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة في هذا المجال.

١٦- السعي إلى اعتماد سياسة توفير العناية المتقطعة أو القصيرة الأمد في مراكز ومعاهد رعاية وتأهيل المعاقين للأسر التي تحتضن طفلها المعاق عند حدوث الأزمات كالمرض أو بدواعي السفر، وذلك من أجل تخفيف الضغوطات على هذه الأسر، وتقليل الحاجة إلى خدمات الإقامة الداخلية الدائمة والمكلفة.

١٧- العمل على توفير إمكانيات وآليات التدخل السريع في بعض العائلات التي تبدي مواقف سلبية أو غير مساعدة لتطور الطفل المعاق ونموه، كعدم تقبل الطفل ورفضه لفرط حمايته والخوف عليه.

١٨- دعوة الجامعات ومؤسسات البحث العلمي إلى إنشاء مؤسسات نموذجية لرعاية المعاقين أو تبني إحدى المؤسسات القائمة لتكون مركزاً نموذجياً لتدريب طلبة التربية الخاصة والباحثين في هذا المجال، وبحيث يكون هذا المركز مثالاً يحتذى به من قبل بقية المؤسسات والمراكز القائمة والعاملة في الميدان.

١٩- الاهتمام بآراء وخبرات ومقترحات أولياء الأمور وأخذها بعين الاعتبار عند

التخطيط ووضع برامج الرعاية والتأهيل الاسري لأطفال المعاقين، والحرص على مشاركة أولياء الأمور.

٢٠- الحث على ترتيب لقاءات ثنائية أو جماعية، متفرقة أو منتظمة بين أسر الأطفال ذوي الإعاقة الواحدة، وذلك من أجل تبادل الخبرات اليومية والاستفادة من التجارب الناجحة لبعض أولياء الأمور في التغلب على الصعوبات والمساعدة في تأهيل ورعاية أطفالهم.

٢١- العمل على توجيه الوالدين وإرشادهما إلى الطرق المناسبة للتعامل مع اخوة الطفل المعاق المقيم في نطاق الأسرة وذلك بتوضيح طبيعة إعاقته وأسبابها والحاجات الخاصة الناشئة عنها، والتوعية حول كيفية تحديد وتوزيع الأدوار بين أفراد اسرته - تبعاً لأعمارهم - لمساعدة الطفل المعاق وفق مايدعم برامج وخطط الرعاية والعلاج المقدمة له.

٢٢- اعطاء المزيد من الاهتمام لتدريب أولياء الأمور وأفراد أسر الأطفال المعاقين ضمن بيئتهم الطبيعية ووفقاً لمشكلاتهم اليومية، وتكثيف الجهود لإكسابهم المعارف والمهارات اللازمة في عملية الإعداد والتأهيل الاجتماعي والتربوي والصحي وفقاً لنوع الإعاقة على شرح وتبسيط المصطلحات والتعريفات العلمية.

٢٣- بهدف إيجاد رأي عام مساعد وداعم للرعاية الأسرية للطفل المعاق، يدعو المشاركون إلى العمل على اشراك أسر الأطفال المعاقين من خلال مختلف وسائل وأجهزة الإعلام في تعريف المجتمع بما تواجهه هذه الأسر من مشكلات وصعوبات، وما تحتاجه من توجهات مجتمعية لمعاونتها في تلبية وتيسير قيامها بدورها التربوي والاجتماعي، مع ابراز ضرورة تكامل الجهود مابين الأسر والجهات الرسمية والأهلية في هذا المجال.

رمـــز

الخـيـــر

رمـــز

العطاء

كما تمنح النخلة من خيراتها أحلى الثمار، كذلك يرغب عميل البنك بجني ثمار عمله.
يتغير شعارنا ولا تتغير هويتنا، فلازلنا ملتزمين بالعطاء الأفضل لعملائنا.
لازلنا ملتزمين بالمساهمة في الإزدهار الذي تعد به دولة الإمارات.

شعارنا الجديد، رمز خير وعطاء

بنك الشرق الأوسط

Middle East Bank

المكتب الرئيسي
بنك الفجيرة الوطني
ص.ب ٨٨٧
شارع حمد بن عبدالله
الفجيرة - أ. ع.م.
هاتف: ٢٢٤٥١٨ (٠٩)
فاكس: ٢٢٤٥١٦ (٠٩)
تلكس: ٨٩٠٥٠ بنكفج اي ام
غرفة المعاملات
هاتف: ٥١٤٥٧٨ (٠٤)
تلكس: ٤٧٠٥٢ نيفكس اي ام

فرع الفجيرة
بنك الفجيرة الوطني
ص.ب ٨٨٧
الفجيره - أ. ع.م.
هاتف: ٢٢٤٥١٣ (٠٩)
فاكس: ٢٢٩٤٧٠ (٠٩)
تلكس: ٨٩١٣٠ نيفج اي ام

فرع ابوظبي
بنك الفجيرة الوطني
ص.ب ٧٨٦
شارع خليفة
ابوظبي - أ. ع.م.
هاتف: ٣٣٣٣٠٠ (٠٢)
فاكس: ٢١١٣٣٦ (٠٢)
تلكس: ٢٢٦٦٦

فرع دبي
بنك الفجيرة الوطني
ص.ب ٢٩٧٩
شارع خالد بن الوليد
دبي - أ. ع.م.
هاتف: ٥١١٧٠٠ (٠٤)
فاكس: ٥٢٦٠٠١ (٠٤)
تلكس: ٤٧٢١١ نيفدب اي ام

فرع دبا
بنك الفجيرة الوطني
ص.ب ١١٧٠٠
دبا - أ. ع.م.
هاتف: ٤٤٢٧٨٨ (٠٩)
فاكس: ٤٤٢٧٨٥ (٠٩)
تلكس: ٨٩٠٢٤ بنكدي اي ام

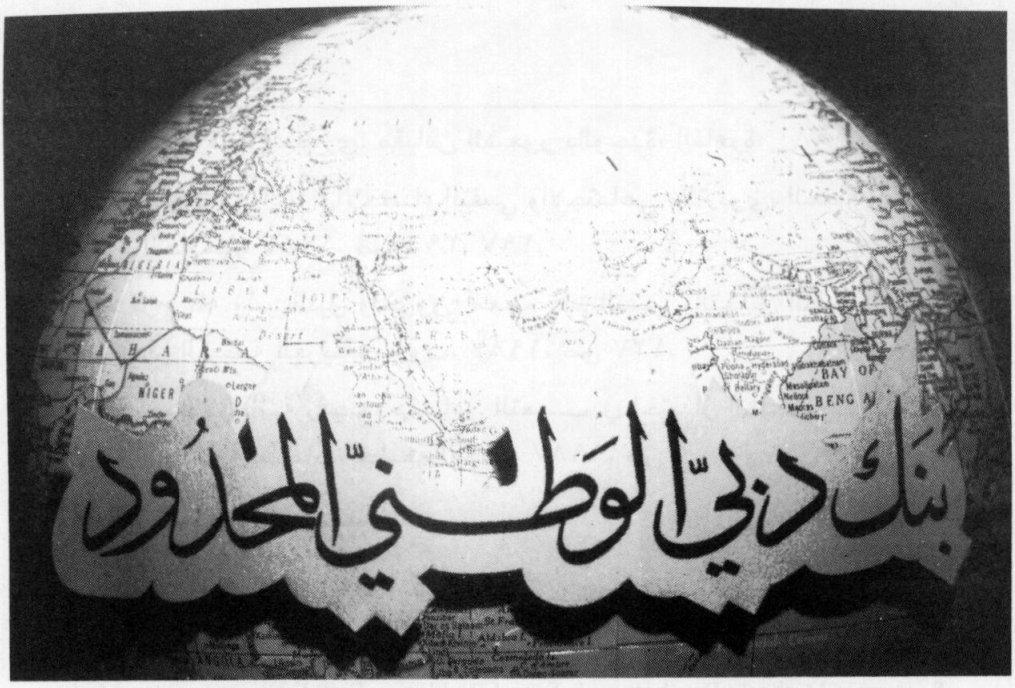

بنك دبي الوطني المحدود

«خدمة لتتلائم مع اسمنا...»

في العقد الثالث من عمرنا المصرفي اننا نواصل تقديم نفس المستوى الرفيع من الخدمه والتفاني من اجل مصالح عملائنا الكرام والتي ارسينا قواعدها عند قيام البنك.

هذا... وتجدر الاشارة الى أن خدماتنا التي تشتمل على جميع العمليات المصرفية تغطي كافة انحاء دولة الامارات العربية المتحدة وكذلك جميع الاقطار الرئيسيه في العالم.

بنك دبي الوطني المحدود

المكتب الرئيسي: شارع بني ياس، ديرة. دبي (ا ع م) ص.ب ٧٧٧ دبي.

هاتف: ٢٢٢٢٤١، ٢١٤١٣١، ٢٢٢٢٥٥ برقيا: ناشيونال. دبي. تلكس: ٤٥٤٢١ ناتنال اي ام فاكس ٢١٥٩٣٩

● مطار دبي الدولي ● الحمرية ● الحضيبة ● شارع الفهيدي ● الكرامة ● شارع مستشفى المكتوم
● مركز دبي للطيران ● حتا ● جبل علي ● الراشدية ● مركز دبي التجاري العالمي

ابوظبي. العين. ام القيوين. الفروع الخارجية. المملكة المتحدة. لندن - جيرسي

بترول الامارات

EMIRATES
PETROLEUM

إملئوا ... على القوة

مؤسسة الامارات العامة
للبترول تعمل أربعا
وعشرين ساعة في اليوم طيلة أيام الاسبوع
كي تستمر الحركة في الامارات إلى الامام.
صمان المستقبل بالتزام ثابت بالتكنولوجيا
والتقدم.
نطور ونحسن منشاتنا بصورة مستمرة لتقدم
للامارات خدمات في غاية الكفاءة.

خدمة

محطاتنا تقدم البترول والديزل والزيوت
والخدمات الأخرى للزبائن كي تساعدكم
على العناية بسياراتكم.

تشحيم

مجموعة جديدة من الزيوت المصنعة للسيارات
والمعدات الصناعية خصيصا للمحافظة على
تبريدها وصيانة وإطالة عمر محركاتكم.

طاقة

غايتنا تأمين الطاقة من اجل التطور من
خلال شبكة متكاملة لتوريد الغاز والوقود
السائل لتبقى عجلة الصناعة دائرة.

شؤون اجتماعية

دولة الامارات العربية المتحدة

هاتف : ٤٨١٦١ه - فاكس : ٥٢٢٢٦٧ - ص.ب : ٢٧٤٥ - الشارقة

قسيمة اشتراك

أرجو تسجيل/ تجديد اشتراكي/ اشتراكنا في المجلة.

لمدة ( )، عدد النسخ ( )

الاسم : .....

العنوان : .....

ص. ب : .....

التاريخ : .....

المبلغ المرسل : .....

نقداً ☐ شيكاً ☐ حوالة ☐

الاشتراكات

للأفراد سنوياً :

في الامارات ..... ٤٠ درهماً

في الوطن العربي ..... ١٥ دولاراً

في الخارج ..... ٢٠ دولاراً

للمؤسسات سنوياً :

في الامارات ..... ١٠٠ درهماً

في الخارج ..... ٤٠ دولاراً

شؤون اجتماعية

دولة الامارات العربية المتحدة

هاتف : ٤٨١٦١ه - فاكس : ٥٢٢٢٦٧ - ص.ب : ٢٧٤٥ - الشارقة

قسيمة اشتراك

أرجو تسجيل/ تجديد اشتراكي/ اشتراكنا في المجلة.

لمدة ( )، عدد النسخ ( )

الاسم : .....

العنوان : .....

ص. ب : .....

التاريخ : .....

المبلغ المرسل : .....

نقداً ☐ شيكاً ☐ حوالة ☐

الاشتراكات

للأفراد سنوياً :

في الامارات ..... ٤٠ درهماً

في الوطن العربي ..... ١٥ دولاراً

في الخارج ..... ٢٠ دولاراً

للمؤسسات سنوياً :

في الامارات ..... ١٠٠ درهماً

في الخارج ..... ٤٠ دولاراً

Journal of Social Affairs

No. 49 - Vol. 13 Spring 1996

شؤون اجتماعية

دولة الامارات العربية المتحدة

هاتف : ٥٤٨١٦١ - فاكس : ٥٢٢٢٦٧ - ص.ب : ٣٧٤٥ - الشارقة

قسيمة اشتراك

أرجو تسجيل/ تجديد اشتراكي/ اشتراكنا في المجلة.

لمدة ( )، عدد النسخ ( )

الاسم : .....

العنوان : .....

ص. ب : .....

التاريخ : .....

المبلغ المرسل : .....

نقداً ☐ شيكاً ☐ حوالة ☐

الاشتراكات

للأفراد سنوياً :

في الامارات ..... ٤٠ درهماً

في الوطن العربي ..... ١٥ دولاراً

في الخارج ..... ٢٠ دولاراً

للمؤسسات سنوياً :

في الامارات ..... ١٠٠ درهماً

في الخارج ..... ٤٠ دولاراً

شؤون اجتماعية

دولة الامارات العربية المتحدة

هاتف : ٥٤٨١٦١ - فاكس : ٥٢٢٢٦٧ - ص.ب : ٣٧٤٥ - الشارقة

قسيمة اشتراك

أرجو تسجيل/ تجديد اشتراكي/ اشتراكنا في المجلة.

لمدة ( )، عدد النسخ ( )

الاسم : .....

العنوان : .....

ص. ب : .....

التاريخ : .....

المبلغ المرسل : .....

نقداً ☐ شيكاً ☐ حوالة ☐

الاشتراكات

للأفراد سنوياً :

في الامارات ..... ٤٠ درهماً

في الوطن العربي ..... ١٥ دولاراً

في الخارج ..... ٢٠ دولاراً

للمؤسسات سنوياً :

في الامارات ..... ١٠٠ درهماً

في الخارج ..... ٤٠ دولاراً

Journal of Social Affairs

No. 49 - Vol. 13 Spring 1996

A Quarterly Journal Published by the
Sociological Association of the U.A.E.
Sharjah. P.O. Box. 3745 - Fax. 06/522267

Annual Subscription			
Individual:	U. A. E.	Dhs	40
	Arab Countries	$	15
	Elsewhere	$	20
Institutions	U. A. E.	Dhs	100
	Elsewhere	$	40

ISSN 1025 - 059X